السّلسلة الفلسفيّة

ا

أبو الوليد بن رشد

شرح السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

أل زء أل وّل

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2024

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 – المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-008-3
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

أل ـــ م ـــ ق ـــ وّم ـــ ة

المقدّمة

لقد اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الأثر لأبي الوليد بن رشد (المتوفّى سنة 595 هـ .- 1198 م.) على نسخة خطّية فريدة تكتنزها الدّار الوطنيّة للكتب بتونس، وهي المتضمّنة لكتاب *شرح السّماء والعالم*. ويقع هذا المخطوط في 158 ورقة، وهو حامل لعنوان *شرح المقالة الثّانية من كتاب السّماء والعالم لأرسطوطاليس -رحمه اللّه تعالى-*.

والحقيقة أنّ هذا المخطوط ليس بشرح للمقالة الثّانية من كتاب *السّماء والعالم* لأرسطو كما يشير إلى ذلك عنوان النّسخة الخطّية المعتمدة في تحقيقنا، ولكنّه شرح للقسم الأوّل من المقالة الثّانية ويغطّي في المخطوط 63 ورقة الأولى. أمّا الورقات الأخرى، أي من الورقة 64 إلى الورقة 158، فتغطّي الجزء الأكبر من المقالة الأولى تنقصها مباحث قليلة في أوّل المقالة.

وهكذا يتبيّن أنّنا نمتلك جزءًا هامًّا من هذا الأثر النّفيس لفيلسوف قرطبة. ذلك أنّ كتاب *السّماء والعالم* لأرسطو يضمّ أربع مقالات تشكّل المقالتان الأوّليان منه أكثر من نصف صفحاته. والموجود من شرح ابن رشد للكتاب هو معظم المقالة الأولى ينقصها جزء يسير من أوّلها، وكذا القسم الأكبر من المقالة الثّانية.

وممّا هو خليق بالملاحظة أنّ شرحنا هذا يمثّل القراءة الثّالثة والأخيرة لنصّ السّماء والعالم، لأنّه يأتي بعد الجوامع والتّلخيص، أي جوامع وتلخيص *السّماء والعالم*، وهما اللّذان يمثّلان على التّوالي القراءة الأولى والثّانية.

أمّا عن منزلة شرح *السّماء والعالم* من الشّروح الرّشديّة الأخرى فهي فيما نرجّح الرّتبة الثّالثة، أعني أنّه ألّف بعد شرح *البرهان* وشرح *السّماع*، وقبل شرح *النّفس* وشرح *ما بعد الطّبيعة*.

أمّا أنّه قبل هذا الشّرح الأخير فذلك ما يمكن أن نؤكّده في اطمئنان كبير، وذلك على ضوء ما ورد في شرحنا نفسه حيث نقرأ في الورقة 97 و منه ما يلي: "... فعلى هذا ينبغي أن يفهم الأمر في تصوّرات الأجرام السّماويّة، وقد بيّنّا ذلك فيما كتبناه في ذلك العلم [ما بعد الطّبيعة].

ولعلّنا إن نسأ اللّه في الأجل أن نبيّن هذا المعنى عند شرحنا كلام أرسطو في هذا العلم على اللّفظ، فإنّ ذلك من أعظم آمالي، ولعلّ اللّه بفضله ورحمته سيعيننا لذلك الوقت، وييسّر علينا هذا الغرض، إنّه منعم كريم".

وأمّا أنّ هناك مسافة زمنيّة ليست بالقصيرة تفصل هذا الشّرح عن شرح *ما بعد الطّبيعة*، فإنّ من الممكن استخلاصها ممّا عبّر عنه مَن يأس في مقالة اللاّم، عند الحديث عن الهيئة الموافقة للأصول الطّبيعيّة لأرسطو، وما عبّر عنه من أمل في شرحنا هذا حين قال في الورقة 50 ظ منه: "ولعلّنا إن نسأ اللّه في العمر سنفحص عن الهيئة التي كانت في عهد أرسطو، فإنّه يظهر أنّه لم يكن فيها محال بحسب العلم الطّبيعيّ، وهي الحركات التي يسمّيها أرسطو اللّولبيّة..."

وأمّا أنّه سابق على شرح كتاب *النّفس* فلأنّ التّرتيب الكلاسيكيّ لأجزاء الموسوعة الطّبيعيّة يقتضي ذلك، وإن كان احترام هذا التّرتيب ليس أمرا ضروريّا.

ولقد قدّر الأستاذ جمال الدّين العلوي، على جهة التّرجيح، ألاّ يتجاوز تاريخ وضعه من قبل فيلسوف قرطبة سنة 584 هـ./ 1188 م، ولا نخاله قد جانب الصّواب فيما ذهب إليه[1].

أمّا عن النّسخة الخطّيّة الفريدة التي اعتمدناها في تحقيقنا هذا والمودعة بدار الكتب الوطنيّة التّونسيّة تحت رقم 18118، فإنّ ما يثير الانتباه عند قراءة ما كتبه النّاسخ لنصّ هذا الشّرح هو حداثة النّسخة، فهي ترجع كما يحدّد ذلك النّاسخ نفسه إلى سنة 1319 هـ. وهذا يعني أنّ النّسخة التي يمكن اعتبارها الأصل القريب لنسختنا هذه كانت موجودة وربّما متداولة في أوائل القرن الهجري الماضي، ولعلّها ما تزال موجودة في إحدى الخزائن الخاصّة.

---

[1] انظر: *المتن الرّشدي ـ مدخل لقراءة جديدة*، ص 106 إلى ص 108. دار توبقال للنّشر. الدّار البيضاء. الطّبعة الأولى. 1986.

والمخطوط –بعد هذا– كلّه مكتوب بحروف بارزة واضحة، وقد اعتنى ناسخه بإخراجه إخراجًا جميلاً، فوضع جميع العناوين الفاصلة بين النصّ الأرسطيّ والشّرح الرّشديّ، والتي وردت عادة على هذا النّحو: قال أرسطوطاليس والتّفسير، بحروف بارزة.

وبالجملة، فقد اعتنى النّاسخ عناية خاصّة بإخراج نسخته الخطّية إخراجا جميلا، والتزم ألاّ تتجاوز سطور ورقات نسخته 21 سطرًا. على أنّه بالرّغم من هذا كلّه فإنّ النّاسخ كثيرًا ما كان يخطئ في نقل النصّ الأصليّ الذي اعتمده، وذلك بنقل عبارات غير مفهومة أو بتذكير المؤنّث وتأنيث المذكّر سواء تعلّق الأمر بكلمات أو أسماء إشارة أو أسماء موصولة، فضلاً عن الأخطاء النّحْويّة التي لم تكد تخلو منها صفحة من صفحات هذه النّسخة الخطّية، إلى غير ممّا نبّهنا على الكثير منه في الهوامش. وقد بذلنا جهدا في تصحيح بعض الأخطاء وفاتنا البعض الآخر.

بقي أنّنا وقفنا، عدى أخطاء النّسخ، على نقائص مفهوميّة نرجّح أنّها تعزى إلى سقم التّرجمة المعتمدة من قبل أبي الوليد.

ولما كان ناقل النصّ من السّريانيّة إلى العربيّة مجهولا لدينا لم يتسنّ لنا تبيّن مصدر هذه الهانات على جهة الدقّة.

والحقيقة أنّ هذا النصّ قد حظي لدى النّقلة والمترجمين العرب بعناية فائقة فترجم والشّروح المتعلّقة به أكثر من مرّة.

يقول ابن النّديم في *الفهرست*: "الكلام على كتاب السّماء والعالم: وهو أربعة مقالات. نقل هذا الكتاب ابن البطريق، وأصلحه حنين. ونقل أبو بشر متّى بعض المقالة الأولى. وشرح الإسكندر الأفروديسي من هذا الكتاب بعض المقالة الأولى. ولثامسطيوس شرح الكتاب كلّه، نقله أو أصلحه يحي بن عدى. ولحنين فيه شيء، وهو المسائل الستّ عشرة. ولأبي زيد البلخي شرح صدر هذا الكتاب إلى أبي جعفر الحارث"[1].

[1] المرجع المذكور، ص 311. الطّبعة الثّالثة. دار المسيرة. 1988.

وما تبقّى لنا من هذه النّصوص في أصلها العربيّ لا يفوق النّسختين الخطّيتين:

– الأولى: مودعة –ضمن مجموع– بالمكتبة الوطنيّة بباريس تحت رقم 2281 من الخزانة العربيّة، والأرجح –بالنّظر إلى سقمها– أنّها من وضع ابن البطريق[1].

– والثّانية: محفوظة في المتحف البريطاني تحت رقم 7453 من الخزانة الشّرقيّة؛ ولئن اعتمد صاحب هذه التّرجمة، ولو بصفة جزئيّة، على النصّ المنقول إلى العربيّة، فإنّ نقله تميّز عن ترجمة ابن البطريق بدقّته ووفائه للأصل اليونانيّ، ممّا حدا بالمهتمّين بهذا الشّأن إلى الاعتقاد بأنّ صاحب هذا النّقل قد اطّلع على ذلك الأصل، فنسبوا هذه التّرجمة إلى حنين ابن إسحاق[2].

وحريّ بنا أن نشير في نهاية هذه التّوطئة إلى أنّنا آثرنا تقسيم هذا العمل إلى جُزْأيْن: أفردنا الجُزْأ الأوّل مِنْه إلى تقديم متن الشّرح الرّشدي للمقالة الأولى من كتاب *السّماء والعالم* لأرسطوطاليس؛ فيما خصّصنا الجزْأ الأخير من نشْرتنا هذه لشرح أبي الوليد للمقالة الثّانية.

وذيّلنا تحقيقنا للنصّ الرّشدي بقسميْن ببليوغرافيَّيْن، تصمّن الأوّل منهما قائمة للمصادر والمراجع المذكورة في المقدّمة، والثّاني جردًا للمؤلّفات المعتمدَة في التّحقيق.

---

[1] انظر: عبد الرّحمان بدوي، مقدّمة تحقيقه لهذه التّرجمة. القاهرة. 1961.

[2] انظر: R. Walzer, dans *Encyclo. of Islam*, s.v. *Aristûtâlîs*, p. 632 a

أبو الوليد بن رشد

شرح السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

الجزء الأول

شرح المقالة الأولى من

كتاب السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

[1 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وسلّم

[شرح المقالة الأولى
من كتاب *السّماء والعالم*
للحكيم أرسطوطاليس[1][2]

[في بيان أنّ الكلّ متناه بالعظم]

]التّ-ف-س-ي-ر[

---

[1] أرسطو: الفيلسوف اليوناني المشهور عند فلاسفة الإسلام باسم المعلّم الأوّل. وُلد سنة384 ق. م. وتوفّي سنة 322 ق. م. من مصنّفاته: المقولات والعبارة والقياس والبرهان والجدل والأغاليط والسّماع الطّبيعي والميتافيزيقا (*ما بعد الطّبيعة*) والأخلاق إلى نيقوماخوس والخطابة والشّعر... كان صاحب مدرسة فلسفيّة في الأنطولوجيا، والمعرفة، والأخلاق، والسّياسة، ظلّ تأثيرها إلى حدود العصر الحديث.

حول ترجمته راجع: تاريخ الفلسفة اليونانيّة ليوسف كرم، تاريخ الفكر الفلسفي لمحمّد عليّ أبو ريّان؛ أرسطو لعبد الرّحمان بدوي؛ تاريخ الفلسفة اليونانيّة، لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

[2] وردت العبارة التي وضعناها بين معقوفين في الأصل في ورقة 1 ظ.

[...][1][64 و] وإن لم تكن[2] خفّة لا نهاية لها.

وقد بيّنّا، فيما سلف، أنّه لا يمكن أن يوجد ثقل لا نهاية له، ولا خفّة لا نهاية لها[3].

ثمّ قال: ولا يشبه أيضًا الجرم السّالك[4] سلوكًا مستديرًا[5]. يريد: ولا يمكن أيضًا أن تكون[6] حركة هذا الجسم البسيط حركة مستديرة حتّى يكون[7] أيضًا شبيهًا بالجرم المستدير، أي من نوعه، أعني: الذي حركته حول الوسط؛ لأنّه لا يمكن أن يكون جرم لا نهاية له يتحرّك حركة مستديرة. يريد: من قِبَل أنّ الحركة المستديرة متناهية الدّورة، والجرم غير المتناهي[8] حركته غير متناهية.

---

[1] ما سقط من الشّرح الرّشديّ موافق لما ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو من بداية المطلب الأوّل من المقالة الأولى أي من الورقة 268 أ وإلى حدّ المطلب السّادس من المقالة الأولى– الورقة 273 أ / س 6.

[2] في الأصل: تكون.

[3] الإشارة هاهنا إلى الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الأولى – الورقة 273 أ / س 7 إلى الورقة 274 أ / س 18.

وقارن بالقول الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب/س22 إلى س 25، حيث جاء: "والشّيء الذي لا نهاية له لا يمكنه أيضًا أن يكون متركّبا بكلّيته من أجزاء متشابهة. وذلك أنّه لا يوجد ابتداءًا حركات أخرى غير تلك التي قلنا؛ وقد يكون للشّيء الذي لا نهاية له حركة ما. ولكن إذا ما فرض الأمر كذلك، لكان يكون ثقل لا نهاية له وخفّة لا نهاية لها". وهو نفس ما ذهب إليه في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة 8 و من مخطوط ليدن، حيث جاء: "فقد استبان من هذا القول أنّه لا يمكن أن يكون ثقل لا نهاية له ولا خفّة لا نهاية لها".

[4] مطموسة في الأصل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 26 – س 27.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: تكون.

[8] في الأصل: الغير متناه.

ثمّ قال: فمَن قال: قد يكون سلوك مسْتدير دائم؛ يشبه قوله قول مَن قال إنّ السّماء لا نهاية لها[1]. يريد: إنّ قول مَن قال إنّه قد تكون حركة في دائرة غير متناهية هو في الشّناعة والاستحالة شبيه بقول مَن قال إنّ الجرم المتحرّك على الاستدارة، مثل السّماء، لا نهاية [له].

وقوله: فقد أوضحنا آنفًا أنّ هذا لا يمكن أن يكون البتّة، وبيّنّا أيضًا فقلنا إنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يتحرّك البتّة[2]. يريد: وقد أوضحنا، فيما تقدّم، أنّه لا يمكن أن يكون جرم مستدير لا نهاية له؛ إذ بيّنّا أنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يتحرّك لا حركة مستقيمة ولا مستديرة؛ أو يريد: وبيّنّا أيضًا ما هو أعمّ من هذا، وهو أنّ الجسم غير المتناهي[3] لا يمكن أن يتحرّك البتّة بضرب من الحركات[4].

[65 و] لكن إنّما تختلف الحركة الطّبيعيّة للشّيء والقسريّة[5] بالجهة فقط. وذلك أنّ الحركة في الهواء مثلاً، إن كانت إلى فوق، كانت قسريّة؛ وإن كانت إلى أسفل، كانت طبيعيّة.

لكن يشْبه أن يكون لم يرد[6] بموضع[7] الحركة: الموضع الذي يتحرّك[8] فيه، بل الموضع الذي تتحرّك إليه. فكأنّه قال: فيكون موْضع آخر إلى حيث سلَك سُلوكًا طبيعيًّا.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 26 – س 27.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 28 – س 29.

[3] في الأصل: الغير متناهي.

[4] وهو نفس ما ذهب إليه في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة 8 و من مخطوط ليدن، حيث جاء: "وإذا كان ذلك كذلك، فقد تبيّن ما قصدنا إنتاجه وهو أنّه لا يوجد جرم بسيط من الأجرام الأربعة غير متناه".

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: يريد.

[7] في الأصل: موضع.

[8] أي: الشّيء.

]64 و[قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا الآن إنّه، إن أمكن أن يتحرّك الجرم الذي لا نهاية له، إمّا أن تكون حركته طبيعيّة، وإمّا أن تكون قسريّة.

فإن[1] تحرّك[2] قسرًا، فله[3] لا محالة حركة أخرى طبيعيّة. فيكون له موضع آخر، لا محالة، حيث يسلك سلوكًا طبيعيًّا، مثل الذي يسلك فيه قسرًا؛ وهذا ما لا يمكن[4].

التّـفـسـيـر

هذا بيان غير البيانات التي تقدّمت، وهو خاصّ بالأجسام المتحرّكة حركة استقامة، وكأنّه يروم فيه أن يستوفي من قسمة الحركة ما لم يوضع في البراهين المتقدّمة.

وذلك أنّ البراهين المتقدّمة إنّما أُثبتت على أنّ الجسم المتحرّك حركة استقامة، غير المتناهي[5]، لا يمكن أن يتحرّك حركة طبيعيّة.

وذلك أنّه إن تحرّك حركة طبيعيّة، فهو إنّما يتحرّك بالميل الذي فيه، أعني: الثّقل أو الخفّة. فبَيِّن هنالك أنّه إن كان مُتحرّكًا بثقل أو بخفّة[6]، أنّه يلزم أن يوجد ثقل أو خفّة لا نهاية لهما[7].

---

[1] في الأصل: بأن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى الورقة 274 ب / س 30.

[2] في الأصل: تتحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 30.

[3] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 29 إلى س 32.

[5] في الأصل: الغير متناه.

[6] في الأصل: خفّة.

[7] في الأصل: لها.

ثمّ بيَّن استحالة هذا، فتبيّن أنّه ليس يوجد جسم لا نهاية له يتحرّك حركة طبيعيّة. فكان لقائل أن يقول: لعلّه يمكن أن يتحرّك حركة قسريّة. فقال في جواب هذا: إنّ[1] [ما يمكنه أن] يتحرّك حركة قسريّة، فله، لا محالة، حركة طبيعيّة.

وذلك أنّ القسريّة إنّما تُقال بالإضافة إلى الطّبيعيّة؛ ولو لم تكن للشّيء حركة طبيعيّة، لما فهم أنّ له حركة قسريّة[2].

وقوله: فيكون[3] له موضع آخر، لا محالة، حيث يسلك سلوكًا طبيعيًّا، مثل الذي يسلك فيه قسرًا، وهذا ما لا [65 و] يمكن[4]. ظاهره: أنّ المكان الذي يتحرّك فيه الجسم الواحد بعينه قسرًا غير الذي يتحرّك فيه بالطّبع.

وليس يلفى الأمر كذلك في الأجسام البسائط، بل نجد الموضع الذي تتحرّك[5] فيه الأرض قسرًا فيه بعينه تتحرّك[6] طبعًا. لكن إنّما تختلف الحركة الطّبيعيّة للشّيء والقسريّة[7] بالجهة فقط <...>[8].

---

[1] في الأصل: إنّه.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ونقول أيضًا الآن إنّه، إن أمكن أن يتحرّك الجرم الذي لا نهاية له، إمّا أن تكون حركته طبيعيّة، وإمّا أن تكون قسريّة. فإن تحرّك قسرا، فله لا محالة حركة أخرى طبيعيّة". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 29 إلى س 31.

[3] في الأصل: يمكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 31 – س 32.

[5] في الأصل: يتحرّك.

[6] في الأصل: يتحرّك.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] وردت في الأصل إضافة النّصّ التّالي:"لكن إنّما تختلف الحركة الطّبيعيّة للشّيء والقسريّة بالجهة فقط. وذلك أنّ الحركة في الهواء مثلاً، إن كانت إلى فوق، كانت قسريّة؛ وإن كانت إلى أسفل، كانت طبيعيّة. لكن يشبه أن يكون لم يرد بموضع الحركة: الموضع الذي يتحرّك فيه، بل الموضع الذي تتحرّك إليه. فكأنّه قال: فيكون موضع آخر إلى حيث سلك سلوكًا طبيعيًّا"، لما كان هذا النصّ

ق-ال أرس-ط-وط-ا-ي-س

ونقول إنّ الجرم ذا النّهاية لا يمكن أن يفعل في الجرم الذي لا نهاية له، ويقْبل كلّ واحد منهما فعل صاحبه البتّة.

وتحقيق ذلك وبرهانه فيما نحن ذاكرون الآن.

فليكن الآن جرم لا نهاية له عند خطّ حرف[1] الألف؛ وليكن جرم آخر ذو نهاية عند خطّ حرف الباء؛ وليكن الزّمان الذي فيه تحرّك أو حرّك عند حرف الجيم؛ ولينْدفع[2] الآن حرف الألف ويقبل شيئًا من الآثار التي[3] من حرف الباء في الزّمان الذي عند حرف الجيم؛ وليكن خطّ حرف الدّال أقلّ عظمًا من خطّ حرف الباء؛ وليحرّك[4] هذا الأقلّ عظمًا، آخر أقلّ منه في مثل [ذلك][5] الزّمان الأوّل، وهو الخطّ الذي عند حرف الهاء المتحرّك من حرف الدّال.

فنقول إنّه كقدر الدّال إلى حرف الباء، كذلك يكون قدر حرف الهاء إلى حرف [65 ظ] آخر أقلّ منه نهاية، وهو حرف الزّاي[6].

ا-ت-ف-س-ي-ر

متّصل بتفسيره لقول أرسطو السّابق ألحقناه به هنالك، بحيث أنّ إضافة هذا النّصّ في هذا الموضع لا وجه لها.

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد عبارة حرف خطّ عوضًا عن عبارة خطّ حرف التي أوردها هنا.

[2] في الأصل: ليدفع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: الذي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: يتحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 29 إلى الورقة 275 أ / س 7.

هذا بيان عامّ، ويعمّ جميع الأجسام البسيطة المستديرة والمستقيمة، والبسيطة والمركَّبة.

وذلك أنّ كلّ جسم فليس يخلو من أن يكون فاعلاً أو منفعلاً أو قد جمع الأمرين معًا.

ولما كان الأمر هكذا، أمكنه أن يبيّن أنّه ليس يوجد جرم لا نهاية له، لأنّه إذا وضَع أنّ كلّ جرم يوجد إمّا فاعلاً، وإمّا منفعلاً، وإمّا فاعلاً منفعلاً معًا؛ ووَضع أنّ الجرم غير المتناهي[1] لا يمكنه أن يفعل أو ينْفعل؛ أنتَج[2] له في الشّكل الثّاني: أنّه ولا جرم واحد يمكن أن يكون غير متناه[3].

---

[1] في الأصل: الغير متناهي.

[2] في الأصل: إنتتج.

[3] قارن بما أورده في جامع السّماء والعالم، ص 21 من طبعة حيدر أباد، حيث جاء: "وقد يمكن أن نبيّن ذلك ببيان عامّ، أعني أنّه لا يوجد جسم من هذه الأجسام الخمسة غير متناه، وذلك لأنّ كلّ واحد منها إمّا فاعل فقط كالأجرام السّماويّة، وإمّا فاعل ومنفعل كالهواء والأرض والماء والنّار. وليس يمكن في غير المتناهي أن يفعل في المتناهي ولا أن ينفعل عن المتناهي؛ وهذه الأجسام يوجد لها الفعل في المتناهي والانفعال عنه؛ فهذه الأجسام إذن متناهية".

وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة 8 و – 8 ظ من مخطوط ليدن، حيث جاء: "وإذا تقرّر أنّه لا يوجد جسم بسيط لا نهاية له لا يتحرّك حركة استقامة ولا يتحرّك دورا، وكانت الأجسام البسائط منحصرة في هذه القسمة، فأقول: إنّه لا يوجد جسم مركّب لا نهاية له، برهان ذلك: أنّه إن كان غير متناه، فإمّا أن يكون مركّبا من أشياء غير متناهية في الصّورة أو في العظم أو في العدد. ومحال أنّ يكون هاهنا أجسام بسيطة غير متناهية في الصّورة أو في العظم أو في العدد. ومحال أن تكون هاهنا أجسام بسيطة غير متناهية في الصّورة، لأنّه قد تبيّن أنّ صور البسائط متناهية، لأنّ الحركات البسائط متناهية، ولكلّ جرم بسيط حركة بسيطة. وأيضًا لو كانت الأجسام البسائط بلا نهاية في الصّورة لكانت المواضع لا نهاية لها. وبالجملة فقد تبيّن من القول المتقدّم أنّ الأجسام البسائط خمسة. وأقول أيضًا: أنّه إن كانت غير متناهية بالعدد، لزم أن يوجد منها جسم واحد غير متناه بالعظم، مثل أن تكون أجزاء موجودة للنّار لا نهاية لها بالفعل، إذا تماسّت تلك الأجزاء وانضمّ بعضها إلى بعض. وقد تبيّن استحالة وجود واحد من الأجسام البسيطة غير متناه في العظم. وإذا تبيّن أنّه لا

لكن، لما كانت المقدّمة القائلة: إنّ كلّ جرم إمّا فاعلاً وإمّا منفعلاً، بيّنة[1] بنفسها. وذلك أنّ الأجرام السّماويّة يُحسّ أنّها فاعلة فيما دونها، وما دونها فاعل بعضه في بعض ومنفعل؛ وكانت المقدّمة الأخرى غير بيّنة بنفسها، وهي القائلة: إنّ ما لا نهاية له لا يمكن أن يفعل أو ينفعل؛ وكانت هذه المقدّمة تنحلّ إلى مقدّمتيْن:

– إحداهما: أنّ[2] غير المتناهي[3] لا يمكنه أن ينفعل.

– والثّانية: أنّ غير المتناهي لا يمكن أن يفْعل في المتناهي.

شرع في بيان كلّ واحدة منهما على حيالة[4].

وابتدأ ببيان المقدّمة القائلة: إنّ الجسْم الذي لا نهاية له لا يمكن أن ينفعل عن المتناهي، وأخذ المثل، وأخذه للمطلبيْن جميعًا[5].

يمكن أن يكون مُرَكَّبًا من أشياء غير متناهية في العظم ولا في الصّورة ولا في العدد، فليس يمكن أن يوجد جسم بالفعل لا نهاية له.

فهذا هو البيان الأوّل في أنّه لا يوجد جسم غير متناه بالفعل لا مرَكّب ولا بسيط".

[1] في الأصل: بينه.

[2] في الأصل: إلى.

[3] في الأصل: الغير متناهي.

[4] في الأصل: حياله.

[5] قارن بما أورده في جامع السّماء والعالم، ص 21 من طبعة حيدر أباد، حيث جاء: "فأمّا كيف يظهر أنّه لا يوجد بغير المتناهي فعل في المتناهي وانفعال عنه، فعلى هذا الوجه".

وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة 8 ظ من مخطوط ليدن، حيث جاء: "وهذا البيان يبنى على مقدّمتين:

إحداهما ظاهرة بالاستقراء، والأخرى يبرهن عليها. أمّا المقدّمة الظّاهرة بالاستقراء، فهي أنّ كلّ جسم محسوس فهو إمّا محسوس فاعل فقط –كالأجرام السّماويّة، وإمّا منفعل وفاعل كالأجرام الملْموسة.

وأمّا المقدّمة المبرهنة، فهي أنّ الجسم غير المتناهي لا يمكن أن يكون فاعلاً ولا منفعلاً. وأعني بالفاعل هاهنا والمنفعل ما انقضت حركته وتمّ فعله وانفعاله، لا ما هو في حركة دائمة. فإنّه قد تبيّن أنّه يلفى تغيّر دائم إلاّ في البعد في المكان. وهو يقدّم لبيان هذه المقدّمة ثلاث مقدّمات:

إحداهنّ: أنّ المنفعلين المتساويين ينْفعلان عن الفاعل الواحد في زمان واحد بعينه انفعالاً سواء، وإنّ المنفعل الأصغر ينفعل عنه في زمان أصغر، والمنفعل الأكبر في زمان أكبر.

ثمّ فصّل البيان، فقال: فليكن الآن جرم لا نهاية له عند خطّ حرف[1] أ؛ وليكن [جرم][2] آخر ذو نهاية عند خطّ حرف **[66 و]** ب؛ وليكن الزّمان الذي فيه تحرّك أو حرّك عند حرف ج[3]. يريد: فإن زعَم زاعم أنّه يوجد جسم لا نهاية له ينفعل أو يفعل؛ ولنضع جسمًا آخر متناهيًا[4]، وهو الخطّ الذي عليه علامة ب؛ ولنفرض الزّمان الذي فعل فيه أ في ب، أو انفعل أ عن ب [في] الزّمان الذي دلّ عليه [حرف] ج.

ولما قال هذا، أخذ في البرهان على المعنى الواحد من هذين المعنيين، وهو أن يكون غير المتناهي[5] انفعل عن ب المتناهي في زمان ج، أعني أنّه انفعل في كلّيته، فقال: ولينفع الآن حرف أ ويقبل شيئًا من الآثار التي من حرف ب[6]. يريد: وبيان أنّه ليس

والمقدّمة الثّانية: أنّه إذا فعل فاعلان مختلفان في زمان سواء، وتمّ فعلهما، فإنّ نسبة الفاعل إلى الفاعل نسبة المنفعل إلى المنفعل.

والمقدّمة الثّالثة: أنّ كلّ فاعل، فإنّه يفعل في المنفعل في زمان متناه، أعني ينقضي فعله. فإنّه لا يمكن أن يكون فعل متناه في زمان غير متناه على ما تبيّن.

ولما تقرّر له هذا أخذ يبيّن هاهنا منها ثلاثة أمور:

– أحدها: أنّه لا يمكن أن يفعل متناه في غير متناه فعلا منقضيا

– والثّاني: أنّه لا يمكن أن يفعل غير متناه في متناه، وهو عكس الأوّل.

– والثّالث: أنّه لا يمكن أن يفعل غير متناه في غير متناه".

[1] في الأصل: حرف خطّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 ب / س 34 إلى الورقة 275 أ / س 2.

[4] في الأصل: متناه.

[5] في الأصل: الغير متناهي.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 2 – س 3.

يمكن أن ينفعل جسم غير متناه: أنّه إن أمكن، فلننزل[1] أنّ أ غير المتناهي[2]، وقد انْفعل بكلّيته من ب المتناهي في زمان ج المفروض.

ولما فرض الموضع الذي يروم إبطاله، أضاف إليه مقدّمة ممكنة، فقال: وليكن خطّ حرف دال أقلّ عظمًا من خطّ حرف الباء[3]. يريد: ولنضفْ[4] إلى هذا الموضع أمرًا ممكنًا، وهو أن نتوهّم جسمًا آخر متناهيًا[5] أصغر من الجسم المتناهي الذي عليه حرف باء؛ وليكن هذا الجسم عليه حرف دال. يريد أنّ هذا الفرض ممكن، وأنّه ليس يفرض عن فرضه بداية[6] محال.

ثمّ قال: وليحرّك هذا الأقلّ عظمًا، آخر أقلّ منه في مثل ذلك الزّمان الأوّل، وهو الخطّ الذي عند حرف الهاء المتحرّك من حرف الدّال[7]. يريد: ولننزل الجسم [66 ظ] الفاعل الذي فرضناه أصغر من الجسم الفاعل الذي عليه ب، وهو الذي عليه حرف الدّال، قد انفعل عنه جسم آخر بكلّيته في الزّمان الذي انفعل فيه عن ب المتناهي غير المتناهي[8]، وهو زمان ج المفروض[9]؛ ولنفرض هذا الجسم المنفعل عن الفاعل الأصغر الذي [عليه] حرف الدّال هو الذي عليه دلّ حرف الهاء. وهذا كلّه ممكنٌ.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: الغير متناهي.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 4.

[4] في الأصل: فليضف.

[5] في الأصل: متناه.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 4 إلى س 6.

[8] في الأصل: الغير متناهي.

[9] في الأصل: المفروق.

ولما وضَع هذا الممكن، وضَع ما يلزم عنه[1]، فقال: فنقول إنّه كقدر الدّال إلى حرف الباء، كذلك يكون قدر حرف الهاء إلى حرف [آخر][2] أقلّ منه نهاية، وهو حرف الزّاي[3]. يريد: فأقول إنّه يلزم أن تكون نسبة الفاعل الأصغر الذي دلّ عليه حرف الدّال إلى الفاعل الأكبر الذي دلّ عليه حرف الباء، كقدر نسبة المنْفعل عن دال الأصغر الذي هو إلى جسم منفعل آخر، هو ضرورة أقلّ من جسم غير المتناهي[4].

ولما وضَع أنّ هذه النّسبة يلزم أن توجد كذَا، أخذ يعرّف من أين يلزم ذلك، فقال: ونقول أيضًا: لأنّ الأجرام المسْتويّة في العظم تتحرّك وتتغيّر بالسّواء في زمان واحد، فإنّ الجرم الأصغر يتحرّك حركة أقلّ في ذلك الزّمان، وأنّ الجرم الأكبر يتحرّك حركة أكثر في ذلك الزّمان، لأنّه يتحرّك على نحْو كبره وعظمه أكثر من تحرّك الجسْم الأصغر[5]. يريد: فأمّا من أين يلزم أن توجد هذه، فبِمَا[6] أقوله. وذلك أنّه لما كنّا نجد الفاعلات المتساوية[7]، متى فعلت في منفعلات متساوية، لزم أن تنفعل عنها في جميع أجزائها في زمان سواء؛ ونجد الفاعل الأكبر يفعل في المنْفعلات المتساوية[8] في الزّمان الواحد بعينه فعلاً أكبر[9] ممّا يفعله الفاعل الأصغر، والفاعل الأصغر يفعل فعلاً أصغر؛ وكذلك المنْفعل الأكبر [67 و] ينفعل عن الفاعلات المتساوية[10] انفعالاً أقلّ، والمنفعل

---

[1] في الأصل: منه.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 6 إلى س 8.

[4] في الأصل: الغير متناهي.

[5] لم يرد هذا القول في نقله لقول أرسطو. لكنّه ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 7 إلى س 10.

[6] في الأصل: فبها.

[7] في الأصل: المساوية.

[8] في الأصل: مستوية.

[9] في الأصل: أصغر.

[10] في الأصل: مستوية.

الأقلّ انفعالاً أكثر؛ لزم عن هذا أن تكون الفاعلات المختلفة، إذا انفعلت عنها منفعلات مختلفة، أن تكون نسبة الفاعلات إلى الفاعلات هي نسبة المنفعلات إلى المنْفعلات.

فأمّا كيْف يتبيّن ما قصد بيانه من هذه الأصول الموضوعة، فذلك يظهر من قرب.

وذلك أنّه إذا وضعنا أنّ الفاعلات المتساوية فعلت[1] في المنفعلات المتساوية فعلاً واحدًا في زمان واحد، ظهر من ذلك أنّ الفاعلات التي نسبة[2] بعضها إلى بعض [هي] نسبة المنفعلات بعضها إلى بعض، تفعل أفعالاً متناهية في أزمنة متساوية.

وذلك أنّ الفاعلات المتساوية والمنفعلات المتساوية هي بهذه الصّفة، أعني: أنّ نسبة الفاعلات فيها بعضها إلى بعض هي نسبة المنفعلات بعضها إلى بعض، إلاّ أنّ هذه في نسبة المساواة[3]، وغيرها في سائر النّسب. وإذَا ظهر في هذا المعنى في نوع واحد من أنواع المتناسبات، ظهر في سائر المتناسبات.

فإذَا صحّت لنا هذه القضيّة، وهي[4] القائلة: إنّ كلّ الفاعلات التي نسبة بعضها إلى بعض نسبة المنْفعلات بعضها إلى بعض، أنّ أفعالها في المنْفعلات النّظائر لها، أعني: المتقدّم[5] من الفاعل للمتقدّم[6] من المنفعل، والتّالي من الفاعل للتّالي من المنفعل، أفعال[7] متناسبة في أزمنة[8] متساوية؛ فهو يبيّن أنّ التي يطلب هي[9] عكسها، وهي أنّ الفاعلات والمنفعلات التي تفعل في أزمنة متساوية هي متناسبة.

---

[1] في الأصل: فعلتا.

[2] في الأصل: تشبه.

[3] في الأصل: المساوات.

[4] في الأصل: هذه.

[5] في الأصل: المقدّم.

[6] في الأصل: للقدم.

[7] في الأصل: أفعالا.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: هو.

فأقول إنّ الأمر كذلك برهانه: لنفرض[1] هاهنا فاعلين[2]: أحدهما عليه حرف أ والآخر حرف ب [67 ظ]، ومنفعلين اثنين[3]: أحدهما عليه حرف ج والآخر حرف د؛ ولنفرض أنّ ج ينفعل بأسره عن أ، ود عن ب، في زمان واحد، وهو زمان د؛ فأقول إنّ نسبة الفاعل إلى الفاعل هي نسبة المنفعل إلى المنفعل، أعني [أنّ] نسبة أ إلى ب هي نسبة ج إلى د، وب العكس. برهان ذلك: [أنّه] إن لم تكن[4] نسبة أ إلى ب[5] هي نسبة ج إلى د، فلتكن[6] نسبة الألف إلى الباء إمّا أعظم وإمّا أصغر؛ فإن كانت نسبة أ إلى ب أعظم من نسبة ج إلى د، فلنقطع من أ ما تكون نسبته إلى ب نسبة ج إلى د، وهو مثلا أه، فتكون نسبة أه إلى ب هي نسبة ج إلى د[7]؛ كان انفعال د عن أه ود عن ب في زمان واحد بعينه، وهو مثلاً زمان ج؛ وقد كنّا فرضنا أنّ في هذا الزّمان[8] ينفعل ج عن أ بكلّه الذي أه جزء منه؛ ففي زمان واحد ينفعل منفعل واحد[9] بعينه انفعالاً واحدًا بعينه عن فاعلين: أحدهما أكبر والآخر أصغر، هذا خُلف لا يمكن.

فلمكان[10] هذا، قدّم أنّ الأكبر يفعل فعلاً أعظم في الزّمان الواحد بعينه ممّا يفعله الأصغر، أعني في منفعل واحد بعينه.

وكان أرسطو اكْتفى في هذا البيان بأن وضَع المقدّمات التي يلزم عنها هذا المعنى[11].

---

[1] في الأصل: ليعرض.

[2] في الأصل: فاعلين.

[3] في الأصل: فاعلان إثنان.

[4] في الأصل: يكن.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: فليكن.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: منفعلاً واحدًا.

[10] في الأصل: فلم كان.

[11] في الأصل: المعني.

فهذا كلّه ممّا يُرى أنّه حذَفه للزومه عمّا وضع، ولم يحذف هذا من القول، بل حذف تبديل النّسْبة والمحال اللاّزم.

وذلك أنّه إذا بدّلنا[1] النّسبة لزم أن تكون نسبة الفاعل إلى المنْفعل نسبة الفاعل الثّاني إلى المنفعل الثّاني، أعني: أن تكون نسبة ب إلى أه التي هي جزء من غير المتناهي[2] هي نسبة د الفاعل الثّاني إلى هـ الذي هو المنفعل الثّاني. وإذا كان ذلك كذلك، لزم أن يكون في [68 و] زمان واحد ينفعل[3] عن شيء واحد انفعالاً واحدًا جسْمان: أحدهما: متناه وهو أهـ، والآخر: غير متناه وهو أ بأسره، هذا خُلف لا يمكن.

ولما كان يظهر من هذه المقدّمات عن قرب أنّه لا يفعل جسم لا نهاية له في منفعل متناه[4]، قال: فقد استبان الآن أنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يحرّك[5] جرمًا آخر من الأجرام ذوات النّهاية البتّة، ولا في شيء من الأزمان[6]. يريد: ويسْتبين ممّا قلناه من أمر النّسبة: الطّلب الثّاني الذي قصدناه، وهو أنّه ليس يمكن أن يفعل جسم غير متناه في زمان من الأزمنة، لأنّه إذا فعل فاعلان مختلفان في منفعل واحد فعلاً واحدًا، لزم أن يفعلاَ ذلك الفعل في أزمنة مختلفة، وأن تكون نسبة الفاعل إلى الفاعل هي نسْبة الزّمان إلى الزّمان.

---

[1] في الأصل: بدى لنا.

[2] في الأصل: الغير متناهي.

[3] في الأصل: تنفعل.

[4] في الأصل: متناهي.

[5] في الأصل: يتحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى ما سبق من قول ابن رشد (...أنّه لا يفعل جسم لا نهاية له في منفعل متناه). بقي أنّ أبا الوليد قد اعتمد في تفسيره على ترجمة مخلّة بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 10 – س 11؛ ومفاده: "فقد استبان الآن أنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يحرّكه جرم آخر من الأجرام ذوات النّهاية البتّة، ولا في شيء من الأزمان". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ لا يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى إخلال التّرجمة بالمعنى الأصليّ.

[6] لم يرد هذا القول في نقله لقول أرسطو. لكنّه ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 10 إلى س 12.

فإن وضعنا أحد الفاعلين متناهيًا والآخر غير متناه، لزم أن يفعل غير المتناهي[1] في غير زمان؛ فلا تكون[2] بينهما نسبة في الفعل، إذ ليس هنالك نسبة في المقادير.

وإن فرضنا تحريكه إيّاه في زمان، أعني: غير المتناهي للمتناهي، أمكن أن نجد[3] جرمًا آخر متناهيًا يفعل في ذلك الزّمان بعيْنه فعل[4] غير المتناهي[5] بالوجه الذي يقوله هو بعد. فنكون قد وجدنا فاعليْن[6]: أحدهما متناه والآخر غير متناه، يفعلان فعلاً واحدًا في زمان واحد.

وهذا هو الذي أراد بقوله: لأنّه قد يكون جرم آخر صغير يحرّك جرمًا آخر أصغر من[7] صغره في ذلك الزّمان، فيكون هذا أيضًا ذا نهاية[8]. يريد: لأنّه إذا فرضنا [أنّ] الجسم غير المتناهي[9] قد حرّك جرمًا ما متناهيًا في زمان ما، أمكن أن نجد جرمًا آخر متناهيًا، أعني: أصغر من غير المتناهي، [68 ظ] يحرّك[10] جرمًا أصغر من الذي يحرّكه غير المتناهي في ذلك الزّمان بعينه؛ فإذا ضاعفنا الفاعل، أعني: المتحرّك المتناهي، أمكن أن نصل إلى جرم متناه يحرّك في[11] ذلك الزّمان بعينه الجرم الذي حرّكه غير المتناهي[12]؛

---

[1] في الأصل: الغير متناهي.

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل: يجد.

[4] في الأصل: فعلى.

[5] في الأصل: الغير متناهي.

[6] في الأصل: فاعلان.

[7] في الأصل: على.

[8] لم يرد هذا القول في نقله لقول أرسطو. لكنّه ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 11 – س 12.

[9] في الأصل: الغير متناه.

[10] في الأصل: تحرّك.

[11] مطموسة في الأصل.

[12] في الأصل: الغير متناه.

لمكان[1] وجود تلك النّسبة التي قلنا من الفاعلات والمنفعلات؛ فيكون في زمان واحد يفعل فعلاً واحدًا في جرم واحد فاعلان من نوع واحد: أحدهما: متناه، والآخر: غير متناه. وذلك في نهاية الخُلف.

ثمّ قال: فإنّه ليس بين الجرم ذي النّهاية وبين الجرم الذي لا نهاية له نسبة ولا قرابة ولا إضافة[2]. يريد: وهذا المحال إنّما لزم إذا سلّمنا أنّ هنالك نسبة. وذلك أنّ تسليمنا أنّ الجرم المتناهي يفعل في زمان هو تسْليم منّا[3] أنّه يوجد بينه وبين المتناهي نسْبة. وفي الحقيقة ليس بينهما نسبة ولا قرابة، كما قال. ولذلك يلزم ضرورة أن يكون فعله في غير زمان[4].

---

[1] في الأصل: لما كان.

[2] لم يرد هذا القول في نقله لقول أرسطو. لكنّه ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 12 إلى س 14.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] قارن بما أورده في جامع السّماء والعالم ص 21 – ص 22 من طبعة حيدر أباد، حيث جاء: "فعلى هذا الوجه لننزل أنّ هاهنا جسما غير متناه يسخّن جسما متناهيا في مقدار ساعة، ونتوهّم قطعة منه تسخّن في ذلك الزّمان بعينه قطعة من ذلك الجسم المتناهي، ويمكن أن نجد جسما آخر فاعلا متناهيا تكون نسبة القطعة الفاعلة من الجسم غير المتناهي إليه هي نسبة القطعة من ذلك المنفعل المتناهي إلى الجسم بأسره؛ وإذا بدّلنا النّسبة على ما تبيّن في كتاب الأسطقسّات كانت نسبة القطعة الفاعلة عن الجسم غير المتناهي إلى تلك القطعة من الجسم المنفعل المتناهي هي نسبة ذلك الجسم الذي فرضناه فاعلا متناهيا إلى ذلك الجسم المتناهي المنفعل، فيكون فعلهما في زمان واحد، وهو الزّمان الذي فعل فيه غير المتناهي، فيكون جسم واحد منفعلاً من غير متناه ومتناه معا في زمان واحد، وذلك محال لأنّ القوّة الأشدّ تفعل في زمان أقصر".

وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة 8 ظ من مخطوط ليدن، حيث جاء: "فلنبيّن أوّلا أنّه لا يفعل متناه في غير متناه، ولنضع غير المتناهي المنفعل عليه خطّ أ، والمتناهي الفاعل خطّ ب ثمّ ننزل أنّ ب يفعل في أ في زمان متناه، وليكن عليه حـ، ولنأخذ جسما أصغر من ب المتناهي وهو مثلا ء يفعل أيضًا في جسم آخر وليكن عليه هـ فعلا منقضيا في زمان حـ بعينه فتكون نسبة ء الفاعل الأصغر إلى ب الفاعل الأكبر، كنسبة هـ المنفعل المتناه إلى جزء من المتناه ضرورة وليكن عظم أ ز، فإذا بدّلنا النّسبة كانت نسبة الفاعل الأوّل إلى المنفعل الثّالث، نسبة الفاعل الثّاني

ق-ال أرس-ط-وط-ا-ي-س

ونقول أيضًا إنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يحرّك الجرم ذا النّهاية في شيء من الزّمان.

فلتكن الآن القوّة التي لا نهاية لها في الخطّ الذي عليه[1] حرف الألف، ويكون الجرم ذو النّهاية في الخطّ [الذي][2] عليه حرف الباء {وحرف الزّاي}[3]؛ وليكن الزّمان الذي فيه كانت الحركة في الخطّ الذي عليه[4] حرف الجيم؛ فيكون حرف الدّال [قد] حرّك[5] في حرف الجيم أقلّ[6] من حركة حرف الباء {والزّاي. فيكون الآن قدر ما بين

إلى المنفعل الرّابع، أعني تكون نسبة ء إلى هـ هي نسبة ب إلى ز، فتكون ب في زمان واحد، وهو زمان حـ، تفعل فعلا منقضيا في متناه وغير متناه معا، أعني في أ ز وفي أ بأسره غير المتناه، وذلك محال".

[1] في الأصل: عند.

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير (انظر: ص 43 – س 9).

[3] لن ترد العبارة التي وضعناها بين معقوفين في التّفسير (انظر: ص 43 – س 10). كما أنّها لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 15 – س 16.

[4] في الأصل: عند.

[5] في الأصل: تحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 16 – س 17. كما أنّ ما يُستشَفّ من تفسيره لقول المعلّم الأوّل يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى سقم التّرجمة في هذا الموضع، حيث قال: "ولنفرض جسما آخر متناه عليه حرف د يفعل في جسم ب ز المتناهي الذي فعل فيه أ غير المتناهي في ذلك الزّمان بعينه الذي فعل فيه غير المتناهي، أعني: زمان ج" (انظر: ص 44– س 7 إلى ص 45 – س 2).

[6] مطموسة في الأصل، وقد وردت كذلك في التّفسير (انظر: ص 45 – س 6).

حرف الباء وحرف الزّاي كلّه إلى حرف الزّاي، كقدر حركة الدّال في حرف[1] [الهاء <و>[2] الألف>}[3]. [...][4].

فإن كان ذلك كذلك، كان الجرم الذي لا نهاية له والجرم ذو النّهاية يحرّكان الشّيء الواحد في وقت واحد وفي زمان واحد؛ وهذا ما لا يمكن أن يكون، لأنّا قد قلنا إنّ الجرم الأكبر يحرّك الشّيء في [69 و] زمان أقلّ من زمان الجرم الأصغر. وهذا

---

[1] في الأصل: بدفع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير (انظر: ص 46 – س 4).

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير (انظر: ص 46 – س 4 وس5). والأرجح، في تقديرنا، أنّها من وضع ابن رشد، ذلك أنّه قد تفطّن إلى ضرورة إيراد هذا الحرف حتّى يستقيم الاستدلال الأرسطيّ، كما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 18. بقي أنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى ضرورة حذف حرف الألف.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 17 – س 18، حيث قال أرسطو: "أي الزّاي. فيكون الآن قدر ما بين حرف الهاء وحرف الدّال كلّه إلى حرف الزّاي، كقدر حركة الباء والزّاي إلى حرف الزّاي كلّه". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى إخلال التّرجمة بالمعنى الأصليّ (انظر: ص 48 – س 1 وس2، حيث يقول: "والحروف التي وقعت في النّسخة التي نقلت منها قوله، النّسبة فيها مقلوبة...").

[4] وردت في في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 18 – س 19، حيث قال أرسطو: "فإنّ حرف الهاء يحرّك حرف الباء والزّاي في وقت حرف الدّال". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ لا يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى إخلال التّرجمة بالمعنى الأصليّ.

يكون في كلّ زمان يوجد فيه الفعل الذي يفعله[1] <في[2] الجرم ذي النّهاية[3]> الجرم الذي لا نهاية له <والجرم ذا النّهاية[4]>.

ولا يمكن أيضًا أن يحرّك شيئًا من الأشياء في زمان لا نهاية له، لأنّه ليست له غاية. {فأمّا الحركة فهي فعل لا يقبل الآثار[5]}[6].

التّـف ـس ـي ـر

أنّه لما أخبر أنّ من المقدّمات التي وضَع يتبيّن المطلب الثّاني، وهو أنّه ليس يمكن أن يغيّر جرم لا نهاية له جرمًا متناهيًا، شرع في بيان ذلك على نحْو التّعليم الذي يُسمَّى[7] [...][8] البصر، فقال: فلتكن الآن القوّة التي لا نهاية لها في الخطّ الذي عليه[9] حرف

---

[1] في الأصل: يفعل.

[2] في الأصل: بالجرم.

[3] لم تذكر عبارة: "في الجرم ذا النّهاية" في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 20 – س 21. وهذه الإضافة ستحيد بالتّفسير الرّشديّ عن المعنى الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] لم تذكر عبارة: "والجرم ذا النّهاية" في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 20 – س 21. وهذه الإضافة ستحيد بالتّفسير الرّشديّ عن المعنى الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] وضعنا هذا العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى أنّ هذا القول لم يرد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 24. وإنّما قال أرسطو: "فأمّا الفعل والانفعال فإنّ لهما غاية". ولما كان القول الوارد في التّرجمة –لفرط شناعته– مخلاً بغرض المعلّم الأوّل امتنع ابن رشد عن إثباته في تفسيره.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 14 إلى س 24.

[7] في الأصل: يسمّي.

[8] كلمة غير مقروؤة في الأصل (لعلّها: حذاء!).

[9] في الأصل: عند.

ألف[1]. يريد: فليكن الجرم غير[2] متناهي العظم والقوّة، إذ كان يجب فيما هو غير متناهي[3] العظم أن يكون غير متناهي[4] القوّة، أعني [أنّ] الجسم الفاعل [هو في] الخطّ الذي عليه علامة[5] حرف أ.

ثمّ قال: ويكون الجرم ذو النّهاية في الخطّ الذي عليه حرف ب[6] [وحرف الزّاي][7]. يريد: وليكن الجرم المتناهي المنفعل عن غير المتناهي هو الخطّ الذي على أحد جزأيه[8] حرف ب، وعلى الجزء الآخر [حرف] ز[9].

ثمّ قال: وليكن الزّمان الذي فيه كانت[10] الحركة في الخطّ الذي عليه[11] حرف ج[12]. يريد: وليكن مثال الزّمان الذي انفعل فيه ب ز بأسره المتناهي عن أ غير[13] المتناهي هو الزّمان الذي عليه خطّ ج.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 15.

[2] في الأصل: الغير.

[3] في الأصل: متناه.

[4] في الأصل: متناه.

[5] في الأصل: علامه.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 15 – س 16.

[7] الإضافة معلّلة، من جهة، بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، بما سيرد في المستأنف من تفسيره. بقي أنّ هذه العبارة لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 15 – س 16.

[8] في الأصل: جزييه.

[9] في الأصل: ر.

[10] في المتن: كتاب، وفي الهامش: كات، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] في الأصل: عند.

[12] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى– الورقة 275 أ / س 16.

[13] في الأصل: الغير.

ثمّ قال: فيكون حرف د [قد] حرّك[1] في حرف ج أقلّ من حركة ب {وز}[2]. يريد: ولنفرض جسمًا آخر متناهيًا[3] عليه حرف د يفعل في جسم ب ز المتناهي الذي فعل فيه أ غير المتناهي[4] في ذلك الزّمان بعينه الذي فعل فيه غير المتناهي[5]، أعني: زمان ج؛ فيكون ضرورة فعل د فيه أقلّ من فعل أ، إذ كان د متناهيًا[6] وأ غير متناه، أعني أنّ د يفعل في جزء من أجزاء ب ز، [69 ظ] لا في كليهما؛ كأنّك قلتَ: في الجزء الواحد منهما[7] الذي هو ب أو ز، وهو الذي دلّ عليه بقوله: فيكون حرف الدّال [قد حرّك][8] في حرف الجيم أقلّ[9] من حركة [حرف][10] الباء {والزّاي}[11]، أي [أن] يكون دال

---

[1] في الأصل: تحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 16.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 17، حيث قال أرسطو: "أي الزّاي".

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 16 – س 17.

[3] في الأصل: متناه.

[4] في الأصل: الغير متناه.

[5] في الأصل: الغير متناهي.

[6] في الأصل: متناه.

[7] في الأصل: منها.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] مطموسة في الأصل.

[10] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى– الورقة 275 أ / س 17، حيث قال أرسطو: "أي الزّاي".

الفاعل المتناهي يفعل في زمان ج في منفعل ب ز انفعالاً في جزء أقلّ من جميع أجزاء زاي، أعني أنّه يفعل في هذا الزّمان في حرف ب ز، لا في كلّية[1] [حرف ز][2].

ثمّ قال: {فيكون الآن قدر ما بين حرف الباء وحرف الزّاي كلّه إلى حرف الزّاي، كقدر [حركة][3] حرف الدّال في[4] حرف الهاء <والألف>}[5]. يريد: فتكون[6] [نسبة] المنفعل الأكبر الذي [هو] مجموع حرف الباء وحرف الزّاي إلى المنفعل الأصغر الذي عليه حرف الباء كنسبة الفاعل الذي عليه حرف الدّال إلى جزء فاعل من الجسم غير المتناهي[7].

وليكن هذا الجزء عليه أهـ. يريد: أنّه إذا بدّلنا[8]، كانت نسبة الفاعل الذي عليه دال عن الأصغر إلى المنفعل الأصغر الذي عليه ب، أعني: الذي هو حرف ز، هي نسبة

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 16 – س 17.

[1] في الأصل: كليه.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 17.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل: إلى.

[5] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 17 – س 18، حيث قال أرسطو: "فيكون الآن قدر ما بين حرف الهاء وحرف الدّال كلّه إلى حرف الزّاي، كقدر حركة الباء والزّاي إلى حرف الزّاي كلّه". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى إحلال التّرجمة بالمعنى الأصليّ، حيث يقول: "**والحروف التي وقعت في النّسخة التي نقلت منها قوله، النّسبة فيها مقلوبة**...").

[6] في الأصل: فيكون.

[7] في الأصل: الغير متناه.

[8] في الأصل: بدى لنا.

الفاعل الأكبر الذي هو جزء من غير المتناهي، أعني: الذي عليه أه إلى المنفعل الأكبر الذي هو[1] مجموع جزئيْ[2] ب ز.

وإذا كان ذلك كذلك، لزم ضرورة أن يكون منفعل ب ز عن أه المتناهي في زمان ج، وهو الذي فيه انفعال أ بأسره غير المتناهي[3]، فتكون أجزاء منفعل ب ز بأسره قد انفعلت[4] في زمان ج عن فاعلين: أحدهما: متناه، وهو أه؛ والآخر: غير متناه، وهو الذي أه جزء منه. هذا خُلف لا يمكن.

وهذا هو الذي أراد بقوله: فإن كان ذلك كذلك، كان الجرم الذي لا نهاية له والجرم ذو النّهاية يحرّكان الشّيء الواحد في وقت واحد وفي زمان واحد؛ وهذا ما لا يمكن أن يكون[5]. يريد: [أن] يحرّكا[6] الشّيء الواحد حركة واحدة في زمان واحد.

والحروف التي[7] وقعت في النّسخة [70 و] التي نَقلتُ منها قوله، النّسبة فيها مقلوبة. وذلك أنّه جعل فيه نسبة المنفعل الأكبر إلى الأصغر نسبة الفاعل الأصغر إلى الأكبر، وذلك لا يصحّ.

وإنّما يجب أن يجعل نسبة المنفعل الأصغر إلى المنفعل الأكبر نسبة الفاعل الأصغر إلى الأكبر، لأنّ الفاعل الأكبر هو المجهول الذي يريد أن يستخرجه بالنّسبة.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: جزءيّ.

[3] في الأصل: الغير متناه.

[4] في الأصل: إنفعل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى– الورقة 275 أ / س 19 – س 20.

[6] في الأصل: يحرّكان.

[7] في المتن: الذي، وفي الهامش كما أثبتناه.

وقوله: لأنّا قد قلنا إنّ الجرم الأكبر يحرّك الشّيء في زمان أقلّ من زمان الجرم الأصغر[1]. يريد: وإنّما كان ذلك محالاً، لأنّه قد قلنا إنّه[2] من المعروف بنفسه أنّ الجرم الأكبر يفعل الانفعال الذي يفعله الجرم الأصغر في زمان أقلّ ممّا يفعله فيه الجرم الأصغر، فكيف [يمكن] أن يفعل فعلاً واحدًا في زمن واحد فاعل لا نهاية له وفاعل متناه؟

ثمّ قال: وهذا يكون في كلّ زمان يوجد فيه الفعل الذي يفعله[3] <في الجرم[4] ذي النّهاية[5]> الجرم الذي لا نهاية له <والجرم ذا النّهاية[6]>. يريد: ويلزم على هذا أن يوجد هذا في كلّ زمان يفعل فيه بالجرم ذي النّهاية الجرم المتناهي [والجرم] غير المتناهي[7]، أعني: أن يكون زمانًا متساويًا.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى– الورقة 275 أ / س 20 – س 21.

[2] في الأصل: إنّ.

[3] في الأصل: يفعل.

[4] في الأصل: بالجرم.

[5] لم تذكر عبارة: "في الجرم ذا النّهاية" في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 20 – س 21. وهذه الإضافة ستحيد بالتّفسير الرّشديّ عن المعنى الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[6] لم تذكر عبارة: "والجرم ذا النّهاية" في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 20 – س 21، كما أسلفنا. وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ أبا الوليد حاد –بفعل هذه الإضافة– عن المعنى الذي أراده أرسطو. فمفاد قول المعلّم الأوّل في كتاب *السّماء* أنّ الجرم اللاّمتناهي لا يمكن أن يفعل في زمان البتّة، لا أنّه لا يمكن أن يفعل في نفس زمان الجرم المتناهي، كما ذهب إليه ابن رشد.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 19 – س 20.

[7] في الأصل: الغير متناهي.

وقوله: ولا يمكن أيضًا أن يحرّك شيئًا من الأشياء[1] في زمان لا نهاية له، لأنّه ليست له غاية[2]. يريد: وإن فرض فارض أنّ ما لا نهاية له يحرّك في زمان، إلاّ أنّه يحرّك زمانًا غير متناه، كان ذلك أيضًا مستحيلاً؛ لأنّ ما يحرّك زمانًا لا نهاية له، فهو يحرّك إلى غير غاية، وما يحرّك إلى غير غاية، فتحْريكه عبث[3].

وهذا إنّما يلزم فيما عدى حركة النّقلة، وعن النّقلة في المستقيمة، لأنّه قد تبيّن أنّ المحرّك الأوّل يحرّك زمانًا لا نهاية له، لأنّ الغاية[4] من[5] هذا التّحريك هو اتّصال الموجود ودوامه، فوجب أن يكون إلى غير غاية.

ولكن قد [70 ظ] تبيّن أنّه ليس يمكن أن يكون مثل هذا المحرّك جسمًا، لأنّه لو كان جسمًا لَتحرّك[6] في غير زمان، على ما تبيّن في آخر الثّامنة.

وذلك أنّه إنّما أراد أنّه ليس يمكن أن يوضع أنّ الجسم غير المتناهي[7] يحرّك شيئًا متناهيًا زمانًا لا نهاية له، لأنّه إن كان كائنًا لم يتمّ كونه، وإن كان متكيّفًا لم تتمّ كيفيّته، وإن كان متنقّلاً في أين لم يصل منه إلى الغاية المقصودة. وهذا اللاّزم في الجرم السّماويّ

---

[1] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 11 إضافة عبارة: "أو يحرّك شيء من الأشياء". ولما كانت هذه العبارة ساقطة من التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد اقتصر التّفسير الرّشديّ على مقاربة المسألة من جهة المحرّك وأغفلها من جهة المتحرّك.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 22 إلى س 24.

[3] في الأصل: عبثا.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: في.

[6] في الأصل: تحرّك.

[7] في الأصل: غير المتناهي.

كلزومه في غيره، أعني أنّ الجرم السّماويّ ليس يمكن فيه أن يحرّك شيئًا واحدًا بالعدد من الأشياء التي دونه زمانًا لا نهاية [له]. كأنّك قلتَ: متكوّنًا واحدًا من المقولات العشر[1].

وقوله: {فأمّا الحركة فهي فعل لا يقبل[2] الآثار[3]} [...][4].

---

[1] قارن بما أورده في جامع السّماء والعالم، ص 22 من طبعة حيدر أباد، حيث جاء: "وكذلك يظهر أنّه لا يمكن أن ينفعل غير المتناهي من متناه. فلنُنزل جسما غير متناه هو هواء مثلا يتسخّن عن نار متناهية في ساعة من الزّمان، ثمّ نتوهّم قطعة من ذلك الهواء يتسخّن عن قطعة من تلك النّار في ذلك الزّمان بعينه. ويمكن أن نجد جسما آخر متناهيا منفعلا تكون نسبته إلى تلك القطعة من الجسم غير المتناهي المنفعل هي نسبة النّار النّار المنفعلة إلى القطعة فيها الفاعلة. فإذا بدّلنا النّسبة كانت نسبة القطعة من النّار إلى تلك القطعة من الهواء نسبة النّار بعينها إلى ذلك الجسم المتناهي المنفعل؛ فيكون في زمان واحد تفعل قوّة واحدة فعلا واحدا في مفعولين أحدهما متناه والآخر غير متناه، هذا خلف لا يمكن".

وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة 8 ظ – الورقة 9 و من مخطوط ليدن، حيث جاء: "وبمثل ذلك يبيّن أنّه لا يحرّك ما لا نهاية له ما له نهاية... فليكن الذي لا نهاية له الفاعل أ، والمتناهي المنفعل ب، ولننزل أنّ غير المتناهي وهو أ يفعل في ب المتناهي في زمان ح، ونضع جسما متناهيا وهو ء يفعل في جزء من ب، وهو ب ز، في زمان ح بعينه، فتكون نسبة ب ز المنفعل، إلى ب بأسره المنفعل، هي نسبة ء الفاعل إلى فاعل آخر متناه وهو هـ. فإذا أبدلنا النّسبة كانت النّسبة ء الفاعل إلى ب ز المنفعل هي نسبة هـ الفاعل أيضًا إلى ب بأسره؛ فيجب أن يكون ب تتحرّك عن هـ في الزّمان الذي يتحرّك فيه ب ز عن ء وهو زمان ح. وفي هذا الزّمان بعينه تتحرّك ب عن أ غير المتناه؛ هذا خلف لا يمكن. وهذا المحال إنّما يلزم عن تسليمنا أنّ غير المتناهي يفعل في زمان متناه، وقد كان يجب أن يكون فعله في غير زمان، لأنّه لا نسبة بين الفاعل المتناهي وغير المتناهي إلاّ نسبة الخطّ إلى النّقطة، والآن إلى الزّمان. فإنّا متى وضعنا بالجملة فاعليْن مختلفيْن يفعلان في مفعول واحدا فعلا واحدا كان ضرورة فعلهما في زمانين مختلفين، وكانت نسبة الزّمان إلى الزّمان، هي نسبة الفاعل إلى الفاعل. فإن فرضنا فاعليْن أحدهما متناه والآخر غير متناه يفعلان في مفعول واحد فعلا واحدا، لزم ضرورة أحد أمرين: إمّا أن نضع فعل الفاعل غير المتناه في الآن. وإمّا أن نضع فعل الفاعل المتناهي في زمان غير متناه. وكلا الأمرين محال".

[2] في الأصل: تقبل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو (انظر: ص42– س4).

فنقول إنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يحرّك جرمًا آخر لا نهاية له، ولا [أن] يفعل فيه شيئًا[1].

فلْيكن الآن الجرم الذي لا نهاية له <...>[2] الفاعل الخطّ الذي عند حرف الألف؛ والجرم المنْفعل الذي [لا][3] نهاية له الخطّ الذي عند حرف الباء؛ وليكن الزّمان الذي فيه فعل الجرم الفاعل عن حرفي الجيم والدّال؛ ويتحرّك من حرف الألف جرم ذو نهاية، وهو الذي عند حرف الهاء؛ فيكون الآن حرف الألف قد فعل في حرف الباء كلّه وحرف الهاء. غير أنّه لا يمكن ذلك في زمان واحد، لأنّه فعل في الجرم الأصغر في زمان قليل. فيكون إذًا الآن حرف الألف حرّك حرف الهاء[4] في حرف الدّال فقط.

---

[3] لم ترد هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 24).

[4] يبدو النصّ مبتورًا بآخره، وهذا ظنّ في غير محلّه. ذلك أنّ أبا الوليد قد امتنع، في تقديرنا، عن شرح القول الأرسطيّ لما أسلفناه من إخلال نصّ التّرجمة المعتمَد من قبل أبي الوليد بالمعنى الوارد في النصّ الأرسطيّ الأصليّ.

[1] في الأصل: شيء.

[2] في الأصل إضافة لعبارة: لا يمكن، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.
قارن أيضًا بما سيأتي في التّفسير، حيث لن ترد هذه العبارة.

[3] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير، حيث قال: "فوضع الجرم الفاعل الذي لا نهاية له: الخطّ الذي عليه حرف أ، ووضع الجسم المنفعل عنه الذي لا نهاية له عن أ أيضًا: الخطّ الذي عليه حرف ب"؛ ومن جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 25 – س 26.

[4] في الأصل: الباء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى، من جهة، ما سيأتي في التّفسير؛ وما ورد، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 29.

فنقول إنّه كقدر ما بين حرف الدّال إلى حرف الجيم، كذلك يكون قدر ما بين حرف الهاء إلى بعض حرف الباء [وهو ذو نهاية.

فيكون حينئذ حرف الألف يحرّك هذا الحرف، إلاّ أنّ بعض حرف الباء][1] في الزّمان الذي عند حرف الجيم وحرف الدّال.

وكذلك [71 و] أنّ حرف الألف فعل في الجرم الأكبر والجرم الأصغر، لا أنّ فعله ذلك في زمان أكبر وزمان أقلّ. {وهذه صورة الجرم[2] المتناهي[4]}[3].

المتّفسير

لما بيّن أنّ الجسم المتناهي ليس يمكن أن يفْعل في غير المتناهي، ولا غير المتناهي يمكن أن يفعل في المتناهي، يريد أن يبيّن القسم الثّالث الذي تقتضيه طبيعة التّقسيم[5] في هذه المسألة ليكون القول أتمّ، وهو أنّ الجسم غير المتناهي[6] لا يمكن أيضًا أن يفعل في غير المتناهي. فوَضَع الجرم الفاعل الذي لا نهاية له: الخطّ الذي عليه حرف أ، ووَضَع الجسم المنفعل عنه الذي لا نهاية له عن أ أيضًا: الخطّ الذي عليه حرف ب، ووَضَع الزّمان الذي فيه ينفعل ب، أعني: الزّمان الذي فيه يتمّ انفعاله: الخطّ الذي عليه حرف

---

[1] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير، ومن جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 30 إلى س 32.

[2] في الأصل: الجزء.

[3] لم يرد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 2. ولفرط بعده عن مفاد النصّ الأرسطيّ في هذا الموضع امتنع ابن رشد عن تفسيره.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 24 إلى الورقة 275 ب / س 2.

[5] في الأصل: التّقسّم.

[6] في الأصل: **الغير متناهي**.

جيم – دال، أعني[1] أنّه قسّم هذا الزّمان إلى جزأيْن[2]: الجزء الواحد عليه حرف جـ، والآخر حرف دـ. وهو بيّن من قوله: فليكن الآن الجرم الذي لا نهاية له الفاعل... **إلى قوله:** من حرفيْ الجيم والدّال[3].

ولما وَضَع هذا كما قلناه، وكما هو بيّنٌ من لفظه، قال: **ويتحرّك من حرف أ جرم ذو[4] نهاية، وهو[5] الذي عند حرف الهاء[6]**. [يريد:] ولنفرض جسمًا متناهيًا قد انفعل عن الفاعل الذي فرضناه غير متناه، وهو الخطّ الذي عليه حرف أ؛ وليكن هذا الجسم المنفعل المتناهي الخطّ الذي عليه حرف هـ.

ثمّ قال: فيكون الآن حرف[7] الألف قد فعل[8] في حرف الباء كلّه وحرف الهاء. غير أنّه لا يمكن ذلك في زمان واحد، لأنّه فعَل في الجرم الأصغر [في زمان قليل][9]. يريد: فيجب ضرورة عن هذا الوضع أن يكون الجسم الفاعل غير المتناهي[10] الذي عليه [71 ظ] علامة أ قد انفعل عنه في جميع أجزائه منفعلان: أحدهما: غير متناه، وهو الذي

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: جزءين.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 25 – س 26.

[4] في الأصل: ذي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 26 – س 27.

[7] في الأصل: جرم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] في الأصل: يفعل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 29.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 27 إلى س 29.

[10] في الأصل: الغير متناه.

عليه علامة ب؛ والثّاني: متناه، وهو الذي عليه علامة هـ. وفرض هذا الجسم جزءًا[1] من المتناهي، أعني: فرض الجرم الذي عليه هـ جزء من الذي عليه حرف أ، كأنّك قلتَ: جزء أهـ منه. وليس يمكن أن يكون انفعال هذين الجسمين عنه بأسْرهما في زمان واحد، لأنّ من الأوائل عندنا أنّ الفاعل الواجب بعيْنه ينفعل عنه المنفعل الأصغر في زمان أقلّ، فضلاً[2] عن أن يكون أحد المنفعليْن متناه والآخر غير متناه.

ولما انتهى إلى هذا، قال: فيكون إذًا الآن حرف الألف حرّك حرف الهاء في حرف الدّال فقط[3]. يريد: فليلزم أن يكون الجسم الفاعل غير[4] المتناهي الذي عليه أ حرّك جسم هـ المتناهي الذي هو جزء من ب المنفعل غير المتناهي[5]، في زمان هو جزء من زمان جيم – دال الذي حرّك فيه بأسره ب غير المتناهي[6]. فلنفرضه هذا الجزء الذي عليه د.

ولما وضع هذا هكذا، قال: فنقول إنّه كقدر ما بين حرف الدّال إلى حرف الجيم، كذلك يكون قدر ما بين حرف الهاء إلى بعض حرف الباء، وهو ذو نهاية[7]. يريد: فليلزم على هذا أن تكون نسبة الزّمان الذي هو جزء من زمان جيم بأسره، وهو الذي عليه دال، إلى زمان ج بأسره، هي نسبة المنفعل المتناهي الذي عليه هـ –الذي فرضناه جزءًا من ب غير المتناهي[8]، إلى جزء[9] آخر متناه من ب– يكون[10] جسم هـ جزءًا

---

[1] في الأصل: جزء.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 29.

[4] في الأصل: **الغير**.

[5] في الأصل: الغير متناه.

[6] في الأصل: الغير متناه.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث لم يورد عبارة: وهو ذو نهاية.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ/ س 30 – س 31.

[8] في الأصل: الغير متناهي.

منه، أي [أن] تكون نسبة هاء منه هي نسبة زمان دال إلى زمان دال – جيم بأسْره.

وهذه النّسبة يظهر لزومها متى سلّمْنا أنّ الفاعل الواحد بعينه تنفعل[1] عنه المنفعلات [72 و] المتساوية في زمان متساو[2]، وأنّ المنفعل الأصغر تنفعل[3] عنه في زمان أقلّ.

وإذا كان ذلك كذلك، كانت نسبة المنفعل إلى المنفعل هي نسبة الزّمان إلى الزّمان، لأنّه إذا وُجدت متناسبة في نسبة التّساوي، لزم ضرورة أن تكون واحدة في سائر النّسب. وقد تقدّم الكلام في هذه المقدّمة.

ثمّ قال: فيكون حينئذ حرف الألف يحرّك هذا الحرف، إلاّ أنّ بعض حرف الباء في الزّمان الذي عند حرف الجيم وحرف الدّال[4]. يريد: فليلزم أن يكون الفاعل غير المتناهي[5] الذي عليه أ يحرّك[6] الجزء المتناهي من ب الذي نسبته إلى الجزء الأصغر من ب،

---

[9] في الأصل: جزءا.

[10] أورد النّاسخ كلمة **جيم** ثمّ شطبها.

[1] في الأصل: ينفعل.

[2] في الأصل: متساوي.

[3] في الأصل: ينفعل.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: فنقول إنّه كقدر ما بين حرف الدّال إلى حرف الجيم، كذلك يكون قدر ما بين حرف الهاء إلى بعض حرف الباء في الزّمان الذي عند حرف الجيم وحرف الدّال عوضًا عن: فيكون حينئذ حرف الألف يحرّك هذا الحرف، إلاّ أنّ بعض حرف الباء في الزّمان الذي عند حرف الجيم وحرف الدّال التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الأولى –الورقة 275 أ / س 32 إلى الورقة 275 ب / س 2.

[5] في الأصل: الغير متناهي.

[6] في الأصل: تحرّك.

أعني: الذي عليه هـ في زمان ج د بعينه، وهو الذي حرّك فيه أ غير المتناهي[1] ب غير المتناهي[2].

ثمّ قال: وكذلك أنّ حرف الألف فَعَل في الجرم الأكبر والجرم الأصغر، لا أنّ فعْله ذلك في زمان أكبر[3] وزمان أقلّ[4]. يريد: ويلزم عن هذا أن يكون الفاعل الواحد بعينه ينفعل عنه الجرم الأكبر والأصغر في زمان واحد بعيْنه، لا في أزمنة مختلفة، وذلك مسْتحيل.

فكيف أن يفعَل على فاعل واحد جرمان: أحدهما: متناه، والآخر: غير متناه، في زمان واحد بعينه!![5]

---

[1] في الأصل: الغير متناهي.

[2] في الأصل: الغير متناهي.

[3] في الأصل: أكثر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 أ / س 29.

[5] لم يذكر أبو الوليد هذا الوضع في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 22). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا الوضع في الورقة 9 و وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وكذلك يبيّن أيضًا أنّ الجرم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يفعل فيما لا نهاية له، لأنّه لما امتنع أن يوجد فعل غير منقض ولا انفعال غير منقض، على ما تبيّن في السّماع، كان إذا تبيّن أنّه لا يفعل غير المتناهي فعلاً منقضيًا في غير المتناهي، تبيّن أنّه لا يفعل الغير المتناهي في الغير المتناهي بإطلاق. فأمّا كيف يبيّن ذلك، فعلى هذه الجهة:

فلننزل هاهنا شيئين غير متناهيين وهما أ وب، وننزل أنّ أحدهما، وهو ب، ينفعل من أ في زمان جـ المتناهي، لأنّ الفعل المتناهي إنّما يكون في زمان متناه ضرورة، على ما تبيّن في السّماع، ونضع جزءا من المنفعل وهو ب ء ينفعل من أ؛ ومن البيّن أنّ ذلك يكون في زمان أقلّ من زمان حـ؛ فليكن هذا الزّمان زمان ز، فتكون نسبة زمان ز إلى زمان حـ، هي نسبة زمان ب ء الذي هو جزء المنفعل غير المتناه، إلى جزء آخر منه، أعني من ب غير المتناه، أعظم من جزء ب ء، وهو جزء ب ء هـ، فيكون ب ء هـ ينفعل من أ غير المتناه في زمان حـ، وقد كان في هذا الزّمان بعينه ينفعل منه ب بأسره غير المتناه؛ هذا خلف لا يمكن، أعني أن يكون منفعلان أحدهما متناه والآخر غير متناه ينفعلان عن فاعل واحد فعلا واحدا في زمان واحد، سواء كان ذلك الفاعل الواحد غير متناه، كما فرضناه أوّلا في هذا

قـال أرسـطـوطـالـيـس[1]

فقد اسْتبان الآن وصحّ أنّه لا يمكن أن يحرّك الجرم[2] الذي [لا][3] نهاية له جرمًا[4] آخر لا نهاية له في زمان ذي نهاية.

فإن كان ذلك لا يمكن، فقد يمكن إذًا أن يكون ذلك في زمان لا نهاية له. وقد بدأنا فقلنا إنّ الزّمان الذي لا نهاية له ليست له غاية، أمّا الجرم المتحرّك فله غاية[5].

الـتّـفـسـيـر

الوضع، أو متناهيا. وبالجملة لو أمكن في غير المتناهي أن ينفعل عن غير المتناهي، لكان هنالك انفعال غير متناه في زمان غير متناه، وقد تبيّن أنّ ذلك كلّه محال".

[1] في الأصل: أسطوطاليس.

[2] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: جسم عوضًا عن كلمة: جرم التي أوردها هنا.

[3] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 2 – س 3.

[4] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: جسم عوضًا عن كلمة: جرم التي أوردها هنا.

[5] في الأصل: نهاية، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 3 – س 4.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 2 إلى س 4.

يقول: **فقد بان أنّه لا يفعل جسم لا نهاية له في**[1] **جسم لا نهاية له**[2]؛ وهو الذي دلّ عليه بقوله: يحرّك.

ولما كان وضَع [72 ظ] في برهانه أنّ الجسم غير المتناهي[3] [لا] يفعل في غير المتناهي في زمان متناه، وكان لقائل أن يقول: بل إنْ فعَل، فيجب أن يكون فعْله في زمان غير متناه؛ <...>[4] قال [أرسطو]: فإن كان ذلك لا يمكن، فقد يمكن إذًا أن يكون في زمان لا نهاية له[5]. يريد: فإن قال قائل: إن كان ذلك لا يمكن في زمان متناه، فقد يمكن أن يكون ذلك في زمان غير متناه.

وهذا الذي قاله له إقناع ما، فإنّه إذا وضع المنفعل غير متناه والفاعل[6] متناه، فكأنّه وضع متناقض.

ولقائل أن يقول: واضع هذا هو مصادر، وذلك أنّه قد يظنّ أنّه لا فرق بين أن[7] يوضع[8] فعله[9] متناه من أوّل الأمر، وهو نقيض المطلوب، وبين أن يوضع انْفعاله متناه.

---

[1] في الأصل: عن.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 2 – س 3.

[3] في الأصل: الغير متناهي.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: ثمّ، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 3.

[6] في الأصل: الفعّال.

[7] في الأصل: أي.

[8] في الأصل: موضع.

[9] في الأصل: أنّه.

فلمّا كان الأمر هكذا، قال في جواب هذا: وقد بدأنا فقلنا إنّ الزّمان الذي لا نهاية له ليْست له غاية، أمّا الجرم المتحرِّك فله غاية[1]. يريد: وقد تقدّمنا فقلنا في الكتاب المتقدّم إنّ الزّمان غير متناه، وليس له غاية. وإذا فرضنا هذا غير المتناهي[2] إنّما ينفعل في الزّمان غير المتناهي[3]، لم يكن لانفعاله غاية ينتهي إليها، فيكون شيء يتكوّن الدّهْر كلّه من غير أن يتمّ كونه.

وقد بيّن اسْتحالة ذلك في السّماع، وذلك في السّادسة[4] منه[5].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 3 – س 4.

[2] في الأصل: الغير متناه.

[3] في الأصل: الغير متناهي.

[4] الإشارة هاهنا إلى الجزء الثّاني من المقالة السّادسة من كتاب الطّبيعة (وهو المعروف عند فلاسفة الإسلام بكتاب السّماع الطّبيعيّ).

راجع في نفس المعنى المقالة السّادسة من *جامع السّماع الطّبيعي* لابن رشد، ص 107 إلى ص 110. وممّا جاء في هذا الموضع قوله: "فنقول إنّ ما هو ذا يتغيّر فقد تغيّر. فذلك ظاهر من قِبَل الزّمان... فلمّا كان كلّ متغيّر في زمان، وكان الشّيء إذا قيل فيه إنّه ذا تغيّر وأشير إليه في آن ما، فبيّن الآن الذي أشير إليه والآن الذي أبتدئ فيه ضرورة زمان على ما تبيّن قبل، وكلّ زمان منقسم ضرورة إلى آنات لا نهاية لها يصدق على المتغيِّر في كلّ واحد منها إنّه قد تغيّر... وبمثل هذا يظهر أيضًا أنّ ما قد تغيَّر فقد كان من قبْل يتغيّر، وذلك أنّ كلّ متغيِّر فإنّما يتغيّر في زمان. فإن كان الآن الذي فيه قد تغيَّر غير الآن الذي منه تغيّرًا، وكلّ آنين فبينهما زمان، فواجب ضرورة أن يكون ما قد تغيّر قد كان من قبل يتغيَّر...

فأمّا أنّه ليس يوجد تغيّر بلا نهاية، ولا يمكن وجوده إلاّ في النّقلة دورًا من جهة التّكرار، فذلك يظهر على هذه الجهة. أمّا الكون والفساد والاستحالة والنموّ والنّقص، فالأمر فيها بيِّن. وذلك أنّ نهايتي هذه التّغاير محدودة بالتّقابل الذي بينها، على ما تبيّن. وأمّا الحركة المستقيمة في المكان، فإن كان ليس يظهر ذلك فيها من هذه الجهة فقد يظهر من جهة أخرى، وهو أنّه إن كان من الممتنع قطع ما لا نهاية له، فليس يمكن أن يشرع المتحرِّك في قطعه وإلاّ كان شروعه عبثًا وباطلاً، والطّبيعة –كما يقول أرسطو– لا تفعل باطلاً. وبالجملة، فكما أنّ ما لا يمكن فيه أن يكون ليس يشرع في الكون، كذلك ما لا يمكن فيه أن يسير مسافة غير متناهية لا يشرع في سيرها".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ لكلّ جرم محسوس قوّة فاعلة ومفعولة معًا. فإن[1] كان ذلك كذلك، لم يمكن أن يكون جرم محسوس لا نهاية له[2].

التّـفـسـيـر

إنّه لما بيّن أنّه ليْس يمكن في الأجسام غير[3] المتناهية[4] لا أن تنفعل [73 و] ولا أن تفعل، يريد أن يضع المقدّمة الثّانية التي ينتج له منها أنّه ولا جسم واحد غير متناه. وهذه المقدّمة هي القائلة: إنّ كلّ جسْم طبيعيّ، فهو إمّا فاعل، وإمّا فاعل منْفعِل معًا. وهذه المقدّمة تظْهر بالحسّ، وذلك أنّ الجرم السّماويّ يظْهر أنّه فيما لدينا، ويظْهر فيما دونه أنّه فاعل منفعل معا.

وما نعجب له حقًّا أنّ أبا الوليد قد آثر إحالة القارئ هاهنا إلى المقالة السّادسة من السّماع الطّبيعيّ، والأحرى أن يحيله إلى الثّالثة منه التي تعرضّت إلى هذه المسألة على جهة التّفصيل، حيث أفرد لها المعلّم الأوّل فصلاً كاملاً اختزله ابن رشد في جامعه فيما بين ص 49 وص 58، خصّصه لـ"القول في ما لا نهاية"!!

[5] لم يذكر أبو الوليد هذا الوضع في جامع كتاب السّماء والعالم. أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا الوضع في الورقة 9 و وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وإذا كان لا يمكن أن ينفعل غير المتناهي عن غير المتناهي، لا في زمان متناه ولا في غير متناه، فغير المتناهي لا يمكن أن ينفعل عن غير المتناهي بإطلاق".

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 5 – س 6.

[3] في الأصل: غير.

[4] غير مقروءة في الأصل.

وقياس هذا ما ألّف[1] في الشّكل الثّاني هكذا: كلّ جسم فهو، كما قلنا، [إمّا فاعل] وإمّا منفعل؛ ولا جسم واحد غير متناه يفعل ولا ينفعل؛ فينتج له أنّه ولا جسْم واحد غير متناه[2].

فقوله: إنّ لكلّ جرم محسوس قوّة فاعلة ومفعولة معًا[3]، يعني به: المحسوس بحاسّة اللّمس.

وإنّما سكت عن الجرم السّماويّ، لأنّه لم يكن يرى أحد من القوم[4] الذين قبله، [ولا] اعتقدوا[5] أنّ الجسم السّماويّ غير منفعل، بل كانوا بأسرهم يرون [أنّه] إمّا[6] نار، أو مركّب، الغالب على أجزائه: النّاريّة، وبخاصّة الكواكب[7].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

ونقول أيضًا إنّ كلّ جرم كان في موضع، فهو محسوس لا محالة. فإن كان هذا على ما قلنا، فليس إذًا جرم لا نهاية له خارجًا من السّماء البتّة، لأنّه لا موضع هنالك ولا جرم آخر ذو نهاية.

---

[1] في الأصل: خلف.

[2] في الأصل: متناهي.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 5 – س 6.

[4] في الأصل: القوّة.

[5] في الأصل: إعتقد.

[6] في الأصل: إلاّ.

[7] لم يذكر أبو الوليد هذا الوضع في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 22). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا الوضع في الورقة 9 و وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وإذا تقرّر لك أنّ غير المتناهي لا يمكن أن يفعل، وتقرّر لك أنّ كلّ جسم محسوس فهو إمّا فاعل وإمّا منفعل، فهو ظاهر لك إن كنت قد قرأت *أنالوطيقي الأولى* [القياس] أنّ هاتيْن المقدّمتيْن تنتج في الشّكل الثّاني: أنّه ولا جسم واحد محسوس غير متناه".

فقد استبان الآن واتّضح أنّه ليس جرم آخر خارج السّماء البتّة.

فإن قال قائل إنّه قد يمكن أن يكون خارج السّماء[1] جرم آخر روحانيّ، اضطرّ إلى أن يقول إنّ ذلك الجرم في موضع، لأنّ الخارج والدّاخل يدلاّن[2] على موضع، فيكون محسوسًا أيضًا. ولا يكون جرم[3] محسوس إلاّ في مؤْضع[4].

التّـفـسـيـر

لما وضع أنّ كلّ جرم فهو إمّا فاعل وإمّا منفعل، وكانت هذه القضيّة [73 ظ] مأخوذة من الحسّ، كان لقائل أن يدّعي أنّ الجرم الذي لا نهاية له قد يمكن أن يكون خارج العالم، وأن يكون غير فاعل ولا منفعل.

فلذلك، فيما أحسب، أتى[5] بهذا القول في إثر هذا البرهان الذي فرغ منه، وبناه على مقدّمتيْن:

– إحداهما: أنّ كلّ جرم هو في موضع، فهو محسوس.

– والثّانية: أنّ الجسم الذي يكون خارج العالم، فهو في مؤْضع.

فينتج له: أنّ الجسم الذي خارج العالم محسوس.

ثمّ يضع: أنّ كلّ جسم محسوس متناه، من أجل أنّه فاعل أو منفعل. فينتج[6]: أنّه ليس خارج العالم جسم غير متناه.

هكذا، بحقّ[7] هذا الوضْع[8] فسّره به تامسطيوس[9].

---

[1] في الأصل: خارجا من السّماء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: به لأنّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: جزء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 5 إلى س 11.

[5] في الأصل: أثر.

[6] في الأصل: فينتتج.

[7] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا هو فنجده، بحسب هذه النّتيجة، إنّما صرّح بمقدّمتين: إحداهما: أنّ كلّ جرم في موضع، فهو محسوسٌ، وهي الكبرى من القياس الذي ذكره تامسطيوس؛ ولم يصرّح بالثّانية، وهي القائلة: إنّ الذي خارج العالم هو في مكان؛ ولا بالمقدّمة القائلة: إنّ كلّ جرم محسوس فهو متناه؛ بل نجده بعد أن ذكر المقدّمة القائلة: إنّ كلّ جرم كان في موضع فهو محسوس، قال: فإن كان هذا على ما قلنا، فليس إذًا جرم لا نهاية له خارج العالم[1]، وهي النّتيجة.

ثمّ أتى بعد ذلك بمقدّمة أخرى، جعلها علّة لوجود هذه النّتيجة، فقال: إنّه[2] لا موضع هنالك[3]. وهذه المقدّمة لا تشارك الأولى[4] في شيء، وهي القائلة: إنّ كلّ جرم في موضع فهو محسوس، إلاّ أن يقدّر قوله: إن كلّ جرم في موضع فهو محْسوس[5]، أنّه

---

[8] في الأصل: الموضع.

[9] ثامسطيوس: ومن المشّائين أتباع أرسطو والمتأخّرين في الزّمن ثامسطيوس الرّومي (توفّي نحو 390 م.). كان من أهل قسطنطينيّة. وقد بقي على دينه القومي ولم يعتنق النّصرانيّة. ولعلّ هذا الذي دعا يوليانس المرتدّ إمبراطور القسطنطينيّة (361 م – 363 م) إلى اتّخاذه كاتبًا.

ومع أنّ ثامسطيوس قد اشتهر بتفاسيره لعدد من كتب أرسطو أو اختصارها، فإنّه لم يكن ذا اتّجاه أرسطوطاليسي خالص، بل غلب عليه شيء من آراء أفلاطون؛ وكان يحاول التّوفيق بين أرسطو وأفلاطون.

حول ترجمته راجع: عمر فرّوخ، تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون، ص 136.

[1] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: خارجا من السّماء البتّة عوضًا عن عبارة: خارج العالم التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 7 – س 8.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: لأنّه عوضًا عن كلمة: إنّه التي أوردها هنا.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 8 – س 9.

[4] في الأصل: الأوّل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 6 – س 7.

أراد العكس، وهو أنّ كلّ جرم محسوس فهو [74 و] في موضع، فإنّه إذا أُضيف إلى هذا أنّه ليس خارج العالم موضع، نتج[1] له من ذلك أنّه ليس خارج العالم جرم محْسوس.

وذلك أنّه أُضيف إليها أنّه إن كان خارج العالم جسم فهو محْسوس؛ وكلّ جسم فهو في مكان؛ فينتج[2] عن ذلك أنّه: إن كان خارج العالم جسْم فهو في مكان. ثمّ يستثني: لكنّه ليس هنالك مكان؛ فينتج[3] له أنّه: ليس هنالك جسم.

وهذا هو الظّاهر الذي قصده.

والدّليل على أنّه أراد عكس هذه المقدّمة، أعني: القائلة: إنّ كلّ جسم في موضع فهو محسوس، أنّه قال بإثر هذا: فإن قال قائل إنّه قد يمكن أن يكون خارج السّماء جرم آخر روحانيّ[4]. يريد: فإن لم يسلّم لنا قولنا إنّه إن كان خارج العالم جرم فهو محسوس، وأنّ كلّ محسوس في مكان، وقال قائل: لعلّ هنالك جرم آخر روحانيّ ليس بمحسوس، فلا يلزم أن يكون في مكان.

فقال في جواب هذا: اضطرّ إلى أن يقول إنّ ذلك الجرم في موضع[5]، **لأنّ الخارج والدّاخل يدلاّن على الموضع**، على ما تبيّن في السّماع[6]. وإذا كان في موْضع

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: فينتتج.

[3] في الأصل: فينتتج.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 9.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 10.

[6] الإشارة هاهنا إلى الجزء الأوّل من المقالة الرّابعة من كتاب الطّبيعة (وهو المعروف عند فلاسفة الإسلام بكتاب السّماع الطّبيعيّ).

راجع في نفس المعنى المقالة الرّابعة من *جامع السّماع الطّبيعي* لابن رشد، ص 64 إلى ص 68. وممّا جاء في هذا الموضع: "فنقول: ولأنّ المكان منه فوق وأسفل، صارت النّهاية المحيطة منها فوق وأسفل. ولنضع على ما هو المشاهد أنّ النّهايات السّفلى هي نهاية الماء ونهاية الهواء. إذ يظهر أنّ الأرض ساكنة في نهاية الماء ومتحرّكة إليها بالطّبع. وكذلك لنُنزل هاهنا أنّ النّهايات العليا هي نهايات الجسم

فهو محسوسٌ. ولذلك وضَع هذه القضيّة أوّل ما وضَع.

ثمّ قال: ولا يكون جرم محسوس إلاّ في موضع[1]. والمقدّمة القائلة إنّه ليس خارج العالم موضع سيبيّنها فيما بعد[2].

السّماوي ونهاية النّار؛ أمّا نهاية الجسم السّماويّ فالنّار، وأمّا نهاية النّار فالهواء، على ما تبيّن في كتاب السّماء والعالم من أمر هذه الأشياء، وأنّ النّار متحرّكة إلى نهاية السّماء ساكنة فيها، والهواء متحرّك إلى نهاية النّار وساكن فيها. لكن إن كان الأمر هكذا في كلّ جسم طبيعيّ، فما مكان الجسم السّماويّ ليت شعري؟ فإنّا إن أنزلناه في نهاية جسم آخر لزم في ذلك الجسم أيضًا أن يكون في جسم آخر ومرّ الأمر إلى غير نهاية. وقد تمسَّك بهذا قوم في وجود ما لا نهاية، لكن تلزمه المحالات التي تقدّمت. وأيضًا إن لم نضعه في مكان فكيف هو متحرّك، ومن ضرورة الحركة: المكان. فنقول: أمّا أنّه لو كان –لعمري– يتحرّك حركة مستقيمة لقد كان يلزم ضرورة أن يكون في نهاية جسم آخر من خارج، وكان يلزم في الآخر أيضًا، مثل ذلك متى أُنزل متحرّكا حركة استقامة. وبالجملة، فليس يمكن رفع ما لا نهاية له بالفعل إن لم نضع جسما متحرّكا دورا، لأنّه ممّا تبيَّن أنّ الجسم المتحرّك دورا، وهو الكريّ بما هو كريّ ومتحرّك دورا، أنّه إنّما هو في مكان بمقعَّره ومكانه هو محدب الجسم السّاكن الذي يتحرّك عليه، لأنّ الكرة –بما هي كرة– حاوية لا محويّة".

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 11.

[2] قارن بما أورده في جامع السّماء والعالم ص 22 من طبعة حيدر أباد، حيث جاء: "والعلّة كما قلنا غير مرّة في ذلك أنّ هذه القوى منقسمة بانقسام الجسم، ومن هذه الجهة أمكن أن يوصف بالتّناهي وغير التّناهي. وأمّا الجسم السّماوي فإنّما وجدت له الحركة في المكان من أجل قوّة غير هيولانيّة ولا منقسمة بانقسامه. ولذلك يمكن عنها وجود ما لا نهاية له. فقد استبان أنّه لا واحد من الأجرام البسيطة غير متناه في العظم، وإذا كانت متناهية في العظم والعدد، فالعالم المؤلّف عنها متناه ضرورة، وذلك ما قصدنا بيانه. وقد يمكن أن ننقل هذه البيانات بعينها إلى امتناع وجود جسم على الإطلاق لا نهاية له كان خارج العالم أو داخله، كما فعل أرسطو هاهنا، لأنّ ذلك الجسم إمّا أن يكون مركّبا أو بسيطا. فإن كان بسيطا كان أحد هذه البسائط ضرورة، وإن كان مركّبا كان تركيبه عن هذه".

وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة الورقة 9 و من مخطوط ليدن، حيث جاء: "وإذا تبيّن أنّه لا يوجد جسم بسيط ولا مركّب غير متناه في العظم، فمن البيّن أنّ العالم متناه في العظم، إذ كان مركّبا من بسائط متناهية في العدد والصّورة والعظم. وليس لقائل أن يقول إنّه يمكن أن يوجد خارج العالم جسم لا نهاية له، فإنّ الخارج والدّاخل يدلاّن على مكان، وكلّ جسم هو في مكان

فهو محسوس، وكلّ محسوس فهو متناه، فليس خارج العالم جسم لا نهاية له. وإذا تبيّن أنّه ليس خارج العالم مكان، وكلّ جسم في مكان، تبيّن أنّه ليس خارج العالم جسم أصلا، لا متناه ولا غير متناه. وإذا لم يوجد خارج العالم جسم وكانت أجزاؤه البسائط متناهية في العظم والعدد، فالعالم متناه ضرورة".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

{فنريد أنْ نفْحص أيضًا تصحيحًا لما ذكرنا، فنقول فيه بقول قياسيّ}[1]: إنّ الجرْم الذي لا نهاية له لا يمكن أن يتحرّك حركة مستديرة، {فإنّه لا وسط له البتّة، لأنّ الجرْم المستدير يدور على الوسَط}[2].

ونقول[3] [74 ظ] أيضًا إنّه لا يمكن أن يتحرّك هذا الجرْم الذي لا نهاية له حركة مسْتقيمة[4].

وذلك أنّه إن تحرّك حركة مستوية يحتاج[5] إلى موْضع آخر لا غاية[6] له ولا نهاية، ويحتاج[7] إلى موضع لحركته[8] {العرَضيّة}[9] على نحو جوهر موْضع حركته

---

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 17 – س 18، حيث قال أرسطو: "ويمكننا أن نقترح أيضًا الاستدلال التّالي، وهو يتميّز عمّن سبقه من الاستدلالات بكونه أكثر جدليّة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى إخلال التّرجمة بالمعنى الأصليّ.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 17 – س 18، حيث قال أرسطو: "إذا كان مُكوَّنًا من أجزاء متشابهة، فإنّه لا وسط له البتّة؛ والحركة المستديرة إنّما تكون حول الوسط". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يهتد إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: نقول.

[4] في الأصل: مستديرة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد من جهة إلى ما سيأتي في التّفسير (انظر: ص 73– س 5)؛ ومن جهة أخرى، إلى ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 15 – س 16.

[5] في الأصل: تحتاج، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير (انظر: ص 74 – س 6).

[6] في الأصل: نهاية، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير (انظر: ص 74 – س 6).

[7] في الأصل: تحتاج.

[8] في الأصل: ـحركته.

الطّبيعيّة[1].

التّـفـسـيـر

هذا بيانٌ غير البيانات المتقدّمة، وهو منْطقيٌّ، أعني أنّه من مقدّمات صادِقة غير مُتناسبة، ولا خاصّة بل عامّة.

وتلْخيص ما يقوله[2]: إنّه إن كان هاهنا جرم لا نهاية له، فإمّا أن يكون مستديرًا أو مستقيمًا. وكيف ما كان، فليس يمكن أن يتحرَّك.

وذلك أنّه إن كان مستديرًا غير متناه، لم يكن له وسط عليه يتحرّك؛ إمّا لأنّ كلّ ما له وسط فله أطراف؛ وإمّا لأنّ الوسط هو الذي حوله يدور الجسم المسْتدير، وما يدور حول المتناهي فهو مُتناه[3]. وهذه العلّة أخصّ من الأولى[4].

وإن كان أيضًا مستقيمًا، وهو غير متناه، وجب أن يكون المكان الذي يتحرّك فيه أعظم منه، فيكون غير المتناهي أعظم من غير المتناهي. وهو الذي أراد بقوله: يحْتاج إلى موْضع لا غاية له ولا نهاية[5].

---

[9] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 18، حيث قال أرسطو: "القسريّة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد قد انتهى إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل (انظر: ص 74 – س 7 إلى س 10).

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 12 إلى س 18.

[2] في الأصل: تقوله.

[3] في الأصل: متناهي.

[4] في الأصل: الأوّل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 17.

وأيضًا، فإنّه ليس يحتاج[1] إلى مؤضع واحد فقط، بل يحتاج إلى موضعين كلّ واحد منهما غير متناه، أعني: موضعه الذي تتحرّك إليه الحركة الطّبيعيّة، والموضع الذي إليه تتحرّك[2] الحركة القسريّة[3]، وكلاهما غير متناه.

وهو الذي دلّ عليه بقوله: على نحْو جوْهر موضع حركته الطّبيعيّة[4]، أي على غير صفته من عدم التّناهي. فيكون هاهنا مكانان كلّ واحد [75 و] منهما غير متناه. وذلك غاية الاستحالة والشّناعة.

وليس يريد أنّ موضع حركة الجسم الطّبيعيّة هي غير موضع حركته العرضيّة. فإنّ المؤضع الذي يتحرّك فيه الحجر طبعًا، وهو الماء والهواء، فيه يتحرّك قسرًا.

وإنّما يريد أنّ المؤضع الذي يتحرّك إليه الحجر بالطّبع غير الموضع الذي يتحرّك إليه قسرًا.

وذلك أنّ هذا أمر معروف من حركات الأجسام البسيطة. كما أنّه معروف أيضًا من أمرها أنّ الموضع الذي فيه يسكن الجسم المتحرّك حركة استقامة بالطّبع هو غير الموضع الذي فيه يتحرّك. وقد تلخّص هذا قبل[5].

---

[1] في الأصل: يحتال.

[2] في الأصل: يتحرّك.

[3] في الأصل: العشريّة.

[4] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 17.

[5] لم يذكر أبو الوليد هذا الوضع في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23)، وإنّما اكتفى بتبرير عدم تعرّضه إلى هذه المسائل قائلاً: "وأمّا نحن فلمّا كان قصدنا الإيجاز والاقتصار على الضّروريّ، فلنخل عنه لمن تفرّغ للنّظر في كتب أرسطو، وأيضًا فإنّ ذلك شيء قد فحص عنه في الكتاب الذي سبق". أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا الوضع في الورقة 9 و – الورقة 9 ظ وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وأمّا البيان الثّالث فهو من جنس البيانات التي تعرف بالمنطقيّة، وهي تأتلف من المقدّمات العامّة الصّادقة التي ليست بخاصّة بالجنس المنظور فيه. وهذا هو الفرق بينها وبين المقدّمات الذّاتيّة. فإنّ المقدّمات الذّاتيّة خاصّة بالجنس المنظور فيه ومناسبة له. والفرق أيضًا بين هذه المقدّمات المنطقيّة وبين المقدّمات الجدليّة، أنّ هذه صادقة بالكلّ بالذّات،

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا: إن كانت حركة الجرم الذي لا نهاية له مستوية، كانت هذه الحركة له طبيعيّة أو عرضيّة؛ وكانت القوّة التي تحرّكه على إحدى[1] هاتيْن الحركتيْن لا نهاية لها، لأنّ قوّة الجرم، الذي لا نهاية له، لا نهاية لها؛ وجرم القوّة، التي لا نهاية لها، لا نهاية له؛ يكون، لا محالة، المحرّك لا نهاية [له] البتّة.

وقد ذكرنا في كتبنا التي كتبنا في الحركة[2] وبيّنّا هنالك، فقلنا إنّه [...][3] لا يجوز [أن يكون] لجرم[4] من الأجرام التي لا نهاية [لها] قوّة ذات نهاية[5].

فإن كان الجرم الذي لا نهاية له يمكن أن يتحرّك حركة طبيعيّة وحركة عرضيّة، {كانت الأشياء التي لا نهاية لها على قوّتيْن}[6].

والجدليّة كاذبة بالجزء وليس صادقة بالكلّ إلاّ بالعرض. وهو يستعمل هاهنا من هذا الجنس من البرهان، أعني الذي يأتلف من المقدّمات العامّة الصّادقة براهين: أحدها: أنّه إن وجد هاهنا جسم بسيط لا نهاية له، فلا يخلو أن يكون متّصلا أو منفصلا متفرّقًا، كما يعتقده ديمقراطيس ولوقيش في الأجزاء التي لا تتجزّأ. فإن كان متّصلا، فلا تخلو حركه أن تكون مستديرة أو مستقيمة. فإن كانت مستديرة كان لها ضرورة وسط، لأنّ الجسم المستدير هو الذي يدور حول الوسط. وما له وسط فله أطراف، وما له أطراف فهو متناه. وأمّا الجسم غير المتناه فليس له وسط، إذ ليس له أطراف، فإنّ الوسط إنّما يقال بالإضافة إلى الأطراف".

[1] في الأصل: أحد.

[2] في الأصل: الحركات، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 23، إضافة لعبارة: "لا يجوز أن يكون لجرم من الأجرام ذوات نهاية قوّة لا نهاية لها".

[4] في الأصل: جرم.

[5] الإشارة هاهنا إلى المقالة العاشرة من الجزء الثّامن من *كتاب* الطّبيعة (السّماع الطّبيعيّ) لأرسطو.

[6] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س

التّـفـسـيـر

يعني بالحركة المسْتوية: المسْتقيمة.

وتلْخيص ما يقوله[1]: إنّه إن كان هاهنا جرم مستقيم الأبعاد لا نهاية له، [و]كانت له حركتان: طبيعيّة وعرضيّة، لزم أن تكون القوّتان [75 ظ] اللّتان تحرّكان هاتين الحركتين كلّ واحدة منهما لا نهاية [لها]، لأنّ المحرّك للجرم الذي لا نهاية له يجب أن تكون[2] [له] قوّة لا نهاية لها، لأنّه متى[3] تبيّن أنّ قوى الأجرام التي لا نهاية لها[4] غير متناهية، وتبيّن أيضًا عكس هذا، وهو أنّ القوى[5] التي لا نهاية لها <...>[6] هي لأجرام غير متناهية.

وإذا كان لها أن تحرّك[7] هذا الجرم حركتيْن[8]: طبيعيّة وعرضيّة؛ وكان يجب أن تكون القوّتان المحرّكتان لهذه [الأجْرام] غير متناهية؛ وكان يجب أن تكون القوى غير المتناهية[9] لأجرام غير متناهية؛ فالأجرام غير المتناهية[10] إذًا جرمان: الجرم الذي له القوّة

---

17 – س 25، حيث قال أرسطو: "كان هناك شيئان لا نهاية لهما: أحدهما: الذي يحرّك على هذه الجهة، والثّاني: الذي يتحرّك عنها". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يهتد إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 19 إلى س 25.

[1] في الأصل: نقوله.

[2] في الأصل: يكون.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: لما.

[5] في الأصل: القوي.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الجزئيّة**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: يتحرّك.

[8] في الأصل: حركتان.

[9] في الأصل: الغير متناهية.

غير المتناهية[1] المتحرّكة الحركة الطّبيعيّة، والجرم الذي له القوّة غير المتناهية[2] المحرّكة له الحركة العرضيّة.

وهذا هو الذي أراد بقوله: {كانت الأشياء التي لا نهاية لها على قوّتين}[3]، يعني[4]: على طبيعتيْن: طبيعة تتحرّك من ذاتها طبعًا، وطبيعة تتحرّك [عن] غيرها من خارج قسرًا، لأنّ المحرّك قسرًا يجب ضرورة أن يكون غير المحرّك طبعًا، وأن يكون الحامل لإحدى[5] القوّتيْن غير الحامل للقوّة الأخرى.

وبيّنٌ أنّ هذا البرهان غير البراهين التي سلفت، وإن كان يستعمل فيه إحدى المقدّمات التي سلف بيانها في كتاب السّماع، وهو أنّه لا يمكن أن يكون لجرم غير متناه قوّة متناهية[6].

---

[10] في الأصل: الغير متناهية.

[1] في الأصل: الغير متناهية.

[2] في الأصل: الغير متناهية.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 17 – س 25، حيث قال أرسطو: "كان هناك شيئان لا نهاية لهما: أحدهما: الذي يحرّك على هذه الجهة، والثّاني: الذي يتحرّك عنها". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يهتد إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 25.

[4] في الأصل: أعني.

[5] في الأصل: لأحد.

[6] الإشارة هاهنا إلى المقالة العاشرة من جزء الثّامن من *كتاب* الطّبيعة (السّماع الطّبيعيّ) لأرسطو.

راجع في نفس المعنى جامع السّماع الطّبيعيّ لابن رشد – المقالة الثّامنة – فصل في أنّ "المتحرّك الهيولانيّ جسم"، ص 133 إلى ص 136. وممّا ورد في هذا الموضع: "وكذلك يظهر من قريب أنّه ليس يمكن أن يوجد فعل غير متناه لقوّة متناهية. فقد تبيَّن من هذا أنّ القوّة المحرِّكة لمثل هذا الجسم غير هيولانيّة. وقد يظهر ذلك أيضًا من هذه الجهة: وذلك أنّا متى وضعنا قوّة هذا الجسم منقسمة بانقسامه، وهي متناهية كمّا، كان هذا الوضع ممّا يناقض نفسه، لأنّ قوّة الجزء مثلاً تكون أصغر من قوّة الكلّ؛ وإذا

وهو الذي أراده بقوله: في كتبنا التي كتبنا في الحركة[1]، يعني: السّماع. وذلك أنّ هذا الكتاب قد يلقّبه بكتاب الحركة، إذ كان النّظر في الحركة [76 و] هو الغاية منه، وأكثر ما يتكلّم فيه إنّما هو في الحركة أو من أجل الحركة.

وقد بيّنّا أيضًا هذا المعنى فيما سلف من هذه المقالة، أعني: امتناع أن توجد[2] قوّة مستقيمة لجسم[3] غير متناه[4].

جزينا الكلّ مثلاً إلى قدر ذلك الجزء، اجتمع من الكلّ قوّة متناهية وتحريك متناه، وقد كنّا فرضناها غير متناهية، هذا خُلف".

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 22.

[2] في الأصل إضافة لكلمة: فيه، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: الجسم.

[4] لم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 9 ظ وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "فالجسم غير متناه، إن وجد لم يمكن أن تكون حركته مستديرة، فقد بقي أن تكون حركته مستقيمة. لكن إن كانت حركته مستقيمة، احتاج ضرورة إلى موضعين كلّ واحد منهما غير متناه أحدهما ما منه يتحرّك، وهو الموضع القسريّ، والآخر ما إليه يتحرّك، وهو الموضع الطّبيعيّ الذي فيه يسكن. وإذا كانت المواضع اثنين، فواجب أن يكون كلّ واحد منهما متناهيًا، وأن يكون الجسم الحال فيهما متناهيًا؛ فإنّ غير المتناهي ليس يمكن فيه أن يوجد في موضعين اثنين بالعدد. وأيضًا إذا كان له مكانان وجب أن يتحرّك في أحدهما قسرًا، وفي الآخر طبعًا. فإن وجدت له الحركة التي بالقسر، وجب أن يوجد جسمان غير متناهيَيْن. وذلك أنّ المتحرّك قسرا يجب ضرورة أن تكون له قوّة غير متناهية، ويكون غير متناه ضرورة. وإذا كان هنالك جسمان غير متناهيَيْن فهنالك مكانان غير متناهيَيْن، وذلك مستحيلٌ. إذ قد تبيّن من أمره أنّه النّهاية المحيطة".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ المُحرِّك للجرْم الذي لا نهاية له، إمّا أن يكون متنفّسًا، وإمّا أن يكون غير متنفّس. فإن كان متنفّسًا، فكيف يمكن أن يكون حيوانًا لا نهاية له؟

وإن كان المحرّك شيئًا آخر غير متنفّس، كانا[1] شيأين[2] لا نهاية لهما، أعني: المتحرّك والمحرّك، إلاّ أنّهما يختلفان في الصّورة {من أجل القوّة[4]}[3].

التّـفـسـيـر

قوله: ونقول أيضًا إنّ المحرّك للجرم الذي لا نهاية له، إمّا أن يكون متنفّسًا، وإمّا أن يكون غير مُتنفِّس[5]؛ يريد: أنّ الجسْم المحرّك للجسم الذي لا نهاية له، إمّا أن يكون متنفّسًا، وإمّا أن يكون غير متنفّس؛ وأنّه[6] يجب أن يكون غير متناه من أجل أنّ قوّته[7] يلزم أن تكون غير متناهية، كما تقدّم.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: شيئين.

[3] لم يرد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في الورقة 275 ب / س 2، وإنّما قال المعلّم الأوّل هنالك: "إلاّ أنّهما مختلفان في الصّورة والقوّة". ولفرط بعد هذا القول عن مفاد النصّ الأرسطيّ في هذا الموضع امتنع ابن رشد عن تفسيره.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 25 إلى س 29 .

[5] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 25 – س 26 .

[6] في الأصل: لأنّه.

[7] مطموسة في الأصل.

فإن كان متنفّسًا وُجد حيوان لا نهاية له، وذلك غاية الشّناعة. وإن كان غير متنفّس وُجد جسمان لا نهاية لكلّ واحد منهما: المحرّك والمتَحرّك، وأيضًا مختلفان في طبيعتهما. وهو الذي أراد[1] بقوله: إلاّ أنّهما يختلفان في الصّورة[2].

وإنّما[3] أشار بذلك إلى شناعة أخرى، وهو أنّه إن كانت صورة من الصّور تقتضي بطبيعتها أن تكون جرمًا[4] لا نهاية له، فيجب أن تكون طبيعة هذه الصّورة واحدة. فإنّ الصّورة المختلفة الطّبائع[5] تقتضي أن تكون[6] [76 ظ] موادّها[7] مختلفة الكمّية، إذا كان اخْتلاف الصّور هو[8] السّبب في اختلاف مقادير الأعظام القابلة للصّورة. وهو بيّنٌ إن كان متحرّكًا من تلقائه. فإن كان مستقيمًا، لزم أن يكون حيوانًا[9] متنفّسًا. وإن كان طبيعيًّا، لحقته الحالات المتقدّمة. ولذلك سكت عن استيفاء هذه الأقْسام[10].

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 28 – س 29 .

[3] في الأصل: أنّهما.

[4] في الأصل: جرم.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: مرادها.

[8] في الأصل: من.

[9] في الأصل: حيوان.

[10] لم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 9 ظ وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وبيان آخر أيضًا: وهو أنّه إن كان يوجد جسم غير متناه، فهو إمّا يتحرّك بذاته ومن تلقائه، وإمّا يتحرّك من غيره. لكن إن تحرّك من ذاته كان حيوانا، وكلّ حيوان حسّاس، وكلّ حسّاس فله محسوسات من خارج تحيط به؛ وما هو بهذه الصّفة فهو متناه. وإن كان المحرّك له من خارج، كان جسما غير متناه، فيكون الجسمان غير المتناهيين اثنين، فيكون ما لا نهاية له أعظم ممّا لا نهاية له".

ق ـال أرس ـط وط ـال ـي ـس

ونقول أيضًا إنّه إن لم يكن جرم الكلّ متّصلاً، وكان متباينًا مفترق الأجزاء، كقول ديمقراطيس[1] وقول لوقيبوس[2]، كانت لا محالة حركات أجزاء[3] الكلّ كلّها واحدة.

وذلك أنّ تباينها وتفرّقها كان بأشكالها، فأمّا طبيعتها فواحدة؛ كقولهم: شبه ذهب مفترق[4] في أجزاء مختلفة الأشكال، وهي كلّها ذهب. فإن كانت طبيعة الأجزاء كلّها واحدة كانت حركتها أيضًا كلّها واحدة اضطرارًا، <كما قلنا آنفًا[5]> إنّه حيث تكون حركة المدرة الواحدة، فهنالك تكون حركة الأرض كلّها؛ وحيث تكون حركة الشّرارة، فهنالك[6] تكون حركة النّار كلّها في[7] ذلك الموْضع.

---

[1] في الأصل: ذي مقراطيس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 30.

ديمقراطيس: هو من رجال القرن الخامس ق. م.، وهو يذهب إلى أنّ أصل الكون هم الذّرّات.

حول ترجمته راجع: من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص 87.

[2] في الأصل: فسدس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 30. ولما كان أبو الوليد لم يقف على حقيقة هذا الاسم، فإنّه سيمتنع عن ذكره في التّفسير.

لوقيبوس: هو من رجال القرن الخامس ق. م.، وهو يذهب إلى أنّ أصل الكون هم الذّرّات.

حول ترجمته راجع: من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص 87.

[3] في الأصل: أجزى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 30 – س 31.

[4] في الأصل: متفرّق، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] وضعنا هذه العبارة بين ظفرين إشارة منّا إلى أنّها لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 3.

[6] في الأصل: هناك.

[7] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

فقد[1] اسْتبان الآن إذًا واتّضح أنّه إن كانت هذه الأجرام كلّها <متباينة[2]> ثقيلة، لم يكن فيها شيء خفيف البتّة؛ وإن كانت كلّها خفيفة، لم يكن فيها شيء ثقيل البتّة[3].

التّ-ف-س-ي-ر

لما[4] بيّن أنّ الجسم غير المتناهي[5] ليس يمكن أن يوجد من قِبَل أنّه، إن وُجد، فإنّما يكون إمّا بسيطًا وإمّا مركَّبًا؛ وبيّن أنّه، إن كان مركَّبًا، وجب أن يكون فيه بسيط غير متناه في العظم، واحد أو أكثر من واحد، إن كان من [77 و] بسائط متناهية في النّوْع. وإن كان جميع ما تركّب منه [بسائط] متناهية في العظم، وجب أن تكون غير متناهية في النّوع، وإلاّ لم تكن[6] هناك جهة يوجد من قِبَلها عدد التّناهي للمُركَّب.

ولما كان لقائل[7] أن يقول: قد يمكن أن يكون مركَّبًا غير متناه من أجسام متناهية في العظم متناهية في النّوع، وذلك بأن تكون غير متناهية بالشّخص، مثل الأجزاء التي لا تُقسَّم التي يقول بها ديمقراطيس[8] [ولوقيبوس، ومَن قال بقولهما][9]. فإنّ هؤلاء

---

[1] في الأصل: قد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين ظفرين إشارة منّا إلى أنّها لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 5. وقد تفطّن أبو الوليد إلى أنّ هذه الإضافة لا وجه لها في هذا الموضع، فامتنع عن إيرادها في تفسيره.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 29 إلى الورقة 276 أ / س 6.

[4] في الأصل: لم.

[5] في الأصل: الغير متناهي.

[6] في الأصل: يكن.

[7] في الأصل: القائل.

[8] في الأصل: دبقراطس.

يضعونها من طبيعة واحدة، وهي غير متناهية بالشّخص، بل يضعونها مفترقة متباينة لا متماسّة.

فلهذا شرَع في معاندة هذا الرّأي ليتمّ له به القوْل في إبطال ما لا نهاية له، فقال: ونقول أيضًا إنّه إن لم يكن جرم الكلّ متّصلاً... إلى قوله: كانت لا محالة حركات أجزاء الكلّ كلّها واحدة[1]. يريد: ونقول: إن ادّعى[2] مدّع[3] أنّ جرم الكلّ غير متناه[4]، لا من قِبَل أنّه متّصل، بل من قِبَل أنّ أجزاءه[5] غير متناهية بالشّخص مفترقة في المكان، على ما يضعه ديمقراطيس[6] ولوفس[7]، كانت لا محالة حركات هذه الأجزاء كلّها حركة واحدة، أي إمّا إلى فوق وإمّا إلى أسفل.

ولما كان هذا إنّما هو لازم عن قولهم عرّف بذلك، فقال: وذلك أنّ تباينها[8] وتفرّقها[9] كان بأشكالها، فأمّا طبيعتها فواحدة[10]. يريد: وإنّما لزم أن تكون حركتها واحدة

---

[9] الإضافة معلّلة بصيغة الجمع المستعملة في عبارة: هؤلاء يضعونها. والإضافة التي اقترحناها تستند، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 30.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 31 – س 32.

[2] في الأصل: دعي.

[3] في الأصل: مدّعي.

[4] في الأصل: متناهي.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: ذبمقراطيس.

[7] كذا في الأصل، وصوابه: لوقيبوس، بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 30.

[8] في الأصل: تباينهم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل: تفرّقهما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 29 إلى س 31.

بالنّوع، لأنّ القائلين بهذه الأجسام يضعون طبيعتها طبيعة واحدة بالنّوع. وإنّما تختلف أشخاصها عندهم [77 ظ] بالشّكل.

ثمّ أتى[1] بمثال ذلك، فقال: شبه ذهب مفترق في أجزاء مخْتلفة الأشكال وهي كلّها ذهب[2]. يريد: وذلك أنّ[3] كلّ جماعة أشخاص لا تفترق إلاّ بالشّكل، فإنّ طبيعتها كلّها طبيعة واحدة. مثال ذلك قطع الذّهب[4] المختلفة بالشّكل، فإنّها كلّها من[5] طبيعة واحدة، وهي كونها كلّها ذهب.

ثمّ قال: فإن كانت طبيعة الأجزاء كلّها واحدة كانت حركاتها أيضًا كلّها واحدة اضطرارًا، <كما قلناه آنفًا[6]> **[...]**[7]. يريد: حيث بيّن في أوّل هذه المقالة أنّ الطّبيعة الواحدة إنّما تصدُر عنها حركة واحدة. ولذلك حيث تتحرّك[8] المدرة الواحدة فهنالك تكون حركة الأرض كلّها بأسرها. وكانت خارجة عن مكانها، أي: كانت تتحرّك

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 275 ب / س 32 إلى الورقة 276 أ / س 1.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] في الأصل: النّسب.

[5] في الأصل: في.

[6] وضعنا هذه العبارة بين ظفرين إشارة منّا إلى أنّها لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 2.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 1 – س 2.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "إنّه حيث تكون حركة المدرة الواحدة، فهنالك تكون حركة الأرض كلّها؛ وحيث تكون حركة الشّرارة، فهنالك تكون حركة النّار كلّها في ذلك الموضع"، وهي العبارة الواردة في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 2 – س 3.

[8] في الأصل: يتحرّك.

إلى الوسط. وكذلك الأمر في النّار، حيث[1] تكون تذهب الشّرارة الواحدة بعينها فهنالك تذهب النّار بأسرها، لو كانت[2] في ذلك المؤضع.

ولما بيّن أنّه يلزم أن تكون حركات هذه الأجسام واحدة بالنّوع، قال: فقد اسْتبان الآن إذًا واتّضح... إلى قوله: شيء ثقيل[3] البتّة[4]. يريد: فقد اسْتبان أنّه، إن كانت هذه الأجرام حركتها واحدة، أنّه يجب أن تكون [لها] إحدى الطّبيعتيْن[5]: إمّا ثقيلة كلّها، وإمّا[6] خفيفة كلّها. فإن كانت كلّها ثقيلة، فليس يمكن أن يوجَد جسمٌ خفيفٌ. وإن كانت كلّها خفيفة، فليس يمكن أن يوجد جسْمٌ ثقيلٌ.

والذي[7] قاله يلزَم عن وضع هذه الأجسام لا نهاية لها، كما يلزَم عن وضعها [78 و] أسطقسّات الكلّ. ولذلك يظنّ أنّه ليس بلازم خاصّ.

وإنّما يلزَم هذا عن وضعها لا نهاية [لها]، لأنّه [يلزَم] إذا كانت غير متناهية ثمّ يوجد شيء خارج عنها.

ولهذا قال تامسطيوس في هذا الموضع[8] أنّه ليس يلزَم عن هذا القول النّتيجة التي قصدها، وإنّما يلزَم أنّ طبيعة الأجزاء التي لا تتجزّأ[9] ليست واحدة[10].

---

[1] في الأصل إضافة لحرف العطف و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: كان.

[3] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 4 إلى س 6.

[5] في الأصل: طبيعتين.

[6] في الأصل: ما.

[7] في الأصل إضافة لكلمة: هو، ولإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] في الأصل: الوضع.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] لم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 9 ظ، من جهة، في المرتبة الرّابعة، أي بعد البيان الوارد هاهنا في الورقة 78 و – 78 ظ، و، من جهة أخرى، وفق صيغة مغايرة، حيث

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول[1] أيضًا إنّ الجرم الذي لا نهاية له، إمّا أن يكون ثقيلاً، وإمّا أن يكون خفيفًا؛ فيكون إمّا في أفق الكلّ، وإمّا في وسطه. وهذا ما[2] لا يمكن أن يكون، لأنّه جرم لا نهاية له. {وكلّ جرم ليس له وسط، فليس له أفق البتّة، فيكون بعضه فوق وبعضه أسفل.

وإن كان ذلك كذلك، لم يكن لسلوك الأجرام موضع البتّة}[3]. فإن لم يكن لها موضع لم تكن لها حركة البتّة. والأجرام تتحرّك، إمّا حركة طبيعيّة، وإمّا حركة عرضيّة اضطرارًا. وهي في مواضعها محدودة، وفي غير مواضعها أيضًا[4].

قال: "وبيان رابع وهو: أنّ الجرم غير المتناه إن كان موجودا كانت له طبيعة واحدة، لأنّه يجب أن يكون غير متناه من جميع جهاته. وإذا كانت له طبيعة واحدة، كان الموجود جسمًا واحدًا فقط، إمّا ثقيلاً فقط وإمّا خفيفًا فقط. لكنّ بعض الأجسام ثقيل وبعضها خفيف، فالجسم غير المتناه موجود. وأمّا إن كان الجسم غير المتناه منفصلاً ومفترقًا في المكان، على ما يقوله أصحاب هذا الرّأي، فإنّه يلزمهم أن تكون له طبيعة الأجسام المتحرّكة بطبيعة واحدة، أعني أن تكون كلّها إمّا ثقيلة وإمّا خفيفة، وذلك أنّ أصحاب هذا القول يسلّمون أنّ طبيعة هذه الأجزاء غير المتناهية طبيعة واحدة، فيؤدّي القول إلى المحال المتقدّم".

[1] في الأصل: تقول، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: ممّا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلالّ التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 8 إلى س 10، حيث قال أرسطو: "وكلّ ما ليس له وسط ولا أفق، ولا فوق ولا أسفل، لا يمكن أن يمثّل موضعًا للأجرام السّالكة". وما سيرد في التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 6 إلى س 12.

قوله: ونقول أيضًا إنّ الجرم الذي لا نهاية له... إلى قوله: هذا ما لا يمكن أن يكون، لأنّه جرم لا نهاية له[1]؛ ظاهره: أنّه أراد أن يبيّن أنّه[2] إن كان الجرم الذي [لا][3] نهاية له ملموسًا، فإمّا أن يكون ثقيلاً، وإمّا أن يكون خفيفًا. وإن كان ثقيلاً، كان في الوسط؛ وما هو في الوسط فخارجه جسْم آخر؛ وهو متناهي[4] الأجسام، فهو محدود، وكلّ محدود متناه. وإن كان خفيفًا، فيكون في [78 ظ] الكلّ؛ وما هو في أفق الكلّ فهو محدود من الأفق المحيط به أيضًا؛ فإن كان على هذه الصّفة فهو متناه.

وإن كان ذلك كذلك، فليس يوجد جرم لا نهاية له؛ فإنّ كلّ جرم ثقيل أو خفيف، فهو مُحاط به[5] من خارج؛ [و]الجرم الذي [لا][6] نهاية له ليس له نهاية، فليس هو مُحاط به من خارج[7].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 6 إلى س 8.

[2] في الأصل: لأنّه.

[3] الإضافة معلّلة، من جهة، بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 6.

[4] في الأصل: متناه.

[5] في الأصل: له.

[6] الإضافة معلّلة، من جهة، بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ ومن جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 6 إلى س 8.

[7] لم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 9 ظ، من جهة، في المرتبة الثّالثة، أي قبل البيان الوارد هاهنا في الورقة 78 و–78 ظ، و، من جهة أخرى، وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وبيان ثالث أيضًا: وهو أنّ الجسم غير المتناه، إن كان متحرّكًا حركة استقامة، فإمّا أن يكون ثقيلاً أو خفيفًا. فإن كان خفيفًا، كان في أفق الكلّ. وإن كان ثقيلاً كان في وسطه. وما كان غير متناه، فليس له أفق ولا وسط؛ وما ليس له أفق ولا وسط، فليس له موضع محدود؛ وما ليس له موضع محدود، فهو

وقوله: {وكلّ جرم ليس له وسط فليس له أفق البتّة، فيكون بعضه فوق وبعضه أسفل... **إلى قوله**: لم تكن لها حركة البتّة}[1]؛ ظاهره[2]: أنّه بيان آخر. وهو أنّه ليس يلزم عن وضعنا جسم ملموس[3] لا نهاية له أن يكون متناهيًا من قِبَل المكان، بل بوضعنا[4] جسمًا غير متناه يرفع المكان أصلاً، لأنّ المكان هو إمّا الوسط وإمّا الأفق؛ وإذا وضعنا أنّ هاهنا جسمًا غير متناه، فهو غير متناه ضرورة في جميع الأقطار؛ وإذا كان غير متناه في الثّلاثة أقطار[5]، لم يكن له وسط؛ وإذا لم يكن له وسط، لم يكن له أفق؛ وإذا لم يكن له وسط ولا أفق، لم يكن هنالك مكان؛ وإذا لم يكن [هنالك] مكان، لم تكن هاهنا حركة أبدًا لا طبيعيّة ولا عرضيّة. فإذن[6] متى[7] وضعنا جرمًا لا نهاية له، لم تكن[8] هاهنا حركة أصلاً[9].

غير متحرّك؛ وكلّ جرم طبيعيّ، فهو ضرورة متحرّك، إمّا حركة طبيعيّة وإمّا عرضيّة؛ ولذلك هي باضطرار في مواضع محدودة".

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 8 إلى س 10، حيث قال أرسطو: "وكلّ ما ليس له وسط ولا أفق، ولا فوق ولا أسفل، لا يمكن أن يمثّل موضعا للأجرام السّالكة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: ظاهرة.

[3] في الأصل: جسم ملموس.

[4] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: الأقطار.

[6] في الأصل: فإذا.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: يكن.

[9] لم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، لم يفرد في الورقة 9 ظ لهذا الوضع بيانًا خاصًّا وإنّما أورده متضمّنًا في البيان الثّالث.

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول إنّه إن كان جرم من هذه الأجرام المتباينة ثابتًا أو سالكًا إلى موضع من المواضع بعَرَض[1]، كان هذا العَرَض لجرم آخر طبيعيّ.

وتحقيق ذلك: أنّ هذا القول منْعكس. فنقول الآن إنّ الأجرام كلّها ليست خفيفة فقط أو ثقيلة فقط، لكن بعضها ثقيل وبعضها خفيف.

فقد استبان الآن وصحّ، بما ذكرنا من المقدّمات والمقاييس[2] والبدايات، أنّ لجرم[3] الكلّ نهاية، وأنّه ممّا لا يمكن أن يكون [أنّه] لا نهاية له[4].

الـتّـفـسـيـر

[79 و] يشبه أن يكون قوله هذا تثبيتًا[5] لبعض المقدّمات التي[6] استعمل قبْل هذا.

وذلك أنّه قد كان أخذ قبْل أنّ كلّ حركة فهي إمّا من الوسط، وإمّا إلى الوسط؛ وكان لقائل أن يسلّم بهذا[7] في الحركات الطّبيعيّة ويجحدها[8] في العرضيّة، أعني:

---

[1] في الأصل: يعرض.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: الجرم.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 12 إلى س 17.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: الذي.

[7] في الأصل: هذا.

[8] غير مقروءة في الأصل.

أن يسلّم بأنّ[1] الفوق والأسفل هي أماكن للحركة الطّبيعيّة دون العَرَضيّة، لأنّه قد كان رفع برفع الفوق والأسفل الحركات الطّبيعيّة والعَرَضيّة؛ فقال: ونقول إنّه إن كان جرم من هذه الأجرام المتباينة ثابتًا أو سالكًا إلى موْضع من المواضع بعَرَض[2]، كان هذا العَرَض لجرم آخر طبيعيًّا[3]. يريد: وتحقيق أنّ مواضع الحركات العَرَضيّة هي بعينها مواضع الحركات الطّبيعيّة: أنّه متى فرضنا جرمًا من الأجرام ساكنًا في مكان بالعرض أو متحرّكًا أيضًا بالعرض، فإنّ تلك الحركة العرضيّة في ذلك الموضع، أو السّكون العرضيّ فيه، هما لجسم آخر في ذلك الموضع طبيعيّان[4].

فإذن[5] أماكن الحركات العرضيّة [لجسم ما هي] أماكن الحركات الطّبيعيّة [لجسم آخر]. و[6]بانْعكاس هذا القول: أنّه إن فرضنا أنّ جسمًا ما له سكون أو حركة في مكان بالطّبع، وجب أن يكون ذلك السّكون أو الحركة في ذلك الموضع لجسم آخر غير طبيعيّ.

وإذا صحّ لنا هذا الانعكاس صحّ لنا أنّ الأماكن للحركات الطّبيعيّة هي بعينها أماكن الحركات غير الطبيعيّة[7]، وحيث ما وُجدت حركة طبيعيّة وُجدت[8] حركة عرضيّة؛ صحّ لنا أنّ أماكن الحركات الطّبيعيّة والعرَضيّة واحدة بأعيانها. ولهذا، فيما أحسب، قال: وتحقيق ذلك أنّ هذا **[79 ظ]** القول منعكس[9].

---

[1] في الأصل: أنّ.

[2] في الأصل: يعرض.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 12 إلى س 14.

[4] في الأصل: طبيعيّ.

[5] في الأصل: فإذا.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: هو، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: الغير طبيعيّة.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 14 – س 15.

وقوله: فنقول الآن إنّ الأجرام كلّها ليست خفيفة فقط ولا ثقيلة [فقط][1]، لكنّ بعضها ثقيل وبعضها خفيف[2]؛ يريد أنّه هذا[3] ما يلزم عن وضع جسْم غير متناه[4]، وهو أن تكون الأجسام كلّها نوعًا واحدًا أو ألاّ تكون هنالك أماكن مختلفة. فكأنّه أراد بهذا أن يذكّر أنّ الواضع[5] لهذا ليس يمكنه أن يضع أنّ هاهنا جسمًا بسيطًا[6] لا نهاية له، لأنّه يرفع كثرة الأماكن وكثرة الأجسام.

ولما بيّن[7] هذا المطلوب ببيانات خاصّة وعامّة، ذكّر بما يتبيّن من ذلك. ولما كان قصده الأوّل أن يبيّن بذلك أنّ[8] جسم هذا العالم المشار إليه، المجتمَع من الأجسام المحسوسة، ليس يمكن أن يكون غير متناه في العظم، والعدد متناه ضرورة، فقال: فقد اسْتبان الآن وصحّ... إلى قوله: لا نهاية له[9]. يريد: فقد استبان الآن بما[10] ذكرنا من المقدّمات والمقاييس[11] المعمولة في تلك المقدّمات، أي البراهين المعمولة منها، أنّ لعظَم العالم نهاية؛ وأنّه ممّا لا يمكن أن يكون [أنّه] غير متناه في العظَم.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 15 – س 16.

[3] في الأصل: هذا.

[4] في الأصل: متناهي.

[5] في الأصل: المواضع.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: يبق.

[8] في الأصل إضافة لعبارة: وهو، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 16 – س 17.

[10] في الأصل: ما.

[11] غير مقروءة في الأصل.

وأراد **بالبدايات**[1]: المقدّمات المعروفة بأنفسها، و**بالمقدّمات**: ما يشمل المعروف بنفسه والمعروف بغيره، أو ما هو معروف بغيره ممّا يستعمل مقدّمة في هذا المطلوب، وإن كان نتج[2] بالإضافة إلى الأوائل[3].

---

[1] في الأصل: بديات، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: تنتج.

[3] لم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع *كتاب* السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، لم يفرد في الورقة 9 ظ لهذا الوضع بيانًا خاصًّا، وإنّما أورده متضمَّنًا في البيان الثّالث، مكتفيًا بإيراد النّتيجة اللاّزمة عن البيانت الأربعة التي ذكرها في *التّلخيص*، قائلاً بعد عرضه للبيان الرّابع: "فقد تبيّن من هذه الأقاويل التي نسّقناها أنّ لجرم الكلّ نهاية، وأنّه لا يمكن أن يكون غير متناه".

[في بيان أنّ السّماء واحدة بالعدد]

قال أرسطوطاليس

فنريد الآن أن نفحص فنقول: أيمكن أن تكون سماوات كثيرة؟ فإنّا وعدنا، فيما سلف من القول، أن نفعل ذلك[1] [...][2].

فنقول: إنّ الأجرام كلّها إمّا أن تتحرّك، وإمّا أن تقف؛ فإن كانت تتحرّك، فإمّا أن تتحرّك حركة طبيعيّة، وإمّا أن تتحرّك [80 و] قسرًا.

وإن كانت واقِفة، فهي إمّا أن يكون وقوفها قسرًا، وإمّا أن يكون وقوفها وقوفًا طبيعيًّا.

---

[1] الإشارة هاهنا إلى قوله المتقدّم في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 274 أ / س 24 إلى س 28.

[2] لم يورد ابن رشد الدّوافع التي حدت بالمعلّم الأوّل إلى الوقوف عند هذه المسألة المنصوص عليها في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 19 إلى س 22. ولا يبعد، في تقديرنا، أن يكون أبو الوليد قد تحاشى عن قصد ذكر هذه الأسباب.

ونقول أيضًا: إنّ الموضع الذي يقف فيه الجرم لا بقسر إلى <...>[1] هنالك سلك لا بقسر، والموضع الذي سلك لا بقسر يقف هنالك بغير قسر[2]. ونقول أيضًا: إن كانت هذه الحركة قسرًا، كان ضدّها طبيعيًّا[3].

التّـفـسـيـر

لما بيّن أنّ هذا العالم الذي نحن جزء منه[4] متناه في العظم، يريد أن يفحص: هل هو واحد أو أكثر؟ وهو الذي دلّ عليه في هذا الموضع باسم السّماء في قوله: أيمكن أن تكون سماوات كثيرة[5]؟ فإنّ اسم السّماء كان اليونانيّون يستعملونه، على ما يقوله هو بعد، على ثلاثة معانٍ[6]: على العالم بأسره؛ وعلى الجزء المتحرّك منه دورا؛ وعلى الجزء الأعلى من هذا الجزء، وهو الذي يعرف بفلك الكواكب الثّابتة.

---

[1] وردت في الأصل إضافة كلمة: ما، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] لم يرد قول: "إنّ الموضع الذي يقف فيه الجرم لا بقسر إلى ما هنالك سلك لا بقسر، والموضع الذي سلك لا بقسر يقف هنالك بغير قسر" في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء*، وإنّما قال أرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 24 إلى س 26: "إنّ الموضع الذي يقف فيه الجرم بقسر إلى هنالك سلك بقسر، والموضع الذي سلك إليه بقسر يقف هنالك قسرًا"؛ ممّا حدا بأبي الوليد إلى إفراد الجزء الأكبر من تفسيره للحديث عن الحركة الطّبيعيّة للأجرام، لا حركتها القسريّة، كما كان يستشفّ من النصّ الأرسطيّ.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 22 إلى س 27.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: أنّه، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 18.

[6] في الأصل: معان.

وبيّن أنّ هذا الفحص هو مترتّب على[1] الفحص الذي قدّمه، أعني أنّه ليس يتصوّر هذا الطّلب، ولا تتشوّق إليه النّفس إلاّ بعد البيان أنّه متناه في العظم، وإن كان هو أشرف من الأوّل وأعسر معرفة[2].

ولما أراد أن يفْحَص عن هذا المطْلب، قدّم لذلك مقدّمات يتبيّن منها ما قصد بيانه[3]:

– أحدها[4]: أنّ الأجسام الطّبيعيّة إمّا أن تكون متحرّكة، وإمّا أن تكون ساكنة. وهذه المقدّمة معروفة بنفسها.

---

[1] في الأصل إضافة لكلمة: على، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] قارن بما أورده في جامع السّماء والعالم، ص 23 من طبعة حيدر أباد، حيث جاء: "فلنأخذ في بيان هل العالم واحد أو أكثر من واحد ما بقي علينا من مطالب هذه المقالة، وهو أنّه إذا كان قد تبيّن من أمر العالم أنّه متناه في العظم، فهل هو واحد أو كثير؛ فإن كان كثير أ فهل هو متناه في العدد أو غير متناه؟".

وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص كتاب السّماء والعالم في الورقة الورقة 9 ظ – الورقة 10 و من مخطوط ليدن، حيث جاء: "وقد ينبغي أن نفحص الآن هل يمكن أن تكون عوالم كثيرة أو العالم واحد. وما يقوله في هذه الجملة فيه فصول ثمانية:

– الأوّل: فيه تعديد المقدّمات التي يُبيَّن بها هذا المطلب.

– الثّاني: يُقيم فيه البرهان على أنّ العالم واحد.

– الثّالث: يحلّ فيه شكوكًا توهم أنّ العوالم كثيرة.

– الرّابع: يبيّن فيه بعض المقدّمات التي أنتج منها أنّ العالم واحد.

– الخامس: يأتي فيه ببرهان من الفلسفة الأولى.

– السّادس: يأتي فيه ببرهان ثالث طبيعيّ قريب القوّة من البرهان الأوّل.

– السّابع: يأتي فيه بشكّ يمكن أن يُقال من أجله أنّ العوالم كثيرة ويحلّه.

– الثّامن: يأتي فيه بالسّبب الذي كان العالم من أجله واحدًا ولم يكن كثيرًا".

[3] في الأصل: لبيانه.

[4] في الأصل: أحدهما.

– والثّانية: أنّ المتحرّكة[1] منها، إمّا أن تتحرّك[2] بالقسْر، وإمّا بالطّبع. وهذه أيضًا معروفة بنفسها.

– والثّالثة: أنّ السّاكنة تنْقسم [إلى] هذين القسمين، أعني أنّها[3] إمّا أن تسكن[4] قسرًا أو طبعًا. وهذه أيضًا معروفة بنفْسها.

فيلزم عن هذا أنّ كلّ جسم طبيعيّ متحرّك، إمّا أن يتحرّك قسرًا، أو بالطّبع؛ وكلّ جسم طبيعيّ ساكن، إمّا أن يسكن أيضا قسرًا، أو[5] بالطّبع.

ثمّ زاد مقدّمة أخرى، فقال: ونقول أيضًا: [80 ظ] إنّ الموضع الذي يقف فيه الجرم لا بقسر[6] إلى <...>[7] هنالك سلك لا بقسْر[8]. يريد: ومن المعْلوم أيضًا أنّ المؤضع الذي يسْكن فيه الجسم بالطّبع لا بالقسْر، فحركته تكون إلى ذلك الموضع، وإن كان خارجًا عنه، بالطّبع لا بالقسر.

وهذه أيضًا بيّنة بنفسها. فإنّه لما كان وقوف الأرض بالطّبع في الوسط، وجب أن تكون حركتها إلى الوسَط بالطّبع لا بالقسْر. وكذلك النّار، لما كان وقوفها في المحيط بالطّبع، وجب أن تكون حركتها إلى هنالك بالطّبع [لا بالقسر].

وهذه المقدّمة أيضًا ظاهرة الانعكاس، وهو أنّ ما يتحرّك إلى مكان بالطّبع فهو يسكن فيه بالطّبع. وهو الذي دلّ عليه بقوله: والمؤضع الذي سلك[9] لا[10] بقسر[11]

---

[1] في الأصل: المتحرّك.

[2] في الأصل: يتحرّك.

[3] في الأصل: أنّه.

[4] في الأصل: يسكن.

[5] في الأصل: و.

[6] في الأصل: يقسر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] وردت في الأصل إضافة كلمة: ما، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 24 – س 25.

[9] في الأصل: يسلك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] في الأصل إضافة لكلمة **غير**، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

يقف هنالك[1] بغير قسر[2]، أي: والموضع الذي يتحرّك إليه الجسم بالطّبع لا بالقسر، هنالك يسْكن فيه بالطّبع لا بالقسر.

ثمّ أتى أيضًا بمقدّمة ثالثة، فقال: ونقول أيضًا: إن كانت هذه الحركة قسرًا، كان ضدّها طبيعيًّا[3]. يريد: ونقول أيضًا إنّ من المعروف بنفسه أنّه متى كانت حركة ما لجسم من الأجسام البسيطة قسرًا، كانت الحركة المضادّة لتلك الحركة طبيعيّة لذلك الجسْم. مثال ذلك: أنّه، لما كانت الحركة إلى فوق غير طبيعيّة للأرض[4]، كان ضدّ هذه الحركة، وهي الحركة إلى أسفل، طبيعيّة للأرض[5].

---

[11] في الأصل: يقسر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[1] في الأصل: هنالك يقف، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: لا يقسر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 25 – س 26.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 26 – س 27.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

ولم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 10 و وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "فأمّا المقدّمات التي يقرّرها فمنها: أنّ كلّ جسم طبيعيّ فإمّا أن يكون ساكنًا، وإمّا أن يكون متحرّكًا. وإن كان متحرّكًا فإمّا أن يكون متحرّكًا حركة طبيعيّة، وإمّا قسريّة. وإن كان أيضًا ساكنا فإمّا أن يكون سكونه قسرا أو بالطّبع. مثال ذلك: الأرض، فإنّها إن كانت متحرّكة إلى فوق، كانت حركتها قسريّة. وإن كانت إلى أسفل، كانت طبيعيّة؛ وكذلك سكونها إن كان فوق كان قسريًّا، وإن كان أسفل كان طبيعيًّا.

ومنها أيضًا: أنّ الموضع الذي يسكن فيه الجرم سكونًا طبيعيًّا فإليه يتحرّك حركة طبيعيّة، والذي إليه يتحرّك حركة طبيعيّة فيه يسكن سكونًا طبيعيًّا. وعكس هذا أيضًا، أعني أنّ المكان الذي يتحرّك إليه الجسم قسرًا ففيه يسكن قسرًا، والذي يسكن فيه قسرًا إليه يتحرّك قسرًا. مثال ذلك: أنّ الأرض لما

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا: إن كانت الأرض التي هي خارجة من هذا العالم تسلك إلى وسط ذلك[1] العالم سلوكا قسرًا، كان سلوكها من وسَط ذلك العالم إلى وسط هذا العالم سلوكًا طبيعيًّا[2].

التّـفـسـيـر

لما وضع أنّ كلّ [81 و] جسم طبيعيّ، فهو إمّا متحرّكٌ وإمّا ساكنٌ؛ وأنّ كلّ ما يتحرّك، فإمّا أن يتحرّك طبعا، وإمّا قسرًا؛ وكذلك كلّ ساكن. ووضع أنّ ما يتحرّك قسرًا، فهو يتحرّك ضدّ تلك الحركة طبعًا، يريد أن يبيّن المحال اللاّزم عن وضع عالميْن اثنين فأكثر. وهو أنّه إن فرضنا عالميْن اثنيْن، وفرضنا أنّ الأرض التي هي خارجة من هذا العالم، أعني: في العالم الثّاني، يمكن فيها أن تتحرّك[3] إلى وسط[4] هذا العالم، كما تتحرّك[5] في ذلك[6] العالم الآخر إلى وسطه، فلا يخلو أن تكون حركتها من وسط ذلك العالم إلى وسط

كان سكونها فوق قسرًا كانت حركتها إلى فوق قسرًا، ولما كان سكونها أسفل طبيعيًّا كانت حركتها إلى أسفل طبيعيّة. ومنها أنّ الحركة المضادّة للحركة التي تكون للجسم المشار إليه قسرًا هي له طبيعيّة".

[1] في الأصل: هذا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 26 – س 27.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 27 إلى س 30.

[3] في الأصل: يتحرّك.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: يتحرّك.

[6] في المتن: هذا، وفي الهامش كما أثبتناه.

هذا العالم، إمّا قسرًا، وإمّا طبعًا؛ إذ قد فرضنا أنّه لا تخلو[1] [أيّة] حركة من [إحدى] هاتين الحركتيْن.

فإن كانت حركتها من وسَط ذلك العالم إلى وسط هذا العالم قسرا، من قبل أنّه ليس يمكن أن تتحرّك من وسط ذلك العالم إلى وسط [العالم] الذي نحن فيه حتّى تتحرّك[2] إلى محيط العالم الذي[3] هي فيه. وقد علم أنّ حركتها إلى محيط[4] [العالم الذي هي] فيه قسريّة، وجَب ضرورة أن تكون حركتها في هذا العالم الذي نحن فيه إلى الوسط قسريّة. وذلك أنّها بعينها الحركة التي تحرّكت بها من وسَط ذلك العالم –الذي من خارج– إلى محيطه، وقد قلنا إنّ تلك [الحركة] قسريّة، فتكون[5] ضرورة حركتها في هذا العالم إلى الوسط قسريّة.

وإن كان ذلك كذلك، فأرض ما تتحرّك[6] إلى الوسط قسرا، هذا خُلفٌ لا يمكن.

وإن سلّمنا أنّ حركتها وسلوكها إلى هذا الوسط حركة قسرًا، كانت[7] حركتها من هذا الوسط الذي نحن فيه إلى ذلك الوسط حركة طبيعيّة، لأنّ الحركة التي من الوسَط ضدّ التي إلى الوسط. وقد قلنا إنّه إذا أنزلنا[8] أنّ حركة ما قسريّة لجسم ما، وجب أن يكون[9] ضدّ تلك الحركة طبيعيًّا لذلك الجسم، فتكون أرض ما [81 ظ] تتحرّك من الوسط بالطّبع.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.
[2] في الأصل: التي.
[3] في الأصل: يتحرّك.
[4] في الأصل: المحيط.
[5] في الأصل: فيكون.
[6] في الأصل: يتحرّك.
[7] في الأصل: كان.
[8] في الأصل: أنزل.
[9] في الأصل: تكون.

وكذلك يلزم عكس هذا أيضًا، أعني أنّه إن فرضنا حركتها من وسط هذا العالم إلى وسط ذلك العالم قسرًا، <...[1]> كانت حركتها من وسط ذلك العالم إلى وسط هذا [العالم] طبيعيّة[2] لها.

فهذا ما يلزم من الخُلف، إذا[3] وضعْنا عالميْن فأكثر[4].

---

[1] في الأصل إضافة لعبارة: كانت حركتها من وسط ذلك العالم قسرًا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: طبيعيّا.

[3] في الأصل: و.

[4] يتّصف القول الرّشديّ بداية من هذا الموضع وإلى حدّ الورقة 83 ظ بتكرار أشار إليه بنفسه في أكثر من موضع، قائلاً في ص 28 – س 4 وس 5: "لأنّ الذي ذكرناه هو منطو بالقوّة فيما مضى"، وفي ص 34 – س 7: "وهو نحو البيان الذي أشرنا إليه فيما سلف".

ولم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 10 و وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وإذا تقرّرت هذه المقدّمات فأقول: إنّه ليس يمكن أن يوجد عالم آخر خارج عن هذا العالم، برهان ذلك: أنّه إن كان ذلك ممكنا وجب في الأرض التي في ذلك العالم أن تتحرّك إلى وسط هذا العالم، وفي الأرض التي في هذا العالم أن تتحرّك إلى وسط ذلك العالم، وكذلك يلزم بعينه في المتحرّك من الوسط، أعني النّار، أن تكون تتحرّك إلى أفقيْن معًا: إلى أفق هذا العالم وإلى أفق ذلك العالم الخارج. وإذا وضعنا هذا لزم عنه محالات شنيعة:

– أحدها: أنّه إن كانت حركة الأرض من هذا العالم إلى وسط ذلك العالم طبيعيّة، كانت حركتها من ذلك العالم إلى وسط هذا قسريّة؛ فإذا كانت إلى ذلك العالم قسرًا، كان سكونها فيه قسرًا لا طبيعيًّا. وكذلك إن كانت حركتها إلى ذلك العالم طبيعيّة، كانت حركتها إلى هذا قسرًا؛ فكان سكونها فيه قسرًا. وهذا محالٌ، أعني أن يوجد عالم مؤلّف من أجزاء موجودة فيه بالقسر.

– ومحالٌ ثان وهو: أنّ الأرض إذا تحرّكت من وسط ذلك العالم إلى وسط هذا ومن هذا إلى ذلك، لزمنا أن تكون أوّلاً تمرّ بأفق ذلك العالم الذي منه تتحرّك، فتكون لها بالطّبع حركة إلى فوق، وحركة إلى أسفل، أعني المتضادّيْن معًا".

ولما [كان] لا يلزم هذا إلاّ بعد تصحيحنا أنّه يلزم، إن كان هاهنا عالم آخر، أن تكون طبيعة الأسْطقسّات الموجودة فيه هي طبيعة هذه الأسْطقسّات بالنّوع، وأن تكون أماكن العالميْن أيضًا واحدة بالنّوع، أخذ يصَحّح هذا المعنى.

قال أرسطوطاليس

ونقول أيضًا إن كانت سماوات[1] وعوالم كثيرة، فهي من {أجزاء}[2] متشابهة [في][3] الطّبيعة اضطرارًا، وقوّة كلّ {جرم من أجزائها}[4] ممّا يشبه بعضها بعضا، أعني: الأرض والنّار وما بينهما من الأجسام. وذلك أنّ قوّة تلك النّار تشبه قوّة هذه[5] النّار، وقوّة تلك الأرض تشبه قوّة هذه الأرض. وكذلك قوّة سائر الأجسام <بل الأجرام>[6].

---

[1] في الأصل: سموات.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 31، حيث قال أرسطو: "أجسام". وما سيرد في التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 32، حيث قال أرسطو: "كلّ جسم من أجسامها". وما سيرد في التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: هذا.

[6] وضعنا هذه العبارة بين مظفّرين إشارة منّا إلى أنّها لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 2.

فإن لم تكن أجرام[1] العوالم الكثيرة على هذه الصّفة، كانت أجزاء أجرام تلك العوالم[2] تشبه أجزاء هذا العالم بالاسم[3] فقط لا في الصّورة.

فإن كان هذا على هذا، كان أيضًا الكلّ، أعني: [هذا][4] العالم، يشبه تلك العوالم بالاسم فقط لا في الصّورة.

فإن كانت أجرام العوالم تشبه بعضها بعضًا، كما قلنا آنفًا: إنّ تلك النّار تشبه هذه النّار، وكذلك سائر الأجرام، فبيّنٌ ظاهرٌ أنّ منها ما يسلك إلى الوسط، ومنها ما يسلك من الوسط.

وقد بيّنّا ذلك وأوضحنا حيث وضعْنا حركات الأجرام ولخّصناها، وقلنا بقول مضطرّ:[5] إنّ الحركات كلّها ذوات نهاية[6].

التّفسير

[82 و] لما وضع أنّه [إن] فرض عالمين، أنّه يلزم أن تكون الأجسام الطّبيعيّة تتحرّك بالطّبع خلاف ما هي عليه، فأنّه[7] يلزم أن تتحرّك[8] الحركتين المتضادّتين معا

---

[1] في الأصل: أكثر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 2.

[2] في الأصل: غزا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: بأسره، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بالرّجوع إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 3.

[4] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 30 إلى الورقة 276 ب / س 9.

[7] في الأصل: بأن.

بالطّبع. وذلك أنّ الأرض من جهة ما تتحرّك من [وسط] ذلك العالم إلى وسط هذا العالم يلزم أن تتحرّك من الوسط إلى الوسط الواحد بعيْنه. إمّا من الوسط الذي في ذلك العالم، فمن حيث يتحرّك من ذلك العالم إلى الوسط الذي هاهنا. وإمّا إلى الوسط الذي في ذلك العالم، فمن حيث يتحرّك من الوسط الذي هاهنا إلى ذلك الوسط[1].

وكان هذا إنّما يلزم إذا فرض أنّ طبيعة الأسطقسّات التي في العالم المفروض هي والأسطقسّات التي في هذا العالم واحدة. فأخذ[2] يقدّر هذا المعنى بقوله[3]: فنقول [أيضًا] إن كانت سماوات[4] وعوالم كثيرة، فهي من {أجزاء}[5] متشابهة في الطّبيعة[6]. يعني بالسّماوات[7]: الأجرام المستديرة؛ ويعني بالعوالم: باقي الأجزاء.

---

[8] في الأصل: يتحرّك.

[1] لم يذكر أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم الورقة 10 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "أحدها: أنّه إن كانت حركة الأرض من هذا العالم إلى وسط ذلك العالم طبيعيّة، كانت حركتها من ذلك العالم إلى وسط هذا قسريّة؛ فإذا كانت إلى ذلك العالم قسرًا، كان سكونها فيه قسرًا لا طبيعيًّا. وكذلك إن كانت حركتها إلى ذلك العالم طبيعيّة كانت حركتها إلى هذا قسرًا؛ فكان سكونها فيه قسرًا. وهذا محالٌ، أعني أن يوجد عالم مؤلّف من أجزاء موجودة فيه بالقسر".

[2] في الأصل: أخذ.

[3] في الأصل: فقوله.

[4] في الأصل: سموات.

[5] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 31، حيث قال أرسطو: "أجسام". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 30 – س 31.

[7] في الأصل: سموات.

وقوله: فهي من {أجزاء}[1] متشابهة في الطّبيعة[2]، يعني به: من أجزاء متّفقة في النّوع، أعني: أجزاء هذا العالم المفروض خارجًا عنه[3].

وهذه المقدّمات ليست من المقدّمات المعروفة بأنفسها، وإنّما هي من المقدّمات الحاصلة ببرهان.

وذلك أنّه إذا قام البرهان [على] أنّه ليس يمكن أن يوجد جسم طبيعيّ بسيط إلاّ وهو متحرّك من الوسَط وإلى الوسَط أو حول الوسط؛ وبيّنٌ أنّ الوسط لا يوجد إلاّ بالجسم الكريّ، وأنّ[4] الأجسام الكريّة لا توجد إلاّ بالأجسام السّالكة في الوسَط؛ فبيّنٌ أنّه إن فرض عالم آخر أنّه لا يمكن [أن] يكون من أجسام بسيطة، وإن كان من أجسام بسيطة، فهو ضرورة من متحرّكات من الوسط وإلى الوسط وحول [82 ظ] الوسَط.

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 31، حيث قال أرسطو: "أجسام". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 31.

[3] لم يذكر أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ومحال ثان وهو: أنّ الأرض إذا تحرّكت من وسط ذلك العالم إلى وسط هذا ومن هذا إلى ذلك، لزمنا أن تكون أوّلاً تمرّ بأفق ذلك العالم الذي منه تتحرّك، فتكون لها بالطّبع حركة إلى فوق، وحركة إلى أسفل، أعني المتضادّيْن معًا. وكذلك يلزم بعينه في النّار، فلا تكون هاهنا حركة طبيعيّة تخصّ جسمًا ما، حتّى تكون طبيعة النّار هي بعينها طبيعة الأرض، ويكون الموجود من الأسطقسّات واحدًا. وهذا كلّه شنيعٌ وقبيحٌ. وإذا ارتفع التّالي ارتفع المقدّم ضرورة، فأمّا أنّ المقدّم هاهنا صحيح الاتّصال بالتّالي، أعني أنّه إن وُجِد هاهنا عالم آخر أنّه يلزم عن ذلك أن تتحرّك الأسطقسّات من كلّ واحد من العالميْن إلى الآخر حركات متشابهة".

[4] غير مقروءة في الأصل.

ولما كان من المشهور الذي ضدّه شنيع[1] أن تكون[2] هاهنا عوالم أخر ليست[3] تكون[4] موافقة[5] لهذا العالم إلاّ بالاسم فقط[6]، كما أنّه شنيع[7] أن نعتقد أنّ هاهنا إنسان آخر لا يوافق هذا الإنسان إلاّ بالاسم فقط؛ وذلك أنّ مَن يدّعي هذا هو مدّع[8] لشيء غير محصّل ولا له جزء ولا شرح اسم؛ فلذلك ما يلزم من وضع أنّ هاهنا عالما[9] آخر أن يضعه مواطئًا بالاسم لهذا العالم.

ولما كان هذا أشهر من البيان الذي ذكرناه اعْتمده في هذا الموضع، لأنّ الذي ذكرناه هو منطو[10] بالقوّة فيما مضى. وهو يشير إليه فيما بعد، فقال: فإن لم تكن أجْرام العوالم الكثيرة على هذه الصّفة، كانت أجزاء أجرام تلك العوالم تشبه أجزاء هذا العالم بالاسم فقط لا في الصّورة[11]. يريد: فإن لم تكن أشخاص العوالم الكثيرة على نحو شخص هذا العالم، لكانت[12] أجزاء أشْخاص تلك العوالم إنّما توافق شخْص هذا العالم الذي نحن جزء منه في الاسْم فقط.

---

[1] في الأصل: شنع.

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: لكون.

[5] في الأصل: موافقا.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: شنع.

[8] في الأصل: مدّعي.

[9] في الأصل: عالم.

[10] في الأصل: منطوي.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 1 – س 2.

[12] في الأصل: لانت.

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، كان أيضا الكلّ، أعني: هذا العالم، يشبه تلك العوالم بالاسم فقط لا في الصّورة[1]. يريد: وإذا كانت أجزاء العوالم الخارجة عن هذا العالم ليس توافق أجزاء هذا العالم إلاّ في الاسْم فقط، كانت أشخاص تلك العوالم ليس توافق شخْص هذا العالم الذي نحن فيه إلاّ في الاسم فقط، والصّورة مختلفة. وذلك شنيع[2] مستحيل.

ولما قدّر أنّه إن كان هاهنا عالم آخر، فيجب أن يكون مواطئًا[3] بالاسم لهذا [العالم]، أخذ يخبر أنّه يلزم أن تكون أجزاؤه على نحو الكيفيّات والعدد الذي تبرهن[4] أنّه توجد[5] عليه أجزاء هذا العالم، فقال: وإن[6] كانت [أجرام][7] العوالم تشْبه بعضها بعضًا، كما قلناه آنفا... [83 و] إلى قوله: ومنها ما يسلك إلى الوسط[8]. يريد: وإذا وضعنا أنّ أجزاء العوالم يجب أن تكون من نوع واحد، فبيّنٌ أنّ أجزاء العالم المفروض خارجًا عن[9] هذا العالم يجب أن يكون منها ما يتحرّك من الوسط ومنها ما يتحرّك إلى الوسط، فيكون هنالك جسم سماويّ وأسطقسّات أربعة[10].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 3 – س 4.

[2] في الأصل: شنع.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: يبرهن.

[5] في الأصل: يوجد.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: فإن عوضًا عن عبارة: وإن التي أوردها هنا.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 4 إلى س 7.

[9] في الأصل: من.

[10] في الأصل: أربع.

ثمّ قال: وقد بيّنّا ذلك وأوضحنا حيث وضعنا حركات الأجرام ولخّصناها، وقلنا فيها بقول مُضطرّ [:إنّ الحركات كلّها ذوات نهاية][1]. يريد: ولزوم هذا يظهر ممّا بيّناه قبل[2] في عدد أجزاء هذا العالم حيث بيّنّاها في عدد الحركات، [و]حيث بيّنّاها في هذه الحركات المسْتقيمة [أنّها] متناهية، وبيّنّا أنّها إلى مواضع محدودة ومن مواضع محدودة.

وإن كان هذا هكذا، وكان واجبا، إن وجد هاهنا عالم آخر، أن يكون مطابقا لهذا العالم، فواجب أن تكون أجزاؤه وأجزاء هذا[3] واحدة[4] بالنّوع، إذ قد تبيّن[5] أنّ كون هذا العالم من هذه الأجزاء هو شيء لا يمكن غيره[6].

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 أ / س 7 إلى س 9.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: هذه.

[4] في الأصل: واحد.

[5] في الأصل: بيّن.

[6] لم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 10 و – 10 ظ وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وذلك أنّه واجب، إن وُجِد عالم آخر، أن يكون مواطئًا بالاسم لهذا العالم، أعني أن يكون مؤلَّفًا من الأجزاء الخمسة البسيطة التي تبيّن أنّها أجزاء هذا العالم، أعني: الجرم الخامس والأسطقسّات الأربعة؛ وذلك أنّ وضع الإنسان عالما آخر مباينًا بطبيعته لهذا العالم وغير مواطئ له بالاسم أمر غير معقول؛ كما أنّ وضع الإنسان إنسانًا آخر غير مواطئ بالاسم للإنسان أمر خارج عن المعقول. وكذلك يظهر الأمر في موجود موجود، وبخاصّة متى تُصُوّرت الموجودات بالأسباب القريبة التي بها قوامها.

وإذا وضعنا أنّ ذلك العالم يجب أن يُقال بتواطؤ مع هذا العالم، فواجب أن تكون أجزاؤه البسائط واحدة بالنّوع مع أجزاء هذا العالم. وكذلك يلزم أن تكون حركات هذه البسائط فيهما واحدة بالنّوع، ولا يكون هنلك كثرة إلاّ في الشّخص فقط، حتّى تكون النّار التي هي هاهنا إنّما تغاير النّار التي هنالك بما تغاير به الأجزاء بعضها بعضًا، وكذلك الأرض وسائر الأسطقسّات الأربعة.

وينْبغي أن يعلم أنّ من تعوّد [على استعمال ذلك] النّحو من التّصوّر والتّصديق الذي يستعمله المتكلّمون من أهل ملّتنا أنّه يعسر عليه أو لا يمكنه الاعتراف بهذه المقدّمة وأمثالها.

وذلك أنّهم يرون أنّ الأشياء كلّها جائزة، وأنّه ليس هاهنا شيء ضروريّ.

وهؤلاء صاحب[1] الحكْمة الأولى هو الذي يتكفّل بالردّ عليهم، كما يتكفّل بالردّ على جميع السّفسطائيّة[2] الذين[3] حكمتهم [تكون] في جحَد[4] المبادئ الأول وإبْطال الحكمة.

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

وإذا أضيف إلى هذه المقدّمة مقدّمة أخرى لا يُشَكّ أيضًا في صدقها: وهو إنّ موضع الأجزاء من كلّ واحد من هذه الأجسام البسيطة هو موضعٌ واحدٌ بالعدد، كما يظهر من أمْرها، فإنّه حيث تتحرّك مدرة واحدة، فهنالك تتحرّك أجزاء النّار. وإذا صحّ لنا أنّ مواضع الأجزاء واحدة بالعدد، وأنّ النّار التي في هذا العالم وفي ذلك العالم هي أجزاء نار، وجب أن تتحرّك النّار إلى موضع واحد بالعدد. فإن فُرض لهما موضعان، على ما يلزم ذلك مَن يضع عالما آخر، وجب أن تتحرّك إلى الموضعين معًا، أو لا تتحرّك أصلاً. لكن إن تحرّكت إلى الموضعيْن لزمت الشّناعات المتقدّمة، وإن سكنت لم تكن هنالك حركة أصلاً. وأيضًا لو تحرّكت في الأرض لكانت الأرض التي في هذا العالم ستُحَسّ في وقت ما تتحرّك إلى فوق، وهذا شيء لم يُحسّ بعد. ولو لم تكن في ذلك العالم أجسام متحرّكة حركة استقامة، لما كان هنالك جسم مستدير. فهذا هو البرهان الذي يعتمده أرسطو في بيان أنّ العالم واحد بالشّخص".

[1] في الأصل: وهو لا يصاحب.

[2] في الأصل: السّفسطانيّة.

[3] في الأصل: التي.

[4] غير مقروءة في الأصل.

فإن كان واحدًا من الأسطقسّات ينعت[1] ببعض الحركات، فنرجع[2] الآن فنقول إنّه إن كانت[3] حركات أجرام العوالم كلّها واحدة، كانت أسطقسّات العوالم كلّها واحدة اضطرارًا.

فإن كان هذا على ما قلنا، كانت الأرض التي في العالم [83 ظ] الآخر تسْلك إلى وسط هذا العالم. وقد كانت[4] نار ذلك العالم تسلك[5] إلى علوّ هذا العالم.

وهذا ما لا يمكن أن يكون، لأنّه إن كانت حركات النّار والأرض التي في ذلك العالم على ما وصفنا، كانت الأرض تسلك إلى فوق اضطرارًا، لأنّها تهبّ مشتاقة[6] إلى عالمها، ولكانت[7] النّار تسْلك إلى الوسَط.

وكذلك يكون سلوك هذه الأرض التي في عالمنا[8] من هذا الوسط إلى ذلك الوسط سلوكًا طبيعيًّا، لأنّ أوساط العوالم وأطرافها تشبه بعضها بعضًا[9].

التّفسير

---

[1] في الأصل: تنعت.

[2] في الأصل: فترجع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: كان.

[4] في الأصل: كان.

[5] في الأصل: يسلك.

[6] في الأصل: مشاقّة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] في الأصل: وإن كانت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 15. ولما كان ابن رشد قد تفطّن إلى غرابة الصّيغة الواردة في المصدر الذي اعتمده (إذ أنّنا نرجّح أنّ التّرجمة العربيّة هي التي أخلّت بمعنى النصّ الأصليّ) امتنع عن شرح القول الأرسطيّ.

[8] في الأصل: عالمها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب /س 16 إلى س 17.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 9 إلى س 18.

لما بيّن أنّه يجب [أن تكون] أجزاء العالم المفروض متساوية لأجزاء هذا[1] العالم، إذ كان مواطئًا[2] بالاسم[3] [له]؛ لذلك يعود[4] فيبيّن[5] وجوب هذا ممّا تقدّم، وهو نحو البيان الذي أشرنا إليه فيما سلف، فقال: فإن كان واحد من الأسْطقسّات ينعت[6] ببعض الحركات، فنرْجع الآن فنقول[7]. يريد: فإن كان واجبًا أن يكون أيّ أسطقسّ فرضته في ذلك العالم، فهو يتّصف بواحدة[8] من الحركات التي في هذا العالم، أعني: التي من الوسَط أو إلى الوسَط أو حول الوسَط، إذ كان ليس يفعل هاهنا حركات غير هذه.

[ثمّ قال:] فنرْجع الآن، فنقول إنّه إن كانت[9] حركات أجرام العوالم كلّها واحدة، كانت أسْطقسّات العوالم كلّها واحدة اضطرارًا[10].

وهذا الذي قاله بيّنٌ، وذلك أنّه إن كانت[11] حركات أجرام العوالم الكثيرة حركات واحدة بالنّوع، أعني: أن تكون في كلّ عالم حركات ثلاثة: من الوسط، وإلى الوسط،

---

[1] في الأصل إضافة لكلمة: هذا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: للاسم.

[4] كلمة: يعود غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: فبيّن.

[6] في الأصل: تنعت.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 9 – س 10.

[8] في الأصل: بواحد.

[9] في الأصل: كان.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 10 – س 11.

[11] في الأصل: كان.

وحول الوسط. فواجبٌ أن تكون أجزاء العالم كلّها، إن فرض أنّ هاهنا عالم أكثر من واحد، واحدة بالنّوع[1].

ولما تقرّر[2] له أنّ أجزاء العوالم المفروضة ينبغي أن تكون[3] هاهنا [84 و] واحدة، عاد إلى ذكر المحال اللاّزم عن ذلك، وقد كان اسْتعمله في أوّل الأمر قبْل أن يقرّر[4] المقدّمات التي تلزم عنه[5]، فقال: فإن كان هذا على ما قلنا، كانت الأرض التي في العالم الآخر تسْلك إلى وسط هذا العالم، و[قد][6] كانت[7] نار ذلك العالم تسْلك[8] إلى علوّ هذا العالم[9].

---

[1] لم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 10 و وفق صيغة مغايرة، حيث قال: "وذلك أنّه واجب إن وُجد عالم آخر أن يكون مواطئًا بالاسم لهذا العالم، أعني أن يكون مؤلّفًا من الأجزاء الخمسة البسيطة التي تبيّن أنّها أجزاء هذا العالم، أعني: الجرم الخامس والأسطقسّات الأربعة؛ وذلك أنّ وضع الإنسان عالما آخر مباينًا بطبيعته لهذا العالم وغير مواطئ له بالاسم أمرٌ غير معقول؛ كما أنّ وضع الإنسان إنسانًا آخر غير مواطئ بالاسم للإنسان أمرٌ خارج عن المعقول. وكذلك يظهر الأمر في موجود موجود، وبخاصّة متى تُصُوّرت الموجودات بالأسباب القريبة التي بها قوامها.

وإذا وضعنا أنّ ذلك العالم يجب أن يُقال بتواطؤ مع هذا العالم، فواجب أن تكون أجزاؤه البسائط واحدة بالنّوع مع أجزاء هذا العالم".

[2] في الأصل: تقدّر.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: يقدّر.

[5] في الأصل: عنها.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] في الأصل: كان.

[8] في الأصل: يسلك.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 11 إلى س 13.

وهذا الذي قاله واجبٌ، أعني أنّه إن كانت الأرض التي في ذلك العالم المفروض[1] طبيعتها هي طبيعة هذه الأرض، فواجبٌ أن تسلك إلى الوسط الذي سلكته[2] هذه الأرض. وكذلك يجب في النّار التي هنالك، إن كانت وهذه واحدة بالنّوع، أن تتحرّك إلى أفق هذا العالم.

وليْس لقائل أن يقول إنّ النّار التي في وسط ذلك العالم طبيعتها أن تتحرّك إلى أفق[3] ذلك العالم، والتي في هذا العالم طبيعتها أن تتحرّك إلى أفق هذا العالم، وكذلك الحال في الأرض التي هنالك والأرض التي هاهنا؛ لأنّه كان يلزم أن تكون طبيعة النّار في تلك العوالم هي طبيعة الأرض التي في هذا العالم.

وذلك أنّ الذي يتحرّك إلى أفق ذلك العالم والذي يتحرّك إلى وسط هذا العالم يتحرّكان إلى جهة واحدة بعينها. وكذلك يلزم في الطّبيعة التي تتحرّك إلى وسط ذلك العالم، أن تكون تتحرّك إلى أفق هذا العالم.

فتكون[4] حركات هذه الأسطقسّات إلى هذه الجهات التي تتحرّك إليها بالعرَض أو [التي] تتحرّك [إليها] بحركات مضادّة[5] [من] طبيعة واحدة.

ولما قرّر[6] أنّه يجب أن يكون الأسطقسّ الثّقيل الذي في ذلك العالم يتحرّك إلى وسط هذا العالم، وكذلك النّار التي في ذلك العالم يجب أن تتحرّك[7] إلى أفق هذا العالم، قال: وهذا ما لا يمكن [84 ظ] أن يكون، لأنّه إن كانت حركات النّار والأرض التي

---

[1] كلمة: يفرض غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: سلكه.

[3] في الأصل: فوق.

[4] في الأصل: فيكون.

[5] في الأصل: المتضادّة.

[6] في الأصل: قدّر.

[7] في الأصل: يتحرّك.

في ذلك العالم على ما وصفنا، كانت الأرض تسْلك إلى فوق اضطرارًا، لأنّها[1] تهبّ مشتاقة إلى عالمها[2]. يريد: وإن كان واجبًا أن تتحرّك التي في ذلك العالم إلى وسَط العالم من قبل أنّها من طبيعة هذه الأرض، كانت الأرض تتحرّك في ذلك العالم إلى فوق ضرورة، لأنّها ليست تسير من ذلك العالم إلى هذا حتّى تتحرّك في ذلك العالم إلى أُفُقه.

وقوله: لأنّها تهبّ مشْتاقة إلى عالمها[3]، يريد: أنّه إذا كانت من طبيعة هذه الأرض، وكانت الأرض التي هاهنا تتحرّك بالاشتياق إلى وسط هذا العالم، فكذلك تلك الأرض يجب فيها أن تتحرّك إلى وسط هذا العالم.

وإنّما قال: إلى عالمها[4]، ولقائل أن يقول إنّ عالمها إنّما هو العالم الذي هي فيه، لأنّه إذا فرضناها من طبيعة هذه الأرض، كان عالمها هو هذا العالم ضرورة، إذ[5] الأرض التي هاهنا عالمها هو هذا العالم ضرورة.

ومن هنا يظهر أنّه ليس يمكن أن يكون للأسطقسّات إلاّ عالم واحد، لأنّه لو كان هاهنا أكثر من عالم واحد، لم يكن هنالك فوق بالطّبع ولا[6] أسفل بالطّبع، بل كان ذلك بإضافة.

---

[1] في الأصل: لا أنّها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ ومن، جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 13 إلى س 15.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 13 إلى س 15.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 14 – س 15.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 15.

[5] في الأصل: إذا.

[6] في الأصل: إلاّ.

ولو كان ذلك كذلك، لم تختلف طبائع الأسطقسّات من قِبَل اختلاف الحركة، بل كان يكون الأمر في الحركات الطّبيعيّة كالأمر في حركات الحيوان، أعني: كون الحيوان يتحرّك إلى المواضع المتقابلة.

وقوله[1]: وكذلك يكون سلوك هذه الأرض التي في عالمنا[2] من هذا الوسط إلى [85 و] ذلك الوسط سلوكًا طبيعيًّا، لأنّ أوساط العوالم [وأطْرافها] تشْبه[3] بعضها بعضًا[4]؛ يريد: وكذلك يلزم في الأرض التي في هذا العالم أن تتحرّك[5] من وسَطه إلى وسَط ذلك العالم، لأنّ أوْساط العوالم يجب أن تكون طبيعتها في تحرّك[6] الأرض إليها، إذا كانت خارجة منها طبيعة واحدة.

فإذا كانت مثلاً هذه الأرض في وسَط هذا العالم، كانت خارجة عن وسط ذلك العالم. ولما كانت خارجة عن الوسط، أيّ وسط كان، لزم أن تتحرّك[7] إليه. وكذلك الأرض التي في وسَط ذلك العالم، إذا كانت خارجة عن الوسط، يجب أن تتحرّك إليه[8].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ولكانت النّار تسلك إلى الوسط"، وهي الواردة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 15.

[2] في الأصل: عالمها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ظ / س 16 إلى س 17. وممّا هو خليق بالملاحظة أنّ أبا الوليد على الرّغم من تفطّنه إلى إخلال التّرجمة التي اعتمدها بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ –كما يُستشفّ ذلك ممّا سيرد في المستأنف من تفسيره– فقد آثر أن يبقي على كلمة: عالمها وألاّ يستبدلها بكلمة: عالمنا.

[3] في الأصل: يشبه.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 16 إلى س 18.

[5] في الأصل: يتحرّك.

[6] في الأصل: يتحرّك.

[7] في الأصل: تحريك.

[8] لم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 23). أمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فقد أورد هذا البيان في الورقة 10 و – 10 ظ وفق صيغة مغايرة،

قال أرسطوطاليس

فإن لم تكن العوالم على هذه الصّفة التي وصفْنا، لم تكن طبيعة الأجرام المبسوطة التي في السّماوات[1] والعوالم الكثيرة واحدة.

فإن كانت على هذه الصّفة التي وصفناها[2]، كانت طبيعة الأجرام واحدة. وأقرّ القائلون بأنّها عوالم كثيرة بذلك اضطرارًا، إن وضعوا الوسَط والأفق واحدًا، أعني: أن[3] يكون[4] وسط العوالم كلّها وأفق العوالم كلّها واحد.

حيث قال: "وكذلك يلزم أن تكون حركات هذه البسائط فيهما واحدة بالنّوع، ولا يكون هناك كثرة إلاّ في الشّخص فقط، حتّى تكون النّار التي هي هاهنا إنّما تغاير النّار التي هنالك بما تغاير به الأجزاء بعضها بعضا، وكذلك الأرض وسائر الأسطقسّات الأربعة.

وإذا أُضيف إلى هذه المقدّمة مقدّمة أخرى لا يشكّ أيضًا في صدْقها: وهو إنّ موضع الأجزاء من كلّ واحد من هذه الأجسام البسيطة هو موضع واحد بالعدد، كما يظهر من أمرها، فإنّه حيث تتحرّك مدرة واحدة، فهنالك تتحرّك أجزاء النّار. وإذا صحّ لنا أنّ مواضع الأجزاء واحدة بالعدد، وأنّ النّار التي في هذا العالم وفي ذلك العالم هي أجزاء نار، وجب أن تتحرّك النّار إلى موضع واحد بالعدد. فإن فُرض لهما موضعان، على ما يلزم ذلك من يضع عالمًا آخر، وجب أن تتحرّك إلى الموضعيْن معًا، أو لا تتحرّك أصلاً. لكن إن تحرّكت إلى الموضعيْن لزمت الشّناعات المتقدّمة، وإن سكنت لم تكن هنالك حركة أصلاً. وأيضًا لو تحرّكت في الأرض لكانت الأرض التي في هذا العالم ستُحَسّ في وقت ما تتحرّك إلى فوق، وهذا شيء لم يحسّ بعد. ولو لم تكن في ذلك العالم أجسام متحرّكة حركة استقامة، لما كان هنالك جسْم مستدير. وإذا لم يكن هنالك جسم مستدير، لم يكن هنالك عالم آخر.

فهذا هو البرهان الذي يعتمده أرسطو في بيان أنّ العالم واحدٌ بالشّخْص".

[1] في الأصل: السّموات.

[2] في الأصل: وصفنا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: أنّه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: تكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

فإن كان هذا على هذا، كان مُحالاً أن تكون عوالم أكثر من واحد[1].

التّـفـسـيـر

غرضه في هذا الفصْل أن يحصّل[2] مقدّمات البرهان ويجمّعها كلّها [في الذّهن] مع الحسّ[3] حتّى ينظر إليها المتعلّم مجتمعة[4] ليعلم[5] أنّها[6]، إن كانت معاندة، فهي إنّما تكون [سفْسطائيّة].

وذلك أنّها إذا جمّعت صارت عند الذّهن مثل كونها عند الحسّ.

فقوله: فإن لم تكن العوالم على هذه الصّفة التي وصفنا، لم تكن [85 ظ] طبيعة الأجرام المبسوطة التي في السّماوات[7] و[العوالم][8] الكثيرة واحدة[9]؛ يريد: وهو

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 18 إلى س 21.

[2] في الأصل: يحمل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: مجتمعه.

[5] في الأصل: لتعلم.

[6] في الأصل: أنّه.

[7] في الأصل: السّموات.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو. بقي أنّ الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 18 – س 19) لم يتضمّن كلمة: العوالم، وإنّما وردت فيه كلمة: السّماوات فقط. ومع ذلك، فإنّه لا يمكننا أن نستنتج من هذا السّهو الرشديّ أيّ شيء يُعتدّ به، ذلك أنّه سيستعمل في المستأنف من تفسيره على قدر السّواء كلمتيْ "العوالم" و"السّماوات".

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 18 – س 19.

ظاهر أنّه، إن لم تكن العوالم كلّها المفروضة على الصّفة التي وصفناها، أي[1] أن تكون [المتحرّكات] فيها كلّها تتحرّك[2] من الوسط وإلى الوسط وحول الوسط، فليس يجب أن تكون طبيعة أجزاء العوالم طبيعة واحدة.

ثمّ قال: فإن كانت على هذه الصّفة التي وصفْناها، كانت طبيعة الأجرام واحدة[3]، أي: إن وجب فيها أن تكون متحرّكات بهذه الحركات التي تتحرّكها أجزاء هذا العالم، وجب أن تكون طبيعة الأجسام التي تقوّمت منها العوالم الكثيرة طبيعة واحدة.

ثمّ قال: وأقرّ القائلون بأنّها عوالم كثيرة بذلك اضطرارًا[4]. يريد: ويلزم القائلين[5] بأنّ العوالم كثيرة أن يقرّوا بذلك اضطرارًا، أعني: [أن] تكون الأجسام التي منها تركّبت العوالم الكثيرة من طبيعة واحدة.

ثمّ قال: إن وضعوا الوسط والأفق واحدًا[6]. يريد: ويلزمهم إذا وضعوا الأجسام البسيطة التي تقوّمت[7] منها العوالم من طبيعة واحدة، أن يكون الأفق واحدًا والوسَط واحدًا؛ يريد، فيما أحسب[8]: لأنّه حيث يتحرّك الكلّ ويسكن هنالك تتحرّك الأجزاء وتسكن؛ أو يريد: لأنّه لم يلزمهم –متى لم يجعلوا الأفق واحدًا والوسط واحدًا، ووضعوا طبيعة الأسطقسّات تتحرّك خلاف ما في طبائعها– أن تتحرّك.

---

[1] في الأصل: أي.

[2] في الأصل: المتحرّكات.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 19 – س 20.

[4] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 20.

[5] في الأصل: القائلون.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 20 – س 21.

[7] في الأصل: تقدّمت.

[8] في الأصل: أحبّ.

فقوله: وأقرّ القائلون بأنّها عوالم كثيرة بذلك اضطرارًا؛ أي أقرّوا أنّه عالم واحد. ولذلك أضاف إلى الاعتراف بكون[1] العالم من طبيعة واحدة، الاعْتراف [86 و] بأمر آخر، وهو الاعتراف بأنّ الأفق واحد[2] والوسط واحد، فقال: إن وضعوا الوسط والأفق واحدًا، أي: إن اعترفوا أنّه يلزم عن وضع أجزاء العوالم من طبيعة واحدة، أن يكون الأفق والوسط واحدًا[3].

وإنّما قال ذلك لأنّ مَن اعترف[4] بهاتيْن المقدّمتيْن لزمه أن يعترف أنّ العالم واحد ولا بدّ. ولذلك قال بإثر[5] هذا: فإن كان هذا على هذا، كان محالاً أن تكون عوالم كثيرة[6]. يريد: وإذا كان الوسط واحدًا والأفق واحدًا، فمحالٌ أن تكون هاهنا عوالم كثيرة.

فلهذا[7] أتى بثلاث مقدّمات ليس يقدر الخصم أن ينازع في واحدة منها <...>[8]:

– إحداها[9]: أنّ العوالم يجب أن تكون أجزاؤها من طبيعة واحدة.

– والثّانية: أنّ الأجزاء التي من طبيعة واحدة أفقها ووسطها واحد بالعدد.

---

[1] في الأصل: يكون.

[2] في الأصل: واحدا.

[3] في الأصل: واحد.

[4] في الأصل: إعتراف.

[5] في الأصل: باشر.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: أكثر من واحد عوضًا عن كلمة: كثيرة التي أوردها هنا. وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 21.

[7] في الأصل: فمتى.

[8] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **بنطقه الدّاخل**، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] في الأصل: إحداهما.

– والثّالثة: أنّه إذا كان الوسط واحدًا بالعدد[1] والأفق واحدًا[2] بالعدد، فالعالم واحد بالعدد.

وهي كلّها قد تبرهنت هاهنا.

وإنّما قال ذلك لأنّ مَن اعترف بهاتين المقدّمتين، لزمه أن يعترف أنّ العالم واحد ولا بدّ[3]. ولذلك قال بإثر هذا[4]: فإن كان هذا على هذا[5].

قال أرسطوطاليس

فإن قال قائلٌ إنّ طبيعة الأجرام المبسوطة التي في العوالم الكثيرة اخْتلفت بحال بعدها من مواضعها بالأقلّ والأكثر، قلنا إنّ هذا القول خارج من القوانين. وذلك أنّ الجرم إذ نأى[6] وبعد عن موضعه، قليلاً كان أو كثيرًا، لم يختلف في صورته البتّة إلاّ في كمّية البعد فقط. فأمّا في صورته فلا يختلف، قرب من موْضعه أو بعد. إلاّ أنّ [86

---

[1] في الأصل: فالعدد.

[2] في الأصل: واحد.

[3] لم يورد أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وبالجملة، فينبغي أن تعلم أنّ من يضع عوالم كثيرة أنّه يرفع أن يكون هاهنا فوق وأسفل بالطّبع وبإطلاق. ومن يرفع هذيْن يرفع الحركات الطّبيعيّة البسيطة؛ فأمّا من يضع العوالم كثيرة، فإنّه يرفع الحركات الطّبيعيّة؛ لكنّ الحركات الطّبيعيّة موجودة، فالعالم واحد ضرورة. وقد يلزم القائلين بعوالم كثيرة القول بالخلاء".

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 21.

[6] غير مقروءة في الأصل.

ظ] الأبين أنّه[1] إن قربت من مواضعها أو بعدت، فلا بدّ من أن تتحرّك، وحركاتها بيّنة ظاهرة لا تحتاج إلى مناظرة فيها[2].

التّـف ـس ـي ـر

أنّه لما أنزل [أنّ] السّبب في اختلاف حركات طبائع الأجسام المتحرّكة، أعني أنّها تتحرّك من أماكن متقابلة، هو اختلاف طبائعها؛ وأنزل أنّه إن وجد[3] لها من أماكنها المتقابلة[4] أكثر من زوج واحد، أنّه يلزم أن توجد الطّبيعة الواحدة تتحرّك[5] الحركتيْن المتقابلتيْن؛ فيلزم عن ذلك أن تكون الطّبيعة البسيطة غير المختلفة[6]: إمّا غير مختلفة، فلأنّ هكذا وُصِفت؛ وإمّا مختلفة، فمن قِبَل أنّها [تتحرّك] إلى الضدّين، أعني أنّها تتحرّك من الوسط وإلى الوسط، على ما قيل أنّه يلزم، إذا فُرِضت الأوساط أكثر من واحد؛ أتى في ذلك بشكّ يمكن أن يعاند به هذه المقدّمة، أعني: القائلة إنّ هذه الطّبائع البسيطة ليس تصدر[7] عنها إلاّ حركة واحدة فقط؛ فقال: فإن قال قائل إنّ طبيعة الأجرام المبسوطة [التي في العوالم الكثيرة][8] اختلفت بحال[9] بُعْدها من مواضعها بالأقلّ والأكثر[10]. يريد:

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 22 إلى س 27.

[3] كلمة: وجد غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: المتقاتلة.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] في الأصل: الغير مختلفة.

[7] في الأصل: يصدر.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو. بقي أنّ هذه العبارة لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* (انظر: المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 22).

[9] في الأصل: لحال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

فإن قال قائل إنّه ليس يلزم في الأرض التي في ذلك العالم أن تتحرّك إلى وسط هذا العالم، ولا في الأرض التي في هذا العالم، أن تتحرّك إلى وسط ذلك العالم، وإن كانت طبيعتها في العالميْن واحدة[1]. وكذلك الأمر في سائر الأجسام المبْسوطة التي في العالميْن.

وذلك أنّ الجسم الواحد منها بعيْنه ليس هو في القرب من الموْضعيْن المتشابهيْن اللّذيْن في العالميْن [87 و] قربًا واحدًا؛ فهو، وإن كان واحدًا، فإنّه يتحرّك أبدًا إلى أقرب[2] الموضعيْن المتشابهيْن منه.

مثال ذلك: أنّ الأرض التي في هذا العالم هي أقرب إلى وسطه منها إلى وسط العالم الآخر، فهي تتحرّك إلى هذا الوسط دون ذاك[3]؛ ولو وُضِعت في ذلك العالم لتحرّكت إلى وسطه، إذ كانت تكون أقرب إليه، فهي تتحرّك الحركتيْن المتضادّتيْن، وهي [ذات] طبيعة واحدة، من قِبَل ما يلحقها من القرب والبعد من أحد الموضعيْن المتشابهيْن في النّوع المتقابليْن في الجهة، لا من قِبَل أنّها [ذات] طبيعة واحدة.

مثال ذلك: أنّ الحركة من وسط هذا العالم إلى وسَط ذلك العالم، وإن كانت مقابلة للحركة التي من وسط ذلك العالم إلى وسط هذا العالم؛ وكان الجسم البسيط، بما هو بسيط، ليس يمكن فيه أن يتحرّك حركتيْن متقابلتيْن معًا، فقد يمكن فيه ذلك من جهة ما يلحقه من القرب والبعد؛ فإنّ القرب والبعد هو معنى زائد[4] على البسائط. فيعرض للبسيط أن يكون مركَّبًا من طبيعته وممّا لحقه من حالة القرب والبعد؛ وليس ينْكر أن يوجد للمركّب حرَكتان متقابلتان[5] في وقتيْن[6].

---

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 22 – س 23.

[1] في الأصل: واحده.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: تلك.

[4] في الأصل: زائدا.

[5] في الأصل: حركتين متقابلتين.

فهو يقول في جواب هذا الشّكّ: إنّ هذا القول خارج من القوانين[1]، يعني: من القياس.

[وقوله:] وذلك أنّ الجرم إذ نأى[2] وبعد عن[3] موْضعه، قليلاً كان أو كثيرًا، لم يختلف [في][4] صورته البتّة إلاّ في كمّية البعد فقط[5]. يريد أنّ اختلاف الحركات [87 ظ] في الأجرام إنّما يوجد لها من قِبَل اختلاف صورها في الجوهر، لا من قِبَل اختلافها في المضَاف، ولا في الكمّية، ولا في غير ذلك من المقولات. واختلافها في القرْب والبعْد ليس اختلافًا في الجوهر.

وينْبغي أن يعلم أنّ القرب أو[6] البعد إنّما يؤثّر في حركات الأشياء التي يحرّكها من خارج، أعني: قرْبها أو بعْدها من المحرّك.

ولذلك ينبغي أن يصحّح هاهنا أنّ حركات الأسطقسّات ليست من خارج، وإن كان من المعْروف بنفسه أنّ حركاتها من عاداتها.

---

[6] لم يذكر أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "أحدها [الشّكوك]: أنّه لقائل أن يقول إنّه ليس يجب في الأرض التي في هذا العالم أن تتحرّك إلى الأرض التي في ذلك العالم –ولا التي في ذلك العالم أن تتحرّك إلى التي في هذا العالم–. وإنّما تتحرّك الأرض في العالم الواحد بعيْنه إلى الموضع الذي لها في ذلك العالم بعيْنه، لأنّ ذلك الموضع أقرب إليها من الموضع الذي في العالم الثّاني. وكذلك في النّار وفي غيرها من سائر الأسطقسّات".

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 23.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: من.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "قرب من موضعه أو بعد".

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 23 إلى س 25.

[6] في الأصل: و.

ولكن، مع هذا، فسيأتي بمناقضة الأقاويل التي كانت[1] للقدماء في حركتها وسكونها، وخاصّة الأرض. فإنّ القدماء كانوا يضعون السّبب في سكونها في الوسط أسبابًا من خارج.

فأمّا أنّ الأرض ليس تتحرّك إلى جملة الأرض حيث كانت، فذلك معروف بنفسه. وذلك أنّه لو تحرّك[2] الجزء منها إلى الكلّ للزم أن تكون حركتها إليها بمنزلة حركة الحديد إلى حجر المغناطيس[3] حيث كان. ولو كان هذا هكذا، لا يمكن في الأرض أن تتحرّك بالطّبع إلى فوق.

وبالجملة، متى لم تُوضَع حركة الأرض جذبًا، إمّا من قِبَل طبيعة المكان، وإمّا من طبيعة الجسم الذي في مكانها؛ ولا دفعًا من قِبَل حركة الفلك؛ فبيّنٌ أنّ ما يقوله أرسطو في هذا البرهان صحيحٌ. والوقوف على أنّ الأرض وسائر الأسطقسّات ليس تتحرّك جذبًا؛ مثل حركة حجر المغناطيس[4]، ولا [مثل] حركات الأغذية إلى الأجسام المتغذّية، ولا دفعًا؛ أمر قريب من الأوائل الطّبيعيّة التي لنا [88 و] في هذا الجنْس.

وذلك يكون إذا وقف على سبب المحدّب في سائر الأجسام الجاذبة، فوُجِد منتفيًا عن الأشياء التي يتوهّم أنّها تجذب الأسطقسّات. وكذلك يظهر أيضًا أنّ حركتها ليس يمكن أن تكون دفعًا، لأنّه ليس يمكن أن يوجد جسم طبيعيّ ليست[5] حركته طبيعيّة.

وبالجملة، فكوْن حركاتها من ذواتها أمرٌ معروف بنفسه. وإنّما يأتي[6] بالأقاويل المبطِلة لمثل هذا بهذه[7] الأوهام على جهة الاسْتظهار مع من ليس شأنه أن يقبل المعروف

---

[1] في الأصل: كان.

[2] في الأصل: تحرّكت.

[3] في الأصل: المغنطيس.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: ليس.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: هذه.

بنفسه من أمرها[1]. ولذلك قال: إلاّ أنّ الأبين[2] أنّه [إن قربت][3] من مواضعها أو بعدت، فلا بدّ من أن تتحرّك، وحركاتها بيّنة ظاهرة لا تحتاج إلى مناظرة فيها[4]. يريد: أنّ كون حركاتها طبيعيّة، أي من ذاتها، لا تحتاج إلى مناظرة.

وإذا كان ذلك كذلك، استوى[5] في حقّها القرْب والبعْد من المكان الذي تتحرّك إليه[6].

قال أرسطوطاليس

فنريد الآن أن نفْحص فنقول: {أترى إن كانت حركات الأجرام لا تكون قسرًا أو تكون حركاتها الطّبيعيّة قسرًا أيضًا}[7]؟

---

[1] في الأصل إضافة لكلمة **نفسه**، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: الأمر.

[3] الإضافة معلّلة، من جهة، بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 24 إلى س 27.

[4] ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الأولى — الورقة 276 ب / س 26 – س 27.

[5] في الأصل: إستوفى.

[6] لم يذكر أبو الوليد حلّ هذا الشّكّ في *جامع* كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "لكن إذا تُؤمِّل هذا القول ظهر أنّه ليس للقرب ولا للبعد تأثير في حركات الأسطقسّات إلى مواضعها الطّبيعيّة، وذلك أنّها تتحرّك على القرب كما تتحرّك على البعد، إذ كان السّبب في حركتها ليس شيئًا أكثر من صورها الطّبيعيّة".

[7] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى أنّ هذا المعنى لم يرد إطلاقًا في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 27 – س 28، بل أنّ مفاد القول الأرسطيّ هو كالآتي: "هل يصحّ قولنا إنّها [أي الأجسام البسطية] تتحرّك قسرًا منفعلة بكلّ الحركات، حتّى المتضادّة منها؟". وقد تفطّن ابن رشد إلى سقم التّرجمة، فلم يوردها بأكملها في تفسيره متفاديًا مواضع اللّبس فيها.

فنقول: إنّ الجرم الذي لا يمكن أن يتحرّك البتّة محالٌ أن يتحرّك قسرًا. فإن كانت أجرام العوالم الكثيرة[1] حركاتها طبيعيّة، كانت حركات[2] الأجرام[3] المتشابهة الصّور إلى موضع واحد اضطرارًا، أعني: إلى وسط من الأوساط أو إلى غاية من الغايات[4].

الت-ف-س-ي-ر

لما كان قد بنى[5] هذا البرهان على أنّ الأسطقسّات لها حركات طبيعيّة، ابتدأ يفحص عن هذا [88 ظ] المعنى بقوله: {أترى إن كانت حركات الأجرام... إلى قوله: قسرًا أيضًا}[6]. يريد: وقد ينبغي أن نفحص[7]: أترى[8] أنّ حركات الأجرام كلّها قسرًا أم

---

[1] لم ترد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 29 – س 32 عبارة: "أجرام العوالم الكثيرة"، بل أنّ المعلّم الأوّل قد ذكر هنالك عبارة: "الأجسام البسيطة"، وقد تفطّن ابن رشد هنا أيضًا إلى مفاد النصّ الأصليّ، فأورد القول الأرسطيّ في تفسيره متحاشيًا العبارة المذكورة في التّرجمة.

[2] في الأصل: محرّكات، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: الأجزاء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 27 إلى س 32.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى أنّ هذا المعنى لم يرد إطلاقًا في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 27 – س 28، بل أنّ مفاد القول الأرسطيّ هو كالآتي: "هل يصحّ قولنا إنّها [أي الأجسام البسيطة] تتحرّك قسرًا منفعلة بكلّ الحركات، حتّى المتضادّة منها؟".

وإنّما امتنع ابن رشد عن إيراد هذه العبارة بأكملها تفاديًا إلى مواضع اللّبس فيها.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 27 – س 28.

لكلّ جرم حركة طبيعيّة؟[1]

ثمّ قال: فنقول إنّ الجرْم الذي لا يمكن أن يتحرّك البتّة محالٌ أن يتحرّك قسرًا[2]. يريد: فنقول إنّ الجرم الذي لا يمكن أن يتحرّك البتّة بالطّبع ليس يمكن أن يتحرّك بالقسر.

وإنّما قال ذلك، لأنّ المتحرّك بالقسر هو متحرّكٌ بخلاف طبيعته. وما لم تكن له حركة طبيعيّة، فليس له حركة قسريّة، لأنّ القسريّة إنّما تُفهم[3] في المتحرّك بالإضافة إلى الطّبيعيّة التي فيه.

مثال ذلك: أنّ الخطّ، لما[4] لم تكن له حركة طبيعيّة، لم تكن[5] له قسريّة. فمتى وُضع [أنّ] جرمًا[6] [ما] لا حركة طبيعيّة له[7]، لم يمكن أن يُفهم [أنّ] له حركة قسريّة[8].

---

[7] في الأصل: يفحص.

[8] في الأصل: يرى.

[1] لم يذكر أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "والشّكّ الثّاني: أن يقول قائل إنّها تكون ساكنة في كلّ واحد من العالميْن".

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 28 – س 29.

[3] في الأصل: يفهم.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: يكن.

[6] في الأصل: جرم.

[7] في الأصل: لا حركة له طبيعيّة.

[8] لم يذكر أبو الوليد حلّ هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "والذي يسلّم هذا يرفع جميع الحركات الطّبيعيّة. وذلك أنّ هذا إنّما يسوّغ القول به بأن نرفض أنّ جميع الحركات المحسوسة لها هي قسر. وكيف –ليت شعري– يوجد للشّيء حركة قسريّة إن لم تكن له حركة طبيعيّة، أو كيف يوجد له الحركتان المتضادّتان معًا إن لم تكن إحداهما طبيعيّة والأخرى قسْريّة".

ثمّ قال: فإن كانت أجرام العوالم الكثيرة حركاتها طبيعيّة، كانت حركات الأجرام المتشابهة الصّور إلى موضع واحد اضطرارًا، أعني: [إلى وسط][1] من الأوساط أو إلى غاية من الغايات[2]. يريد: فإذا وضعنا أنّ حركات الأجسام البسيطة طبيعيّة لها، كانت حركات الأجسام البسيطة المتّفقة في النّوع التي في العوالم الكثيرة تتحرّك إلى مواضع واحدة، أعني أنّ الثّقيلة منها تتحرّك إلى الأوساط والخفيفة تتحرّك إلى الغايات، أي إلى فوْق. يريد: وإذا كان ذلك، لزم المحال المتقدّم، وهو أن يكون الجسم الواحد يتحرّك الحركتيْن المتضادّتيْن بالطّبع، أعني: من الوسَط [و]إلى الوسَط.

ق ـ ال]89 و[أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

فإن قال قائلٌ: {إنّ الأجرام التي في العوالم، أعني: الأرض وسائر الأسْطقسّات، في الصّورة واحدة، فأمّا في العدد فكثيرة.

وذلك أنّه ليس يشبه بعضها بعضًا، ولا يشبه كُلّها كُلاًّ، لكنّها يشْبه بعضها بعضًا، أعني [أنّ] أجزاء هذا العالم تشْبه[3] أجزاء ذلك العالم، وكذلك أجزاء سائر العوالم يشبه بعضها بعضًا. فصارت إلى ذلك لا تختلف في الصّورة لكن تخْتلف في العدد فقط}[4].

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 29 إلى س 32.

[3] في الأصل: شبه.

[4] لن يفصّل ابن رشد القول في تفسيره، وإنّما سيأتي به مجملاً متحاشيًا نقل القول الأرسطي. والسّبب في ذلك أنّ التّرجمة العربيّة للأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* (انظر: المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 32 والورقة 277 أ / س 1 – س 4) قد أخلّت كلّية بمعنى النصّ الأصليّ، متجاهلة في هذه الفقرة وجه اتّصال هذه المعاندة بالقول الأرسطيّ، أعني: النّظر في وحدة أو كثرة مواضع أجزاء العوالم. ولما كان الاستدلال على أنّ هذه الأجزاء واحدة بصورتها كثيرة بعددها، أمر لا

<وذلك أنّ نار هذا العالم هي غير نار ذلك العالم بالعدد>[1].

{فلمّا اختلفت أجرام العوالم بالعدد، اختلفت مواضعها أيضًا، لأنّ أجزاء الجرم الذي في هذا العالم تشبه[2] أجزاء الجرم الذي في ذلك العالم، وهي[3] في الصّورة واحدة، نحو أجزاء هذه الأرض؛ فإنّها تشْبه الأرْض التي في العالم الآخر}[4].

التّـف ـس ـي ـر

هذا شكٌّ ثانٍ[5] في أنّ العوالم كثيرة، وهو قولٌ مقنع في ذلك.

وذلك أنّ لقائل أن يقول إنّه كما نجد الأمر في كلّ ما هو واحد في النّوع أن يكون يلفى منه أكثر من شخْص واحد بالعدَد، أعني أنّه ليس يوجد من نوع واحد شخْص واحد؛ كذلك الأمر في العالم وفي أجزائه. فإنّه إذا أنزلنا، كما وصفتم، أنّ أجزاء العوالم تشبه بعضها بعضًا، وجَب أن تكون العوالم وأجزاؤها واحدة في النّوع؛ وكذلك الأماكن.

وإن كان ذلك كذلك، وجب أن تكون العوالم كثيرة بالشّخص[6].

يمكن أن يتشكّك بشأنه، لم تطله المعاندة. فآثر ابن رشد ألاّ يعتبر من هذا القول الأرسطيّ إلاّ الفقرة الثّانية الموافقة للمطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 1 إلى س 8.

[1] وضعنا هذا القول بين مظفّرين إشارة منّا إلى أنّ أرسطو لم يتمثّل بهذه الموادّ في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 4.

[2] في الأصل: شبيه.

[3] في الأصل: هو.

[4] ورد هذا القول، وفق صيغة مغايرة كما أسلفنا، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 32 إلى الورقة 277 و / س 8.

[5] في الأصل: ثاني.

[6] لم يذكر أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وأمّا الشكّ الثّالث، فهو هكذا: إنّ لقائل أن يقول: كما أنّ الأرض واحدة بالصّورة والنّوع كثيرة بالعدد، كذلك ليس يمتنع أن تكون المواضع واحدة

ولما قدّر هذا القول المقنع، شرع في حلّه.

]89 ظ [قـال أرسـطـوطـالـيـس

{فإن كان اختلاف الأجرام بالعدد هو علّة اختلاف المواضع، فكان ينبغي إذًا أن تكون أجزاء هذه الأرض، المختلفة في العدد والثّقل، أن يكون لكلّ جزء[1] من أجزائها[2] وسط يسلك إليه، وهو محالٌ لا يكون البتّة البتّة}[3].

الـتّـفـسـيـر

بالصّورة والنّوع كثيرة بالعدد. وإذا كان ذلك كذلك، لم يمتنع أن تكون الأرض التي في ذلك العالم تتحرّك إلى موضعها فيه، والأرض التي في هذا العالم تتحرّك إلى موضعها فيه".

[1] في الأصل: جرم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 و / س 5 وس 8.

[2] في الأصل: **أجرامها**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 و / س 5 وس8.

[3] ورد هذا القول، وفق صيغة مغايرة، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 و / س 3 إلى س 9. وسيمتنع ابن رشد مرّة أخرى عن إيراد النصّ الأرسطي في تفسيره، متحاشيًا بذلك مزالق هذه التّرجمة السّقيمة.

يعني[1]: والواجب في هذا أن يقال إنّه لو كانت[2] علّة تكاثر[3] الأماكن، أعني: أن توجد أوساط كثيرة بالعدد وآفاق كثيرة، هي[4] أنّها[5] توجد أسطقسّات كثيرة بالعدد، أي توجد نيران كثيرة بالعدَد، أعني: أن تكون النّار التي في هذا العالم غير التي في العوالم الأخر بالعدد، وكذلك سائر الأسطقسّات[6]؛ للزم أن يختلف الوسط بالعدد في العالم الواحد بعينه، لكوْن أجزاء الأسطقسّات فيه مختلفة بالعدد.

مثال ذلك أنّه لو كان السّبب في أن يوجد الوسط اثنان بالعدد، أعني: في عالميْن، لكون الأرض التي[7] في العالم الواحِد غير التي[8] في العالَم الآخر بالعدد، لَوجَب أن يكون لكلّ جزء واحد من الأرض في العالم الواحد بعينه وسط يخصّه؛ فكانت تكون الأوساط على عدد أشخاص[9] أجزاء الأرض، وذلك مستحيلٌ؛ لأنّه ممّا يظهر أنّ مكان كلّ واحد من الأجزاء من كلّ واحد من هذه الأسطقسّات هو واحدٌ بالعدد، بل مكان الكلّ والجزء هو واحد بعيْنه منها.

فإذن[10] ليس يمكن أن يكون وجود الأسطقسّات كثيرة بالعدد هو علّة في وُجود المواضع كثيرة بالعدد، أعني: المواضع الأول، التي هي الوسط والأفق[11].

---

[1] في الأصل: يقول.

[2] في الأصل: كان.

[3] في الأصل: تكثّر.

[4] في الأصل: هو.

[5] في الأصل: أيّة.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: الذي.

[8] في الأصل: الذي.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: فإذا.

[11] لم يذكر أبو الوليد حلّ هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 10 ظ – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وحلّ هذا الشكّ يكون بأن نقول: إن كانت حركاتها إلى مواضع كثيرة بالعدد، في العوالم الكثيرة بالعدد، فلا يخلو أن يكون السّبب

قـال أرسـطـوطـالـيـس

{فإن لم يقدر [90 و] مخالف على [مخالفة] بعض هذه المقالات والمقاييس[1]، كان الوسط واحدًا والأفق واحدًا اضطرارًا}[2].

فإن كان الوسط واحدًا والأفق واحدًا، كانت السّماء واحدة أيضًا، لا كثيرة، بهذه المقالات وبهذه الاضْطرارات التي ذكرنا[3].

التّـفـسـيـر

في ذلك إمّا كثرتها في الصّورة، أعني كثرة الأسطقسّ الواحد بعينه، أو كثرتها في العدد في العوالم الكثيرة بالعدد؛ لكن إن فرضنا السّبب في ذلك كونهما مختلفين بالصّورة، لزم أن تكون طبيعة الأرض التي في ذلك العالم غير طبيعة الأرض التي في هذا العالم، حتّى تكون مختلفة بالنّوع؛ وذلك مستحيلٌ. وإن فرضنا السّبب كثرتها بالعدد لزم أن تكون الأرض مثلاً التي في العالم الواحد بعيْنه تتحرّك أجزاؤها إلى مواضع كثيرة بالعدد؛ فإنّه لا فرق بين الكثرة التي لها في العالم الواحد بعينه، أو في العالميْن معًا، إذ وضعنا الأرض التي في ذلك العالم أو في هذا واحدة بالصّورة، كما هو اللاّزم، لأنّه إنّما تغاير الأرض التي في هذا العالم للأرض التي في ذلك العالم بالعدد، كما تغاير أجزاء الأرض المحسوسة هاهنا بعضها بعضًا. وقد تبيّن أنّه يستحيل أن تكون الأجزاء المتغايرة بالعدد من الأسطقسّات تتحرّك إلى مواضع متغايرة بالعدد؛ فمتى وضعنا أنّ الأرضين الكثيرة بالعدد تتحرّك إلى موضع واحد بالعدد، على ما هو الشّاهد من أمرها، لم يكن يمكن أن يفرض للأسطقسّات مواضع كثيرة بالعدد".

[1] في الأصل: المقايس.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 276 ب / س 9 – س 10، حيث قال أرسطو: "وإذا كان ذلك كذلك، فيحقّ علينا أن نتخلّى عمّا افترضناه في البداية وأن نقرّ بأنّ الوسط واحد والأفق واحد اضطرارًا". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى المعنى الأصليّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 و / س 9 إلى س 12.

أنّه إنّما أتى بهذا القول على جهة التّقرير والتّشبيث.

وذلك أنّه واجب أن يعترف أنّه إذا لم يقدر أحد على نقض الأقاويل التي أوجبت أنّ الوسط واحد بالعدد وكذلك الأفق، أن يعترف أنّ السّماء واحدة.

وهذا الوضْع[1] هو جدليّ، أعني[2]: تفسير صحّة الشّيء بما[3] [أنّه] لا يوجد له معاند. وإنّما ساق هذه الحجّة على وجه الاسْتظهار، على ما جرت به عادته من إرْداف الأقاويل البرهانيّة بالجدليّة، فإنّه يسْتعمل الأقاويل الجدليّة على وجهيْن:

– مرّة يقدّمها على البرهان، على جهة التّشْكيك الإرتياضيّ.

– ومرّة يردف بها الأقاويل البرهانيّة، على جهة الموافقة لها، لا على جهة التّشْكيك[4].

قال أرسطوطاليس

ونقول أيضًا إنّ الأرض تسلك إلى موضع من المواضع، والنّار تسلك أيضًا إلى موضع من المواضع. وهذا بيّن ظاهر.

---

[1] في الأصل: الموضع.

[2] في الأصل إضافة لكلمة: أنّ، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: ما.

[4] نلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد للاستدلال الأرسطيّ، وما فاته أنّ وجه سقم البرهنة لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها. ولعلّنا نعود إلى هذه المسألة في بحث لاحق.

ولم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "قال [أرسطوطاليس]: فإن كان لا يمكن أحدًا أن ينقض هذه المقدّمات والمقاييس، كان الوسط واحدًا بالعدد، والأفق واحدًا بالعدد، والأفق واحدًا بالعدد اضطرارًا. وإذا كان الأفق واحدًا والوسط واحدًا، فالسّماء واحدة والعالم واحد ضرورة".

وذلك أنّ كلّ متحرّك يسْتحيل من[1] شيء إلى شيء، والاسْتحالات تختلف في الصّورة. فإنّ الصّورة[2] التي تتحرّك منها الأجرام إلى صورة أخرى مختلفتان.

وكلّ استحالة فهي[3] ذات نهاية؛ شبه المتصحّح[4]، فإنّه يستحيل من مرض إلى صحّة؛ وكذلك النّاشئ[5]، والنّاشئ[6] يستحيل من صغر إلى كبر؛ وكذلك السّالك، فإنّه يسْتحيل من [**90** ظ] بعض الأماكن المختلفة في الصّورة إلى بعض. وإنّما يسْلك إلى الموضع الذي هو المنتهى[7] لسلوكه لا إلى غيره؛ شبه {الجرم}[8] المتصحّح، فإنّه يتحرّك لا {بالتّغيّر}[9] ولا حيث يريد المحرّك، لكن حيث هو منتهى لِسلوكه إليه،

---

[1] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: الصّور، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 15.

[3] في الأصل: هي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: التّصحّح، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 16.

[5] في الأصل: النّاشي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 17.

[6] في الأصل: النّاشي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 17.

[7] في الأصل: يعني.

[8] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 16، حيث قال أرسطو: "الموجود". وما سيرد في المستأنف من التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد لم يكن مطمئنًّا لمفاد القول الأرسطيّ، وما فاته أنّ وجه سقم البرهنة لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[9] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمدة من قِبَل ابن رشد بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 20، حيث قال أرسطو: "كما اتّفق". وما سيرد في التّفسير الرّشديّ يوحي بأنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى

أعني[1]: الصّحّة.

فإن كان هذا على هذا، كانت حركة النّار وحركة الأرض ليس إلى ما لا نهاية له، لكن إلى ما له غاية، أعني: إلى مواضع مخالفة لتلك المواضع التي تحرّكت فيها. فإنّ موْضع العلوّ مخالف إلى أسفل، وهذان الموضعان هما آفاق السّلوك والحركات[2].

التّـف ـس ـي ـر

لما أخذ من[3] مقدّمات البرهان الذي بيّن به أنّ العالم واحد، أنّ الحركة البسيطة لها أماكن مخصوصة؛ وكان هذا مبنيٌّ على أنّ الحركات المبسوطة متناهية؛ أخذ يقرّر هذه المقدّمة ويتوثّق منها، وإن كان قد تقدّم القول فيها[4]. فابْتدأ، فقال: ونقول أيضًا إنّ الأرض تسلك... إلى قوله: وهذا بيّنٌ ظاهر[5]. يريد: ونقول أيضًا إنّ من الأمور التي هي

المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 12 إلى س 18.

[1] في الأصل: المنتهي.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 12 إلى س 23.

[3] في الأصل: في.

[4] لم يذكر أبو الوليد هذا القول –الذي سيورده هاهنا على جهة الاسْتظهار– في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ولما كانت إحدى المقدّمات التي يستعملها في هذا البيان: أنّ أجزاء الجسم الواحد بعيْنه تتحرّك إلى موضع واحد بالعدد، وكان قد يمكن أن يعاندها بأن يُقال إنّ مواضع الأسطقسّات، أعني: الفوق والأسفل غير محدودة، شرع في أن يبيّن أنّ هذه المواضع محدودة. وقد كان سلف له القول في ذلك، إلاّ أنّه يكرّره هاهنا على جهة الاستظهار".

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 12 إلى س 14.

إحدى[1] المقدّمات في هذا البرهان هو أنّ الأرض والنّار تتحرّكان[2] إلى مواضع محدودة، وكذلك الماء والهواء؛ وأنّه ليس يتحرّك واحد منها إلى غير نهاية، ولا يتحرّك إلى أيّ موضع اتّفق.

ثمّ أخذ يبيّن هذا المعنى، فقال: وذلك أنّ كلّ متحرّك فهو يستحيل من شيء إلى شيء[3]. يريد بالاستحالة: التّغيّر؛ ويريد بمن[4] شيء إلى شيء: <...>[5] من شيء محدود إلى شيء محدود، أعني: من ضدّ إلى ضدّ.

وهذا شيء قد بيّنه في السّماع في الحركات المسْتقيمة[6].

---

[1] في الأصل: أحد.

[2] في الأصل: يتحرّكان.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 14.

[4] في الأصل: من.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: أي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] الإشارة هاهنا إلى الجزء الخامس من *كتاب* الطّبيعة (السّماع الطّبيعيّ) لأرسطو.

راجع في نفس المعنى جامع السّماع الطّبيعيّ لابن رشد – المقالة الخامسة – ص 77 إلى ص 89. وممّا جاء في فصل "الحركات المتضادّة": "فلنبدأ من القول في الحركات المتضادّة، فنقول إنّ الحركة – كما تقدّم– إنّما تكون من ضدّ إلى ضدّ، ومن هذه في الأضداد التي لها متوسّطات. فإن وضعنا أنّ حركة تضادّ حركة، فلا يخلو أن يكون تضادّها: إمّا بما إليه، وإمّا بما منه، وإمّا بالأمرين جميعًا. ومثال ذلك أنّ الحركة من السّواد إلى البياض مضادّة للحركة من البياض إلى السّواد، فبأيّ جهة –ليتَ شعري– تتضادّ أمثال هذه الحركات: أمّا إحداهنّ من السّواد والأخرى من البياض، أم بما إحداهما إلى البياض والأخرى إلى السّواد، أم بالأمريْن جميعًا؟ وهو ظاهرٌ إنّما تتضادّ بما إليه، لأنّ به تُحدّ الحركة، وهو كمالها وغايتها؛ وأمّا ما منه الحركة، فقد يُظنّ إنّها لا تتضادّ به، من قِبَل أنّه قد يظنّ أنّ ما منه الحركة شيء عارض لها، وليس الأمر كذلك. فإنّه قد قيل في حدّ هذه الحركة إنّها من وجود إلى موجود، بخلاف الأمر في الكون والفساد، فإنّ التّضادّ في هذين إنّما هو بما إليه فقط. وإذا كان هذا هكذا، فالتّضادّ في الحركات إنّما هو بما منه وبما إليه" (انظر: المصدر المذكور، ص 87).

ثمّ قال: [91 و] والاسْتحالات تختلف في الصّورة[1]. يريد: وهذا هو السّبب في[2] اخْتلاف أنواع التّغاير. فكان بعضها في المكان[3]، وبعْضها في الكمّ، وبعْضها في الكيف.

وذلك أنّ الصّورة التي ينتهي[4] إليها التّغيّر تختلف في تغيّر تغيّر. مثال ذلك أنّ التّغيّر في المكان إنّما خالف التّغيّر[5] في الكيف، لأنّ الصّورة التي انتهى إليها التّغيّر في المكان مخالفة للّتي في الكيْف، إذ كانت تلك كيفيّة، وهذه أينيّة[6].

وإنّما أراد بهذا أن يعرّف أنّه ليس أيّ شيء اتّفق تغيّر إلى أيّ شيء اتّفق.

ثمّ قال: فإنّ الصّورة التي تتحرّك منها الأجرام إلى صورة أخرى مخْتلفتان[7]. [يريد:] وهذا كلّه سبب لكون التّغيّرات متناهية. وذلك أنّ كون الصّورة التي منها التّغيّر مضادّة للصّورة التي إليها التّغيّر في تغيّر تغيّر هي السّبب في كوْن التّغيّرات متناهية[8].

ولما بيّن بالقول أنّ التّغيّرات متناهية من جهة أنّها من أضداد إلى أضداد، أخذ يبيّن ذلك بالاستقراء، أعني: كونها أضداد أو كوْنها متناهية، فقال: وكلّ اسْتحالة فهي

---

[1] في الأصل: الصّور، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 15.

[2] في الأصل إضافة لكلمة: أنّ، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: الأرض.

[4] في الأصل: تنتهي.

[5] في الأصل: التّغيير.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 15 – س 16.

[8] لم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "إنّ كلّ متغيّر فإنّما يتغيّر من شيء وإلى شيء، وما منه يتغيّر الشّيء وما إليه يتغيّر الشّيء متقابلان".

ذات نهاية[1]. يعني بالاستحالة هاهنا: التّغيّر الذي تشتمل [عليه] الحركات الثّلاث، أعني: التي في الكيف، وهي المخْصوصة باسم الاستحالة؛ والتي في الكمّ، وهي المسمّاة نموًّا[2] وذبولاً؛ والمسمّاة نقلة[3]، وهي التي تكون في المكان.

وكلّ واحدة[4] من هذه، كما قال[5]، يوجد التّغيير فيها إلى نهاية محدودة، ومن ضدّ إلى ضدّ؛ مثل التّغيّر في الكيف: من الصّحّة إلى المرض؛ وفي الكمّ: من الصّغر إلى الكبر، أعني: في النّموّ، أو [91 ظ] بالعكس، أعني: في الذّبول.

ولما كان وجود الأضداد في الحركة التي في المكان أخفى من وجودها في الاستحالة بيّنها[6] في الحركة التي في الاسْتحالة، ليظهر من ذلك للمتأمّل أنّ الأمر فيها واحد، فقال: وكذلك السّالك، فإنّه يسْتحيل من بعض الأماكن المخْتلفة في الصّورة إلى بعض[7]. يريد: وكذلك المتحرّكة في المكان بالطّبع من الأجسام البسيطة، فإنّها تتغيّر من مكان مضادّ إلى مكان مضادّ، أي: من فوق إلى أسفل أو بالعكْس.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 16.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: نقله.

[4] في الأصل: واحد.

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد الموادّ التي تمثّل بها أرسطو والتي أوردها في نقله لقول المعلّم الأوّل: "شبه المتصحّح، فإنّه يستحيل من مرض إلى صحّة؛ وكذلك النّاشئ، والنّاشئ يستحيل من صغر إلى كبر"؛ والواردة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 16 – س 17.

[6] في الأصل: سببها.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 17 – س 18.

ثمّ قال: وإنّما يسْلك إلى الموْضع [الذي هو][1] المُنتهَى لسُلوكه لا إلى غيره، شبه الجرم المُتصَحّح[2]. يريد: وهو ظاهرٌ أنّ المتحرّك في المكان إنّما يتحرّك إلى موْضع هو مخالِفٌ للموْضع الذي تحرّك منه، كالأمر في الاسْتحالة، أعني: أنّه يجب أن يسْتحيل من ضدّ إلى ضدّ، والجامع بينهما أنّ كلّ تغيّر[3] يجب أن يكون ما منه مخالِفًا لما إليه، وإلاّ كان التّغيّر بالملإ.

ثمّ قال: فإنّه يتحرّك {لا بالتّغيّر}[4] ولا حيث يريد المحرّك، لكن حيث هو مُنتهَى لسلوكه إليه، أعني[5]: الصّحّة[6]. يريد، فيما أحسب، إن لم يكن وقع في اللّفظ تصحيف[7]، أنّه ظاهر من التّصحّح وما أشبهه من ذوات الكيفيّات، أنّه ليس يتغيّر لأن يتغيّر، ولا يتغيّر لأيّ تغيّر أراد المحرّك، مثل ما يعرض في حركات ذوات الأنفس، بل التّغيير فيها هو لغاية طبيعته، وهي[8] الصّحّة.

وقد بيَّن الأمْر في حركات المكان المستقيمة، أعني: أنّها متناهية، في غير ما موضع فيما سلف من هذا الكتاب ومن السّماع[9].

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 18 – س 19.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل أبي الوليد بغرض أرسطو في كتاب *السّماء* (انظر: الورقة 277 أ / س 20 من الأصل اليونانيّ)، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإنّه يتحرّك لا كما اتّفق، ولا حيث يريد المحرّك". وقد تفطّن أبو الوليد مرّة أخرى إلى إحلال التّرجمة بغرض أرسطو، فعكس في تفسيره مفهوم الاتّفاق بقوله: "أنّه ليس يتغيّر لأن يتغيّر". وتلك فراسة منه.

[5] في الأصل: يعني.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 19 – س 20.

[7] في الأصل: تصحيفا.

[8] في الأصل: هو.

[9] انظر مثلاً الفصول الأخيرة من الجزء الخامس من *كتاب* الطّبيعة (السّماع الطّبيعيّ) لأرسطو.

ولما صحّح المقدّمة القائلة إنّ كلّ تغيّر فهو متناه[1]، أتى بالنّتيجة [92 و] التي قصدها، فقال: فإن كان هذا على هذا، كانت حركة النّار وحركة الأرض ليس إلى ما لا نهاية [له][2].

والقياس يأتلف هكذا: النّار والأرض وسائر البسائط متغيّرة؛ وكلّ متغيّر فهو يتغيّر من ضدّ إلى ضدّ؛ فينتج: أنّ النّار والأرض تتغيّران[3] من ضدّ إلى ضدّ.

راجع في نفس المعنى جامع السّماع الطّبيعيّ لابن رشد – المقالة الخامسة – فصل في "لواحق الأجسام المتحرّكة" ص 86: "وأمّا الحركة على الخطّ المستقيم، فإنّما صارت متناهية بغيرها، وبمكن فيها –بما هي على خطّ مستقيم– الزّيادة والنّقصان؛ وإنّما وجد لها التّمام من غيرها".

ولم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "إنّ كلّ متغيّر فإنّما يتغيّر من شيء وإلى شيء، وما منه يتغيّر الشّيء وما إليه يتغيّر الشّيء متقابلان. وذلك ظاهر بالاستقراء في جميع أصناف المتغيّرات. مثال ذلك في الاستحالة: التّغيّر من المرض إلى الصحّة، ومن الصحّة إلى المرض. وكذلك النّامي والمضمحلّ يتغيّر من عظم محدود إلى عظم محدود. والمتحرّك أيضًا في المكان حركة استقامة يتحرّك من العلو إلى السّفل، ومن السّفل إلى العلو. وليس تلفي الحركة إلى الجهات المتقابلة في النّقلة التي تكون على استقامة فقط، بل قد يلفي أيضًا تقابل ما في أجزاء الحركة المستديرة. وإن كان ذلك غير موجود في جملتها، فإنّها ليس لها ضدّ، كما تبيّن".

[1] في الأصل: متناهي.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 20 – س 21.

[3] في الأصل: تتغيّر.

فإذا أُضيف إلى هذا أنّ المتغيّرة من ضدّ إلى ضدّ متناهية التّغيّر، نتج[1] أنّ الأرض والنّار وسائر الأجسام البسيطة متناهية التّغيّر. وإذا كانت متناهية التّغيّر، وجب أن تكون[2] أماكن طبيعيّة إليها تتغيّر بالطّبع ومنها تتغيّر، ويجب عن هذا أن تكون مضادّة[3].

وإذا كان هذا هكذا، وكان يظهر أنّ جميع أجزاء الجسم الواحد منها يتحرّك إلى جهة واحدة، فمن البيّن أنّ موضع جميع أشخاص[4] الأرض واحد بالعدد. وكذلك الأمْر في النّار وفي سائر الأسْطقسّات.

وهذا هو الذي أشار إليه بقوله: وهذان الموضعان هما آفاق السّلوك والحركات[5]. يعني: أنّ الفوْق والأسْفل هما هذان الموضعان اللّذان ظهر أنّهما متضادّان متناهيان.

وذلك أنّ الأسْطقسّيْن الخفيفيْن، أعني: النّار والهواء، يتحرّكان إلى فوق؛ أمّا أحدهما فبإطلاق[6]، وأمّا الآخر فبإضافة. وكذلك الثّقيلان، [و]هما الأرض [والماء، يتحرّكان إلى أسْفل]؛ الأرض بإطْلاق، والماء بإضافة[7].

---

[1] في الأصل: أنتتج.

[2] في الأصل: يكون.

[3] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد القول الوارد في نقله لقول المعلّم الأوّل: "لكن إلى ما له غاية، أعني: إلى مواضع مخالفة لتلك المواضع التي تحرّكت فيها. فإنّ موضع العلوّ مخالف إلى أسفل"؛ وهو القول الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 21 – س 22.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 22 – س 23.

[6] في الأصل: فالفوق.

[7] لم يذكر أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وإذا تقرّر أنّ كلّ متحرّك فإنّما ينتقل من مقابل إلى مقابل، وكانت المتقابلات محدودة، فكلّ متحرّك إنّما يتحرّك من شيء محدود وإلى شيء محدود. والمتحرّك في المكان متحرّك إلى الفوق والأسفل، فالفوق والأسفل محدود".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

وقد يكون أيضًا على جهة من الجهات في الحركة المسْتديرة تضادّ باختلاف، أعني: الحركات الكائنة في قطر الدّائرة؛ فأمّا حركة الدّائرة كلّها، فلا ضدّ لها البتّة.

فقد اسْتبان الآن أنّ حركات [92 ظ] أجزاء الدّور أيضًا تكون[1] إلى مواضع مختلفة ذوات نهاية. فقد صحّ الآن بأقاويل مضْطرّة أنّ لحركات الأجرام كلّها غاية، <وأنّها تسْلك>[2] وأنّها لا تسْلك سلوكًا لا نهاية له[3].

التّـفـسـيـر

لما وضع أنّ كلّ حركة فيجب لها، بما هي حركة، أن تتحرّك من ضدّ إلى ضدّ لا من شبه إلى شبه، وإلاّ كانت الحركة عيبًا؛ أعني: لو تحرّكت من شبه إلى شبه؛ وكان هذا عامًّا في كلّ حركة كانت نقليّة[4] أو غيرها؛ وكان قد تبيّن[5] من أمر النّقلة دور أنّه ليس فيها تضادّ، ولا هي من شيء إلى شيء؛ وكانت هاتان المقدّمتان كلّ واحدة منها توقع شكّا

---

[1] كلمة: تكون غير منقوطة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] وضعنا هذا القول بين مظفّريْن إشارة منّا إلى أنّ أرسطو لم يورده في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* (انظر: المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 26 – س 27).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 20 إلى س 27.

[4] في الأصل: ثقيلة.

[5] في الأصل: بيّن.

في صاحبتها[1]؛ أخذ يحلّ ذلك الشّكّ بأن عرّف أنّ الحركة الدّوريّة فيها تضادّ، من جهة، وليس فيها، من جهة [أخرى]، تضادّ؛ أعني أنّ أجزاءها[2] يوجد فيها تضادّ بين ما منه وما إليه، من جهة، وليس يوجد من جهة [أخرى].

أمّا الجهة التي[3] يوجد لها التّضادّ بين ما منه يتحرّك وبين ما إليه، فإذا تحرّك الجزء منها من طرف قطر من أقطار الدّائرة إلى الطّرف المقابل له.

وأمّا الجهة التي ليس يوجد من قبلها فيها تضادّ، فإذا تحرّك الجزء الواحد بعيْنه من نقطة حتّى يعود إليها بعيْنها، أعني: إذا تمّم الدّورة.

وهذا هو الذي عنى[4] بقوله: وقد يكون[5] أيضًا على جهة من الجهات في الحركة المسْتديرة تضادّ باختلاف، أعني: الحركات الكائنة في قطر الدّائرة[6]. يريد: أنّه يكون في حركات أجزاء الدّورة تضادّ منه، ويبقى[7] ما إليه من جهة ما هو الجزء منها من طرَف قطر، وينْتهي [93 و] إلى طرَفه الثّاني. ولذلك يُسمّى[8] الكوكب في الطّرف الواحد طالعًا وفي الثّاني غاربًا، ويُقال إنّ الطّالع ضدّ الغارب.

---

[1] لم يورد أبو الوليد هذا الشّكّ لا في جامع كتاب السّماء والعالم، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: الورقة 11 و).

[2] في الأصل: أجزاؤها.

[3] في الأصل: الذي.

[4] في الأصل: عني.

[5] في الأصل: تكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 23 – س 24.

[7] في الأصل: يبق.

[8] في الأصل: يسمع.

وقوله : فأمّا حركة الدّائرة كلّها، فلا ضدّ لها [البتّة][1]؛ يريد: فأمّا حركة الأجزاء التي حركة الجزء منها دورة تامّة، فلا يُتصوَّر[2] في حركته تضادٌّ بين ما منه وما إليه، لأنّه من النّقطة التي تبتدئ إليها بعينها تنتهي.

وقوله: فقد استبان الآن أنّ حركات أجزاء الدّور أيضًا تكون إلى مواضع مختلفة [ذوات نهاية][3]؛ يريد: فقد استبان الآن أنّ حركات أجزاء الدّائرة تكون إلى مواضع مخالفة لما منه، كانت إذا توُهّمت لم تتمّ دورتها، بل كانت من طرف قطر الدّائرة إلى الطّرف المقابل له. ولذلك يُسمّى أحدهما للكواكب طلوعًا والآخر غروبًا، ويُقال إنّ موضع الغروب ضدّ[4] لموْضع الطّلوع.

وإنّما وُجد هذا للدّائرة من قبل القطر، لأنّ القطْر خطّ مسْتقيم، والتّضادّ إنّما يوجد لطرفيْ البعد المستقيم، على ما تبيّن في أوّل هذه المقالة وفي الثّالثة[5] من[6] السّماع[7].

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 24.

[2] في الأصل: تتصوّر.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 26.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 25 – س 26.

[4] في الأصل: ضدًّا.

[5] العجب من أبي الوليد كيف يحيل القارئ هاهنا إلى المقالة الثّالثة من السّماع الطّبيعيّ، وكان الأحرى به أن يحيله إلى الخامسة منه التي أفردها المعلّم الأوّل لهذه المسألة والتي اختزلها ابن رشد نفسه في جامعه فيما بين ص77 وص89 (راجع خاصّة ص 87 من فصل "الحركات المتضادّة")!!

إنّ هذا الخلط –الذي سبق لنا أن وقفنا على مثله في مناسبات سابقة يرسّخ اعتقادنا أنّ الفيلسوف لم يضع هذا الشّرح مدوَّنًا وإنّما أملاه على أحد تلاميذه. ذلك أنّه من غير المنطقيّ أن يقع ابن رشد في مثل هذا الخلط، ولا أيضًا أن يتكرّر مثل هذا التّصحيف في أكثر من موضع على جهة التّخصيص.

[6] في الأصل: في.

قـال أرسـطـوطـالـيـس

والدّليل على أنّ السّالك لا يسْلك إلى ما لا نهاية له: الأرض، فإنّها كلّما دنت[1] وقربت من الوسط، كان أسْرع لسُلوكها.

وكذلك النّار، كلّما دنت[2] وقربت[3] من العلوّ، كان أسْرع لسلوكها. فلو أنّ السّلوك كان إلى ما لا نهاية، كانت السّرعة أيضًا إلى ما لا نهاية.

---

[7] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: "فقد صحّ الآن بأقاويل مضطرّة أنّ لحركات الأجرام كلّها غاية، <وأنّها تسلك> وأنّها لا تسلك سلوكا لا نهاية له"، وهو القول الموافق لما أورده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* (انظر: المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 26 – س 27). ونرجّح أن يكون ابن رشد قد امتنع عن إيراد هذا القول لفرط اِلْتباس معناه. ولم يورد أبو الوليد حلّ هذا الشّكّ لا في جامع كتاب السّماء والعالم، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: الورقة 11 و).

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 28.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 29.

[3] في الأصل: قويت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 29.

فلو كانت السّرعة على هذا، لَكان[1] الثّقل والخفّة[2] على ذلك، أعني: إلى ما لا نهاية له.

[93 ظ] وقلنا: {[كما][3] أنّ الأشياء السّالكة إلى أسفل بعضها أسْرع سلوكًا من بعض، على نحو اختلافها[4] في الثّقل، كذلك لو كانت زيادة الثّقل إلى ما لا نهاية له}[5].

التّـف ـس ـي ـر

---

[1] في الأصل: لمكان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 30.

[2] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 30.

[3] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 30 – س 31.

[4] في الأصل: اختلافهما.

[5] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل أبي الوليد بغرض أرسطو في كتاب *السّماء*، كما ورد في الورقة 277 أ / س 31 إلى س 33 من الأصل اليونانيّ، حيث قال المعلّم الأوّل: "**[كما] أنّ سرعة الشّيء إنّما تكون له من سلوكه إلى أسفل، فإنّ نفس السّرعة تنتج بالنّسبة لشيء آخر من ثقله؛ بحيث أنّه إن أمكن في الثّقل أن يتزايد إلى ما لا نهاية له، لأمكن في السّرعة أن تتزايد إلى ما لا نهاية له**". ونرجّح أن يكون ابن رشد قد امتنع عن إيراد هذا القول لفرط اِلْتباس معناه.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 27 إلى س 33.

هذا دليلٌ غير الأدلّة التي سلفت على أنّ حركات الأسطقسّات متناهية، وإن كان يستعمل في ذلك بعض المقدّمات التي سلف[1] بيانها فيه. فهو يضع أوّلاً أنّ من الأوائل المعروفة بأنفسها أنّ حركة الأرض والنّار وسائر الأسطقسّات ترى في آخرها أسْرع منها في أوّلها؛ أعني أنّ حركة الأرض، إذا قربت من الوسط، أسْرْع منها إذا كانت بعيدة. وكذلك حركة النّار تُرى، إذا قربت من العلوّ، أسْرع منها إذا بعدت.

وإذا كان ذلك كذلك، وجب عن ذلك أن يكون الوسَط متناهيًا، وكذلك العلوّ.

فأمّا كيف يلزم عن هذا المتقدّم[2] هذا التّالي فيما سلف؟ وبما هو معروف بنفسه؟

أمّا ما هو معروف بنفسه: فلأنّه لو كانت حركاتها إلى غير نهاية، للزم أن تكون سرعتها نموًّا[3] إلى غير نهاية، لأنّه كان[4] [يجب أن] تكون النّار، كلّما لجّت[5] في العلوّ، أسْرع؛ وكذلك كان يجب أن تكون الأرض، كلّما[6] أمْعنت في السّفل، أسْرع.

فإن كان العلوّ والسّفل غير متناهيَيْن، وَجَب في السّرعة أن تكون غير متناهية. ولو وُجدت[7] سرعة غير متناهية، لَوُجد ثقل وخفّة لا نهاية لهما. وقد بيَّن امتناع ذلك فيما سلف.

---

[1] في الأصل: سلفت.

[2] في الأصل: المقدّم.

[3] في الأصل: نموّ.

[4] في الأصل: كانت.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: كلّها.

[7] في الأصل: لوجدت.

فقوله: فلوْ أنّ السّلوك كان إلى ما لا نهاية، كانت السّرعة [94 و] أيضًا إلى ما لا نهاية[1]؛ يريد: وإذا وضعنا أنّ المتحرّك كلّما أمْعن إلى الجهة التي يتحرّك فيها وُجد أسرع؛ ووضعنا أنّ الجهة التي تتحرّك فيها غير متناهية؛ لزم أن تمرّ سرعتها إلى غير نهاية.

[فإن] كان[2] يمكن وجود سرعة غير متناهية، وإن وجدت حركة غير متناهية، وُجد ثقل أو خفّة غير متناهية. وهذا الذي دلّ عليه بقوله: فلو كانت السّرعة على هذا، لكان الثّقل والخفّة على ذلك، أعني: إلى ما لا نهاية له[3].

وقد يسأل[4] سائل في هذا فيقول: إنّ هذا يلزم عن وضع [أنّ] الثّقيل أو[5] الخفيف يتحرّك إلى ما لا نهاية، أعني: أن يكون ثقل لا نهاية له؛ وإن لم يضع أنّه كلّما قرب المتحرّك من الجهة التي يتحرّك إليها، فهو أسْرع، فما الفائدة من[6] وضعه هذه المقدّمة؟

فنقول إنّه إنّما أراد أن يعرّف أنّه إذ قد تبيّن أنّ الحركة المستوية، إذا فُرضت غير متناهية، أنّه يلزم أن تكون القوّة المحرّكة لها غير متناهية؛ فإنّه إذا فُرضت حركة تمرّ في السّرعة إلى غير نهاية، أنّه أوجب أن تكون عن قوّة غير متناهية. ولذلك قال: فلو كانت السّرعة على هذا، لكان الثّقل والخفّة على ذلك، أعني: إلى ما لا نهاية له[7].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 29 – س 30.

[2] في الأصل: فكان.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 30.

[4] في الأصل: يسئل.

[5] في الأصل: و.

[6] في الأصل: في.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 30.

وقوله: وكما أنّ الأشياء السّالكة إلى أسفل بعضها أسرع سلوكًا من بعض[1]، إلى آخر ما كتبناه[2]؛ هو قولٌ ينبّه به على السّبب في أن لزم، إذا كانت السّرْعة غير متناهية، أن يكون الثّقل والخفّة غير متناهييْن[3].

وذلك أنّه إن كان السّبب في اختلاف الأشياء [94 ظ] في السّرعة اختلافها في الميْل، أي: في الثّقل والخفّة، أعني أنّه كلّما كان أثقل أو أخفّ، فهو أسْرع. فهو بيّنٌ أنّ هذا مُنعكِس، أعني: أنّ ما كان أسرع، فهو أثقل أو أخفّ.

وإذا كان ذلك كذلك، وكانت سرعة غير متناهية، وجب أن يكون ثقل أو خفّة غير متناهييْن[4].

قال أرسطوطاليس

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 30 – س 31.

[2] الإشارة هاهنا إلى العبارة الواردة في نقله لقول أرسطو: "على نحو اختلافها في الثّقل، كذلك لو كانت زيادة الثّقل إلى ما لا نهاية له"؛ والواردة –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 32 – س 33.

[3] في الأصل: متناهية.

[4] ولم يذكر أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "والبيان الثّاني نسقه هكذا: المتحرّك في المكان كلّما قرب ممّا إليه يتحرّك كان أسرع حركة، وسرعة الحركة الواحدة بعينها متناهية، فما إليه يتحرّك المتحرّك محدود متناه".

ونقول أيضًا إنّ الجرم السّالك إلى فوق والجرم السّالك إلى أسْفل [ليس][1] يسْلكان من محرّك آخر لهما قسرًا، كما قال بعض النّاس إنّ الأسْطقسّات تتحرّك بالضّغْط.

فنقول إنّه لو كانت حركته كذلك، لكانت حركة النّار العظيمة تسْلك إلى فوق سلوكًا بطيئًا[2]، ولكانت حركة الأرض العظيمة تسْلك إلى أسْفل سلوكًا بطيئًا[3].

ونحن قد نرى الآن خلاف هذه الصّفة.

وذلك أنّا نرى النّار العظيمة أسْرع سلوكًا إلى مواضعها أيضًا.

فلو كان سلوك الأسْطقسّات بالضّغط، لكانت الأرض إذا قربت من موْضعها والنّار إذا قربت من موْضعها، لم يكن سلوكها أسْرع إلى موْضعها، لأنّ كلّ شيء يبعد من دافعه وضاغطه يكون سلوكه سلوكًا بطيئًا[4].

ونقول إنّ المكان الذي تسْلك منه الأسْطقسّات قسْرًا تسْلك إليه طوعًا[5].

التّـفـسـيـر

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* – الورقة 277 أ / س 30 والورقة 277 ب / س 1 – س 2. وقد تفطّن أبو الوليد مرّة أخرى إلى إخلال التّرجمة بغرض أرسطو في *كتاب السّماء*، فلم يورد نصّ التّرجمة في تفسيره، ونسب هذا القول إلى معاندي القول الأرسطي لا إلى المعلّم الأوّل نفسه، كما توحي بذلك عبارة: "ونقول".

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 أ / س 33 إلى الورقة 277 ب / س 8.

لما كانت إحدى المقدّمات التي انْبنى[1] عليها البرهان هي أنّ الأجْسام البسيطة التي هي أجزاؤه الأول تتحرّك من ذاتها بالطّبع، أعني: بمبادئ فيها، لا عن أشياء من خارج؛ وكان لقائل أن يقول إنّه إنّما تتحرّك هذه الحركات المحسوسة [95 و] لها، أعني: إلى فوق وإلى أسفل، من أسباب من خارج بقسْر[2] عليها، كما كان يعْتقد كثير[3] من القُدماء ذلك[4] في أمر الأرض: أنّها[5] واقفة[6] بالقسْر في الوسط، ومتحرّكة إلى الوسط بالقسْر عن الحركة الدّوريّة؛ أخذ يعاند هذا القول ويردّه، لا على أنّه أمْر يسْتحقّ أن يجعل مطلبًا بذاته، لكن على جهة الاسْتظهار، أعني أنّه معلوم بنفسه أنّ هذه تتحرّك من تلقائها، أعني: الأرض والنّار وسائر الأجسام البسيطة.

وجعل الحجّة الأولى على ذلك أنّه لو كانت الأرض تتحرّك إلى أسفل قسرًا، وعن محرّك من خارج، لَوَجب أن تكون الأرض الأكبر أبطأ؛ ونحن نجد أنّ الأرض، كلّما عظمت، كانت حركتها إلى أسْفل أسرع.

وهذا لازمٌ، إذا فُرِض المحرّك القسريّ واحدًا بعينه، أعني أنّ المحرّك الواحد بعيْنه، إذا حرّك جسْميْن: أحدهما أكبر والآخر أصغر، أنّه يحرّك[7] الأكبر حركة أبطأ.

والذين يقولون بهذا العلم يسَلّمون أنّ الضّاغط للأسطقسّات، متى تتحرّك هذه الحركة، هو شيء واحد. وذلك أنّه [إن] فُرِض [أنّ] الضّاغط لها حركة الكلّ، فهو واحدٌ؛ وإن فُرِض أنّ بعضها يضغط بعضًا، فالسّبب في ذلك واحدٌ، وهي[8] حركة الكلّ[9].

---

[1] في الأصل: ابتني.

[2] في الأصل: يعسرها.

[3] في الأصل: كثيرا.

[4] عبارة: القدماء ذلك غير مقروءة في لأصل.

[5] في الأصل: إنّما.

[6] في الأصل: وافقه.

[7] في الأصل: تحرّك.

[8] في الأصل: وهو.

ولما فرغ من هذه الحجّة أتى[1] بحجّة[2] ثانية[3]، فقال: فلو كان سلوك الأسطقسّات بالضّغط... إلى قوله: سلوكًا بطيئًا[4].

وهذا القول تأليفه في الشّكل الأوّل والثّاني. أمّا في الأوّل، فهكذا: [الحركة كلّما قربت من منتهاها أسرعت؛ والمتحرّك قسرًا كلّما قرب من منتهاه ليس يسرع؛ فينْتج: أنّ الحركة قسرًا ليس تسرع كلّما قرب [95 ظ] المتحرّك عنها من منتهاه][5].

---

[9] لم يذكر أبو الوليد هذا الدّليل في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ولما تبيّن له هذا المعنى أخذ يبيّن أمرًا آخر. قد كان استعمله قبل هذا وهو: أنّ الحركة الطّبيعيّة موجودة. وذلك أنّ لقائل أن يقول: أنّ كلّ حركة فهي قسريّة، وأنّ هذه الأجسام البسيطة التي يظنّ أنّها تتحرّك بطبعها، إنّما هي متحرّكة عن غيرها، وذلك عندما يضغط بعضها بعضًا من حركة هذا الكلّ؛ وإذا كانت حركتها قسرًا لم يكن لها مواضع محدود. فهو يردّ هذا، ويقول: إنّه لو كان الأمر كذلك، لكانت حركة النّار العظيمة إلى فوق، أبطأ من حركة النّار اليسيرة. وكذلك حركة الأرض العظيمة إلى أسفل أبطأ من حركة الأرض الصّغيرة؛ وذلك أنّ كلّ ما يتحرّك قسرًا فإنّما يتحرّك عن غيره من خارج، وكلّ ما يتحرّك قسرًا عن محرّك من خارج؛ فكلّما كان المتحرّك أعظم كانت حركته أبطأ للمقاومة التي توجد هنالك بين المتحرّك والمحرّك، لكن ليس الأمر في الأسطقسّات كذلك؛ فواجبٌ أن تكون حركتها طبعًا لا قسرًا".

[1] في الأصل: أنّها.

[2] في الأصل: حجّة.

[3] في الأصل: ثابتة.

[4] غير مقروءة في الأصل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 5 إلى س 7.

[5] ورد هذا القياس مشوّشًا في الأصل، ولفظه: المتحرّك قسرًا كلّما قرب من منتهاه؛ فينتج: أنّ الحركة قسرًا ليس تسرع كلّما قرب المتحرّك [95 ظ] من منتهاه.

ثمّ توجد هذه النّتيجة وتؤلّف في الثّاني هكذا: الأسطقسّات كلّما قربت من منتهاها أسرعت حركتها، والمتحرّكات قسرًا ليست[1] تسْرع إذا قربت من منتهاها؛ فينتج[2] عن ذلك أنّ الأسطقسّات[3] ليست[4] تتحرّك قسرًا.

وأمّا هو، فأخرجه مخرج قياس شرطيّ، ولكنّ الاتّصال فيه بيّن بما ذكرناه. وأتى هو بالعلّة التي من قبلها كان المتحرّك قسرًا، كلّما قرب من منتهاه، كان أبطأ. وهو يعدّه من المحرّك له، أعني: من خارج.

وقوله: ونقول إنّ المكان[5] الذي تسلك منه[6] الأسْطقسّات قسرًا، تسْلك إليه طوعًا[7]؛ يريد: أنّه ليس يحتاج في أمثال هذه الأشياء إلى أن تُبيّن بقول[8]، لأنّه من المعروف بنفسه أنّ كلّ مكان يتحرّك إليه أسْطقسّ من الأسْطقسّات قسرًا، فإنّه يتحرّك إليه ضدّه طبعًا. مثال ذلك: أنّ الأرض، لما كانت تتحرّك [إلى فوق] قسرًا، كانت النّار تتحرّك إلى فوق طبعًا[9].

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: فينتتج.

[3] عبارة: أنّ الأسطقسّات غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: كان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 6 إلى س 8.

[6] في الأصل: فيه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 7 – س 8.

[8] في الأصل: فقول.

[9] لم يذكر أبو الوليد هذه الحجّة في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ودليل آخر وهو: أنّه لو كانت هذه الحركة قسرًا لوجب أن تكون أبطأ، إذا قربت ممّا إليه الحركة. لأنّه إذا قرب المتحرّك قسرًا ممّا إليه يتحرّك بعد عن دافعه، وإذا بعد عن دافعه أبطأت حركته، كالحال في الأشياء التي تتحرّك زمانًا ما عن الرّامي والضّاغط. لكنّ

قـال أرسـطـوطـالـيـس

فقد يحقّ على النّاظر في هذه الأشياء الطّالب لها أن يقرّ بما ذكرنا من هذه الأوائل[1] والمقدّمات إقرارًا لا ارتياب فيه[2]، وأن يقنع أيضًا بالمقالات الفلسفيّة الأول التي كتبناها.

فإنّا قد كتبنا[3] هنالك[4]، فقلنا: إنّ الحركة المسْتديرة واحدة لا بدْء لها ولا نفاذ[5]، كانت في عالمنا هذا أو في سائر العوالم[6]. {

المشاهدة ضدّ ذلك، أعني: أنّه كلّمَا قربت الأشياء المتحرّكة من مواضعها التي إليها تتحرّك. فالأشياء المتحرّكة إلى فوق وإلى أسفل ليست تتحرّك عن القسر والضّغط. وذلك ما أردنا أن نبيّن".

[1] غير مقروءة في الأصل. ولم ترد هذه الكلمة في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 10؛ ولا أيضًا في نقل ابن رشد لقول أرسطو في التّفسير، ولا في تفسيره لهذا القول التّفسير، لكنّه أوردها في موضع لاحق من تفسيره، لذا أثبتناها.

[2] في الأصل: به، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: ذلك، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها، كما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 9 – س 10.

[4] الإشارة هاهنا إلى الاستدلال الوارد في كتاب *الميتافيزيقا* لأرسطو (المقالة الأولى، المطلب الثّامن، الورقة 1074 و / س 31 إلى س 38، حيث بيّن المعلّم الأوّل أنّه إن كانت هنالك عوالم كثيرة، لكانت تكون محرّكات أول كثيرة بالعدد واحدة بالنّوع؛ إلاّ أنّ هذه الكثرة تفترض بصفة مسبقة وجود المادّة، وهذا ما لا يمكن مع وجود المحرّك الأوّل الذي هو بريء كلّية من المادّة.

[5] في الأصل: يفاد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 10 – س 11.

[6] بشأن الاستدلال الذي أورده أرسطو على وحدة الحركة المستقيمة و–في نهاية التّحليل– وحدة العالم، راجع: كتاب *السّماء* (المقالة الأولى، المطلب الثّامن، الورقة 276 و/س30 إلى الورقة 276 ظ / س21). أمّا بشأن استدلال المعلّم الأوّل على وحدة الحركة المستديرة وبالتّالي وحدة العالم، فيمكن الرّجوع إلى كلّ من كتاب *الميتافيزيقا* المقالة الأولى، المطلب السّادس، الورقة 1072 و/س9 إلى

ثمّ استنْبطنا من هذه الحركة أنّ السّماء واحدة والعالم واحد اضطرارًا، وليست عوالم كثيرة، كما قال بعض النّاس[1]{2}.

التّـفـسـيـر

[96 و] لما بيّن أنّ العالم يجب أن يكون واحدًا من مقدّمات طبيعيّة، وكان يظهر ذلك من مقدّمات إلهيّة، أخذ يبيّن كيف يظهر ذلك في العلمين جميعًا؛ وأنّه يجب، لمكان هذا، أن يصدّق بهذا المطلوب.

فقوله: فقد يحقّ على النّاظر في هذه الأشياء الطّالب لها أن يقرّ بما[3] ذكرنا من هذه [الأوائل و][4] المقدّمات إقرارًا لا ارتياب فيه[5]؛ يعني به: المقدّمات التي ذكر قبل

س24)، وكتاب *السّماء* (المقالة الثّانية، المطلب الثّالث، الورقة 286 و/س31 إلى الورقة 286 ظ/س24، وكتاب *الكون والفساد* (المقالة الثّانية، المطلب العاشر)، وكتاب *الفيزياء* (المقالة أوميقا، المطلب السّادس، الورقة 259 و/س 32 إلى الورقة 260 و / س 10).

[1] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن لا يمتّ بصلة إلى المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 12 إلى س 13، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإذا ما تُؤمِّلت المسألة على النّحو التّالي لاستبان واتّضح أيضًا أنّ السّماء واحدة اضطرارًا". ويريد بهذا أنّ قوله اللاّحق هو بيانٌ ثان منفصل عن البيان الذي فرغ منه بشأن وحدة السّماء، وهو من جهة الأسطقسّات الجسميّة المركّبة لأجزاء الأجرام لا من جهة السّماء ذاتها، كما ورد في بيانه الأوّل. ولما كان النصّ الذي اعتمده ابن رشد خاذلاً للغرض الأرسطيّ تسرّب بعض التّشويش إلى الشّرح الرّشديّ، فأورد قولاً شنيعًا ونسبه إلى أرسطو: "وأرسطو السّماء عنده ليست في مكان بالذّات، فكيف قال هاهنا إنّ المواضع تكون ثلاثة؟". ولكلّ جواد كبوة.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 8 إلى س 13.

[3] في الأصل: بها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] الإضافة معلّلة بما أوردناه أعلاه في الهامش عدد 1 من الصّفحة 153.

هذا، وهي المقدّمات الطّبيعيّة.

وإنّما قال ذلك لأنّ كثيرًا من النّاس قد يعوقهم[1] عن التّصديق بتلك الأوائل التي وضعنا، لمكان نشأتهم[2] على آراء كاذبة، فتحْصل عندهم مقدّمات مشْهورة مضادّة لتلك المقدّمات المعروفة بنفسها. وهو مثل ما يُعتقَد في ملّتنا أنّ الله قادر على أن يخلق عوالم لا نهاية لها، وإلاّ كان عاجزًا.

فكأنّه قال: فقد يجب على النّاظر في هذه المقدّمات التي وضعناها أن يصدّق بها، وأن يعلم أنّها يقينيّة في هذا العلم، ولا يدخل عنده فيها شكّ؛ إمّا من قِبَل مشهورات مضادّة لها، وإمّا من قِبَل أنّه يظنّ أنّ الأوائل في هذه الصّناعة يجب أن تكون في التّصديق بمنزلة الأوائل في علم الهندسة. فإنّ هذيْن الأمريْن هما اللّذان يوقعان الشّكّ في المقدّمات الطّبيعيّة.

ولما ذكر أنّه يظهر ذلك في الأمور التي تثبت[3] في العلم الإلهي، أخذ يذكر ذلك[4]، فقال: فإنّا قد كتبنا هنالك، فقلنا: إنّ الحركة المستديرة واحدة لا بدء لها ولا نفاذ[5]، كانت في عالمنا هذا أو في سائر العوالم[6]. يريد: فإنّا قد بيّنّا في الأقاويل التي توضع كالأصول في العلم الإلهي، أنّ الحركة المستديرة يجب أن تكون [96 ظ] واحدة لا

---

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 8 – س 9.

[1] في الأصل: تعوقهم.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: "وأن يقنع أيضًا بالمقالات الفلسفيّة الأول التي كتبناها"، وهو القول الموافق لما أورده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 9 – س 10. ونرجّح أن يكون ابن رشد قد امتنع عن إيراد هذا القول لفرط اِلْتباس معناه.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 10 إلى س 12.

بدء لها ولا انقضاء؛ وأن تكون سائر الحركات الحادثة تترقّى إلى مثل هذه الحركة، أعني: إلى حركة مستديرة، سواء فرضْنا هذه الحركات الحادثة في عالمنا هذا أو في عالم آخر، أعني أنّه يجب أن يكون ترقّيها في كلّ واحد من العالمين[1] أو العوالم إلى أمثال هذه الحركة.

وهذا الذي قاله هو الذي تبيّن في الثّانية من السّماع[2]، لأنّ هذا لا يتبيّن في العلم الإلهي، وإنّما يتبيّن هنالك لكنّه يوضع في العلم الإلهي.

فعلى هذا ينبغي أن يُفهم قوله: **فإنّا قد كتبْنا هنالك**[3]، أي كتبنا في هذا العلم الإلهي، أي في أوائله، ما تبيّن في العلم الطّبيعي من أنّ الحركة المستديرة يجب أن تكون[4]

---

[1] في الأصل: العلمين.

[2] العجب من أبي الوليد كيف يحيل القارئ هاهنا إلى المقالة الثّانية من السّماع الطّبيعيّ، وكان الأحْرى به أن يحيله إلى الثّامنة منه التي أفردها المعلّم الأوّل لهذه المسألة والتي اختزلها ابن رشد نفسه في *جامعه* فيما بين ص122 وص137 !!

وحسبنا دليلاً عمّا نزعم ما أورده ابن رشد –من جهة– في مستهلّ هذه المقالة: "أرسطو يبتدئ أوّلاً في هذه المقالة، فيفحص هل يمكن أن تكون جميع الحركات حادثة حتّى تكون هاهنا حركة حادثة واحدة أو أكثر من واحدة لم تتقدّمها حركة أصلاً، أم هاهنا حركة أولى لم تزل ولا تزال –إمّا واحدة وإمّا أكثر من واحدة– هي السّبب في جميع ما يتحرّك منها تارة ويسكن تارة" (انظر: المصدر المذكور، ص 122)؛ و–من جهة أخرى– في خاتمتها: "فأمّا الحركة على الدّائرة –إذا كانت إلى جهة واحدة– فهي واحدة ضرورة، وإن تكرّرت إلى غير نهاية؛ لأنّ المتحرّك ليس يرسم نقطة بالفعل، لأنّه ليس لها مبدأ ومنتهى بالطّبع، كالحال في الخطّ المستقيم. ولذلك أيّ نقطة فُرضت عليها، فهي مبدأ ونهاية ووسط؛ وهذا من أمْر الدّائرة بيِّن بنفسه. فقد ظهر من هذا القول أنّ هاهنا حركة دوريّة أزليّة محرِّكها أزليّ وفي غير مادّة أصلاً، وكان ما وُجد بالقول هاهنا من أمرها مطابقًا لما يظهر حسًّا من حركة الجرم السّماويّ. فإذن هذه الحركة التي لم تحسّ قطّ ساكنة أزليّة ضرورة، وهو المطلوب الذي كان عنه الفحص من أوّل الأمر. ولقرب هذا الجسم ممّا لدينا وبعده واختلاف أوضاعه، تحدث الحركات الكائنة الفاسدة، وإلاّ لم يمكن أن يوجد عن محرِّك أزليّ ومتحرِّك أزليّ حركة حادثة، كما لا يمكن أن توجد حركة حادثة إن لم يوجد محرِّك أزليّ" (انظر: المصدر المذكور، ص 137).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 10.

[4] في الأصل: يكون.

في هذا العالم[1] واحدة: لا بدء لها ولا منْتهى؛ وكذلك في كلّ عالم يقدّر[2] غيرًا[3] لهذا العالم.

ولما قال هذا، قال: ثمّ اسْتنْبطنا من هذه الحركة أنّ السّماء واحدة والعالم واحد اضطرارًا. يريد: ولما صحّ لنا [من] هذا الأصل الموضوع في العلم الإلهي، [و]تبيّن[4] أنّ حركة النّقلة المستديرة يجب[5] أن تكون واحدة أزليّة[6]، وأنّ محرّكها ليس ينبغي أن يكون في مادّة؛ وتبيّن، في العلم الإلهي، أنّ ما ليس في مادّة، فليس يمكن أن يوجد عنه[7] أكثر من موجود واحد بالعدد، أعني أنّه ليس يمكن أن يوجد عنه اثنان. وتبيّن هنالك أنّ المحرّك الواحد إنّما يوجد[8] عنه متحرّك واحد.

وإذا كان ذلك كذلك، فقد يجب أن تكون السّماء واحدة بالعدد. وإن كانت السّماء واحدة بالعدد، لزم أن تكون العوالم واحدة[9] [97 و] بالعدد.

---

[1] في الأصل: العلم.

[2] كلمة: يقدّر غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: بيّن.

[5] في الأصل: تجب.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: فيه.

[8] في الأصل: توجد.

[9] مطموسة في الأصل.

وهذا بيّنٌ ممّا سلف، أعني أنّ وجود العالم تابع لوجود السّماء. وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: {ثمّ اسْتَنْبطنا من هذه الحركة أنّ السّماء واحدة}[1]. يعني أنّه استنبط من الحركة الواحدة أنّ المحرّك لها واحد[2]، وأنّ المحرّك الواحد إنّما يحرّك[3] حركة واحدة.

وليس لقائل أن يقول[4] إنّه قد تبيّن أنّ هذا المحرّك إنّما يحرّك السّماء من قِبَل الشّوق الموجود في السّماء من قِبَل تصوّرها، فما الذي يمنع أن تكون هاهنا سماوات[5] كثيرة فتشوّقت[6] كلّ واحدة[7] منها [إلى] هذا المحرّك الأوّل على وتيرة[8] واحدة وبنَحْو واحد من التّصوّر، مثل ما يحرّك هذا[9] التّصوّر الواحد بعيْنه أكثر من متصوّر[10] واحد.

مثال ذلك: أنّ كون الغذاء[11] نافع هو الذي يحرّك كلّ جائع إلى الطّعام، ولعلّ الأمر في السّماوات[12] هكذا؟

---

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 12 إلى س 13، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإذا ما تُؤُمّلت المسألة على النّحو التّالي لاستبان واتّضح أيضًا أنّ السّماء واحدة اضطرارًا".

[2] في الأصل: واحدا.

[3] في الأصل: تحرّك.

[4] هذه المعاندة لم ترد في النّصّ الأرسطيّ الأصليّ، والردّ الرّشديّ عليها يوحي بأنّها –لفرط طبيعتها الجدليّة– من وضع المتكلّمين.

[5] في الأصل: سموات.

[6] في الأصل: لتشوّق.

[7] في الأصل: واحد.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: هنا.

[10] مطموسة في الأصل.

[11] في الأصل: القدماء.

[12] في الأصل: السّموات.

فنقول: إنّه قد يتبيّن أنّ التّصوّر[1] هنالك هو المتصوّر بعينه من جميع الجهات.

وإذا كان ذلك كذلك، فالتّصوّر هو واحد بعيْنه، كما أنّ المتصوّر هو واحدٌ بعيْنه. وإذا كان التّصوّر بعيْنه واحدًا، فليس يُلفى[2] إلاّ لمتصوّر[3] واحد.

وأمّا فينا، معشر النّاس، فإنّ التّصوّر ليس هو المتصوّر[4] من جميع الوجوه. ولذلك أمكن أن يتصوّر المتصوّر الواحد بعيْنه بتصوّرات كثيرة لمتصوّرين[5] كثيرين. فعلى هذا ينبغي أن يُفهَم الأمر في تصوّرات الأجرام السّماويّة[6].

---

[1] في الأصل: المتصوّر.

[2] في الأصل: يلفي.

[3] في الأصل: لمنصور.

[4] في الأصل: التّصوّر.

[5] في الأصل: لتصوّرين.

[6] أورد أبو الوليد هذا البرهان في جامع كتاب السّماء والعالم، ص 26: "وقد يظهر هذا المعنى ممّا تبيّن في العلم الإلهي. وذلك أنّه تبيّن هنالك أنّ المحرّك لهذا الجرم الأقصى واحد بالعدد والصّورة، إذ كانت الهيولى لا تشوبه؛ وأنّ ما هو بهذه الصّفة فليس يصدر عنه إلاّ واحد، ولا يوجد منه أكثر من واحد، إذ كان غير هيولانيّ؛ فإن وجد هنالك عالم آخر لزم أن يكون المحرّك اثنيْن بالشّخص واحدًا بالنّوع، وذلك مستحيل؛ إذ تبيّن أنّ المحرّك غير هيولانيّ أو يكون المحرّك الواحد بعيْنه يصدر منه فعلان اثنان بالعدد. وهذا كلّه محالٌ". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "البرهان الثّاني: قال: وقد يمكن أن يبيّن أنّ العالم واحد بأن يستعمل في ذلك أمور تبيّنت في الفلسفة الأولى. وذلك أنّه قد تبيّن فيما سلف أنّ حركة الجرم السّماوي أزليّة، وأنّ الحركة الأزليّة واجب أن يكون المحرّك لها قوّة متبرّئة عن المادّة، لأنّ هذه القوّة يجب أن تكون غير متناهية، والقوى الهيولانيّة متناهية ضرورة. وتبيّن فيما بعد الطّبيعيّة أنّ الكثرة بالعدد في الموجودات إنّما تكون من قبَل الهيولى لا من قبَل الصّورة. فإن فرضنا عالما آخر، وجب أن يكون فيه ضرورة جسم مستدير أزليّ مغاير بالعدد لهذا الجسم المستدير الذي من هذا العالم. وإذا كان هاهنا جسم مستدير مغاير بالعدد لهذا الجسم، فله محرّك مغاير بالعدد ضرورة لهذا المحرّك؛ وما هو مغايرٌ فهو ذو هيولى. فالمحرّك إذن للجسم السّماوي ذو هيولى، وقد تبيّن أنّ هذا مستحيلٌ. هذا خُلفٌ لا يمكن".

وقد بيّنّا ذلك فيما كتبْناه في ذلك العلم. ولعلّنا أن نراه [مرّة] أخرى[1] لأجل أن نبيّن هذا المعنى عند شرحنا كلام أرسطو في هذا العلم على اللّفظ. فإنّ ذلك هو لمن[2] أعظم آمالي.

ولعلّ اللّه بفضله ورحْمته سيبقينا[3] لذلك الوقت وييسّر علينا هذا الغرَض، إنّه منْعم كريم.

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

فأمّا [97 ظ] الآن، فإنّا نقول: إنّ الأسْطقسّات {الجزئيّة}[4] ثلاثة؛ فلْتكن إذًا مواضعها ثلاثة أيضًا:

– أحدها: موضع الجرم الرّاسب إلى أسْفل، أعني: الجرم الذي في الوسَط.

– والموضع الثّاني: هو للجرم[5] المتحرّك حركة مسْتديرة، وهو آخر المواضع.

– والموضع الثّالث: هو وسطٌ بين هذيْن الموضعيْن، وهو للجرم الذي بين الجرميْن اللّذيْن ذكرنا، وهو الجرم الخفيف الطّافي[6] الكائن في هذا الموضع اضطرارًا؛ لأنّه إن لم

---

[1] عبارة: نراه [مرّة] أخري غير مقروءة في لأصل.

[2] في الأصل: أمن.

[3] في الأصل: سيعيننا.

[4] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 12 إلى س 13، حيث قال المعلّم الأوّل: "الجسميّة". وما سيرد في التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد وقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: الجرم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ ومن جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 15.

[6] في الأصل: الطّافى.

يكن في هذا الموضع، كان في موضع آخر سواه خارجًا من المواضع التي ذكرنا. وهذا ما لا يمكن أن يكون[1].

فإن كان المَوْضع الأوسط للجرم الخفيف عرضيًّا، كان لجرم[2] آخر[3] طبيعيًّا. وليْس جرم غير هذه الأجرام الثّلاثة التي ذكرْنا[4].

فإن كان ذلك كذلك، كان موضع هذا الجرم الخفيف وسَط المواضع اضطرارًا.

وسنذْكر في المسْتأنف[5] اختلاف هذا الجرْم[6].

---

[1] الجزء الأوّل من الاستدلال الأرسطيّ ساقط من التّرجمة، وقد ورد لفظه في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 18 – س 19: "وهذا ما لا يمكن أن يكون، لأنّ أحد هذه الأجرام خفيف والآخر ثقيل، وموضع الجرم الذي له ثقل ما أسفل من موضع الجرم الخفيف، لأنّ موضع الجرم الثّقيل هو قريبٌ من الوسط. ولكنّه لا يمكن أن يكون أيضًا عرضيًّا في موضع آخر سواه. فإن كان الموضع...". وقد أسلفنا في الهامش عدد 3 من الصفحة 154 ما استتبع هذا السّهو من تشويش طرأ على بداية التّفسير الرّشديّ، إلاّ أنّ أبا الوليد لم يسقط في الخلط الذي وقع فيه المترجم بين تعدّد الأجسام البسيطة وتعدّد مواضعها.

[2] في الأصل: للجرم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: أمرا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] اِلْتبس الأمر مرّة أخرى على المترجم فحاد عن المعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 21 – س 22، ونصّه: "وليس مَوْضع غير هذه المواضع الثّلاثة التي ذكرنا". وقد تفطّن ابن رشد إلى الدّلالة الأصليّة للنصّ الأرسطيّ، فشدّد في تفسيره على أنّ مواضع الأجرام هي المخصوصة هنا بهذه الاستحالة لا الأجرام ذاتها، فقال: "لأنّه ليْس للموضع الطّبيعيّ إلاّ جسم واحد طبيعيّ، ولا للجسم الواحد الطّبيعي إلاّ موضع واحد طبيعيّ. ولذلك لو كان له عرضيًّا للزم أن يكون له موضع آخر طبيعيّ؛ فتكون المواضع أربعة، وذلك ما لا يمكن".

[5] يريد في المقالة الرّابعة – المطلب الرّابع من كتاب *السّماء*.

[6] سوء فهْم من قبل المترجم لعبارة النصّ الأرسطيّ في أصله اليونانيّ، فقد جاء في الورقة 277 ب / س 23 – س 24 ما نصّه: "وسنذكر في المستأنف اختلاف هذا الموضع"، والإشارة هنا إلى ما سيرد في المطلب الرّابع من المقالة الرّابعة، وتحديدًا في الورقة 311 ب / س 13 إلى الورقة 312 ب / س 21. ولن يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى الدّلالة الأصليّة للنصّ الأرسطيّ، بل انْساق والخلط الوارد في

فقد بيّنّا الآن [وصحّحنا][1] كيفيّة الأسطقسّات وكمّيتها[2] ومَوْضع كلّ واحد منها، وبيّنّا أيضًا كمّية المواضع وعددها بقول شاف مقْنع.

فنريد الآن أن نذكر أيضًا [ونبيّن أنّ العالم واحدٌ. ونبيّن أيضًا أنّه دائمٌ غير مُكوَّن من شيء آخر، وأنّه لا يقع من تحت الفساد][3].

التّـفـسـيـر

التّرجمة. فشدّد في تفسيره على صفات هذا الجرم الكمّية والكيفيّة، قائلاً: "وقوله: وسنذكر في المستأنف اختلاف هذا الجرم؛ يعني به: الجرم الخفيف..."؛ متجاهلاً غرض المعلّم الأوّل من هذا القول، وهو النّظر في الخصائص الكمّية والكيفيّة لموضع الوسط. أمّا عن أسباب تشبّث أبي الوليد بهذا الخلط، فذلك ممّا لا يتّسع مجال الهامش لتفصيله.

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل وردت عبارة: كيفيّة الأسطقسّات الجزئيّة وكيفيّتها عوضًا عن: كيفيّة الأسطقسّات وكمّيتها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى — الورقة 277 ب / س 24 – س 25.

[3] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب/ س 27 إلى س 29.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 13 إلى المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 29.

قوله: فإنّا نقول: إنّ الأسطقسّات {الجزئيّة}[1] ثلاثة[2]، يعني بالأسْطقسّات: الأجْسام البسيطة التي ليست هي من أجسام أقدم منها؛ ويعني بالثّلاثة[3]: الجرم الثّقيل، والجرم الخفيف، والجرم الذي تبيّن من أمْره أنّه لا ثقيل ولا خفيف.

وقوله: فلتكن[4] إذًا مواضعها ثلاثة[5]؛ يريد: وإذا تقرّر أنّ الأجْسام البسيطة ثلاثة، فيجب أن تكون المواضع ثلاثة.

أمّا أنّ الأجسام البسيطة ثلاثة، فذلك شيءٌ [لازمٌ][6]، وقد تبيّن في أوّل هذه المقالة.

وأمّا أنّه يجب، إذا كانت هذه الأجسام ثلاثة، أن تكون [98 و] المواضع ثلاثة، فذلك شيء ليس يلزم إلاّ لمن سلّم أنّ كلّ جسْم فهو في مكان بالذّات.

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 12 إلى س 13، حيث قال المعلّم الأوّل: "الجسميّة". وما سيرد في المسْتأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد وقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 13 – س 14.

[3] في الأصل: الثّلاثة.

[4] في الأصل: فليكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 14 – س 15.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في المستأنف من تفسيره، حيث قال: فذلك شيء ليس يلزم.

والإسْكندر[1] يأبى ذلك، وأرسطو السّماء عنده ليْست في مكان بالذّات، فكيف قال هاهنا إنّ المواضع تكون ثلاثة؟!

فنقول نحن: إنّما قال في السّماع الطّبيعي: إنّ السّماء ليست في مكان، بناءًا على أنّه ليس خارجها شيء[2].

وذلك شيء صودر عليه هنالك، وإنّما تبيّن في هذا الموضع[3].

---

[1] **الإسكندر الأفروديسي (أو الأفرقديسي)**: قال فيه ابن النّديم: "وكان في أيّام ملوك الطّوائف بعد الإسكندر، ورأى جالينوس واجتمع معه، وكان يلقّب جالينوس برأس البغل، وبينه وبينه مشاغبات ومخاصمات. وقد شرح كتب أرسطوطاليس. وله من الكتب: *كتاب النّفس* (مقالة)، *كتاب الرّدّ على جالينوس في التّمكّن* (مقالة)، *كتاب الرّدّ عليه في الزّمان والمكان* (مقالة)، *كتاب مبادئ الكلّ على رأي أرسطوطاليس*، *كتاب في أنّ الموجود ليس مجانس للمقولات العشر*، *كتاب العناية* (مقالة)، *كتاب الفرق بين الهيولى والجنس*، *كتاب الردّ على من قال إنّه لا يكون شيء إلاّ من شيء*، *كتاب في أنّ الأبصار لا تكون إلاّ بشعاعات تنبّث في العين والردّ على مَن قال بانثبات الشّعاع* (مقالة)، *كتاب الفصل على رأي أرسطوطاليس* (مقالة)، *كتاب الماليخوليا* (مقالة).

حول ترجمته راجع: الفهرست لابن النّديم، ص 252 – ص 253.

[2] الإشارة هاهنا إلى الجزء الأوّل من المقالة الرّابعة من كتاب *الطّبيعة* (السّماع الطّبيعيّ).

راجع في نفس المعنى المقالة الرّابعة من *جامع السّماع الطّبيعي* لابن رشد، ص 64 إلى ص 68. وممّا جاء في هذا الموضع: "... لكن إن كان الأمر هكذا في كلّ جسم طبيعيّ، فما مكان الجسم السّماويّ –ليت شعري–؟ فإنّا إن أنزلناه في نهاية جسم آخر لزم في ذلك الجسم أيضًا أن يكون في جسم آخر ومرّ الأمر إلى غير نهاية. وقد تمسّك بهذا قوم في وجود ما لا نهاية، لكن تلزمه المحالات التي تقدّمت. وأيضًا إن لم نضعه في مكان فكيف هو متحرّك، ومن ضرورة الحركة: المكان؟ فنقول: أمّا أنّه لو كان –لعمري– يتحرّك حركة مستقيمة لقد كان يلزم ضرورة أن يكون في نهاية جسم آخر من خارج، وكان يلزم في الآخر أيضًا، مثل ذلك متى أُنزل متحرّكًا حركة استقامة. وبالجملة، فليس يمكن رفع ما لا نهاية له بالفعل إن لم نضع جسمًا متحرّكًا دورًا، لأنّه ممّا تبيَّن أنّ الجسم المتحرّك دورًا، وهو الكريّ بما هو كريّ ومتحرّك دورًا، أنّه إنّما هو في مكان بمقعّره ومكانه هو محدب الجسم السّاكن الذي يتحرّك عليه، لأنّ الكرة –بما هي كرة– حاوية لا محويّة... فإذا كان جسم ما مثل السّماء ليس في محيط، فليس في مكان بالذّات..." (انظر: المصدر المذكور، ص 64 وص 66).

[3] مطموسة في الأصل.

فمَن وضع أنّ العالم أكثر من واحد، فقد يلزمه ضرورة أن تكون السّماء في مكان.

فإذا تبيّن أنّ العالم واحد، تبيّن أنّه ليس خارجه جسم. فإذا أُضيف إلى هذا ما تبيّن في السّماع، وهو أنّ الجسْم الذي في مكان هو الذي خارجه شيء[1]، تبيّن من ذلك أنّ السّماء ليست في مكان.

فيشبه[2] أن يكون قال هذا على أنّه شيء يلزم القائلين بعوالم كثيرة، أعني: أن تكون السّماء في مكان، وأن تكون هذه المواضع الثّلاثة تلْفى منها كثيرة[3] بالعدد؛ لكن إن أُلفي منها كثيرة[4] بالعدَد، لزم أن يكون الجزء والكلّ يتحرّكان إلى موْضع واحد بالعدد من الأسطقسّات المتحرّكة على اسْتقامة.

---

[1] الإشارة هاهنا إلى الجزء الأوّل من المقالة الرّابعة من كتاب الطّبيعة (السّماع الطّبيعيّ).
راجع في نفس المعنى المقالة الرّابعة من *جامع السّماع الطّبيعي* لابن رشد، ص 64 إلى ص 68. وممّا جاء في هذا الموضع: "...فنقول إنّا إذا تأمّلنا المحمولات الأُول التي عدّدناها للمكان لم نجد فيها شيئًا خاصًّا تُحمل عليه من طريق ما هو جزء ماهيّة إلاّ قولنا فيه إنّه يحيط، لأنّ الفوق والأسفل من فصوله المقسّمة لا من فصوله المقوّمة، ويشبه أن يكون فصله المقوّم أنّه محيط. وإذا تؤمّل هذا أدْنى تأمّل ظهر من غير وسط أنّ المحيط –بما هو محيط– هو نهاية الجسم الخاصّة الغريبة التي من خارج... فنقول: ولأنّ المكان منه فوق وأسفل، صارت النّهاية المحيطة منها فوق وأسفل. ولنضع على ما هو المشاهد أنّ النّهايات السّفلى هي نهاية الماء ونهاية الهواء؛ إذ يظهر أنّ الأرض ساكنة في نهاية الماء ومتحرّكة إليها بالطّبع، والماء أيضًا ساكن في نهاية الهواء ومتحرّك إليها بالطّبع. وكذلك لنُنزل هاهنا أنّ النّهايات العليا هي نهايات الجسم السّماويّ ونهاية النّار؛ أمّا نهاية الجسم السّماويّ فالنّار، وأمّا نهاية النّار فالهواء – على ما تبيّن في كتاب *السّماء والعالم* من أمر هذه الأشياء، وأنّ النّار متحرّكة إلى نهاية السّماء ساكنة فيها، والهواء متحرّك إلى نهاية النّار وساكن فيها–" (انظر: المصدر المذكور، ص 59 – ص60 وص 64).

[2] في الأصل: فبشبه.

[3] في الأصل: كثير.

[4] في الأصل: كثير.

فإذا كانت[1] هذه المواضع الثّلاثة، فهي[2] واحدة بالعدد؛ لأنّه[3] إذا كان اثْنان واحدان بالعدد، وهو موْضع الثّقيل والخفيف، فالموضع الثّالث واحد بالعدَد، وهو موْضِع الجرم الذي ليس ثقيلاً[4] ولا خفيفًا[5].

وإذا كان العالم إنّما يوجد في هذه المواضع الثّلاثة، وهي ثلاثة واحدة بالعدد، فالعالم الموجود فيها هو واحدٌ بالعدد[6].

وقوله: أحدها: موضع الجرْم الرّاسب[7] إلى أسفل، أعني: الجرْم الذي في الوسط[8]؛ يشبه أن يكون عنى[9] به: الأرض والماء[10]، فإنّ هذيْن الأسطقسّيْن يعدّان في [98 ظ] الثّقيل، وهذا الموضع بالحقيقة هو نهاية الهواء.

وقوله: والموضع الثّاني: وهو للجرم المتحرّك حركة مسْتديرة، وهو آخر المواضع[11]؛ يعني[12] به: البعد الذي فيه يُتوهَّم الجرم السّماويّ.

---

[1] في الأصل: كان.

[2] في الأصل: هي.

[3] في الأصل: لأنّ.

[4] في الأصل: ثقيل.

[5] في الأصل: خفيفا.

[6] هذه كلّها تأويلات بعيدة عن مفاد اللّفظ الأرسطيّ؛ ومردّها، كما أسلفنا، سقم التّرجمة المعتمَدة.

[7] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 15 – س 16.

[9] في الأصل: عني.

[10] في الأصل: عنا.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 16.

[12] في الأصل: يعنى.

ويحتمل أن يريد بالموضع الثّاني[1] هاهنا: ما عدى الجرم الأخير من الأجرام السّماويّة، فإنّ كلّ ما[2] كان منها خارجًا منه جسم، فهو في مكان بالذّات.

وقوله: وهو آخر المواضع[3]؛ يحتمل أن يريد: المواضع المتوهَّمة، ويحْتمل أن يريد: موضع أجزاء السّماء، ما عدى[4] الجزء الأخير[5] منها، كأنّك قلتَ: ما عدى كرة الكواكب الثّابتة.

وقوله: والموضع الثّالث: وهو وسط بيْن هذيْن الموضعيْن، وهو للجرْم الذي بين الجرميْن اللّذيْن ذكرنا، وهو الجرم الخفيف الطّافي[6] الكائن في هذا المؤْضع اضطرارًا[7]؛ يريد به: الجسميْن الخفيفيْن [اللّذيْن] ذكرنا، [أي] النّار والهواء اللّذيْن هما وسطٌ بين الجرميْن الثّقيليْن وبين الأجرام التي ليْست بخفيفة.

وقوله: لأنّه إن لم يكن في هذا الموضع كان في موْضع آخر... **إلى قوله:** وهذا ما لا يمكن[8]؛ يريد: أنّه يجب أن يكون الجرم الخفيف في الوسط بين الطّرفيْن، أعني: الجرم الثّقيل والجرم الذي ليس بخفيف ولا ثقيل؛ لأنّه إن لم يكن في الوسط كان في موضع آخر، وذلك محالٌ، لأنّه ليس هنالك موضع رابع.

---

[1] في الأصل: الثّالث.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 16.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: الآخر.

[6] في الأصل: الطّافى.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 17 – س 18.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 18 – س 19.

ولما ذكر أنّ ذلك محالٌ[1]، كان لقائل أن يقول له: فلعلّ هذا[2] الموضع له عرضيًّا؛ فقال: فإن كان الموضع الأوسط للجرم[3] الخفيف عرضيًّا، [كان][4] لجرم آخر طبيعيًّا. وليس جرم غير هذه [الأجرام] الثّلاثة التي ذكرْنا[5]. يريد: وليس يمكن أن يكون هذا الموضع الذي هو وسط بين الموضعيْن، موضعًا عرضيًّا لهذا الجرم؛ لأنّه إن كان له عرضيًّا، لزم أن يكون لغيره طبيعيًّا.

وليس هاهنا [99 و] جسْم رابع يكون هذا الموضع له طبيعيًّا، لأنّه ليس للموضع الطّبيعيّ إلاّ جسم واحد طبيعيّ، ولا للجسْم الواحد الطّبيعي إلاّ موضع واحد طبيعيّ. ولذلك لو كان له عرضيًّا للزم أن[6] يكون[7] له موْضع آخر طبيعيّ؛ فتكون المواضع أربعة، وذلك ما لا يمكن.

وقوله[8]: وسنذْكر في المستأنف اختلاف هذا الجرم[9]؛ يعني به: الجرم الخفيف[10]، وهو ما يتبيّن بعد أنّه ينقسم إلى جرم حارّ يابس، وهو الذي يُسمّى أثيرًا

---

[1] في الأصل: محالا.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: من جرم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 19 إلى 22.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: تكون.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: "فإن كان ذلك كذلك، كان موضع هذا الجرم الخفيف وسط المواضع اضطرارًا"، وهو القول الموافق لما أورده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى–الورقة 277 ب / س 22 – س 23.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 23 – س 24.

[10] قارن بما ورد في تقسيمه الثّلاثيّ للأجرام البسيطة، حيث قال: "ويعني بالثّلاثة: الجرم الثّقيل، والجرم الخفيف، والجرم الذي تبيّن من أمره أنّه لا ثقيل ولا خفيف"؛ فعلى هذا التّقسيم كان يكون الجرم

ونارًا؛ وإلى جسْم حارّ رطب، وهو الذي يُسمّى هواءً.
وإنّما قال ذلك في الخفيف دون الثّقيل، لأنّ انقسام الثّقيل إلى جسْميْن أمر بيّنٌ بنفسه. وأمّا انقسام الخفيف إلى جسميْن، فأمْرٌ لا يُدرَك بنفسه، وإنّما يُدرَك بالقياس، [ولا] يُدرَك بالحسّ[1].

ولذلك يرى الإسكندر أنّ الجسم الذي هنالك إنّما يُسمّى نارًا باشتراك الاسْم مع هذه النّار[2].

المقصود هنا –إذا ما ساوقنا ما ورد في التّرجمة، وهو بعيد–: الجرم الثّالث لا الثّاني، كما ذهب إليه أبو الوليد. ومردّ هذا التّشويش سقم التّرجمة المعتمدة.

[1] راجع بشأن هذه المسألة ما أورده أبو الوليد في تلخيص الآثار العلويّة – الورقة 74 و – 74 ظ من مخطوط مكتبة البودليان بأكسفورد رقم 36 عبري، و الورقة 47 و – 47 ظ من مخطوط المكتبة الوطنيّة بباريس رقم 1009 عبري، حيث قال: "... وتبيّن أيضًا مع هذا فيما سلف من أمر هذه الأجسام أنّ لها حركتين: حركة من الوسط إلى العلو، وحركة من العلو إلى الوسط؛ وأنّ الأجسام الثّقيلة منها هي التي تتحرّك من العلو إلى الوسط، والخفيفة هي التي تتحرّك من الوسط إلى فوق؛ وأنّ هذه الأجسام الأربعة هي النّار والهواء والماء والأرض. وتبيّن فيما سلف أنّ النّار هي أعلاها والأرض أسفلها والماء والهواء بينهما يتّصلان بهذين؛ أمّا الهواء فمتّصل بالنّار، وأمّا الماء فمتّصل بالأرض؛ والهواء والماء، فكلّ واحد منهما متّصل بالآخر، ولكنّ اتّصال الهواء بالنّار أكثر من اتّصاله بالماء، واتّصال الماء بالأرض أكثر من اتّصال النّار بالهواء. والسّبب فيما ذكره من أنّ الهواء أكثر اتّصالاً بالنّار من اتّصاله بالماء هو أنّ كليهما من طبيعة واحدة –أعني: الطّبيعة الخفيفة–، إذ كان كلاهما خفيفيْن. وأمّا كون اتّصال الماء بالأرض أكثر من اتّصال النّار بالهواء، فالسّبب فيه ما ذكره في المقالة الأخيرة من السّماء والعالم أنّ الماء له ثقل في موضعه، وكذلك الهواء له ثقل في موضعه وليس له خفّة فيه... فنقول إنّه قد تبيّن –فيما تقدّم من قولنا– أنّ هاهنا جسمًا رابعًا للهواء والماء والأرض الظّاهر بالحسّ، وأنّ ذلك الجسم هو النّار، وأنّه الذي يلي الجسم السّماوي".

[2] راجع بشأن هذه المسألة ما أورده أبو الوليد في تلخيص الآثار العلويّة – الورقة 75 و من مخطوط مكتبة البودليان بأكسفورد رقم 36 عبري، و الورقة 49 و من مخطوط المكتبة الوطنيّة بباريس رقم 1009 عبري، حيث قال: "وقد ينبغي أن نفحص هاهنا عن شيئيْن: أحدهما: ما يقوله الإسكندر من أمر النّار التي في مقعر فلك القمر أنّها ليست محرقة، وإنّما أطلق اسم النّار عليها بضرب من اشتراك

وقد فحصْنا عن هذه المسألة[1] فيما فحصْناه من كتاب الآثار العلويّة[2]، وذكرْنا منها طرفًا[3] في *تلخيص كتاب الكون والفساد*[4].

وإن قضى[5] الله ونصل بالشّرح إلى تلك المواضع فنسْتوفي[6] الشّرح البالغ في ذلك بفضله ورحمته.

الاسم...". انظر أيضًا ما يقوله ابن رشد في نفس المعنى في الورقة 75 ظ من مخطوط مكتبة البودليان بأكسفورد رقم 36 عبري، والورقة 49 ظ من مخطوط المكتبة الوطنيّة بباريس رقم 1009 عبري.

[1] في الأصل: مسئلة.

[2] انظر: جامع الآثار العلويّة لابن رشد، ص 24 من طبعة جهامي؛ وتلخيص الآثار العلويّة لابن رشد – الورقة 74 و إلى الورقة 76 و من مخطوط مكتبة البودليان بأكسفورد رقم 36 عبري، والورقة 47 و إلى الورقة 51 و من مخطوط المكتبة الوطنيّة بباريس رقم 1009 عبري.

[3] في الأصل: طرقا.

[4] راجع بشأن هذه المسألة ما أورده أبو الوليد في تلخيص الكون والفساد – الورقة 29 ظ من مخطوط المكتبة الوطنيّة بباريس رقم 1009 عبري، حيث قال: "فإذا كان الجليد جمود رطب بارد، فواجب أن تكون النّار غليان حارّ يابس... والإسكندر يقول إنّ هذا إنّما يوجد للنّار التي هاهنا، وأمّا النّار التي في نهاية المحيط، فليست تلك في غاية الحرارة والغليان. ولذلك كانت النّار أكثر الأسطقسّات سببًا للتّوليد، وفي هذا نظر وسنفحص عنه.

قال: ولما كنت الأجسام البسيطة أربعة، فإنّ اثنين منها من طبيعة الخفيف، وهما الهواء والنّار؛ واثنين منهما من طبيعة الثّقيل، وهما الماء والأرض. فالخفيف الذي في الغاية هو النّار، والثّقيل الذي في الغاية هو الأرض؛ والماء والهواء اللّذان بينهما في طبيعة المتوسّط. وكان أيضًا واحد واحد من الخفيفين ضدّ واحد واحد من الثّقيلين، فضدّ النّار: الماء، وضدّ الهواء: الأرض. وذلك أنّ كلّ واحد من هذيْن يتضادّان بالكيفيّتيْن اللّتين بهما يتقوّمان، وغير المتضادّ بكيفيّة واحدة. ويخصّ كلّ واحد من هذه الأربعة أنّه ينسب إليه أحد هذه الكيفيّات الأربعة على الإطلاق، وتوجد فيه الغاية. فالأرض هي في اليبوسة أولى منها بالرّطوبة؛ والماء بالبرد أوْلى منه بالرّطوبة؛ والهواء أولى بالرّطوبة منه بالحرارة؛ والنّار أولى بالحرارة منها باليبوسة. ولهذا السّبب صارت الأجسام الأولى أربعة".

[5] في الأصل: قضي.

[6] في الأصل: فسيستوفي.

ثمّ قال: فقد بيّنّا الآن وصحّحنا كيفيّة الأسْطقسّات وكمّيتها وموضع كلّ واحد منها، وبيّنّا أيضًا كمّية المواضع [وعددها بقول شاف مقنع][1]؛ يريد: وهو الذي استعملناه هاهنا أصلاً في بيان هذا المطلوب من معرفة كيفيّات الأسطقسّات وعددها؛ وعدد المواضع هو شيء قد بيّنّاه قبل[2].

وإنّما أراد أن يذكّر بجميع ما بيّن من أمر أجزاء العالم إلى هذا الموضع. ولذلك ينبغي أن يُفهم من قوله: وكمّيتها، أي: تناهيها في العظم.

ولمكان هذا قال: فنريد[3] الآن أن [99 ظ] نذكر أيضًا ونبيّن أنّ العالم واحد[4]؛ أي: ولما بيّنّا هذه الأشياء أردنا أن نبيّن أنّ العالم واحد، إذ كان لا يمكننا ذلك قبل بيان هذه الأشياء[5].

---

[1] الإضافة معلّلة، من جهة، بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 24 إلى س 25.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّامن من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 24 إلى س 26.

[2] هذا تأويل بعيد عن مفاد النصّ الأرسطيّ كما ورد بلفظه اليونانيّ في كتاب *السّماء* (المطلب الثّامن الورقة 277 ب / س 25 – س 26). ذلك أنّ مبحث عدد المواضع هو، وفق العبارة الأرسطيّة، لاحقٌ لما سبقه من مباحث (معرفة كيفيّات الأسطقسّات وعددها) لا سابقٌ لها، كما يُستشَفّ من القول الرّشدي: "يريد: وهو الذي استعملناه هاهنا أصلاً في بيان هذا المطلوب من معرفة كيفيّات الأسطقسّات وعددها؛ وعدد المواضع هو شيء قد بيّنّاه قبل". ولسنا نرى في هذا الخلط سوى دليل آخر عن سوء فهم ابن رشد لقصد أرسطو. فأمّا أن ينتهي به الأمر إلى حدّ عدم تبيّن طبيعة المبحث الأرسطيّ في هذا الموضع الذي نحن بصدده، فهذا ما نعجب له حقًّا!

[3] في الأصل: من جرم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو، وبما سيأتي في المستأنف من تفسيره.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 27 – س 28.

[5] لم يذكر أبو الوليد هذ البرهان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 26 – ص 27). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "البرهان الثّالث: ويقول أيضًا أنّه لما كان قد تبيّن أنّ الأجسام البسيطة ثلاثة بالجنس: الجرم المستدير

ويحْتمل أن يريد بقوله: فنريد الآن أن نذكر ونبيّن أنّ العالم واحد[1]، أي: فيريد[2] الآن أن يتمّم القول في أنّ العالم واحد ببيان[3] يأتي بأعظم شكّ يعرض في ذلك، ثمّ يحلّه فيبيّن بذلك ما قصده على التّمام.

ثمّ يبيّن بعد ذلك أنّه واحد أزليّ لم يزل ولا يزال. وهو الذي دلّ عليه بقوله: ونبيّن[4] أيضًا أنّه دائمٌ غير مكوّن من شيء آخر، وأنّه لا يقع من تحت الفساد[5].

وإنّما يفْحص عن ذلك، لأنّ من القدماء مَن كان يرى أنّ هاهنا شيء يمكن أن يتكوّن ويبقى بعد ذلك أزليًّا، وهو أزليّ، أي لم يزل يمكن أن يفْسد.

قال أرسطوطاليس

والجرم الثّقيل والجرم الخفيف، وكانت حركات الأجزاء من واحد واحد من هذه الأجسام البسيطة إلى مواضع واحدة بالعدد؛ فواجب ضرورة أن تكون المواضع ثلاثة بالعدد. أحدها: موضع الجرم الثّقيل؛ والآخر موضع الجرم الخفيف؛ والثّالث: موضع الجرم المتحرّك على استدارة. وإذا كان العالم إنّما توجد أجزاؤه في هذه المواضع، وكانت هذه المواضع ليس يوجد من واحد منها اثنان بالعدد، فواجبٌ أن يكون العالم واحدًا، والجرم العالي هو المستدير، والخفيف هو الوسط، والأسفل هو الثّقيل. ولذلك قد يمكن أن يُقال إنّ الأبعاد التي تشغلها هذه الأقسام هي بهذه الصّفة، وأنّ أماكنها هي بهذه الصّفة، إن سمّينا الأبعاد أمكنة على جهة الاستعارة؛ وإلاّ، في الحقيقة، فالجسم المستدير ليس له موضع إلاّ محدب الجسم الذي يتحرّك حواليه؛ وأمّا الثّقيل والخفيف، فلها نهايات محيطة بها. فقد تبيّن من هذا القول أنّ العالم واحد، وتبيّن مع هذا طبيعة أجزائه ومواضيعها وعددها".

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 27 – س 28.

[2] في الأصل: فريد.

[3] في الأصل: بيان.

[4] في الأصل: بيّن.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 28 – س 29.

غير أنّا نريد[1] قبل أن نبيّن ذلك، أن نطلب ونفحص عنه، فإنّه قد يقدر الطّالب أن يطْلب، فيقول: إنّه لا يمكن أن يكون العالم واحدًا، لأنّ كلّ شيء يكون[2] من طبيعة أو صناعة، إذ[3] كانت الصّورة وحْدها هي [على][4] غير حالها مع العنصر؛ شبه الفلك: فإنّ صورته إذا كانت على حالها هي على غير الحال إذا كانت مع نحاس أو ذهب؛ وصورة التّدْوير[5] هي غير التّدْوير[6] النّحاسي أو الذّهبيّ[7].

---

[1] في الأصل: قدير، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 29.

[2] قال أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 29: "**لأنّ كلّ شيء كان في الماضي أو يكون الآن من طبيعة أو صناعة**..." تشديدًا منه على طبيعة الإطلاق والكلّية المتّصلة بقوله اللاّحق. ولم ينتبه المترجم، ولا ابن رشد في تفسيره، إلى الغرض الأرسطيّ من هذا التّنصيص على الطّبيعة الوجوديّة لهذه المقدّمة.

[3] في الأصل: إذا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: التّدبير، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 1.

[6] في الأصل: التّحاور، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 1 – س 2.

[7] آثر أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى — الورقة 277 ب / س 33 أن يستبدل المادّة المتمثّل بها لئلاّ يظنّ ظانّ أنّ القاعدة المنصوص عليها لا تصحّ إلاّ على عنصر بعينه دون سواه، فاستبدل مادّة الذّهب بمادّة الخشب، قائلاً: "وصورة التّدوير هي غير التّدوير النّحاسيّ أو الخشبيّ". وإنّما ورد هذا الاستبدال على جهة تأكيد الطّبيعة المطلقة للمقدّمة السّابقة. ولئن فات هذا التّشديد على المترجم، فإنّ ابن رشد قد تفطّن إليه في تفسيره، فاستبدل في مثال آخر الذّهب بالفضّة.

فإنّا إذا قلنا: استدارة[1]، لم يدخل[2] في قولنا: ذهبًا[3] أو نحاسًا[4]، لأنّها ليْست من جوهر الذّهب ولا النّحاس.

فإن قلنا: الاستدارة الذّهبيّة أو النّحاسيّة، جمعنا[5] [حينئذ][6] الصّورة[7] مع العنصر[8]. {

فإن قلنا: استدارة فقط، لم يتبيّن العنصر البتّة، لأنّ [الصّورة][9] الفلكيّة يمكن أن تكون في عناصر شتّى[10].

---

[1] في الأصل: استقامة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 5 – س 6.

[2] في الأصل: تدخل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير. وفي الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 3: "... لم ندخل في قولنا...".

[3] في الأصل: ذهب.

[4] في الأصل: نحس.

[5] في الأصل: حينا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[7] في الأصل: بالصّورة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] في الأصل إضافة لكلمة: معا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[10] غير مقروءة في الأصل.

فإذا قلنا: فلكيّة أو استدارة، إنّما نعني الصّورة فقط. وإذا قلنا: مدوّرة[1]، فإنّما نعني[2]: الصّورة [**100** و] مع العنصر. [و][3]كذلك تكون هذه الصّفة في كلّ واحد من الأشياء}[4].

فإن كان هذا على هذا، وكانت السّماء محْسوسة، فهي إذًا جزء من أجزاء العالم؛ وكلّ محْسوس، فإنّما يكون محسوسًا بالعنصر[5].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: تعني.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] القول الذي وضعناه بين معقوفين مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو على لفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 5 إلى س 10)، حيث قال المعلّم الأوّل: "وكذلك نفعل في حال قصورنا عن تصوّر واستنباط معنى يتقصّى الشّخص. وهذا ممّا يمكن أن يكون، في حال وجود استدارة واحدة فقط مثلاً. ولكن حتّى في هذه الحالة، فإنّ وجود الاستدارة إنّما يكون مختلفًا عن وجود هذه الاستدارة بعينها التي هي هاهنا. فالوجود الأوّل إنّما هو صورة [فقط]؛ أمّا [الوجود] الثّاني، فهو صورة مخالطة لمادّة، وكائن في عالم الموجودات الشّخصيّة". ولعلّ أخطر استتباعات هذه التّرجمة السّقيمة أن يُظَنّ بهذا الشكّ أنّه لا يعدو أن يكون لفظيًّا، وهو الأمر الذي يحتمله التّفسير الرّشديّ في بعض مواضعه، وتحديدًا في قوله: "يريد: وممّا يبيّن هذا أنّا إذا قلنا: استدارة ذهبيّة أو نحاسيّة، فقد دللْنا بهذا القول على الصّورة والعنصر؛ ومتى قلنا: استدارة، فلم ندلّ أصلاً على العنصر، لأنّ الصّورة الفلكيّة يمكن أن تكون في عناصر شتّى". وبالجملة فإنّ أبا الوليد قد تفطّن، من جهة، إلى المنحى الخطابيّ الذي سينحدر إليه لفظ التّرجمة، فامتنع عن إيراد نصّها بعد هذا؛ لكنّه أغْفل، من جهة أخرى، كنْه هذا الشكّ الخطير على القول الأرسطيّ.

[5] في الأصل: بالبصر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 11.

فإن كانت السّماء واحدة من الجزئيّات[1]، فهي إذًا، متى قلنا: "سماءًا" بقول[2] مُرْسَل، غير هذه متى قلنا: "هذه السّماء". فالسّماء بالقول المُرْسَل[3] إذًا[4] هي الصّورة، لأنّ السّماء المُرْسَلة[5] هي الصّورة وحْدها.

فأمّا قولنا: "هذه السّماء"، فإنّا نعني بذلك: الصّورة مع العنصر؛ وكلّ ما له صورة وشكْل، إمّا أن يكون كثيرًا، وإمّا أنّه[6] يمكن أن يكون كثيرًا.

{وهذا القول [أيضًا] يتلو المقالة في مثال العالم وقبالته[7]، كما قال ناسٌ: إنّ للعالم مثالاً[8] وقبالة[9] عند الباري لم يزل. وقد يستقيم[10] هذا القول أيضًا إذا[11] لم يكن للعالم مثال.

---

[1] في الأصل: الجزئيّة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير، و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 10 – س 11.

[2] في الأصل: نقول، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: الرّسل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: إذ.

[5] في الأصل: الرّسل.

[6] في الأصل: أن.

[7] في الأصل: قباله، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] في الأصل: مثال.

[9] في الأصل: قباله، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[10] في الأصل: يستفهم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 17 – س 18.

[11] في الأصل: إذ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 17.

وذلك أنّا قد نرى كلّما كان [ذا] صورة في عنْصر، كان لذلك الشّيء أجزاء كثيرة متشابهة [الأجزاء][1] لا نهاية لها}[2].

فقد اسْتبان الآن بهذا القوْل أنّه: إمّا أن تكون[3] السّماوات[4] كثيرة، وإمّا أنّه[5] يمكن أن تكون كثيرة. فمن هذه الآراء والمقدّمات يسْتطيع أن يظنّ الظّانّ[6].

التّـف-س-ي-ر

هذا هو أقوى شكّ يتمسّك به مَن يرى أنّه يمكن أن تكون عوالم كثيرة. ولمكان الصّعوبة في هذا المطلب، شكّ في ذلك جالينوس[7].

---

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] القول الذي وضعناه بين معقوفين مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو على لفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 5 إلى س 10)، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإن كان للصّور وجودًا حقيقيًّا، كما يظنّه البعض، فإنّ الأمور تجري على ما وصفناه؛ وحتّى إذا لم يوجد أيّ جوهر من هذا الجنس على نحو مفارق، فإنّ ذلك لا يغيّر في شيء ما قلناه. ذلك أنّنا نرى أنّه حيثما تحقّق جوهر في عنصر، فإنّ الموجودات المتماهية بالجنس كثيرة، بل أنّ كثرتها لا متناهية". وقد تفطّن أبو الوليد، بصفة إجماليّة، إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، كما يستبين ذلك من التّفسير.

[3] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: السّموات.

[5] في الأصل: أن.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 29 إلى الورقة 278 أ / س 21.

[7] **جالينوس**: ظهر جالينوس بعد ستّمائة وخمس وستّين سنة من وفاة بقراط، وانتهت إليه الرّئاسة في عصره. وهو الثّامن من الرّؤساء الذين أوّلهم أسقلبيلدس مخترع الطبّ. وكان معلّم جالينوس: أرمينيوس الرّومي. وأخذ عن أغلوقن، وله إليه مقالات، وبينه وبينه مناظرات. قيل: كان جالينوس في أيّام ملوك الطّوائف في أيّام قباذ بن سابور بن أشغان. وكان جالينوس وجيهًا عند الملوك كثير الوفادة عليها، كثير

وينبني[1] هذا القول على مقدّمات: أحدها: أنّ كلّ جسْم طبيعيّ مركّب من مادّة وصورة؛ والسّماء جسم طبيعيّ؛ فينْتج[2] عن ذلك أنّ السّماء مُركَّبة[3] من مادّة وصورة. فإذا أُضيف إلى هذا أنّ المركَّب من مادّة وصورة، إمّا أن يوجد منه بالفعْل أكثر من شخْص واحد، وإمّا أن يكون ذلك ممكنًا من قِبَل أنّ الصّورة في طبيعتها أن تحمل[4] على كثيرين، وأن توجَد لموادّ[5] كثيرة، <...>[6] إمّا بالعدد وإمّا بالنّوع.

وإذا [100 ظ] كان ذلك كذلك، لزم أن يكون العالم بما هو مُركَّب من هيولى وصورة، أن يوجد فيه أكثر من شخص واحد. وأمّا أن يكون ذلك ممكنًا، فإنّ معقول كلّ صورة هذه حاله.

ولذلك قيل في حدّ الكلّيّ إنّه الذي شأنه أن يحْمل على كثيرين، والصّورة هي موضوع الكلّيّ.

فقوله: لأنّ كلّ شيء يكون من طبيعة أو صناعة[7]؛ يريد: أنّ كلّ شيء يكون، عن الطّبيعة أو عن الصّناعة، صورة وهيولى[8].

التّنقّل في البلدان، وأكثر أسفاره إلى مدينة روميّة. وكان جالينوس كثيرًا ما يلتقي مع الإسكندر الأفروديسي. وكان الإسكندر يلقّبه برأس البغل لعظم رأسه. وتوفّي جالينوس أيضًا في أيّام ملوك الطّوائف، وبين المسيح وبينه سبع وخمسون سنة، المسيح –عليه السّلام– أقدم منه. وقد نقل إلى العربيّة أكثر من سبعين كتابًا لجالينوس على حدّ الكشف الذي حدّده ابن النّديم في *الفهرست*.

حول ترجمته راجع: الفهرست لابن النّديم، ص 289. بيروت. د. ت.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: فينتتج.

[3] في الأصل: مركّب.

[4] كلمة: تحمل غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: موادّ.

[6] في الأصل إضافة لحرف العطف: و.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من *كتاب السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 31 – س 32.

[8] في الأصل: هيولي.

ثمّ قال: إذ كانت الصّورة وحدها [هي][1] على غير حالها مع العنْصر، شبه الفلك[2]؛ يريد: وإنّما قلنا إنّ كلّ شيء طبيعيّ أو صناعيّ مُركَّب من صورة وهيولى[3]، إذ كنّا ندرك أنّ في الشّيء المشار إليه معنى حاله مُجرَّدًا[4] في الذّهن غير حاله خارج الذّهن، أي في المادّة. مثل المسْتدير، فإنّا نعقل[5] فيه معنى حاله في الذّهن، وهي الاسْتدارة، غير حاله[6] خارج الذّهن.

وذلك أنّا إذا أخذنا ذلك المعنى[7] في الذّهن مُجرَّدًا من الهيولى[8] سمّيناه: استدارة. وإذا أخذناه في[9] هيولى[10]، مثل أن نتوهّم الاسْتدارة في ذهب أو نحاس، سمّيناه: مسْتديرًا.

وهذا هو الذي أراد بقوله: شبه الفلك؛ فإنّ صورته، إذا كانت على حالها، هي على غير الحال، إذا كانت مع نحاس أو ذهب[11]؛ يريد: فإنّ الصّورة التي هي الاستدارة، إذا[12] عقلْناها على حالها، أي بما هي صورة، أدركنا[13] أنّها على غير الحال التي هي عليها، إذا أخذناها مع نحاس أو ذهب.

---

[1] الإضافة مُعلَّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 277 ب / س 32 إلى الورقة 278 أ / س 1.

[3] في الأصل: هيولي.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: نفعل.

[6] في الأصل: حالها.

[7] في الأصل: المعني.

[8] في الأصل: الهيولي.

[9] في الأصل: من.

[10] في الأصل: الهيولي.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 1 – س 2.

[12] في الأصل: إذ.

[13] غير مقروءة في الأصل.

وقوله: وصورة التّدوير هي غير التّدوير[1] النّحاسيّ[2] [أو الذّهبيّ][3]؛ يريد: وإن كان بيّنًا أنّ الصّورة، أي صورة التّدوير، هي الشّيء المدوّر والشّيء الذي [101 و] نقول فيه إنّه نحاس، أي تدوير ذو نحاس. فبيّنٌ أنّ المشار إليه مُركَّب من معنييْن: أحدهما: هيولى، والآخر: صورة.

ثمّ زاد هذا المعنى[4] تأكيدًا، فقال: فإنّا إذا قلنا: استدارة، لم يدخل[5] في قولنا: ذهبًا[6] [أو نحاسًا][7]، لأنّها ليست من جوهر الذّهب ولا النّحاس[8]. يريد: ويدلّ على ذلك: أنّا إذا حدّدنا الاسْتدارة، لم يدخل في حدّها ذهبٌ ولا فضّة[9]، ولا بالجملة عنْصر من العناصر التي توجد فيها الاستدارة، لأنّ طبيعة الاسْتدارة وجوْهرها ليست[10] هي[11]

---

[1] في الأصل: الدّور، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: والنّحاس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] الإضافة مُعلَّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / – س 2.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 2.

[4] في الأصل: المعني.

[5] في الأصل: تدخل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 3: "... لم ندخل في قولنا...".

[6] في الأصل: ذهب.

[7] الإضافة مُعلَّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / – س 4.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 3 – س 4.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: ليس.

[11] في الأصل: هو.

طبيعة الذّهب ولا النّحاس، ولا بالجملة طبيعة مادّة من الموادّ التي توجد فيها الاستدارة، أعني أنّ[1] جوهر الصّورة غير جوهر العنصر.

ثمّ قال: فإن قلنا: الاستدارة الذّهبيّة أو النّحاسيّة، جمعنا حينئذ الصّورة مع العنْصر. فإن قلنا: استدارة فقط، لم يتبيّن العنصر البتّة[2]. يريد: وممّا يبيّن[3] هذا أنّا إذا قلنا: استدارة ذهبيّة أو نحاسيّة، فقد دلَلْنا بهذا القول على الصّورة والعنصر؛ ومتى قلنا: استدارة، فلم ندلّ[4] أصلاً على العنصر، لأنّ الصّورة الفلكيّة يمكن أن تكون في عناصر شتّى[5].

وقوله: وكذلك تكون هذه الصّفة في كلّ واحد من الأشياء[6]؛ يريد: أنّه يظهر من أمرها[7] أنّها مؤلَّفة من شيأين[8]: صورة وعنصر.

---

[1] في الأصل: أنّه.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 4 – س 5.

[3] في الأصل: يتبيّن.

[4] في الأصل: تدلّ.

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد القول الذي نسبته التّرجمة العربيّة إلى أرسطو: "فإن قلنا: استدارة فقط، لم يتبيّن العنصر البتّة، لأنّ [الصّورة] الفلكيّة يمكن أن تكون في عناصر شتّى. فإذا قلنا: فلكيّة أو استدارة، إنّما نعني الصّورة فقط. وإذا قلنا: مدوّرة، فإنّما نعني: الصّورة [100 و] مع العنْصر".

وللوقوف على أسباب انحطاط الأدلّة الواردة في هذا الموضع إلى المرتبة الخطابيّة نحيل القارئ إلى الهامش عدد 5 من الصفحة 169. كما أنّنا نشير مرّة أخرى إلى أنّ هذا النصّ لم يرد في الأصل اليونانيّ من القول الأرسطيّ البتّة. أي نعم، نقرّ بأنّ أرسطو سيعتمد طريقة مماثلة لتلك التي اعتمدها ابن رشد هنا، إلاّ أنّ المعلّم الأوّل قد نبّه في الأصل اليونانيّ من نصّه أنّه قد توخّى هذا السّبيل على جهة تسمية الشّيء بمثيله لا بما هو هو (انظر: كتاب *السّماء* لأرسطو – المطلب التّاسع من المقالة الأولى–الورقة 278 ب/ س 28).

[6] لم يرد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 10).

[7] في الأصل: فيها.

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، وكانت السّماء محسوسة، فهي إذًا جزء من أجزاء العالم، وكلّ محْسوس فإنّما يكون محسوسًا بالعنصر[1]. يريد: وإذا ثبَت[2] أنّ كلّ شيء محْسوس، فهو مُركَّبٌ من صورة وهيولى[3]، إذ كان ليس يمكن أن يكون[4] محْسوسًا [101 ظ] من جهة الصّورة، وذلك أنّه معقول من جهة الصّورة، [وإنّما] يُدرَك بالحسّ من قبل الهيولى[5]. وكذلك كلّ جزء من أجزاء العالم، فهو [على] هذه الصّفة. و[لما] كانت السّماء محْسوسة وجزء من أجزاء العالم، فهي ضرورة مُركَّبة من مادّة وصورة.

ثمّ أخذ يذكر أنّ الوجه الذي به ظهر ذلك في جميع أجزاء العالم يظهر في السّماء، لئلاّ يقول له قائلٌ إنّ هذا الاسْتقراء[6] لم تستوف فيه جميع الجزئيّات، فيدْخله الخلل الذي قيل في تصْحيح المقدّمة الكبرى بالاستقراء؛ فقال: فإن كانت السّماء واحدة من الجزئيّات، فهي إذًا، متى قلنا: "سماءً" بقول مُرسَل، غير هذه متى قلنا: "هذه السّماء"[7]. يريد: فإن كانت واحدة من الأشخاص المحْسوسة، فالمعنى الذي دلّنا في سائر الأشخاص على أنّها مُركَّبة من صورة ومادّة موْجودة في السّماء.

وذلك أنّ السّماويّة معنى وجود لأشخاص كثيرة؛ فكما[8] يوجد هذا المعنى لأجزاء من هذه السّماء كثيرة، كذلك لا يبعد[9] أن يوجد[10] أكثر من شخص واحد من شخص

---

[8] في الأصل: شيئين.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 10 – س 11.

[2] في الأصل: أثبت.

[3] في الأصل: هيولي.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: الهيولي.

[6] في الأصل: الإستقواء.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 12 إلى س 14.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

السّماء بأسْرها.

[وهذا هو الذي عنى] بقوله: لأنّ السّماء المُرسَلة[1] هي الصّورة وحدها[2].

وأمّا المدرَك من هذه السّماء المشار إليها بالحسّ، فهي[3] الصّورة مع العنْصر[4].

ولما تقدّر له أنّ السّماء مُرَكَّبة من صورة وهيولى[5]، قال: وكلّ ما له صورة وشكْل، إمّا أن يكون كثيرًا، وإمّا أنّه[6] يمكن أن يكون كثيرًا[7]. يريد: وكلّ ما له صورة، فهو إمّا أن تحمل صورته على كثيرين بالعدد بالفعل، وإمّا أن يكون ذلك ممكنًا، أعني: حملها على كثيرين، وإن لم تكن تلك الكثيرة بالفعل.

والعناد: أنّ ذلك لعلّه ممكِن من جهة الصّورة[8]، ممتنِعٌ من جهة الهيولى[9]؛ إذ يمكن أن تكون المادّة قد انحصرت جملتها في هذه الصّورة، كما يقول أرسطو [102 و] في حلّ هذا الشّكّ، بعد أن كان قد تبرهن أنّ العالم ليس يمكن أن يوجَد منه أكثر من شخص واحد. فواجبٌ أن يُعتقَد أنّ مادّته منْحصرة في صورة.

---

[10] في الأصل: توجد.

[1] في الأصل: المرسل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 14.

[3] في الأصل: فهو.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فأمّا قولنا: هذه السّماء، فإنّا نعني بذلك: الصّورة مع العنصر"، وهي العبارة الواردة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 14 – س 15.

[5] في الأصل: هيولي.

[6] في الأصل: أن.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 15 – س 16.

[8] في الأصل: الصور.

[9] في الأصل: الهيولي.

وقوله : {وهذا القول أيضًا يتْلو[1] المقالة في مثال العالم وقبالته، كما قال ناسٌ: إنّ للعالم مثالاً[2] وقبالة عند الباري[3] لم يزل}[4]؛ يريد: وقد يشهد لهذا القول، أعني [أنّ] العالم أكثر من واحد، وأنّه يمكن أن يوجد منه أكثر من شخْص واحد، مَن يجعل للعالم عند الباري مثالاً[5] وصورة عليهما[6] أسماء العالم.

وذلك أنّ القائل بالمثل يلزم قوله ضرورة أن يكون العالم أكثر من شخْص واحد.

ولما كان اللاّزم عن الشّيء تاليًا[7] له، قال: {وهذا القول يتْلو[8] المقالة في مثال العالم}[9]؛ وإنّما يشْهد بذلك إلى أفلاطون[10]، لأنّه إذا قال: هاهنا مثال أزليّ عليه صنع

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: مثال.

[3] في الأصل: المبادي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخِلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 16 – س 17)، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإن كان للصّور وجودًا حقيقيًّا، كما يظنّه البعض، فإنّ الأمور تجري على ما وصفناه". وقد تفطّن أبو الوليد، بصف إجماليّة، إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو، كما يستبين ذلك في المستأنف من التّفسير.

[5] في الأصل: مثال.

[6] في الأصل: عليه.

[7] في الأصل: تال.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] القول الذي وضعناه بين معقوفين مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 16 – س 17)، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإن كان للصّور وجودًا حقيقيًّا، كما يظنّه البعض". وقد تفطّن أبو الوليد، بصفة إجماليّة، إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو، كما يستبين ذلك في المستأنف من التّفسير.

[10] **أفلاطون**: من كتاب فلوطرخس: أفلاطون بن أرسطن، ومعناه: الفسيح. وذكر ثاون أنّ أباه يُقال له أسطرن، وأنّه كان من أشراف اليونانيّين. وكان في قديم أمره يميل إلى الشّعر، فأخذ منه بحظّ عظيم، ثمّ حضر مجلس سقراط فرآه يثلب الشّعر فتركه، ثمّ انتقل إلى قول فيثاغورس في الأشياء المعقولة. وعاش فيما يُقال إحدى وثمانين سنة. وعنه أخذ أرسطوطاليس وخلفه بعد موته. وقال إسحاق أنّه أخذ عن

خالق العالم وأنّ العالم مُحدَث، لزمه ضرورة أن يكون ممكنًا أن يخلق أكثر من عالم واحد.

ثمّ قال: {وقد يسْتقيم هذا القول [أيضًا][1] إذا لم يكن للعالم مثال}[2]. يريد: وهذا القول يلزم ما قلناه من كوْن العالم مُركَّبًا من مادّة وصورة، أعني: أن يكون كثيرًا أو يمكن فيه ذلك، وإن لم يقل بالمثل التي يقول بها أفلاطون.

وإنّما قال هذا لأنّ لقائل أن يقول له: لمَ تحتجّ بشيء لا تراه ولا تعْتقده، إذ كنتَ قد أبطلتَ القول بالمثل في غير ما موْضع؟!

ثمّ قال: {و[3]ذلك أنّا قد نرى كلّما كان [ذا] صورة في عنصر، كان لذلك الشّيء أجزاء كثيرة متشابهة الأجزاء لا نهاية لها}[4]. يريد: أنّه قد يمكن أن يعترف

بقراط. وتوفّي أفلاطون في السّنة التي وُلد فيها الإسكندر، وهي السّنة الثّالثة عشر من ملك لاوخوس وخلفه أرسطوطاليس، وكان الملك في ذلك الوقت بمقدونية فيلبس أبو الإسكندر. من خطّ إسحاق: عاش أفلاطون ثمانين سنة. ما ألّفه من الكتب، على ما ألّفه ثاون ورتّبه، *كتاب السّياسة*، *كتاب النّواميس*. قال ثاون: وأفلاطون يجعل كتبه أقوالاً يحكيها عن قوم، ويُسمّي ذلك الكتاب باسم المصنِّف له. فمن ذلك قول سمّاه تالجيس في الفلسفة، قول سمّاه لاخس في الشّجاعة، قول سمّاه خرميدس في العفّة، قولان سمّاهما *القييادس* في الجميل...

حول ترجمته راجع: الفهرست لابن النّديم، ص 245 – ص 246. بيروت. د. ت.

[1] الإضافة معلَّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 17 – س 18)، حيث قال المعلّم الأوّل: "وحتّى إذا لم يوجد أيّ جوهر من هذا الجنس على نحو مفارق، فإنّ ذلك لا يغيّر في شيء ما قلناه". وقد تفطّن المعلّم الأوّل، بصفة إجماليّة، إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو، كما يستبين ذلك في المسْتأنَف من التّفسير.

[3] في الأصل: مثال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى الورقة 278 أ / س 18 إلى س 20)، حيث قال المعلّم الأوّل: "ذلك أنّنا نرى أنّه حيثما تحقّق جوهر في عنصر، فإنّ الموجودات المتماهية بالجنس كثيرة، بل أنّ كثرتها لا متناهية". وقد تفطّن أبو الوليد، بصفة إجماليّة، إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو، كما يستبين ذلك في المستأنف من التّفسير.

مُعترِف، من قِبل الاستقراء، أنّ كلّ ما كان ذَا صورة في مادّة، فإنّه توجد[1] عنه أشْخاص كثيرة لا نهاية لها.

ثمّ قال: فقد استبان الآن بهذا القول أنّه: إمّا أن تكون السّماوات[2] كثيرة، وإمّا أنّه[3] يمكن أن تكون كثيرة[4]. يريد أنّ [102 ظ] هذا القول لم يعْط أنّها كثيرة ولا بدّ؛ وإنّما أعطى[5] أحد أمريْن: إمّا أنّها كثيرة بالفعل، وإمّا أنّها بالقوّة كثيرة.

ووجْه الإقناع في هذا[6] القول: إنّه استقراء شيء لم يسْتوف فيه[7] جميع الأنواع المحكوم عليها بهذا الحكم.

[ثمّ قال:] فمن هذه الآراء والمقدّمات يسْتطيع أن يظنّ الظّانّ[8]. يريد، فيما أحسب، بالآراء: ما أشار إليه من مذهب أفلاطون في قوله بالمثل.

ويعْني **بالمقدّمات**: هذا الاستقراء الذي استعمل هاهنا وأردفه بوجود علّة الحكْم في المعلول. وذلك أنّ المحْمول إذا[9] تمّ[10] إثباته في الموضوع بالاستقراء، وأردف[11] ذلك بعلّة وجود المحْمول في الموضوع[12]، كان أقنع.

---

[1] في الأصل: يوجد.

[2] في الأصل: السّموات.

[3] في الأصل: أن.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 20 – س 21.

[5] في الأصل: أعطي.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: هذا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: منه.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 21.

[9] في الأصل: أدار.

[10] في المتن: أدار، وفي الهامش: ثمّ.

[11] في الأصل: أرفد.

[12] في الأصل: الوضع.

والسّبب الذي أردف به هذا الاستقراء هو ما قيل إنّ العلّة في أن وُجِد من هذه المركّبات أكثر من شخْص واحد: أنّها مُركَّبة من مادّة وصورة، وأنّ الصّورة ليس من شأنها أن تختصّ بمادّة ما، أشار إليها، دون مادّة ثانية. ولذلك كان هذا القول شديد الإقناع، والقوّة الخياليّة معينة[1] جدًّا على القنوع في هذا المذهب. فإنّه يمكننا أن نتوهّم أنّ خارج العالم فضاء محيط به، وأنّه يمكن أن يكون في ذلك الفضاء عالم آخر، كالحال في الأشخاص التي هاهنا، فإنّ كلّ واحد منها إنّما يوجد في فضاء، ويوجد خارجه شخص آخر، فإنّ الهواء ليس يدرك بالبصر[2].

وهذه[3] هي[4] الأشياء[5] التي قادت[6] إلى القول بالخلاء.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] لم يذكر أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 11 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ولما فرغ من هذا البرهان أتى بقول مقنع يوهم أنّه يلزم عنه أن تكون العوالم كثيرة. وهذا القول مخرجه هذه الصّفة: لما كان كلّ موجود طبيعيّ أو صناعيّ مركَّبًا من مادّة وصورة، وكانت الصّورة حالها إذا أخذت مُجرَّدة من الهيولى، غير حالها إذا أخذت مع الهيولى، فإنّا متى أخذنا معنى الاستدارة، فإنّما أخذنا الصّورة مُجرَّدة من الهيولى. وإذا أخذنا الشّيء المستدير فقد أخذنا الصّورة مع الهيولى، أعني أنّا قد أخذنا الاستدارة في الموضوع؛ كأنّك قلتَ نحاس أو ذهب؛ وكان واجبًا متى أخذت الصّورة مُجرَّدة من الهيولى أن تكون واحدة، ومتى أخذت من حيث هي في مادّة أن تكون كثيرة. وإذا كان كذلك كذلك، فغير ممتنع أن يعرض في السّماء مثل ذلك. أعني أن تكون من حيث الصّورة واحدة، ومن حيث المادّة كثيرة. وكما أنّه إن كانت هاهنا صورة في غير مادّة، فواجبٌ أن تكون واحدة؛ كذلك إن كانت هاهنا صورة في مادّة، فواجبٌ أن تكون كثيرة. ولذلك نجد هذا القول شديد اللّزوم للقائل بوجود صور الأشياء المحسوسة مفارقة، على ما يقوله أفلاطون. وذلك أنّه إن كانت صورة العالم لها وجودان: وجود مفارق، وهو مثال الوجود المحسوس، ووجود في الهيولى، وهو الوجود المحسوس؛ وكانت إذا فارقت واحدة، فواجبٌ إذا وُجِدت مع الهيولى أن تكون كثيرة. وقد يظهر أنّ هذا القول نفسه مُقنِع عند مَن لا يقول بالصّورة، فضلاً عند مَن يقول بها. وذلك أنّه يظهر من أمر كلّ مُركَّب من مادّة وصورة أنّ له نظائر كثيرة. فهذا هو القول الذي قد يُظَنّ به أنّ العوالم كثيرة أو يمكن أن توجد فيها كثيرة".

[3] في الأصل: هذا.

[4] في الأصل: هو.

ولما كان الخيال[1] يلتبس بالعقل[2]، ظنّ المتكلّمون من أهل ملّتنا أنّ وجود الخلاء من المعقولات الأوَل، وجعلوا وجوده شرطًا في وجود العالم، وهو شيء لازم أن يُقال[3] إنّ العالم كان بعد أن لم يكن، أعني أنّه يجب أن يتقدّمه الموضع والخلاء.

قال أرسطوطاليس

فيجب علينا، إذا جعلنا [103 و] هذا العرض عنايتنا، أن نبحث حتّى نفحص عن هذه الآراء لنعلم[4] ما كان منها صوابًا وما ليس منها بصواب.

فنقول الآن إنّه قد أصاب القائل في قوله إنّ الشّيء الواحد إذا وُصِف بصورته[5] فقط، هو غير الشّيء الموصوف بصورته وعنصره.

وهذا صوابٌ من القول، لا مردّ له.

غير أنّ السّماوات[6] ليْست كثيرة من أجل هذا القول، ولا يمكن أن تكون كثيرة أيضًا، لأنّ السّماء[7] كُوّنت من العنْصر كلّه[8].

---

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: الفعل.

[3] في الأصل: يقول.

[4] في الأصل: لتعلم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 22 – س 23.

[5] في الأصل: بصورة.

[6] في الأصل: السّموات.

[7] وردت في الأصل اليوناني من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى الورقة 278 ب / س 26 – س 27) إضافة لعبارة: "التي عندنا هاهنا". ولما كانت هذه العبارة ساقطة من التّرجمة المعتَمَدة من قبَل أبي الوليد، لن يتفطّن هذا الأخير في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

التّـفـسـيـر

لما ذكر القول الموجِب لأن يكون العالم أكثر من واحد، ويمكن أن يكون منه أكثر من واحد معًا، يريد أن يعرّف ما في هذا القول من الصّدق وما فيه من الكذب.

وابْتدأ فعرّف أنّ الذي عنايته الفحص التّامّ عن هذا المعنى[1] يجب عليه أن يفحص عن هذا القول المشكِّك في هذا، ويُعرِّف بما فيه من الصّدْق والكذب. فقوله: فيجب علينا، إذا جعلنا هذا العرْض[2] عنايتنا[3]، يعني **بالعرْض**: ما بيّنه من أنّ العالم واحدٌ.

---

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 22 إلى س 27.

والملاحَظ أنّ التّرجمة لم تنقل هنا ما ورد من تأكيد أرسطيّ على صحّة هذا الطّرح الأخير، حيث قال في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* – المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 27 – س 28: "وهذا القول هو قوْلٌ صادقٌ".

[1] في الأصل: المعني.

[2] في الأصل: الغرض، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 22.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 22.

وقوله: أن نبْحث[1] حتّى نفْحص عن هذه الآراء[2]، [يريد:] المقدّمات التي وُضعت في هذا القول المشكّك حتّى يعرف ما فيها صواب وما فيها ليس بصواب[3].

ولما كان هذا القوْل يشْتمل بالجملة على مقدّمتيْن:

– إحداهما: أنّ كلّ شيء محْسوس مركّب من مادّة وصورة؛ إذ كانت الصّورة منه غير الشّيء ذي الصّورة، أعني: المجموع من الصّورة والمادّة.

– والمقدّمة الثّانية: أنّ كلّ مُركَّب من مادّة وعنصر يوجد منه أكثر من شخص واحد، ويمكن أن يوجد ما يبدأ.

فأخبر أنّ المقدّمة الأولى حقّ، فقال: فنقول الآن... إلى قوله: وهذا صوابٌ من القول، لا مردّ له[4]. يريد: فنقول الآن إنّه قد أصاب الواضع للشّكّ[5] في قوله إنّ الشّيء الواحد إذا عُقِل منه معنى الصّورة، وُجِد ذلك المعنى[6] المجتمع من الصّورة والعنصر، [103 ظ] أي: كلّ مُشار إليه ضرورة غير مجموع ضرورة ومادّته. ولذلك بان أنّه مُركَّب من صورة ومادّة.

---

[1] في الأصل: نحثّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 22.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 22.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "لنعلم ما كان منها صوابًا وما ليس منها بصواب"، وهي العبارة الواردة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى — الورقة 278 أ / س 22 – س 23.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 23 إلى س 25.

[5] في الأصل: الشكّ.

[6] في الأصل: المعني.

ولما عرّف أنّ هذه المقدّمات صادقة، عرّف أنّه مع صدقها[1] ليست[2] النّتيجة، التي رام إنتاجها[3] مؤلّف هذا القول عن هذه المقدّمة صادقة، من قِبَل أنّ الأخرى كاذبة؛ فقال: غير أنّ السّماوات[4] ليست كثيرة من أجل هذا القول، ولا يمكن أن تكون كثيرة، لأنّ السّماء[5] كُوِّنت من العنصر كلّه[6]. يريد: وإنّما لم تلزم[7] هذه النّتيجة عن هذه المقدّمة، وإن كانت صادقة، لأنّ الثّانية المقترنة بها كاذبة؛ وهي أنّ كلّ مكوّن من مادّة وصورة، فيوجد منه أكثر من شخص واحد ويمكن[8] وجوده؛ لأنّ هذا إنّما يصدق فيما كُوِّن من بعض المادّة الملائمة له.

فأمّا[9] ما كُوِّن من كلّ المادّة، فليس يمكن أن يوجد منه شخصان اثنان بالفعل.

وهذا[10] الذي قاله مفهوم بنفْسه.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: ليست.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: السّموات.

[5] وردت في الأصل اليوناني من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 26 – س 27) إضافة لعبارة: "التي عندنا هاهنا". ولما كانت هذه العبارة ساقطة من التّرجمة المعتمَدة من قبل أبي الوليد، لن يتفطّن هذا الأخير في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 25 إلى س 27.

[7] في الأصل: تلزم.

[8] في الأصل إضافة عبارة: ويمكن، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] في الأصل إضافة لكلمة: فأمّا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[10] في الأصل: وهو.

فإذا تبيّن أنّ العالم كُوِّن من كلّ المادّة، لم يمكن[1] أن يوجد منه شخْصان معا بالفعل فما فوق ذلك[2].

قال أرسطوطاليس

ونحن ضاربون لذلك[3] مثالاً ليكون قولنا أنزع إلى التّبيين[4] وأقرب من الإيضاح.

فنقول: إن كان الفطس [عمقًا][5] في الأنف أو في اللّحم، {فالفطس إذا عنصر في اللّحم[6]}.

فإن صُوِّر من جميع اللّحم لحم واحد، وكان فيه الفطس، {لم يكن عضْو آخر من أعضاء البدن أفطس إلاّ ذلك اللّحم فقط. <ولا يمكن أن يكون في موضع آخر البتّة>[7]}[8].

---

[1] في الأصل: يكن.

[2] لما كانت عبارة: "إلاّ أنّ هذا الفرض مطابق للحقيقة" –الواردة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 27 – س 28)– ساقطة من التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد، فإنّ هذا الأخير لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: لك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: البيتين، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى–الورقة 278 ب / س 29.

[6] القول الذي وضعناه بين معقوفين مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو على لفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 28 – س 29)، حيث قال المعلّم الأوّل: "فاللّحم إذا عنصر الفطس". وقد تفطّن ابن رشد إلى المعنى الذي أراده أرسطو، فصحّح القول الوارد في التّرجمة، حيث أورد في تفسيره: "فالفطس إذًا عنصره اللّحم".

[7] وضعنا هذه العبارة بين مظفّريْن إشارة منّا إلى أنّ الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 32) لم يتضمّن مثل هذا القول، وأنّ هذه العبارة مضافة في التّرجمة العربيّة التي اعتمدها ابن رشد.

وكذلك إن كان عنصر الإنسان: اللّحم والعظم، فإنّ الإنسان يجب إذًا أن يكون من جميع اللّحم والعظام.

فإن لم يمكن[1] أن ينحلّ[2] ولا ينتقض[3] اللّحم والعظام، لم يمكن أيضًا أن يكون إنسان آخر البتّة. وكذلك يكون الكوْن في سائر الأشياء كلّها.

ونقول بقول كلّيّ جامع: إنّ كلّ جوهر مُركَّب من عنصر لا يمْكن أن يكون منه آخر [104 و] مثله، إذا لم يكن عنصر آخر[4] مثال ذلك العنْصر الذي رُكِّب منه[5].

التّـف ـس ـي ـر

لما أخبر أنّ ما كُوِّن من جميع مادّته، فليس يمكن أن يلفى منه شخصٌ آخر معه موجودًا بالفعل، يريد أن يبيّن ذلك ويشْرحه[6] بالمثال ليكون الأمر أوْضح، أعني: ليكون الاعتراف بهذه المقدّمات أبْين. فإنّ التّمثيل يزيد[7] المعاني المعقولة وضوحًا. ولذلك

---

[8] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 28 – س 29)، حيث قال المعلّم الأوّل: "لا يكون الآن ولن يكون في المستقبل أنفًا آخر أفطس". وقد ارتاب ابن رشد بعض الشّيء في تفسيره، إلاّ أنّه تفطّن إجمالاً إلى الغرض الأرسطيّ، فقال: "يريد، فيما أحسب: "لم يكن أنف آخر من الأنوف، أي أنوف الأبدان، أعني: أبدان النّاس، أفطس؛ إلاّ ذلك الأنف الذي انحصر فيه ذلك اللّحم، أعني: القابل للفطس".

[1] في الأصل: يكن.

[2] في الأصل: يخل.

[3] في الأصل: ينتقص، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: عنصرا آخرا.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 28 إلى الورقة 278 ب / س 3.

[6] في الأصل: ليشرحه.

[7] في الأصل: يفيد.

قال: ونحن ضاربون لذلك مثالاً ليكون قولنا أنزع إلى التّبْيين وأقرب من الإيضاح[1]، أي: ليكون قوْلنا أشدّ نزوعًا إلى أن يتبيّن، وأقرب إلى أن يتّضح. ووصْفه بالنّزوع إلى التّبيين هو اسْتعارة.

وذلك أنّ الذي ينزع إلى شيء يسهل وجود ذلك الشّيء منه، وهو اسْتعارة لطبعه من اسْتعارته.

ثمّ قال: فنقول: إن كان الفطس عمقًا[2] في الأنف أو في اللّحم، {فالفطس إذًا عنصر في اللّحم}[3]. يريد: مثال ذلك أنّ الفطس، لما كان حدّه أنّه عمق[4] الأنف، وكان الأنف من اللّحم، فالفطس إذًا عنصره اللّحم.

ثمّ قال: فإن صُوِّر من جميع اللّحم لحم واحد، وكان فيه الفطس، {لم يكن عضو آخر من أعضاء البدن أفطس إلاّ ذلك اللّحم}[5]. يريد: فإذا فرضْنا أنّه قد صُوِّر من

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 28.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 29 – س 30)، حيث قال المعلّم الأوّل: "فاللّحْم إذًا عنصر الفطس". وقد تفطّن ابن رشد إلى المعنى الذي أراده أرسطو، فصحّح في المستأنف من تفسيره القول الوارد في التّرجمة: "فالفطس إذًا عنصره اللّحم".

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 28 إلى س 30.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو على لفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 31 – س 32)، حيث قال المعلّم الأوّل: "لا يكون الآن ولن يكون في المسْتقبل أنفًا آخر أفطس". ومع أنّ أبا الوليد سيرتاب بعض الشّيء في المستأنف من تفسيره، إلاّ أنّه سيتفطّن إجمالاً إلى الغرض الأرسطيّ.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 30 إلى س 32.

جميع اللّحْم لحم الأنف الأفطس أنْف واحد[1] أفطس، لم يمكن[2] أن يُلفى[3] إنسان آخر يكون الأنْف منه أفطس، لأنّ الفطس إنّما يكون في لحم مخْصوص، وجميع ذلك اللّحم قد فرضناه في ذلك الأنف الأفطس.

فقوله: {لم يكن عضْو[4] آخر من أعضاء البدن أفطس إلاّ ذلك اللّحم}[5]؛ يريد، فيما أحسب: لم يكن أنْف آخر من الأنوف، أي أنوف الأبدان، أعني: أبدان النّاس، أفطس؛ إلاّ ذلك الأنف الذي انحصر فيه ذلك اللّحم، أعني: القابل للفطس.

وقوله: <ولا يمكن أن يكون في موْضع آخر البتّة>[6]، يحْتمل أن يريد به: أنّ [104 ظ] الفطس ليس يمكن أن يكون في مادّة أخرى غير المادّة الخاصّة[7] به. ويحتمل أن يريد: أنّ الفطس ليس يكون في عضو آخر إلاّ في الأنف.

---

[1] في الأصل: فأحد.

[2] في الأصل: يكن.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: عضوا.

[5] القول الذي وضعناه بين معقوفيْن مخلّ بمعنى النصّ الأصليّ لكاتب *السّماء* لأرسطو بلفظه اليونانيّ (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 31 – س 32)، حيث قال المعلّم الأوّل: "لا يكون الآن ولن يكون في المستقبل أنفًا آخر أفطس". ونلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تضمّنته التّرجمة التي اعتمدها، حيث سيقول في المستأنف من تفسيره: "يريد، فيما أحسب...".

وورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 31 – س 32.

[6] وضعنا هذه العبارة بين مظفّريْن إشارة منّا إلى أنّ الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 32) لم يتضمّن مثل هذا القول، وأنّ هذه العبارة مضافة في التّرجمة العربيّة التي اعتمدها ابن رشد.

[7] في الأصل: الخاصّية.

وذلك أنّ الفطس إذا لم يوضَع إلاّ في الأنف، وُضِع لحم الأنف الأفطس محصورًا في أنف واحد، لم يوجد أنف أفطس إلاّ أنف واحد فقط[1].

ولما تمثّل في هذا الأنف الأفطس، أخذ يتمثّل في ذلك في شخص الإنسان، ويعرّف أيضًا انعكاس هذا القول. وهو أنّ ما وُجِد منه شخص واحد فقط، أنّه يجب أن تكون المادّة مُنحصِرة فيه؛ كما أنّ[2] [كلّ] ما كانت المادّة مُنحصِرة فيه، فواجبٌ أن يوجد منه شخصٌ واحدٌ. فقال: وكذلك إن[3] كان عنصر الإنسان اللّحم والعظم، فإنّ الإنسان يجب إذًا أن يكون من جميع اللّحْم والعظام[4]. يريد: وكذلك إن كان عنصر الإنسان: اللّحم والعظم، وفرضْنا أنّ الموجود إنّما هو إنسان واحد فقط، فقد يجب أن يكون ذلك الإنسان من جميع اللّحم والعظام؛ كما أنّه إن كان إنسان ما مخلوقًا[5] من جميع العظام واللّحم، فقد يجب أن يكون واحدًا.

وقوله: فإن لم يمكن[6] أن ينحلّ[7] ولا ينتقض اللّحم والعظام، لم يمكن [أيضًا][8] أن يكون إنسان آخر البتّة[9]؛ يريد: والإنسان الذي فرضناه مخلوقًا من جميع مادّة

---

[1] لم يتمثّل ابن رشد بهذه الموادّ لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 27)، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 و.

[2] في الأصل: أنّه.

[3] في الأصل إضافة لعبارة: كلّ عنصر، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 32 إلى س 35.

[5] في الأصل: مخلوق.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: يخلّ، وفي نقله لقول أرسطو: يبخل؛ وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 33.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 35.

الإنسان، إن فرضنا أنّه غير ممكن أن يفسد فينحلّ إلى ما يُركَّب منه، لم يمكن[1] أن يحدث إنسان آخر أبدًا.

وذلك أنّ المخلوق من جميع المادّة ليس يمكن فيه أن يوجد شخصٌ آخر موجود معه بالفعل من ذلك النّوع. فإن فُرِض فاسدًا، أمكن أن يوجد شخصٌ آخر منه بعد فساده. وذلك أن تعود مادّته مادّة لشخص آخر، فيكون هذا النّوع من الشّخوص لا يمكن أن يوجد منهم اثنان بالفعل، وإنّما يمكن أن [105 و] يوجد منهم واحدٌ بعد الآخر[2].

وأمّا إن فُرِض الشّخص الذي هو مكوَّن من جميع المادّة غير ممكن أن يفسد وينحلّ[3] ويتبعّض إلى ما يركّبه[4]؛ فليس يمكن أن يوجَد من ذلك النّوع شخص آخر غير ذلك الشّخص بإطلاق. وهذا كلّه ظاهرٌ بنفسه.

وقوله: وكذلك يكون الكون في سائر الأشياء كلّها[5]؛ يريد: وكذلك يلزم في كون سائر الأشياء؛ أي أنّه متى فُرِضَت مادّة كائن منها مُنحصِرة[6] فيه، لم يمكن أن يوجد منه شخص أكثر من واحد معًا؛ ومتى كانت غير منحصرة فيه، أمكن أن يوجد منه أكثر من شخص واحد معًا بقدر ما يمكن في تلك المادّة أن تنحلّ[7] إلى موادّ شخصيّة.

---

[1] في الأصل: يكن.

[2] تمثّل ابن رشد بنفس هذه الموادّ في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 27)، وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 و.

[3] في الأصل: يخلّ.

[4] في الأصل: يركّب.

[5] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 35 إلى الورقة 278 ب / س 1.

[6] في الأصل: محضور.

[7] في الأصل: تتحرّى.

ولذلك متى كان واجبًا أن يكون هاهنا أشخاص كائنة فاسدة لا نهاية لها، وكان لا يمكن في الموادّ[1] أن تكون غير متناهية بالفعل، أن يكون ذلك لها على وجه[2] التّعاقب، أي [أن] يتعاقب على المادّة الواحدة منها أكثر من شخص واحد، بل أشخاص لا نهاية لها.

ولذلك، لما كانت الموادّ[3] مُنقسِمة بالفعْل [إلى] أجزاء مُتناهِية، وكان يمكن أن تتعاقب[4] على كلّ مادّة منها أشخاص لا نهاية لها، وجب أن تكون هكذا حال الأشخاص الكائنة الفاسدة في نوع نوع من الأنواع، أعني أنّه يوجد من كلّ مُتكوَّن أشخاص كثيرة[5] متناهية بالفعل وأشخاص[6] [...][7].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] كلمة: وجه غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: يتعاقب.

[5] في الأصل: كبيرة.

[6] ذكر أبو الوليد حلّ هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 27): "وإذا كان هذا هكذا، فمتى توهّمنا وجود عالم آخر لزم ضرورة أن يوجد بأجزائه في هذه المواضع، وذلك خُلفٌ لا يمكن. فأمّا أيّما هو مكان جسم جسم من هذه الأجسام البسائط فسيظهر فيما بعد على التّخصيص والاستقصاء، وكانت المادّة الحاملة لصور العالم –كما يقول أرسطو– محصورة فيه. ولذلك لم يمكن أن يوجد منه أكثر من شخص واحد، كما أنّ المادّة التي يتكوّن منها الإنسان، لو تكوّن من جميعها إنسانٌ واحدٌ، لما أمكن أن يوجد منه إثنان بالعدد. فهذا هو السّبب في العالم واحد بالشّخص". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 11 ظ – الورقة 12 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وهو [أرسطو] يحلّ هذا القول بأن يعرّف المقدّمات الصّادقة في هذا القول من غير الصّادقة، فنقول: أمّا ما وضع في هذا القول من أنّ أخذ الصّورة مع الهيولى غير أخذها مجرّدة من الهيولى، وأنّه مغايرٌ له، فواجبٌ.

وأمّا ما وضع من أنّه كما أنّه إذا أخذت مجرّدة من الهيولى، فواجبٌ أن تكون واحدة؛ كذلك إذا أخذت مع الهيولى، فواجبٌ أن تكون كثيرة؛ فليس بصحيح. فإنّه إنّما يمكن أن يوجد منهما أكثر من واحدة، إذا فضل من المادّة الشّخص الموجود منها جزء يمكن أن يقبل صورة أخرى. وأمّا إذا كانت جميع المادّة قد انحصرت في ذلك الشّخص، ولم يفضل منها فضلة، فليس يمكن أن يوجد إلاّ شخص

[...][1] عادة اليونانيّين بأن يقولوا إنّ السّماء هي مسْكن الرّوحانيّين. ويعني بـ"الرّوحانيّين": ما ليس بجسم، وهو الله والملائكة.

واسْم "السّماء" [لا] يُطلَق[2] في لغة العرب حقيقة إلاّ على الجرم[3] المتحرِّك دورًا، وقد يُطلَق[4] على كلّ ما على الإنسان مَجازًا. [105 ظ] فيشبه أن يكون اسْم "السّماء" إنّما اشتُقّ أوّلاً من اسم العلوّ الذي هو السّموّ؛ ويشبه أن يكون اسم "السّماء" إنّما اشتُقّ من اسم السّما، وكذلك يُسمّى[5]: سموًّا.

وذلك أنّ اسم "السّماء"، إذا[6] كان دالاًّ على جوْهرها، فليس دالاًّ على العلوّ؛ لأنّ العلوّ شيء عرضيّ[7] للسّماء[8].

واحد من تلك الصّورة. ومثال ذلك أنّ زيدًا مثلاً لو كان متكوّنًا من جميع مادّة الإنسان، لما أمكن أن يوجد من الإنسان إلاّ شخصه فقط.

وإذا كان هذا بيّنًا من أمر الصّورة التي في الموادّ، أعني: متى يمكن فيها الكثرة ومتى لا يمكن، فالعالم إن كان وُجد من جزء من أجزاء المادّة التي منها كون، أمكن أن تكون عوالم أخر. وإن كان جميع المادّة محصورة فيه لم يمكن أن يوجد منه أكثر من واحد".

[7] نهاية تفسير ابن رشد لقول أرسطو ساقطة من النّسخة الخطّية التي نعتمدها، والإشارة هنا إلى القول الذي نقله عن التّرجمة العربيّة: "ونقول بقول كلّيّ جامع: إنّ كلّ جوهر مُركَّب من عنصر لا يمكن أن يكون منه آخر مثله، إذا لم يكن عنصرًا آخر مثال ذلك العنصر الذي رُكِّب منه"، والموافق في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* للمطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 أ / س 35 والورقة 278 ب / س 1 إلى س 3.

[1] ما سقط من النّسخة الخطّية التي نعتمدها يقع في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو –المطلب التّاسع من المقالة الأولى، الورقة 278 ب– فيما بين س 3 وس 15.

[2] في الأصل: ينطلق.

[3] كلمة: الجرم غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: ينطلق.

[5] في الأصل: يسمّي.

[6] في الأصل: إذ.

[7] في الأصل: عرض.

[8] في الأصل: السّماء.

فيشْبه، على هذا، أن يكون اسم السّموّ مشتقًّا من اسم "السّماء"؛ إذ[1] كانت السّماء هي الغاية في هذا المعنى، والأسماء إنّما توضع أوّلاً لأعرف المعاني المدركة.

وهذا النّوع خلاف منزع النّحويّين[2]، وقد يُظَنّ أنّه شنيعٌ بحسب قوانينهم؛ وهو ممكنٌ بحسب النّظر المعنوي.

وقوله: وقد تُسمّى[3] السّماء على جهة أخرى: الجرم المُتّصِل بأفق سلوك[4] العالم، حيث تكون الشّمس [والقمر][5] وبعض الكواكب[6]؛ يريد به: فلك الكواكب الثّابتة. وذلك أنّ هذا الجرم هو المتّصل بنهاية[7] حركة جميع أجزاء العالم المتحرِّكة دورًا.

ولذلك قال: المُتّصِل بأفق سلوك العالم، حيث[8] تكون الشّمس والقمر وبعض الكواكب[9]. يعني: أنّه يتّصل بنهاية حركة ما تحته من الأجرام السّماويّة، وهي التي تكون[10] فيها الشّمس والقمر والكواكب الخمسة السيّارة.

---

[1] كلمة: إذ غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: تحويه.

[3] في الأصل: تسمّي.

[4] في الأصل: سلك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 16.

[5] الإضافة معلّلة بما سيرد في المستأنف من تفسيره؛ وفي الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو – المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 17 إضافة لعبارة: "يكون مستقرّ القمر".

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 16 إلى س 18.

[7] في الأصل: بنهايته.

[8] في الأصل: حيث.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 16 إلى س 18.

[10] في الأصل: يكون.

وقوله: فإنّا قد اعتدْنا أن نقول[1] إنّ الشّمس والقمر (وبعض الكواكب)[2] {هما ثابتان}[3]، هو استدلالٌ منه على أنّ اسم "السّماء" قد يُطلَق[4] على الفلك الآخر المحيط بالكلّ؛ لأنّ الكواكب فيه هي ثابتة في الحقيقة، وكان اسْم "السّماء" عندهم إنّما هو الجسم الذي توجد فيه الكواكب الثّابتة.

وقوله: وقد تُسمّى[5] السّماء أيضًا، [على][6] جهة أخرى، ذلك[7] الجرم المُحَاط به من آخر[8] سلوك الكلّ[9]؛ [106 و] يريد: وقد تُسمّى[10] السّماء: العالم بأسْره. ولذلك رسمها[11] بأنّه الجرم المحَاط به من حركة الكلّ، أي: الذي تحيط[12] به آخر

---

[1] في الأصل: تقول.

[2] القوسان من وضعنا. وإنّما اقترحنا هذه القراءة لئلاّ يقع الإخلال بصيغة المثنّى.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال النصّ العربيّ المعتمَد من قبَل ابن رشد في شرحه بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو – المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 18، حيث قال المعلّم الأوّل: "فإنّا قد اعتدْنا أن نقول إنّ الشّمس والقمر وبعض الكواكب هي في السّماء". وقد تفطّن أبو الوليد إلى المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من نصّه، كما برز ذلك في تفسيره لهذا القول.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 18.

[4] في الأصل: ينطلق.

[5] في الأصل: يسمّي.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو –المطلب التّاسع من المقالة الأولى، الورقة 278 ب / س 19–.

[7] في الأصل: ذا.

[8] في الأصل: أجل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 19.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 18 إلى س 20.

[10] في الأصل: يسمّى.

[11] في الأصل: رسمه.

الحركات، وهو الذي يُسمّى عندنا باسم "العالم" لا باسم "السّماء".

وهو المعنى الذي قصد هاهنا أن يبيّن أنّه واحدٌ من قِبَل أنّه ليس خارجه شيء من مادّته، أعني: من أجزائه.

ولما كان هذا هو الذي يُطلق[1] عليه اسم "الكلّ" و"التّمام"، على ما[2] تبيّن في أوّل هذه المقالة، وكان اسم "السّماء" قد يُطلق[3] عندهم على الكلّ والتّمام، احْتجّ بإطْلاق[4] اسْم "السّماء" عندهم على العالم بأسْره[5].

قال أرسطوطاليس

---

[12] في الأصل: يحيط.

[1] في الأصل: ينطلق.

[2] وردت كلمة: ما مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: ينطلق.

[4] في الأصل: بانطلاق.

[5] قارن بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 20 – س 21) حيث قال المعلّم الأوّل: "ذلك أنّنا اعتدنا أيضًا أن نسمّي سماءًا الكلّ والعالم بأسره".

ولم يذكر أبو الوليد هذا الفحص في جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 12 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ولما تبيّن له هذا المعنى، أخذ بعد ذلك يفحص عنه، ويبيّن أنّ المادّة التي تقوّم منها العالم محصورة فيه. وهو يقدّم بين يديْ هذا الفحْص على كم وجه يُقال اسم السّماء، ليدلّ من ذلك على المعنى الذي يقصده في هذا الفحْص، فيقول: إنّ اسم السّماء كان القدماء يستعملونه على ثلاث معان: أحدها: على فلك الكواكب الثّابتة. والثّاني: على جميع الأفلاك. والثّالث: على جميع أجزاء العالم، وهو الذي يدلّ عليه اسم العالم عندنا".

فنقول الآن إنّ الكلّ المُحيط من آخر السّلوك والحرَكة[1] هو مُركَّبٌ من كلّ الجرم الطّبيعيّ المحْسوس اضطرارًا، لأنّه ليس خارجًا من السّماء جرم، ولا يمكن أن يكون خارجًا البتّة.

<فنريد الآن أن نفْحص عن ذلك أيضًا: هل خارج من السّماء جرم أم [ليس] يمكن أن يكون هنالك جرْم؟>[2].

فنقول: إنّه إذا كان خارج السّماء جرم، إمّا أن يكون من الأجرام المبسوطة، وإمّا أن يكون من الأجرام المُركَّبة؛ وإمّا أن يكون هنالك طبيعيًّا، وإمّا أن يكون هنالك عرضيًّا.

فنقول إنّه ليس خارجًا من السّماء شيء من الأجرام المبسوطة البتّة. وذلك أنّا قد بيّنّا وأوضحنا آنفًا، فقلنا: إنّه لا يمكن للجرْم[3] المسْتدير أن يتبدّل موْضعه ولا [أن] ينتقل منه البتّة.

ونقول: إنّه لا يمكن أن يكون ذلك الجرم من الأجرام السّالكة إلى الوسط، الرّاسية فيه؛ لأنّه لو كان شيء من بعض هذه الأجرام، لم يكن ذلك الموضع له [106 ظ] طبيعيًّا، لأنّ مواضع هذه الأجرام المبْسوطة غير ذلك الموضع، وهي معروفة بيّنة.

فإذا كان ذلك الموْضع، أعني: الخارج من السّماء، لذلك الجرم عرضيًّا، كان لجرم آخر طبيعيًّا.

---

[1] النصّ العربيّ المعتمَد من قِبَل ابن رشد في شرحه مخلّ في هذا الموضع بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو – المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 18، حيث قال المعلّم الأوّل: "فنقول الآن إنّ الكلّ، المُحاط به من آخر سلوك الكلّ، هو مُركَّب...". ولم ينته أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من نصّه.

[2] وضعنا هذا القول بين مظفّريْن إشارة منّا إلى أنّه لم يرد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 24).

[3] في الأصل: الجرم.

فإنّا قلنا مرارًا إنّه إذا كان موضع من المواضع لبعض الأجْرام موضعًا عرَضيًّا، كان للأجرام[1] الأخرى طبيعيًّا اضطرارًا. ولم نجد جرمًا آخر غير هذه الأجرام المبْسوطة، <أعني: الجرم المُدوَّر والجرم السّالك إلى الوسَط والجرم السّالك من الوسط>[2].

فإن كان ذلك كذلك، فمحالٌ أن يكون إذًا جرم من الأجرام المبْسوطة خارجًا من السّماء.

فإن كان ذلك مُحالاً، فمحالٌ أيضًا أن يكون هنالك جرم من الأجرام المُركَّبة؛ لأنّه إذا كان الجرم المُركَّب، كانت الأجرام المبْسوطة هنالك اضطرارًا[3].

التّفسير

لما بيّن أنّ الشّخص الذي مادّته مُنحصِرة فيه هو واحدٌ بالعدد، يريد أن يبيّن أنّ العالم هذه حاله، أعني أنّ مادّته مُنحصِرة فيه.

فقوله: فنقول الآن إنّ الكلّ المحيط من آخر[4] السّلوك والحركة هو مُركَّبٌ من كلّ الجرم الطّبيعيّ المحْسوس اضطرارًا[5]؛ يريد: فنقول: إنّ العالم بأسره، الذي هو الكلّ

---

[1] في الأصل: للجرم.

[2] وضعنا هذا القول بين مظفّرين إشارة منّا إلى أنّه لم يرد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 34).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 21 إلى الورقة 279 أ / س 2.

[4] في الأصل: أجزاء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى– الورقة 278 ب / س 19.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 21 إلى س 23.

المحيط بجميع الأجرام الطّبيعيّة، الذي هو آخر[1] الأشياء المتحرّكة المحيط بجميع ما فيه[2]، هو مُركَّب من جميع الأجرام الطّبيعيّة المحسوسة التي هي مادّة.

ثمّ أتى بالسّبب في هذا المعنى، فقال: لأنّه ليس خارجًا من السّماء جرم، ولا يمكن أن يكون [خارجًا البتّة][3]. يريد: وإنّما كان هذا واجبًا عندنا، لأنّا نبيّن أنّه ليس خارج السّماء الآن جرم من الأجرام، ولا يمكن أن يكون [107 و] في المستقبل[4].

ولما ذكر هذيْن المعنييْن، أخذ في بيانهما[5]. وابتدأ من ذلك بأن يبيّن أنّه ليس خارج السّماء الآن جرم من الأجرام .

وبيانه لذلك يكون هكذا: إن كان خارج السّماء جرمٌ من الأجرام، لم يخْل[6] ضرورة أن يكون مُرَكَّبًا أو أن يكون بسيطًا. فإن كان بسيطًا، فلا يخلو أن يكون هنالك

---

[1] في الأصل: أجزاء.

[2] حول الخلط الذي وقع فيه هنا ابن رشد راجع الهامش عدد 5 من الصّفحة 203.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 24.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 23 – س 24.

[4] أورد أبو الوليد هذا الوضع في جامع كتاب السّماء والعالم، ص 27: "فأمّا أنّ المادّة الحاملة لصور العالم محصورة، فهو ظاهرٌ من أنّه ليس يوجد خارجًا عنه جسم؛ لأنّه لو كان هنالك جسمٌ، لكان هنالك موضع ضرورة؛ ولو كان موضع، لكان ضرورة هنالك محيطٌ؛ والمحيط هو أحد هذه الأجسام". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وهذا المعنى هو الذي يقصده هاهنا، أعني أنّه الذي يبيّن أنّ المادّة التي تقوّم منها محصورة فيه. وبيانه لذلك على هذه الصّفة: إن لم يكن خارج السّماء جرمٌ من الأجرام المحسوسة، فواجبٌ ألاّ تكون هنالك مادّة أصلاً، لأنّ المادّة ليس توجد خلوًا من الجرم ذي المادّة، وأن تكون المادّة محصورة فيه".

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد القول المضاف في التّرجمة العربيّة والذي لم يتضمّنه الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* (انظر: المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 24 – س 25، حيث جاء: "فنريد الآن أن نفحص عن ذلك أيضًا: هل خارج من السّماء جرم أم [ليس] يمكن أن يكون هنالك جرمًا").

[6] في الأصل: يخلق.

في موضع طبيعيّ أو في موضع عرضيّ؛ أي [أنّ] ذلك المَوْضع الذي يكون فيه لا يخلو أن يكون طبيعيًّا لذلك الجسْم أو عرضيًّا.

وهذا هو الذي أراده بقوله: فنقول إنّه إذا كان خارج السّماء... **إلى قوله:** هنالك عرضيًّا[1]؛ وهو مفهوم بنفسه.

وقوله: فنقول... إلى قوله: ولا [أن] ينتقل منه البتّة[2]؛ يريد: فنقول إنّه ليس يمكن أن يوجد جسم بسيط خارج العالم. وذلك أنّ الجسم لا يخلو من أن يكون مُتحرِّكًا دورًا، أو مُتحرِّكًا على استقامة.

فإن كان مُتحرِّكًا دورًا، فليس يمكن أن يكون في ذلك المَوْضع على أنّه موضع غير طبيعيّ له؛ لأنّه قد تبيّن في الجرم المتحرّك دورًا أنّه لا ينْتقل من مكانه ولا يتبدّله، إذ[3] كان ليس يمكن فيه أن يتحرّك قسرًا.

وسكت عن إمكان كوْنه هنالك بالطّبع، لأنّه لو كان خارج العالم جسم سماويّ في موضع طبيعيّ غير هذا، للزم أن يكون هنالك عالم آخر خارجًا، أعني: عن هذا العالم؛ لأنّه من ضرورة وجود الجسم السّماويّ وجود الجسم السّاكن الذي عليه يدور؛ ومن ضرورة وجود الجسْم السّاكن وجود الجسم المتحرّك، أعني: النّار؛ [و]من ضرورة وجود الأطراف وجود المتوسّط، أعني: الهواء والماء.

ولما بيّن أنّه [107 ظ] ليس يمكن أن يكون خارج العالم جسم مستدير، أخذ يبيّن أنّه ليس يمكن أن يكون هنالك جسم متحرّك حركة استقامة، فقال: ونقول إنّه لا يمكن أن يكون ذلك الجرم... إلى قوله: وهي معروفة بيّنة[4]. يريد: ونقول أيضًا إنّه لا

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 25 إلى س 27.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 27 – س 28.

[3] في الأصل: إذ.

[4] في الأصل: بينه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

يمكن أن يوجد خارج العالم جسمٌ بسيطٌ مُتحرِّكٌ حركة استقامة، أعني: إمّا ثقيلاً وإمّا خفيفًا؛ لأنّه لو كان هنالك شيء من هذه الأجسام، لكان هنالك إمّا بالطّبع وإمّا بالعرَض. وليس يمكن أن يكون هنالك بالطّبع، لِمَا تقدّم من أنّ موضع الكلّ منها والجزء واحدٌ بالعدد. ولا يمكن أيضًا أن يكون هنالك خارجًا عن الطّبع، لأنّه لو كان ذلك الموضع عرضيًّا، لكان الآخر طبيعيًّا، على ما يظهر من الأجسام المتحرِّكة حركة اسْتقامة، أعني أنّه يظهر أنّ الموضع العرضيّ للواحد منها هو طبيعيّ لضدّه.

مثال ذلك: أنّ الفوق[1]، لما كان عرضيًّا للأرض، كان طبيعيًّا للنّار؛ والأسفل بعكس هذا، [2]لو كان طبيعيًّا لشيء [آخر]، للَزم أن يوجد مكانان بالعدد لجسم واحد بسيط، وذلك مستحيلٌ، على ما تبيّن قبل.

وكأنّه اكتفى بما يظهر من اسْتحالة[3] أن يكون الموضع طبيعيًّا لجسم آخر بأن يصرّح في أوّل التّقسيم بهذين القسمين المتقابلين، كما فعلنا نحن؛ أعني: أن يقول: إن كان هنالك جسمٌ بسيطٌ مستقيمٌ، فيجب أن يكون إمّا طبيعيًّا هنالك وإمّا عرضيًّا، كما فعلْنا [نحن]؛ لأنّ إنْزاله هنالك عرضيًّا، يلزم [عنه] أن يكون الآخر طبيعيًّا؛ ولذلك اِسْتغنى عن التّصريح بهذا القسم[4].

ولما بيّن أنّه ليس يمكن أن يكون هنالك جرمٌ مستقيمٌ، ولم يكن قبل [قد] صرّح [108 و] في كلامه أنّ كلّ جرم بسيط إنّما يكون واحدًا من هذيْن، كما فعلنا نحن في

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 28 – س 29.

[1] في الأصل: الفرق.

[2] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد القول الوارد في الورقة 278 ب – س 29 إلى س 34 من الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* – المطلب التّاسع من المقالة الأولى، حيث جاء: "فإذا كان ذلك الموضع، أعني: الخارج من السّماء، لذلك الجرم عرضيًّا، كان لجرم آخر طبيعيًّا. فإنّا قلنا مرارًا إنّه إذا كان موضع من المواضع لبعض الأجرام موضعًا عرضيًّا، كان للأجرام الأخرى طبيعيًّا اضطرارًا".

أوّل الكلام، صرّح هاهنا بذلك، فقال: ولم نجد جرمًا آخر غير هذه الأجرام المبسوطة، <أعني: الجرم المدوّر، و[الجرْم][1] السّالك إلى الوسط، و[الجرم][2] السّالك من الوسط>[3]. وهذا شيء قد تبيّن في أوّل هذه المقالة، أعني: أنّ الأجسام البسيطة ثلاثة من قِبَل أنّ الحركات ثلاثًا[4].

ثمّ قال: فإن كان ذلك كذلك، فمحال إذًا أن يكون جرمٌ من الأجرام المبْسوطة خارجًا من السّماء[5]. يريد: فإن كان كلّ جرم مبْسوط إمّا مُتحرِّك على الاستدارة، وإمّا من الوسط، وإمّا إلى[6] الوسط؛ وكان قد تبيّن أنّه لا يمكن أن يكون واحدًا[7] من هذه خارجًا عن العالم؛ فليس يمكن أن يكون خارج العالم جسْمٌ بسيطٌ أصلاً.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] الإضافة مُعلَّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] يبدو أنّ هذا التّفصيل الذي لم نقف عليه في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* هو من وضْع ابن رشد لا من وضْع المترجِم للنصّ الأرسطيّ. وقد يكون أبو الوليد قد أورده في نقله لقول المعلّم الأوّل على جهة السّهْو.

وورد هذا القول –عدى ما وضعناه بين مظفّرتْين– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 34 – س 35.

[4] في الأصل: ثلاثة.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 278 ب / س 35 إلى الورقة 279 أ / س 1.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: واحد.

ثمّ قال: [...][1] فمحالٌ أن يكون هنالك جرمٌ[2] من الأجرام المركّبة، لأنّه إذا كان الجرم المركّب، كانت الأجرام المبْسوطة هنالك اضطرارًا[3].

وهذا[4] الذي قاله مفهومٌ، وهو أنّه إذا لم يمكن أن يكون هنالك جسمٌ بسيطٌ، فليس يمكن أن يكون جسمٌ مُركَّبٌ، لأنّ المركَّب إنّما يكون عن البسيط[5].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث وردت عبارة مضافَة: "فإن كان ذلك محالا، فمحالٌ أيضًا...". ونرجّح أن يكون ابن رشد قد استغنى عن هذه العبارة هاهنا لتجنّب التّكرار.

[2] في الأصل: جسم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 1 – س 2.

[4] في الأصل: هذا.

[5] أوْرد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم، ص 27: "وأيضًا لو كان [الجسم] في مكان، لَكان فيه إمّا بالطّبع وإمّا بالقسر. أمّا وجود جسم خارج العالم في لمكان بالطّبع، فإنّما يكون أحد هذه الأجسام البسيطة، كأن يكون جزءًا من عالم آخر، وقد تبيّن امتناع ذلك". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 12 و، فسيورده وفق صيغة مغايِرة: "فأمّا أنّه ليس يمكن أن يوجد خارج السّماء جرمٌ محسوسٌ، فذلك يظهر على هذا الوجه: إن كان يمكن أن يكون خارج السّماء جسمٌ، فهو إمّا مركَّبٌ وإمّا بسيطٌ. فإن كان بسيطًا، فإمّا أن يكون مستدير الحركة أو مستقيمها؛ فإنّه قد تبيّن أنّه ليس توجد غير هاتيْن الطّبيعتيْن للأجسام البسيطة. وإن كان واحدًا من هاتيْن الطّبيعيتيْن، فلا يخلو أن يكون هنالك موجودًا إمّا بالطّبع وإمّا بالقسر. وذلك أنّ كلّ جسم موجود في مكان؛ وكلّ موجود في مكان، فلا يخلو وجوده في المكان من هاتيْن الحالتيْن. فإن كان جسمًا مستديرًا، لم يمكن أن يكون ذلك الموضع له طبيعيًّا، لأنّ مؤضعه الطّبيعيّ هو الوسط الذي يتحرّك حوله. وقد تبيّن أنّ الوسط واحد بالعدد، ولا يمكن أن يوجد الجرم المستدير في مكان قسرًا، فإنّ الحركة القسريّة مُمتنِعة عليه، على ما تبيّن من قبْل. وأمّا إن كان من البسائط المتحرِّكة حركة استقامة، فليس يمكن أيضًا فيه أن يكون خارج العالم في مؤضع بالطّبع، لأنّه قد تبيّن أنّه ليس يلفي لواحد منها بالطّبع أكثر من موضع واحد. وإن كان فيه خارجًا عن الطّبع وقسرًا، لزم أن يكون ذلك الموضع لجسم آخر بالطّبع؛ فإنّ الموضع القسريّ لواحد من المتحرّكات على استقامة هو طبيعيّ للمضادّ له؛ مثال ذلك: أنّ النّار مؤضعها القسريّ هو الأسفل، وهو طبيعيّ للأرض؛ وكذلك الأرض موضعها القسريّ هو الطّبيعيّ

ونقول أيضًا إنّه لا يمكن أن يكون خارجًا من السّماء جرمٌ البتّة؛ لأنّه، إن كان، فإنّه إمّا أن يكون من الأجرام المبسوطة، كما قلْنا آنفًا، وإمّا أن يكون من الأجْرام المُركَّبة؛ وإمّا أن يكون هنالك طبيعيًّا، وإمّا أن يكون عرضيًّا.

فيكون قوْلنا [فيه][1] وحجّتنا فيه: أنّه لا يمكن أن يكون هنالك جرم، كقولنا فيه آنفًا؛ فإنّ الحجّة فيهما[2] واحدة، أعني أنّه ليس خارجًا من السّماء جرم، ولا يمكن أن يكون فيه البتّة.

فقد اسْتبان الآن واتّضح، [108 ظ] بما ذكرنا وبما بيّنّا، أنّه ليس خارجًا من السّماء جرم، ولا يمكن أن يكون فيه عظم من أعظام الأجرام البتّة.

وذلك أنّ العالم كلّه مُركَّب من عنصره كلّه [الملائم له][3] اللاّئق به. وقد قلنا آنفًا إنّ عنصر العالم هو الجرم[4] الطّبيعيّ المحسوس.

لغيرها. وقد تبيّن أنّه ليس يمكن أن يوجد هنالك واحدٌ من هذه الأسطقسّات ولا هاهنا طبيعة سادسة يمكن أن تكون هنالك.

وإذا كان هذا كذلك، فليس هنالك جسمٌ بسيطٌ أصلاً. وإذا لم يمكن هنالك جسمٌ بسيطٌ، فليس يمكن أن يكون جسمٌ مُركَّبٌ؛ فإنّ المركّب إنّما يتركّب عن البسائط".

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: فيها.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: الجزء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* – المطْلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 8 – س 9.

فإن كان هذا على ما ذكرنا، فقد اسْتبان الآن واتّضح أنّه ليست السّماوات[1] كثيرة الآن، ولا كانت في السّالف كثيرة، ولا تكون في المسْتأنف كثيرة أبدًا.

فهذه السّماء إذا واحدة تامّة[2]، كاملة[3]، ليس لها شبيه[4].

التّـفـسـيـر

لما بيّن أنّه ليس يمكن أن يكون خارج العالم الآن جسم بالفعل[5] لا بسيط ولا مركَّب، يريد أن يبيّن أنّه ليس يتبيّن هذا فقط من هذا البرهان، بل وأنّه ليس يمكن أن يوجد في وقْت من الأوْقات.

ولما شرع في بيان هذا المطلوب، أعاد بعيْنه البرهان المتقدّم الذي تبيّن به أنّه لا يمكن أن يوجد بالفعل[6].

فلمّا صار منه إلى قدْر ما، وهو أن اسْتوفى منه المعاندات التي ذكرها في القياس الشّرطيّ الذي أبطل به الدّعوى المتقدّمة، أعني أنّ البيان الذي من قبله يجب استثناء مقابلات جميع هذه المعاندات هي بعينها البيانات المتقدّمة في البرهان الذي أتى به على المطْلوب الأوّل، وهو قوله: فيكون قولنا فيه وحجّتنا فيه: أنّه لا يمكن أن يكون هنالك

---

[1] في الأصل: السّموات.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: كامله، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: شبه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 2 إلى س 11.

[5] في الأصل: بالعقل.

[6] الإشارة هاهنا إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو: "ونقول أيضًا إنّه لا يمكن أن يكون خارجًا من السّماء جرم البتّة؛ لأنّه، إن كان، فإنّه إمّا أن يكون من الأجرام المبسوطة، كما قلنا آنفًا، وإمّا أن يكون من الأجرام المركّبة؛ وإمّا أن يكون هنالك طبيعيًّا، وإمّا أن يكون عرضيًّا". وهو القول المطابق لما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب التّاسع من المقالة الأولى–الورقة 279 أ / س2 إلى س4.

جرم، كقولنا فيه آنفًا... إلى قوله: ولا يمكن أن يكون فيه[1]؛ يريد: وعلى هذا النّسَق يتمّ البرهان على هذا المطلوب، أعني: على[2] النّسَق الذي به يتمّ [البرهان] على المطلوب الأوّل. فإنّ الحجّة على أنّه ليس خارج العالم جسم، والحجّة على أنّه لا يمكن [109 و] أن يكون في غابر الدّهر، هي حجّة واحدة بعينها.

وذلك أنّه إذا لم يمكن[3] أن يكون هنالك جسم بالفعل[4]، فليس هو ممكن الوجود.

وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّ الممكن هو الذي، إذا أنزل موجودًا، لم يلزم[5] عن وضعه محال. وهذا، إذا أنزل موجودًا، لزم عن وضعه محال.

ولما تقرّر له أنّه ليس يمكن أن يكون خارج العالم جسم بسيط ولا مركّب، وجب أن تكون هذه المادّة محصورة فيه.

وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن يكون واحدًا.

ولما تبيّن له أنّ العالم ليس يمكن أن يكون خارجه شيء[6]، أتى بالسّبب في ذلك، فقال: وذلك أنّ العالم كلّه مُركَّب من عنصره كلّه الملائم[7] له اللاّئق به[8]. يريد:

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 4 – س 5.

[2] في الأصل: عن.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: بالعقل.

[5] في الأصل: يزل.

[6] وهو الأمر الذي ذكره في قوله: "فقد استبان الآن واتّضح، بما ذكرنا وبما بيّنّا، أنّه ليس خارجًا من السّماء جرم، ولا يمكن أن يكون فيه عظم من أعظام الأجرام البتّة" – المطابق لما جاء في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 6–، والذي لم يورده ابن رشد هاهنا.

[7] في الأصل: اللاّئم.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 6 – س 7.

وإنّما وجب ألاّ يكون خارجه جسمٌ، لأنّ العالم رُكِّب من جميع عنصره المناسِب له الخاصّ به.

ثمّ بيّن ما هو هذا العنصر، فقال: وقد قلنا آنفًا إنّ عنصر العالم هو الجرم الطّبيعيّ[1]. يريد به: الأجسام البسيطة الثّلاثة، أعني: الثّقيل، والخفيف، والذي ليس بثقيل ولا خفيف.

وذلك أنّ هذه هي عناصر[2] العالم التي منها يُركَّب. وإذا تبيّن في هذه أنّه ليس يوجد منها شيء خارجًا عنه، تبيّن أنّ عنصره محصور فيه.

ولما تبيّن له ما تبيّن، ذكّر به على جهة الختم، فقال: فقد اسْتبان الآن واتّضح أنّه ليست السّماوات[3] كثيرة [الآن][4]، ولا كانت في السّالف كثيرة، ولا تكون في المسْتأنف كثيرة[5]. يعني بـ"السّماوات"[6]: العوالم.

ويريد أن[7] يبيّن أنّها ليست كثيرة لا في الزّمان الحاضر، ولا في الماضي، ولا في المسْتأنف. وذلك أنّه قد تبيّن أنّ أيّ وقت فُرضت [فيه] كثيرة، [109 ظ] لزم عنه مُحالٌ.

ولما كانت الموجودات إنّما توجَد منها أكثر من شخص واحد، لمكان نقصانها في الوجود. وذلك أنّه قصد بذلك أن تبقى أزليّة بالنّوع، إذا لم يمكن فيها بالشّخْص،

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 8 – س 9.

[2] في الأصل: عنصر.

[3] في الأصل: السّموات.

[4] الإضافة مُعلَّلة، من جهة، بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء*–المطلب التّاسع من المقالة الأولى–الورقة 279 أ/س9–س 10.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 9 – س 10.

[6] في الأصل: بالسّموات.

[7] في الأصل: أنّه.

وجب أن يكون[1] ما يوجد منه شخصٌ واحدٌ فقط تامًّا[2] كاملاً[3] في الوجود. ولذلك قال: فهذه السّماء إذًا واحدة تامّة، كاملة، ليْس لها شبيه[4].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: تامّ.

[3] في الأصل: كامل.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 10 – س 11.

ولم يورد أبو الوليد هذا الوضع في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 27 – ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 12 و – 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "فقد تبيّن أنّه ليس خارج العالم جسم، ولا يمكن أن يحدث في المستقبل، لأنّه يلزم عن حدوثه المحالات المذكورة.

وإذا تبيّن أنّه ليس يمكن أن يكون خارج العالم جسم من الأجسام، فظهر أنّ جميع المادّة التي تقوّم منها العالم محصورة فيه. وإذا كان ذلك كذلك، فالعالم واحد ليس بكثير، ولا يمكن أن يوجد منه أكثر من واحد؛ وهو تامٌّ كاملٌ ليس له شبيه ولا نظير. فقد ظهر من هذا القول العلّة التي من أجلها كان العالم واحدًا لا كثيرًا".

] ف بيمن أوّه ليس خ مرج أل ا م ل
ل مكمن، ّل خ لء، ّل زممن[

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّه ليس موضع خارجٌ من السّماء {لا ملآن[1] ولا فارغ}[2]، ولا زمان؛ هذا بيّنٌ وواضحٌ. وذلك أنّه قد يمكن أن يكون في كلّ موْضع جرم من الأجرام.

فأمّا الفراغ، فقد حدّه {الأوّلون}[3]، فقالوا: إنّه[4] ليس فيه شيء من الأجرام البتّة، وقد يمكن أن يكون فيه[5]. فأمّا الزّمان، فهو عدد الحركة. وأمّا الحركة، فلا تكون بغير جرم طبيعيّ[6].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] نكتفي بالإشارة هنا إلى أنّ التّرجمة العربيّة للأصل اليونانيّ لكتاب السّماء أخلّت بالمعنى الوارد في الأصل الأرسطيّ، ونصّه: "ونقول أيضًا إنّه ليس مكانٌ ولا فراغٌ خارجٌ من السّماء" (انظر: كتاب السّماء لأرسطو – المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 11 – س 12). ذلك أنّ رصد الاستتباعات النّاتجة عن هذا الإخلال بالغرض الأرسطيّ يتجاوز حدود هذا الهامش. نلمح فقط إلى إمكانيّة الوقوف على حرج ابن رشد إزاء هذه المسألة من خلال امتناعه عن إيراد النصّ الأرسطيّ، كما دأب على ذلك في سائر مواضع تفسيره.

[3] ليس ذاك هو المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 14 – س 15 –، حيث قال: "فإمّا الفراغ، فقد حدّه الجمهور...".

[4] في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ/ س 14 – س 15 إضافة لعبارة: "... الموضع الذي...".

[5] في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو –المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 14 – س 15– إضافة لعبارة: "... جرم واحد".

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 11 إلى س 16. ولفرط إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالنصّ اليونانيّ

التّـفـسـيـر

يقول إنّه إذا تبيّن أنّه ليس خارج العالم جسمٌ ضرورة، تبيّن أنّه ليس هنالك مكان لا مملوء ولا فارغ.

وذلك أنّه لو كان هنالك مكانٌ، لكان هنالك جسمٌ، و[1]لأمكن[2] أن يكون فيه جسمٌ. وقد تبيّن أنّه ليس هنالك جسمٌ، ولا يمكن أن يكون هنالك جسمٌ، فليس هنالك مكانٌ ضرورة؛ ولا يمكن أن يكون أيضًا فراغٌ هنالك، أعني: خلاءً.

وذلك أنّ القائلين به[3] إنّما حدّوه بأنّه الذي يمكن أن يكون فيه جسمٌ. فإن كان ليس يمكن أن يكون هنالك جسمٌ، كما تبيّن قبل، فليس يمكن أن[4] يكون هنالك خلاء.

وكذلك يظْهر أيضًا أنّه ليس يمكن أن يكون هنالك زمانٌ. وذلك أنّه قد تبيّن أنّ الزّمان عارضٌ من عوارض الحركة؛ وحيث ليس يمكن أن يكون جسمٌ ليس يمكن أن تكون حركة؛ وحيث لا [تكون حركة][5] لا يكون أيضًا مكانٌ، لأنّ [110 و] كلّ حركة

فَقَدَ القول الأرسطيّ صبغته البرهانيّة. ممّا حدا بأبي الوليد في هذا الموضع إلى إيراد مقدّمات القياس البرهانيّ معزولة عن نتيجتها التي سيوردها في تفسيره اللاّحق لقول أرسطو. ولكي يتمثّل القارئ ما نريد نسوق له بقيّة ترجمة النصّ الأرسطيّ كما ورد في أصله اليونانيّ: "ولكنّا قد بيّنّا قبل أنّه ليس ولا يمكن أن يكون خارج السّماء جرم واحد البتّة. وإن كان ذلك كذلك، فبيّنٌ أنّه ليس خارجٌ من السّماء موضعٌ ولا فراغٌ ولا زمانٌ".

[1] في الأصل: أو.

[2] في الأصل: لا أمكن.

[3] تفطّن ابن رشد إلى سقم التّرجمة التي يعتمدها في تفسيره، فلم يلحق هذا القول بالأوّلين، مستعمِلاً هذه الصّيغة الحياديّة التي لا تنذر بتبنّيه أو رفضه لهذا القول.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] أورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم، ص 28: "وأمّا امتناع وجود الخلاء، فقد تبيّن ممّا تقدّم. وأيضًا فلو كان موجودًا، لكان ممتنِعًا أن يكون خارج العالم، إذ كان الخلاء عند مَن يقول بوجوده مكان لا جسم فيه ولا مكان هناك، فلا خلاء هناك". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وهو بيّنٌ بعد ذلك أنّه ليس خارج العالم لا مكان

في مكان[1].

قال أرسطوطاليس

وقد بيّنّا آنفًا بقولنا إنّه ليس خارجًا من السّماء موضعٌ ولا فراغٌ ولا زمانٌ.

فإن كان هذا على هذا، فلذلك صار مَن هنالك ليس في مَوْضع ولا يسْتطيع الزّمان أن يهرّمه. وليس شيء بخارج من آخر السّلوك يسْتحيل ولا يتغيّر البتّة، لكنّه[2] ثابتٌ ولا يتغيّر ولا يقبل الآثار. فالحياة هنالك ثابتة دائمة دوام الأبد المؤبّد الذي يبيد ولا ينفذ[3]، وهي أفضل الحياة.

ولا خلاء ولا زمان. أمّا المكان، فلأنّ المكان هو الذي فيه جسمٌ من الأجسام بالفعل أو يمكن أن يكون فيه جسم، وليس خارج العالم جسمٌ ولا يمكن أن يكون فيه؛ فليس هنالك مكان. وبهذا بعينه يبيّن أيضًا أنّه ليس هنالك خلاء؛ وذلك أنّ القدماء كانوا يرسمون الخلاء بأنّه مكانٌ لا جسم فيه ويمكن أن يكون فيه".

[1] أورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم، ص 28: "وكذلك يظهر أيضًا أنّه لا زمان هناك، إذ كان الزّمان عدد حركة أزليّة، على ما تبيّن. ولذلك اتّفقت الآراء على أنّ الأشياء الموجودة هنالك ليست في زمان ولا مكان". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "فأمّا الزّمان، فلمّا كان ليس شيئا أكثر من عدد حركة الأشياء الطّبيعيّة، وكان ليس هنالك أجسام، فليس هنالك حركة ولا زمان".

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

وقد أصاب الأوّلون في {تلخيص}[1] اسم الأبد، وقالوا فيه قولاً شافيًا. وذلك أنّهم قالوا إنّ الغاية والأفق المحيط بزمان حياة كلّ واحد من الأشياء، [زمان] الحياة الذي ليس من ورائه ولا من خلفه زمان آخر طبيعيّ، هو دهر ذلك الشّيء وخلوده.

فعلى هذه الصّفة نقول[2] إنّ غاية أفق السّماء كلّها والغاية المحيطة[3] بالزّمان كلّه الدّائم هو دهر السّماء. وإنّما اشتُقّ هذا الاسم {من تلقاء فعله}[4]، لأنّه دائمٌ أبدًا. {وهو، في بعض الأشياء، بيّنٌ بيانًا واضحًا، وفي بعض الأشياء بيّنٌ بيانًا يسيرًا}[5].

{وقد ذكرْنا في كتبنا في الفلْسفة الخارجة، أعني: التي وضعنا للعامّة، فقلنا إنّه قد ينْبغي للشّيء الرّوحانيّ ألاّ يتغيّر}[6] ولا يفسد اضطرارًا[7]، لأنّه علّة[8] كلّ علّة من

---

[1] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 22 – س 23 –، حيث جاء: "... في تلفّظهم بهذا الاسم: الأبد". وقد تفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: يقول.

[3] في الأصل: محيط، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 27 –، حيث جاء: "... من إطلاق وجوده". ولن يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 28 إلى س 30 –، حيث جاء: "وكوْنه علّة الوجود والحياة هو، في بعض الأشياء، بيّنٌ بيانًا واضحًا، وفي بعض الأشياء بيّنٌ بيانًا يسيرًا". ولئن لن يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، فإنّه لن يخفي حرجه إزاء غموض العبارة الأرسطيّة، فقال: "يريد، فيما أحسب...".

[6] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 31 إلى س 33 –، حيث جاء: "وكما هو الشّأن في الكتب الفلسفيّة ذات الغرض التّعليميّ والمُخصَّصة للنّظر في [كيفيّات] وجود الآلهة، إذ عادة ما يُقال ويبيّن هناك إنّ الوجود الإلهيّ لا يتغيّر ...". ولن يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

عالمها، وليست[1] من ورائه[2] علّة أخرى.

{وهو، على هذه الصّفة التي وصفت، لا يتغيّر}[3] ولا يسْتحيل، تامٌّ كامل دائم الأبَد.

وذلك أنّه ليس فوقه علّة أخرى معْلومة حتّى تحرّكه. {فإن أُلفيت[4] علّة[5] أخرى، كانت هي أيضًا ثابتة[6] قائمة دائمة، ليس من خلْفها أفضل منها}[7].

---

[7] كلمة: إضطرارًا غير منقوطة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: ورائها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 31 إلى س 33 –، حيث جاء: "فإنّنا نقرّ هاهنا أنّه على هذه الصّفة التي وصف بها هنالك، لا يتغيّر...". ولن يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: ألقيت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: عليه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: تامّة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] أخلّت التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 34 –، حيث جاء: "...، لأنّ هذه العلّة لو وُجِدت، لكانت أكثر إلاهيّة منه". ولئن لم يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، إلاّ أنّه يتسنّى للقارئ الوقوف على حرجه إزاء غموض التّرجمة بالرّجوع إلى ما أعلنه في تفسيره لهذا القول: "يشبه أن يكون إنّما أتى بهذا، ...". وأيضًا ما صرّح به في نفس الموضع: "فهذا أحد ما يحتمل هذا القول، ويحتمل أن يكون...". أمّا عن الأسباب الدّفينة التي حدت بالمترجم أوّلاً إلى الإخلال بالمعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء، وبأبي الوليد ثانيًا إلى عدم إبراز المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو في تفسيره، فذلك ما لا يحتمله –لفرط ضيقه– حيّز هذا الهامش، لذا اكتفينا بالإلماح إليه.

ونقول أيضًا إنّه لا يقبل شيئًا من الآفات، أعني: ذلك الشّيء الرّوحانيّ، وحركته دائمة [110 ظ] [لا][1] انْقطاع لها.

وقد استحقّ أن تكون[2] له هذه الحركة الدّائمة[3]، لأنّ الأشياء كلّها تسكن حركتها[4] إذا انتهت إلى مواضعها. فأمّا هذا الجرم الفائق الشّريف، فلا تسْكن[5] حركته البتّة، لأنّ موْضع هذا الجرم المستدير واحدًا، أعني أنّ موضع ابتداء حركته هو [بعينه][6] موضعٌ آخر حركته. فلذلك صار دائم الحركة لا يسْكن البتّة[7].

التّـف ـس ـي ـر

---

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: يكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: اليوم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: بحركتها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: يسكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 18 إلى الورقة 279 ب / س 3.

قوله: فإن كان هذا على هذا، فلذلك صار من هنالك ليْس في موْضع، ولا يسْتطيع الزّمان أن يهرّمه[1]؛ يريد: فإن كان قد تبيّن أنّه ليس خارج العالم لا مكان ولا زمان[2]، فواجبٌ أن يكون مَن هنالك من الموجودات [ما] ليس في موضع ولا في زمان.

ولذلك لا يسْتطيع الزّمان أن يهرّمه، أي: ليس يلْحقه التغيّر والفساد اللّذان[3] يلْحقان[4] الأشياء التي هي في زمان، أعني: التي يحْصرها[5] الزّمان، ويفْضل على طرفيْ وجودها[6].

وقوله: مَن هنالك[7]، يمكن أن يُفهَم[8] منه: العلّة الأولى، ويمكن أن يُفهَم منه: الفلك المحيط بالكلّ نفسه. وذلك أنّه أيضًا حيٌّ ناطقٌ على مذْهب أرسطو.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 18 – س 19.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث وردت عبارة مضافة: "وقد بيّنّا آنفا بقولنا إنّه ليس خارجًا من السّماء موضع ولا فراغ ولا زمان". ونرجّح أن يكون ابن رشد قد امتنع عن إيراد هذه العبارة هاهنا لتجنّب التّكرار.

[3] في الأصل: التي.

[4] في الأصل: يلحق.

[5] في الأصل: يحضرها.

[6] أورد أبو الوليد هذا البيان مجملاً، أعني دون التّفصيل اللاّحق الذي سيورده في كلّ من التّلخيص والشّرح، في جامع كتاب السّماء والعالم، ص 28: "وقد بقي علينا من مطالب هذه المقالة أن نبيّن أنّ العالم بأسره أزليّ، وأنّه مع ذلك ليس فيه قوّة على الفساد". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وإذا تبيّن أنّه ليس هنالك زمان ولا مكان، فالأشياء التي هنالك ليست في مكان، ولا يستطيع الزّمان أن يهرمها ويشيّخها".

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 18.

[8] في الأصل: تفهم.

وقد ذكر تامسطيوس عن الإسْكندر أنّه صرّح باحتمال هذيْن التّأويليْن لهذا[1] القوْل عند شرحه هذا الموْضع.

فإذا فُهم منه: العلّة الأولى، فإنّما نسبته[2] إلى المحيط، لأنّ تحريكه إنّما يظهر أوّلاً هنالك. ولذلك قال في آخر الثّامنة من السّماع: فالمحرّك هنالك إذًا، يعني: في مُحدَب الكرة[3].

وهو أمْرٌ بيّنٌ: أنّ ما ليس في هيولى، فليس هو في مكان، ولا يلحقه تغيّرٌ، فيكون [ليس] في زمان.

وأمّا إن فُهم منه: الفلك نفسه، فبيّنٌ أيضًا أنّه ليس في مكان عنده[4]، إذ[5] كان ما هو في مكان عنده فخارجه جسم. وإذ قد تبيّن أنّ [111 و] الفلك ليس خارجه جسمٌ، فبيّنٌ أنّه ليس في مكان.

وأمّا أنّه ليس في زمان، فيُفهَم ذلك في الفلك من جهة أنّه علّة الزّمان، وأنّه ليس بحضرة الزّمان.

---

[1] في الأصل: هذا.

[2] في الأصل: نسبة.

[3] لم نقف فيما لدينا من شروح رشديّة على كتاب *الطّبيعة* لأرسطو –أعني: جامع السّماع الطّبيعي– ما يعضد التّأويل الأوّل، أي أنّ العلّة الأولى –بما هي محرِّكة– هي في محدب الكرة. وإنّما قال أبو الوليد في الفصل الأخير = "طبيعة حركة النّقلة" من المقالة الثّامنة من جامع السّماع الطّبيعيّ، ص 137: "فقد ظهر من هذا القول أنّ هاهنا حركة دوريّة أزليّة محرِّكها أزليّ وفي غير مادّة أصلاً، وكان ما وُجد بالقول هاهنا من أمرها مُطابِقًا لما يظْهر حسًّا من حركة الجرم السّماويّ". وبالمقابل، فإنّ ما أوْرده ابن رشد في المقالة الرّابعة من جامع السّماع الطّبيعيّ (فصل = "النّهايات السّفلى والعليا"، ص 64) يؤكّد أنّ الفلك المحيط بالكلّ هو في محدب الكرة: "وبالجملة، فليس يمكن رفع ما لا نهاية له بالفعل إن لم نضع جسمًا متحرِّكًا دورًا. لأنّه ممّا تبيّن أنّ الجسم المتحرّك دورًا، وهو الكريّ بما هو كريّ، ومتحرِّكًا دورًا، أنّه إنّما هو في مكان بمقعَّره، ومكانه هو محدب الجسم السّاكن الذي يتحرّك عليه، لأنّ الكرة –بما هي كرة– حاوية لا محويّة".

[4] في الأصل: ليس عنده في مكان.

[5] في الأصل: إذا.

وذلك أنّ المساوِق الذي لا يفضل[1] عليه الشّيء، ليس هو فيه.

وذلك أنّ الشّيء الذي فيه شيءٌ، فهو محيطٌ بذلك الشّيء الذي هو فيه. وكلّ ما هو في زمان فالزّمان محيطٌ به، أي يفضل[2] عن طرفيه. فإن كان الفلك ليس يحيط به الزّمان، فليس هو في زمان.

لكنّ هذا المعنى الذي يُفهَم[3] في الفلك هو غير المعنى الذي يُفهَم[4] في العلّة الأولى، أعني: قولنا فيه إنّه في غير زمان. والإسْكندر يقول، فيما حكى تامسطيوس، إنّه يظهر من هذا القول إنّ العالم أزليٌّ.

وذلك أنّه إذا كان كلّ كائن فاسد يحْصره الزّمان، فما[5] ليس يحصره الزّمان، فليس بكائن ولا فاسد.

وهذا صحيحٌ بحسب الوضْع الذي يُعرَف بعكس النّقيض. فإذا صحّ في العالم أنّه لا يحصره الزّمان، صحّ أنّه غير كائن ولا فاسد.

وقوله: وليس شيء بخارج من آخر[6] السّلوك يستحيل ولا يتغيّر البتّة[7]؛ يعني بآخر[8] السّلوك: سطح الفلك الأعلى المحيط بالكلّ؛ يريد: وليس شيء هو في هذا الموضع[9] أن يُسمّى[10] هذا موضِعًا تلِحقه الاستحالة ولا يتغيّر.

---

[1] في الأصل: يفصل.

[2] في الأصل: يفصل.

[3] في الأصل: يفهمه.

[4] في الأصل: يفهمه.

[5] في الأصل: ممّا.

[6] في الأصل: أجزاء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 19 – س 20.

[8] في الأصل: أجزاء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل: الوضع.

[10] في الأصل: يسمّي.

وهذا القول هو في العلّة الأولى أظهر منه في الفلك. ويحتمل أن يريد به: الفلك. ويعني **بآخر السّلوك**، على هذا التّأويل: مُنتهَى حركة الأجرام المستقيمة لا المستديرة.

وقوله: لكنّه[1] ثابت [و][2]لا يتغيّر ولا يقبل الآثار[3]؛ يمكن أن يُفهَم منه: الحياة التي في الفلك [...][4]؛ [111 ظ] ويمكن أن يُفهَم منه: الحياة التي خارج الفلك، إن سُمِّيَ ما في ذلك المحيط: خارجًا[5].

---

[1] غير مقروءة في الأصل. والغريب أنّ هذه الكلمة وردت في نقله لقول أرسطو غير مقروءة أيضًا.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل: الأثر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 20 – س 21.

[4] في الأصل تكرار لعبارة: "ويمكن أن يُفهَم منه: الحياة التي في الفلك"، وتكرار هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه له.

[5] لسنا نخال نفسنا في حاجة لمزيد لتّشديد على ما اتّسم به القول الرّشديّ –منذ بداية تفسيره لقول أرسطو وإلى حدّ هذا الموضع– من حرج إزاء مفاد النصّ الأصليّ. ولسنا نرى في ترديده لصيغ التشكّك والارتياب ("وقوله... يمكن أن يُفهَم منه... ويمكن أن يُفهَم منه..."؛ "وأمّا إن فُهِم منه..."؛ "ويحتمل أن يريد به..."؛ "وقوله... يمكن أن يُفهَم منه... ويمكن أن يُفهَم منه..." قرائن دالّة على قصور في نظره (كأن يُقال مثلاً إنّ أبا الوليد يخلط في هذا الموضع بين العلّة الأولى والسّماء)، بل تمظهر آخر لما ألْتزم به الرّجل في مثل هذه المسائل من الارتكان إلى مبدإ التّقيّة.

ولم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وذلك أنّ كلّ ما كان خارجًا عن أفق الأشياء المتحرّكة فليس يمكن فيه أن يستحيل ولا يتغيّر، لكنّه ثابت لا يتغيّر حيّ لا يبيد. والحياة التي هنالك أفضل الحياة، لأنّها حياة الموجودات التي لا يحصرها الزّمان ولا يفضل عليها من طرفيه، كما يعرض للأشياء الكائنة الفاسدة، بل هذه الحياة مساوقة للزّمان لم تزل ولا تزال".

ولما وصَف هذا الجسم بالأبديّة[1]، أخذ يذكر إصابة القدماء في هذه التّسْمية في تسْميتهم بهذا الاسم، المعنى الذي اشتُقّ مَن اسمه هذا الاسْم للأشياء الأبديّة، فقال: وقد أصاب الأوّلون في {تلخيص}[2] اسم الأبد، وقالوا فيه قولاً شافيًا[3]. يريد: وبهذا الذي قلناه يظهر أنّ الأوّلين قد أصابوا في تسمية المعنى الذي يدلّون عليه باسم الأبد.

ثمّ قال: وذلك أنّهم قالوا إنّ الغاية والأفق المحيط بزمان[4] حياة كلّ واحد من الأشياء، [زمان] الحياة الذي ليس من ورائه ولا من خلفه زمان آخر طبيعيّ هو دهر ذلك الشّيء وخلوده[5]. يريد: أنّهم كانوا يسمّون زمان الشّيء المساوِق لوجود[6] الشّيء وحياته أو وجود الشّيء المساوِق لهذا الزّمان الذي ليس يفْضل عنه زمان يوجد فيه ذلك الشّيء لا من قبْل ولا من بعد: دهر ذلك الشّيء، وخلوده، وأبده، وأزله .

---

[1] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد العبارة: "فالحياة هنالك ثابتة دائمة دوام الأبد المؤبّد الذي يبيد ولا ينفذ، وهي أفضل الحياة"، وقد أوردها أبو الوليد في نقله لقول أرسطو، كما أنّها وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 21 – س 22.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 22 – س 23 –، حيث جاء: "... في تلفّظهم بهذا الاسم: الأبد". وسيتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 22 – س 23.

[4] كلمة: الزّمان غير منقوطة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 23 إلى س 25.

[6] في الأصل: لوجوده.

ثمّ قال: فعلى هذه الصّفة نقول[1] إنّ غاية[2] أفق السّماء كلّها والغاية المحيطة بالزّمان كلّه الدّائم هو دهر السّماء[3]؛ يريد: فعلى هذه الجهة كان بالصّواب تسميتنا وجود السّماء المحيطة بوجود الزّمان: دهر السّماء والغاية والأفق، إنّما يدلّ به على النّهاية الحاصرة[4] للشّيء أوّلاً.

لكن لما كان زمان الشّيء المساوِق لوجوده أو وجود المساوِق لحياته، إن كان من ذوات الحياة، كالحاصر لوجوده، سُمِّي أفقًا وغاية؛ وسُمِّي ذلك الأفق والغاية: دهْر ذلك الشّيء وخلوده.

وإذا كان هذا كلّه كما قلنا، فإذن[5] دهْر السّماء هو وجودها الحاصر لوجودات جميع ما حَوَتْه السّماء، كما أنّ دهْر الشّيء هو وجوده[6] الحاصر لجميع أجزاء وجوداته، وإن لم تكن السّماء في زمان؛ ودهْر المبدأ الأولّ [112 و] هو وجوده الحاصر لجميع وجود الموجودات، وإن لم يكن في زمان.

ولهذا المعنى كان يسمّي أفلاطون ما قبل حدوث الزّمان: دهْرًا، لأنّ الزّمان عنده حادث[7]. يريد بالدّهْر: الوجود الحاصر لجميع الموجودات التي كانت قبل الزّمان.

---

[1] في الأصل: يقول.

[2] في الأصل: عناية، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 25 إلى س 27.

[4] في الأصل: الحاضرة.

[5] في الأصل: فإذا.

[6] في الأصل: وجود.

[7] في الأصل: حادثا.

وقوله: وإنّما اشتُقّ هذا الاسم {من تلقاء فعله}[1]، لأنّه دائمٌ أبدًا[2]؛ يريد: وإنّما سُمِّي أزليًّا وأبديًّا[3] من فعله الدّائم[4].

وقوله: {وهو، في بعض الأشياء، بيّنٌ[5] بيانًا واضحًا، وفي بعض الأشياء بيّنٌ[6] بيانًا يسيرًا}[7]؛ يريد، فيما أحْسب: أنّ تسمية الأشياء من انْفعالها هو بيّنٌ في بعض

---

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفتيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 27 –، حيث جاء: "... من إطلاق وجوده". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 27 – س 28.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وعلى هذا المعنى من البقاء الدّائم والوجود السّرمدي كان القدماء يدلّون باسم الدّهْر، فإنّهم كانوا يقولون إنّ الغاية والأفق المحيط بزمان كلّ واحد من الأشياء السّرمديّة الذي ليس قبله زمان يختصّ بوجود ذلك الشّيء ولا بعده زمان هو دهر ذلك الشّيء وخلوده. فعلى هذا، دهْر السّماء هو الغاية والأفق المحيط بالزّمان المساوق لوجوده الذي لا يتناهى. وإنّما كان هذا الاسم لائقًا بالسّماء، لأنّ فعْلها لا يتناهى، ولو كان متناهيًا، لكان الغاية والأفق المحيط بها هو الزّمان؛ مثل ما عرَض من ذلك لجميع الأشياء الكائنة الفاسدة".

[5] في الأصل: يبيّن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: يبيّن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 28 إلى س 30 –، حيث جاء: "وكونه علّة الوجود والحياة هو، في بعض الأشياء، بيّن بيانًا واضحًا، وفي بعض الأشياء بيّن بيانًا يسيرًا". ولئن لن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، فإنّه لن يخفي حرجه إزاء غموض العبارة الأرسطيّة، قائلاً: "يريد، فيما أحسب...".

الأشياء، [وفي بعضها] خفيّ؛ أو أنّ أفعال الأشياء هي ظاهرة في بعضها، وفي بعضها خفيّة[1].

وقوله: {وقد ذكرنا في كتبنا في الفلسفة الخارجة، أعني: التي وضعْنا للعامّة، فقلنا إنّه قد ينبغي للشّيء الرّوحانيّ ألاّ يتغيّر}[2] ولا يفسد اضطرارًا[3]؛ يريد: وممّا يشهد لهذه المقدّمة المشهورة التي ذكرناها في كتبنا في الفلسفة الجدليّة التي وضعناها للجمهور[4]، وهو أنّ الشّيء الرّوحانيّ ينبغي ألاّ يلْحقه تغيّرٌ ولا فسادٌ، لأنّ التّغيّر إنّما لحق الموجود من قِبَل الجسْميّة.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 28 إلى س 30.

[1] في الأصل: خفيّ.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 30 – س 31 –، حيث جاء: "وكما هو الشّأن في الكتب الفلسفيّة ذات الغرض التّعليميّ والمُخصَّصة للنّظر في [كيفيّات] وجود الآلهة، إذ عادة ما يُقال ويُبيَّن هناك إنّ الوجود الإلهيّ لا يتغيّر...". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 30 – س 31.

[4] نكتفي بالتّذكير هنا بما أسلفناه في الهامش عدد 1 من ص 227 من إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الأصليّ. وممّا هو خليقٌ بالملاحظة أنّ أبا الوليد أضاف إلى التّصنيف الببليوغرافي الذي اختلقه المترجِم: "...كتبنا... التي وضعنا للعامّة" (انظر: ص 227 – س 3 وس 4) تصنيفًا آخر للمنظومة الأرسطيّة: "...هذه المقدّمة المشهورة التي ذكرناها في كتبنا في الفلسفة الجدليّة التي وضعناها للجمهور...". ولعلّنا في هذا الموضع إزاء نموذج من الانزلاقات المعنويّة التي حدت بالتّقليد السّكولاستيكي إلى تصنيف المنظومة الأرسطيّة تصنيفًا نسقيًّا أضحى اليوم محلّ جدال ونقاش من قبَل مؤرّخي الفلسفة الأرسطيّة.

ثمّ قال: لأنّه علّة كلّ علّة من عالمها، وليست[1] من ورائه علّة أخرى[2]. وهذا القول كأنّه حجّة بذاتها[3]، وهي[4] أنّ علّة جميع العلل ينْبغي ألاّ تكون كائنة ولا متغيّرة[5]؛ إذ لو كانت كذلك، لكانت لها علّة.

ويحْتمل أن يريد: إنّما وجب في الرّوحانيّ ألاّ يتغيّر، لأنّه علّة العلل. وهذا القول يحتمل أن تُفهَم منه: العلّة الأولى، ويحتمل أن يُفهَم منه: الفلك[6].

ثمّ قال: {وهو على هذه الصّفة التي وصفت لا يتغيّر}[7] ولا يسْتحيل، [تامّ][8] كامل[9] دائم الأبد[10]. يريد: وهو، إذا كان على هذه الصّفة، وجب ألاّ يتغيّر ولا يستحيل، وأن يكون تامًّا كاملاً دائم الأبد، لأنّ المسْتحيل ليس بكامل.

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 31 – س 32.

[3] في الأصل: بذاته.

[4] في الأصل: هو.

[5] في الأصل: متعثّرة.

[6] انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 3 من ص 229.

[7] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 32 –، حيث جاء: "فإنّنا نقرّ هاهنا أنّه على هذه الصّفة التي وُصِف بها هنالك، لا يتغيّر...". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 32 – س 33.

ثمّ قال: وذلك أنّه ليس [112 ظ] فوقه علّة أخرى معلومة حتّى تحرّكه[1]. يريد: وإنّما وجب أن تكون[2] علّة العلل بهذه الصّفة، لأنّه ليس يُعلم أنّ هاهنا علّة أخرى فوْقها[3] حتّى تغيّرها[4] وتحيلها[5]، إذ كان الشّيء ليس يمكن أن يتغيّر من غير علّة تغيّره.

وهذه المقدّمات كلّها اتّفق لها، مع أنّها مشهورة، أن كانت صادقة.

ويشْبه أن تكون هذه المقدّمات هي التي ذكرها في الفلْسفة التي يسمّيها: الخارجة والبرّانيّة[6].

وقوله : {فإن أُلفيَت علّة أخرى، كانت هي أيضًا ثابتة قائمة دائمة، ليس من خلفها أفضل منها}[7]. يشْبه أن يكون إنّما أتى بهذا، لأنّ قوله كان في الفلك، فكأنّه لما قال إنّ الفلك يجب ألاّ يكون مُتغيِّرًا بالتّغيّر الذي على طريق الاستحالة والنّقص، لأنّه

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 33 – س 34.

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل: فوقه.

[4] في الأصل: تغيّره.

[5] في الأصل: تحيله.

[6] انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 3 من ص 229.

[7] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 34 –، حيث جاء: "...، لأنّ هذه العلّة لو وُجِدت، لكانت أكثر إلاهيّة منه". ولئن لن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، إلاّ أنّه يتسنّى للقارئ الوقوف على حرجه إزاء غموض التّرجمة بالرّجوع إلى ما سيعلنه في تفسيره لهذا القول: "يشبه أن يكون إنّما أتى بهذا، ...". وأيضًا ما سيصرّح به في نفس الموضع: "فهذا أحد ما يحتمل هذا القول، ويحتمل أن يكون...".

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 34.

علّة جميع الأشياء المسْتحيلة، وليس يُعلم [أنّ] هاهنا علّة غيره. قال: من قِبَل المبدإ الأوّل الذي قام البرهان على وجوده.

فإن ألفي لهذا علّة على طريق آخر، فهذه العلّة أيضًا هي أحرى أن تكون ثابتة لا تتغيّر، وأن تكون هذه هي علّة العلل بإطلاق لا علّة الأشياء المتغيّرة، وألاّ تكون علّة أفضل منها.

فهذا أحد ما يحتمل هذا القول، ويحتمل أن يكون جوابًا لقول قائل[1] له: لعلّ هاهنا علّة جسمانيّة أقدم من الفلك هي[2] العلّة في أنّ تغيّر الفلك وقتًا ما.

فهو يقول إنّه إن كان الأمر هكذا، وجب أن تكون هاهنا علّة جسمانيّة غير متغيّرة عن سبب التّغيّر الموجود في هذا الفلك وفي جميع الموجودات.

فكيفما فرض الأمر، لم يجد بدًّا[3] من أن أثبت[4] هاهنا جسمًا غير مسْتحيل ولا كائن ولا فاسد، وإن كان هذا واجبًا، لأنّ المسْتحيل[5] يجب أن يكون جسْمًا متحرّكًا ضرورة[6].

وقوله: ونقول أيضًا [إنّه][7] لا يقبل شيئًا من الآفات، أعني: ذلك الشّيء الرّوحانيّ، وحركته دائمة لا انقطاع لها[8]؛ [113 و] هو في الفلك أظْهر منه في المبدإ الأوّل لوصْفه إيّاه بالحركة.

---

[1] في الأصل: قابل.

[2] في الأصل: هو.

[3] في الأصل: بذا.

[4] في الأصل: ثبت.

[5] في الأصل: المحيل.

[6] انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 7 من ص 231.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 أ / س 34 إلى الورقة 279 ب / س 1.

وعلى هذا، فيعني **بالرّوحانيّ**: الجسم الرّوحانيّ [الذي] إنّما يطلقونه في الأكثر على ما ليس بجسم.

وقوله: وقد استحقّ أن تكون له هذه الحركة الدّائمة، لأنّ الأشياء كلّها تسكن حركاتها إذا انتهت إلى مواضعها[1]؛ يريد: وإنّما استحقّ هذا الجسم أن تكون[2] حركته دائمة من قِبَل أنّ الأجسام السّاكنة إنّما تتحرّك إذا كانت خارجة عن مواضعها الطّبيعيّة، أي في مواضع غير طبيعيّة وتسكن إذا انتهت إليها.

ثمّ قال: فأمّا هذا الجرم الفائق الشّريف، فلا تسكن حركته البتّة، لأنّ موضع هذا الجرم المستدير[3] واحد[4]؛ يريد: فأمّا هذا الجرم، فلمّا لم يكن له إلاّ موْضع واحد، وهو الوسط الذي عليه يدور، وجب أن يكون متحرِّكًا على الدّوام.

وذلك أنّ الموضع الذي منه يبتدئ[5]، إن قدّرْناه مُبتدِئًا من موضع ما، أعني: من موضع ما، فإليه يعود.

فلمّا كانت مواضعه متناهية، لم يمكن أن تسْكن في وضع[6] منها دون وضع، ولا في موضع دون موضع، إن سُمِّيَت تلك الأوْضاع: مواضع. فوجب أن يكون مُتحرِّكًا في جميعها.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 1 – س 2.

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل: المستوي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 2.

[4] في الأصل: واحدا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 2 – س 3.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: موضع.

وهذا هو الذي أراد بقوله: أعني أنّ موضع ابتداء حركته هو بعيْنه موضع آخر حركته[1]. يريد: وذلك بخلاف الأمر في الأجسام التي تسْكن بالطّبع.

وينْبغي أن يُعلَم أنّ هذا الذي قاله من السّبب في أزليّة حركته ليس هو السّبب المالك لأزليّة حركته[2]. فإنّه لو كان ذلك كذلك، لَكان يوجد في جسْم متناه قوّة غير متناهية.

وإنّما هو سببٌ على طريق ضرورة هيولى[3] هذا الجسم، أعني أنّه لما وجب أن يكون ضرورة هذا الجسم يتحرّك[4] دائمًا، [وجب] أن تكون[5] هيولاه بهذه الصّفة، أي [أن] يكون موضعها واحدًا؛ لأنّه لو لم يكن الأمر كذلك، لَوجب أن [113 ظ] يتحرّك قسرًا، [و] لم تكن حركته دائمة؛ ولو لم يكن مُحرِّكه غير هيوليّ، لوَجَب أن يسْكن قسْرًا، وأن يلْحقه التّعب ضرورة.

فإذن[6] طبيعة مادّته تقتضي[7] ألاّ يتحرّك[8] قسرًا ولا يسكن[9] طبعًا؛ وطبيعة مُحرِّكه تقْتضي[10] ألاّ يسكن قسرًا؛ وإذا لم يسْكن قسرًا ولا طبعًا، فهو ضرورة دائم الحركة[11].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 3.

[2] لعلّ هذا هو السّبب في امتناع ابن رشد عن إيراد بقيّة القول الوارد في نقله لقول أرسطو: "فلذلك صار دائم الحركة لا يسكن البتّة"، والمطابق لِما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 3.

[3] في الأصل: هيولي.

[4] في الأصل: يتحرّك.

[5] في الأصل: يكون.

[6] في الأصل: فإذا.

[7] في الأصل: تقتصر.

[8] في الأصل: تتحرّك.

[9] في الأصل: تسكن.

[10] في الأصل: تقتض.

فسبْحان مَن اتّفق وجوده وأحْكم صنعته لتتمّ في الموْجودات حكمته![1]

---

[11] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وقد وضعنا في الفلسفة الخارجة التي وضعناها للعامّة: أنّه يجب للشّيء الرّوحانيّ الذي هو في نهاية الفضيلة ألاّ يتغيّر ولا يبيد، لأنّه العلّة الأولى، إذ كان ليس له علّة أخرى تحرّكه. لأنّه لو كانت له علّة أخرى تحرّكه لَكانت أفضل منه، ولا أفضل منه. وإذا لم تكن له علّة تغيّره، فليس يمكن أن يتغيّر من قبَل نفسه. ولو أنزلناه متغيّرًا من قبَل نفسه، لَكان إمّا أن يستحيل إلى الذي هو أفْضل أو إلى الذي هو أخسّ؛ ومحالٌ أن يستحيل إلى الذي هو أخسّ، ولا يستحيل أيضًا إلى الذي هو أفْضل، فإنّه لا أفْضل منه. وإذا لم يمكن أن يتغيّر من قبَل نفسه ولا من قبَل غيره، فليس يمكن أن يتغيّر أصلاً.

وهذا القول كلّه يمكن أن يطابق به العلّة الأولى والمبادئ المفارِقة، ويمكن أن يطابق به الجرم السّماوي. لكنّ من جهة تصريحه فيها أنّها ليست في مكان هو ألْيق بالأمور المفارِقة، فإنّ الجرم السّماوي قد يُظَنّ أنّه في مكان بجهة ما، ومن جهة أنّ الكلام المتقدّم والمتأخّر هو في السّماء؛ فقد يُظَنّ به أنّه إنّما قصد به أمْر السّماء. وذلك أنّه يقول بعد هذا القول، ونقول أيضًا: أنّه لا يقْبل شيئًا من الآثار، أعني: ذلك الشّيء الرّوحانيّ، وحركته دائمة لا انقطاع لها. وقد استحقّ أن تكون له الحركة الدّائمة، لأنّ الأشياء كلّها تسْكن حركاتها إذا انتهت إلى مواضعها الطّبيعيّة، وهي الأشياء التي تتحرّك من ضدّ إلى ضدّ. فأمّا هذا الجرم المستدير، فلمّا كان ما منه يتحرّك وما إليه يتحرّك واحدًا بعينه، صارت حركته دائمة البتّة. وهذا القول لا يليق إلاّ بالجرم السّماوي".

[1] انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 7 من ص 31.

]ف بيمن أن أل ا م ل ري مك وّن ّل فمس ّ
ّأوّه ليس فيه قوّة على ألفسمد،
ّأوّه ليس يكن أن يك ّن شيء مك وّن ري
فمس ّ،
ّل شيء ري مك وّن فمس ّ[

قال أرسطوطاليس

فنريد الآن، إذ قد بيّنّا وميّزنا هذه الأشياء، أن نفحص بعد ذلك عن السّماء، فنقول: أتراها مُكوَّنة من شيء أو غير مُكوَّنة من شيء؟ وهل تقع تحت الفساد أم لا تفسد البتّة؟

إلاّ أنّا نريد قبل أن نفحص عن ذلك أن نبدأ، فنذكر أوّلاً أقاويل {القدماء الأوّلين}[1] في ذلك، لتكون حجج المخالفين مطالبًا لمخالفتهم من خصمائهم.

ونحن، إذا فعلنا ذلك، [كان] قولنا حينئذ عند {مُحبِّي[2] النّظر}[3] أَرْضَى في تميّزهم وأوْجب للقبول في عقولهم، ولا سيما إذا سمعوا حجج المخالفين أوّلاً.

---

[1] أخلّت التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 22 – س 23 –، حيث جاء: "... أقاويل الآخرين...". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: محي.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب التّاسع، الورقة 279 أ / س 22 – س 23 –، حيث جاء: "... عند سامعينا...". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل. كما تحسن الإشارة هاهنا إلى أنّ التّقليد المدرسي لم ير قطّ في هذه الآثار الأرسطيّة دروسًا ألقاها المعلّم الأوّل على تلاميذه، ولدينا في هذه العبارة ما يؤكّد عكس هذا الاعتقاد.

{وقد علمنا أنّا، إن قلنا نحن في شيء من الأشياء: يجب أن يكون على نحو كذَا أو نرى[1] أن يكون على نحو كذَا، ولم نذْكر مع هذا الرّأي والإيجاب حجج المخالفين وأقاويلهم في ذلك الشّيء الذي يظْهر القوْل فيه، كان أضْعف لقبول رأينا ومذهبنا لا نحابها[2] عند السّامعين من المميّزين بمقدّمات الإعلام وبنظر[3] العقول.

وممّا يحقّ على مَن أراد أن يقضي بالحقّ ألاّ يكون مُعانِدًا مُعادِيًا لمَن خالفه، بل يجب عليه أن يكون رفيقًا به مُنصِفًا له.

ومن أوْصافه: أن يجيز له مثل الذي يجيز لنفسه من الصّواب في الأقاويل والوقوف عند حدود[4] البراهين}[5].

التّـفـسـيـر

---

[1] في الأصل: نوى.

[2] كلمة: نحابها غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: نظر.

[4] في الأصل: حذق، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] القول الذي وضعناه بين معقوفين لم يرد على اللّفظ في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء، وإنّما جاءت العبارة الأرسطيّة أكثر اقتضابًا، فلم تغطّ سوى الأسطر 9 إلى 12 من الورقة 279 ب (المطلب العاشر – المقالة الأولى)، حيث جاء: "ولا يحقّ لنا أن نحكم، من جهة أخرى، على غائب. كما أنّه لا يحقّ لِمَن أراد أن يكون مُنصِفًا في حكْمه، لا سيما إذا ما تعلّق الأمر بالحكم على الحقيقة، أن ينتصر إلى رأي أحد الخصوم". ولما كان ابن رشد قد تفطّن إلى ما في هذا القول من صبغة خطابيّة سعى في تفسيره إلى إضْفاء بعض المعقوليّة على طبيعته الوعظيّة.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 4 إلى س 12.

إنّه يجب أن نجْعل[1] مفحصًا[2] على حدة[3]: هل العالم مُكَوَّن أم غير مُكَوَّن؟ وإن كان قد تبيَّن ممّا سلف [114 و] أنّه غير مُكوَّن، لكن نريد أن نجعل هذا مطلبًا على حدة ليكون القوْل فيه أتمّ.

ولما كان من تمام القوْل: إبطال حُجج المخالفين فيه، أخْبَر أنّه يريد أن يبتدئ أوّلاً هاهنا بالفحْص عن حجج المخالفين له في هذا المعنى، وأن يجعل حججهم في اعتقادهم أنّ العالم مُكوَّن، مطالب مفردة على حيالها؛ فإنّه إذا فعل ذلك، كان ما يظهَر من بطلانها أبْين وأوْضح[4].

وهو الذي دَلَّ عليه بقوله: لتكون حجج المخالفين مطالبًا لمُخالفتهم من خصمائهم[5].

وإنّما أراد بهذا ألاّ يكون الكلام في إبطالها على جهة النّصرة لرأي ما، لكن على جهة طلَب الحقّ في نفسه.

وذلك أنّ أكثر كلام الخصماء مع خصمائهم في إبطال حُججهم إنّما يرومون بذلك غلبتهم لا تبيّن الحقّ في نفسه. فهو يقول إنّه يريد أن يفْحص عن حُجج مخالفيه[6]،

---

[1] في الأصل: يجعل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: حدته.

[4] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد العبارة: "فنريد الآن، إذ قد بيّنّا وميّزنا هذه الأشياء، أن نفحص بعد ذلك عن السّماء، فنقول: أتراها مُكوَّنة من شيء أو غير مُكوَّنة من شيء؟ وهل تقع تحت الفساد أم لا تفسد البتّة؟ إلاّ أنّا نريد قبل أن نفحص عن ذلك أن نبدأ، فنذكر أوّلاً أقاويل القدماء الأوّلين في ذلك"، وقد أوردها أبو الوليد في نقله لقول أرسطو، كما أنّها وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 4 إلى س 6.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 6 – س 7.

[6] في الأصل: مخالفتهم.

لا من جهة ما هي حجج[1] لمخالفين له، لكن من جهة ما هي مطالب يَفْحص عنها طالب الحقّ.

ولما أخبر أنّه يريد أن يفحص بها عنها، أخبر بالشّيء الذي يستفيده النّاظر في المعرفة بالشّيء، إذا تقدّم فعرف بطلان حجج المخالفين له في ذلك الشّيء؛ وبالشّيء الذي يستفيده من القول المبيّن لذلك الشّيء، فقال: ونحن، إذا فعلنا ذلك... إلى قوله: حجج المُخالفين أوّلاً[2]. يريد: فإنّا، إذا تقدّمنا فأبطلنا حجج المخالفين لنا عند السّامعين لنا، كان قبول برهاننا عند محيّي[3] النّظر أتمّ وقولنا عندهم أوْضح وأبْين.

ولما كان هذا الفعل أنْفع قبْل سماع البرهان، منه بعد سماع البرهان، قال: ولا سيما إذا سمعوا حُجج المخالفين أوّلاً[4].

والسّبب في ذلك: أنّ حجج المخالفين هي أضداد لحُجَجِنا؛ والضدّ، ولا بدّ، يكون أوْضح عند اقتران ضدّه به، ولا سيما إذا وَرَد على أبصارنا وأذهاننا [114 ظ] الضدّ الأشرف بعد الأخسّ[5]، فإنّه يتّضح عندنا ظهور الأشْرف إتّضاحًا أكثر.

ولما ذكر هذا المعنى، أعني: أنّ برهان المبرهَن عند السّامعين[6] يكون أظْهر إذا أبطَل حُجَج المخالفين له، أتى بالحُجَّة على ذلك، فقال: {وقد علمْنا... إلى قوله: بنظر[7] العقول}[8]؛ يريد: وإنّما قلْنا إنّ برهاننا يكون أظهر عند السّامعين إذا أبطلْنا حجج

---

[1] في الأصل: حججا.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 7 إلى س 9.

[3] في الأصل: محي.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 9.

[5] في الأصل: الأخصّ.

[6] وردت في الأصل عبارة غير مقروءة.

[7] في الأصل: ينظر.

[8] القول الذي وضعْناه بين معقوفيْن لم يرد على اللّفظ في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء، وإنّما جاءت العبارة الأرسطيّة أكثر اقتضابًا فلم تغطّ سوى الأسطر 9 إلى 12 من الورقة 279 ب (المطلب

المخالِفين لنا، لأنّه من المعلوم بنفسه أنّه إذا قال إنسان في شيء ما إنّه كذَا أو أنّه ليس بكذَا، وأتى عليه ببرهان، ولم يذْكر مع هذا الحُجَج المخالِفة له ولا إبْطالها، أنّ قوله يكون أضْعف، أعني: برْهانه على ذلك الشّيء عند السّامعين.

وقوله: الذين ارْتاضوا في تمييز البراهين[1]، يعني[2]: في النّظر والمقدّمات التي توجب التّصديق، وهو الذي أراده بمقدّمات الإعْلام.

ثمّ أتى بفصْل آخر يعرّف فيه الحالة التي تنثني أن تكون عليها مع مخالفة مَن عني بمعرفة الحقّ وأحبّ[3] ألاّ يلحقه غلطٌ عند النّظر، وهو أن يكون مُحِبًّا لمخالفه[4] غير مُعادٍ له، مُنصِفًا في أقاويله من غير أن يجور[5] فيها. وذلك أنّ أعظم سبب الاخْتلاف هي المحبّة والعداوة.

ثمّ عرَّف ما هو الإنْصاف: وهو أن يقْبل من أقاويل خصْمه النّوع الذي يقبل من الأقاويل الستّة، أعني: أن يكون يقْبل من خصْمه البراهين التي هي على الشّروط التي يقْبلها هو لنفسه، وهو الذي دلّ عليه بقوله: {والوقوف عند حدود البراهين}[6].

العاشر – المقالة الأولى)، حيث جاء: "ولا يحقّ لنا أن نحْكم ، من جهة أخرى، على غائب. كما أنّه لا يحقّ لِمَن أراد أن يكون مُنصِفًا في حكْمه، لا سيما إذا ما تعلّق الأمْر بالحكم على الحقيقة، أن ينْتصر إلى رأي أحد الخصوم". ولما كان ابن رشد قد تفطّن إلى ما لحق هذا القول من صبغة خطابيّة، فإنّه سيسْعى في المستأنف من تفسيره إلى إضْفاء بعض المعقوليّة على طبيعته الوعْظيّة.

[1] وردت هذه الفقرة في نقله لقول أرسطو في ص 14 من س 2 إلى س 5.

[2] في الأصل: أعني.

[3] في الأصل: واجب.

[4] في الأصل: لمخالفة.

[5] في الأصل: يجوز.

[6] ألا يحقّ لنا أن نرى في هذا الإسهاب الرّشديّ –فيما لا يتّصل مباشرة بمبحث هذا الكتاب– إحالة واضحة إلى موقف أبي حامد الغزالي في تهافته من الفلاسفة؟

ولم يورد أبو الوليد هذا العرض في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 12 ظ – الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "الفصل الأوّل: يذكر فيه آراء الأقدمين في كوْن العالم وفساده وحججهم في ذلك ويبْطلها... وهو أوّلاً يبتدئ

قال أرسطوطاليس

فنبدأ الآن، فنقول إنّ جميع {الأوّلين}[1] قد اتّفقوا على أنّ {السّماء مُكوَّنة}[2]. غير أنّ منهم مَن قال {إنّه لا بدء لها ولا نهاية في الزّمان}[3]؛ ومنهم مَن قال

في هذا الفصل، فيخبر بالمَنْفعة التي في ذِكْره أقاويل القدماء المخالفين له في هذا المعنى وإيراد حججهم، ويخْبر مع هذا أيضًا كيف ينبغي أن يكون الطّالب للحقّ في مناظرة خصومه ومخالفته لهم، فقال: إنّه يجب، قبل فحْصنا عن السّماء هل هي مُكوَّنة من شيء أو غير مُكوّنة من شيء، وهل تقع تحت الفساد أو ليس تفسد البتّة، أن نبدأ أوّلاً، فنذكر آراء الأقدمين المخالِفين في ذلك ونورد حججهم، وذلك لمعنيَيْن: أحدهما: أنّ حججهم هي شكوك في البراهين التي نوردها نحن، ومن تمام البرهان: حلّ الشّكوك الواردة عليه. والمعنى الثّاني: أنّ قولنا يكون أتمّ تصديقًا وأكثر قبولاً عند محبّي الحقّ، ولاسيما إذا تقدّمنا أوّلاً، فنسّقنا حجج المخالفين لنا، ثمّ أبْطلناها؛ لأنّه لا يتطرّق إلينا بهذا الفعل تُهْمة في إرادة تقرير مذهبنا والاضطراب عن مذهب الغير والازدراء به، ولاسيما مع كوْن الخصوم لنا غيّبوا في وقت المناظرة. ولذلك متى أتينا برأينا وحجّتنا دون حجج المخالفين لنا وآرائهم، كان قبول قولنا عند محبّي الحقّ أضْعف، وإصغاؤهم إليه أقلّ، وتهمتهم لنا أكثر.

قال: ويحقّ على مَن أراد أن يقضي بالحقّ ألاّ يكون مُعانِدًا لمن خالفه ومُبغِضًا له، بل يجب أن يكون مُنصِفًا له ورفيقًا به، وحدّ الإنصاف: أن يسلّم من الأقاويل له ويجيز منها ما يسلّم لنفسه".

[1] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 12 –، حيث جاء: "... جميع الآخرين...". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 12 – س 13–، حيث جاء: "... العالم مُكوَّن...". وقد تفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 13 –، حيث جاء: "... غير أنّ منهم مَن قال إنّ هذا العالم المُكوَّن لا بدء ولا نهاية له في الزّمان...". وقد تفطّن أبو الوليد في

إنّ {لها}[1] نهاية في الزّمان، و{أنّها تقع}[2] تحت الفساد، شبه سائر الأجسام المُكوَّنة؛ ومنهم مَن قال {إنّها تفسد حينًا وتكون حينًا}[3]، و{أنّها دائمة}[4] على [115 و] هذه[5] الجهة، وألاّ نفاذ[6] لذلك {منها}[7] ولا انقطاع، كقول أنبدقليس[8] من مدينة إفراغيطس[9]، وكقول هراقليدس[10] رجل من مدينة فسطيوس[11].

تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، وهو التّشديد على تهافت هذا القول الأفلاطونيّ، فأنّى للمكوّن ألاّ تكون له بداية ولا نهاية في الزّمان!.

[1] كذا في الأصل، وصوابه: له نسبة إلى العالم.

[2] كذا في الأصل، وصوابه: أنّه يقع نسبة إلى العالم.

[3] كذا في الأصل، وصوابه: إنّه يفسد حينًا ويكون حينًا نسبة إلى العالم.

[4] كذا في الأصل، وصوابه: أنّه دائم نسبة إلى العالم.

[5] في الأصل: قدر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] كذا في الأصل، وصوابه: منه نسبة إلى العالم.

[8] في الأصل: ابن دفليس. وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المطلب العاشر من المقالة الأولى الورقة 279 ب / س 16 –.

أمبيذوقليس: توفّي أمبيذوقليس حوالي سنة 435 ق. م. وهو يَعْتبر أنّ أصل الكوْن هو العناصر الأربعة جميعًا، أي الماء والهواء والتّراب والنّار.

حول ترجمته راجع: من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص 87.

[9] d'Agrigente كما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 16.

[10] في الأصل: ابن فليطس، وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 16 – س 17؛ ولن يتفطّن ابن رشد إلى حقيقة الاسم الذي أشار إليه هنا المعلّم الأوّل، فامْتنع عن إيراده في تفسيره.

[11] d'Ephèse، وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 17.

فنقول نحن الآن، إذ [قد][1] فرغنا من الإخبار عن أقاويلهم: إنّ قوْل القائل {إنّ السّماء هي العالم الأعظم، وأنّها كَوَّنت الأشياء}[2]، {وأنّها دائمة لا فناء لها ولا بدْء، محالٌ البتّة}[3].

وإنّما نقرّ ونصدّق بالصّفة إذا رأيْناها في جميع الأشياء أو في أكثرها. فأمّا هذه الصّفة، أعني: صفة {السّماء، فبقوْل القائل عنها إنّها مُكوَّنة وأنّها لا تفنَى[4] في زمان ولا تقع تحت الفساد}[5]، فإنّا قد نرى خلاف ذلك في الأشياء، لأنّ جميع الأشياء المُكوَّنة تفسد وتفنَى[6].

---

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 17 –، حيث جاء: "... وأنّه كوّن...". ولم يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، فجعل في تفسيره السّماء مكوِّنة للأشياء، وهذا المعنى لا يحتمله القول الأرسطيّ. ذلك أنّ ما يريده المعلّم الأوّل هو أنّ القائلين بهذا الرّأي ادّعوا أنّ السّماء كُوِّنت كسائر الأشياء المكوَّنة لا أنّها كَوَّنت الأشياء.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 18 –، حيث جاء: "...وأنّه دائمٌ، محالٌ البتّة...". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: تفني.

[5] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 19 – 20–، حيث جاء: "...العالم، فبقول القائل عنه إنّه مُكوَّنٌ وأنّه لا يفنى في زمان ولا يقع تحت الفساد...". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: تفني.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 12 إلى س 21.

التّـفـسـيـر

لما أخبر أنّه يريد أن يفْحص عن أقاويل[1] مخالفيه[2] في العالم، ابتدأ يعدّد آراءهم[3] فيه، وأخبر أوّلاً بالأمر الذي اشتركوا فيه: وهو أنّ جميعهم اتّفقوا على أنّ السّماء مُكوَّنة. وذلك أنّه لم يكن أحد ممَّن[4] قبله قال بأنّ السّماء غير مُكوَّنة[5].

ولما ذكر الأمر الذي اشتركوا فيه[6]، أخذ يذكر ما اختصّ به واحدٌ واحدٌ منهم، فقال: غير أنّ منهم مَن قال {إنّه لا بدْء لها ولا نهاية في الزّمان}[7]. يريد: غير أنّ منهم مَن قال إنّها ليست تفسد، وأنّه ليس لوجودها انقضاء ولا نهاية حتّى يكون الزّمان يفْضل[8] عليها في المستقبل.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: مخالفة.

[3] في الأصل: آراؤهم.

[4] في الأصل: ممّا.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "إنّ جميع الأوّلين قد اتّفقوا على أنّ السّماء مكوّنة".

[6] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد العبارة: "فنبدأ الآن، فنقول إنّ جميع {الأوّلين} قد اتّفقوا على أنّ {السّماء مُكوَّنة}"، وقد أوردها أبو الوليد في نقله لقول أرسطو، كما أنّها وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 12 – س 13.

[7] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 13 –، حيث جاء: "... غير أنّ منهم مَن قال إنّ هذا العالم المُكوَّن لا بدْء ولا نهاية له في الزّمان...". وسيتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، وهو التّشديد على تهافت هذا القول الأفلاطونيّ، فأنّى للمُكوَّن ألاّ تكون له بداية ولا نهاية في الزّمان!

[8] في الأصل: يفصل.

فقوله: {لا بدْء لها ولا نهاية في الزّمان}[1]، يريد: أنّه ليس يأتي عليها وقت تنحلّ فيه إلى المبدإ الذي تكوَّنت منه، ولا لوجودها[2] نهاية في الزّمان المستقْبل.

وهذا هو مذْهب أفلاطون في العالم. وذلك أنّه يرى أنّه تكوّن بعد أن لم يكن[3]، وأنّه غير فاسد، وإن صار به من غير نظام إلى نظام[4].

ولما ذكر رأي أفلاطون في العالم، ذكر الرّأي الثّاني، فقال: ومنهم مَن قال إنّ {لها}[5] نهاية في الزّمان، و{أنّها تقع}[6] تحت الفساد[7]؛ أي أنّها[8] وُجدَت[9] في زمان محدود، وأنّها[10] تفْسد[11].

---

[1] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة (كما أشرنا إلى ذلك في الهامش عدد 3 من ص 19)– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 13.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: يكن.

[4] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ففرْقة قالت إنّها مُكوَّنة، ولكن لا تفْسد الدّهر كلّه، بل تبْقى في المستقبل أزليّة".

[5] كذا في الأصل، وصوابه: له نسبة إلى العالم.

[6] كذا في الأصل، وصوابه: أنّه يقع نسبة إلى العالم.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 13 – س 14.

[8] في الأصل: أنّه.

[9] في الأصل: وجد.

[10] في الأصل: إنّما.

[11] في الأصل: يفسد.

وهذا هو مذْهب [115 ظ] أنكساغورش[1] فيما حكى عنه في أوّل الثّامنة من السّماع[2]. وذلك أنّ أنكساغورش كان يرى في العالم أنّه مُكوَّنٌ بعد أن لم يكُن، وأنّه يفسَد حتّى لا يكون منه شيء مؤجود أصلاً.

ولما كان هذا القول أشدّ إقناعًا من الأوّل، أشار إلى الجهة المقنِعة فيه، فقال: [شبه][3] سائر[4] الأجسام[5] المكوَّنة[6]. يريد: أنّ هذا أجرَى[7] على الأمر الطّبيعيّ، أعني أنّه (أن)[8] يكون إذا وُضِع مُكوَّنًا، وُضِع فاسدًا.

---

[1] **أنكساغوراس**: توفّي أنكساغوراس سنة 428 ق. م. وهو يرى أنّ أصل الكوْن هو عدد لا نهاية له من العناصر أو البذور يحرّكها عقْل رشيدٌ حكيمٌ بصيرٌ.

حول ترجمته راجع: من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص 87.

[2] قارن هذا القول بما أورده أبو الوليد في جامع السّماع الطّبيعيّ – المقالة الثّامنة – فصل في "طبيعة الحركات بين الحدوث والقدم"، ص 122 –ص 123: "فابتدأ، فقال: إنّ ممّا قيل في حدّ الحركة أنّها كمال المتحرّك يظهر أنّها لا توجد إلاّ في متحرّك، كما يظهر منه أنّه لا يكون شيء من لا شيء، لأنّ الكوْن إمّا أن يكون حركة، وإمّا أن يكون نهاية حركة. فالمتكوّن جسم ضرورة. فلمّا تقرّر له هذا الأصل، كان من البيّن أنّه إن كانت هاهنا حركة أولى مُتقدِّمة على جميع الحركات، إمّا بالزّمان وإمّا بالطّبع؛ فإمّا أن تكون في متحرّك كائن فاسد، وإمّا أن تكون في متحرّك أزليّ. ثمّ قال: فإن كانت في متحرّك كائن، فليست هي الأولى لا بالطّبع ولا بالزّمان، لأنّه لا يقدر أحدٌ أن يضع أنّ الحركة الأولى هي هيئة في متحرّك متكوّن. ولو كانت المتحرّكات الأوَل التي في هذا العالم حادثة مُتكوّنة، لَكان لها حركة أولى متقدِّمة عليها إمّا بالزّمان وإمّا بالطّبع، وإلاّ لم يوجد الأخير".

[3] الإضافة مُعلَّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل: كسائر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل: أجرام، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 14.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 14.

[7] في الأصل: أجزي.

[8] وردت كلمة: أن مضافة في الهامش.

وأمّا مَن يضع هذا، فقوله أقْنع من قوْل غيره، إذ كنّا نرى[1] أكثر أجزائه بهذه الصّفة ما عدى السّماء، أعني أنّ ما عداها يحسّ كائنًا فاسدًا[2].

ثمّ ذكر الرّأي الثّالث في العالم المشْهور في زمانه، فقال: ومنهم مَن قال {إنّها تفسد حينًا وتكون[3] حينًا}[4]، و{أنّها دائمة}[5] على هذه الجهة[6]. يريد: ومنهم مَن اعتقد في العالم والسّماء أنّه يفسد حينًا، وأنّه دائم على هذه الجهة؛ أعني أنّ الدّوام إنّما يوجد له من جهة اتّصال الكوْن والفساد، إذ كان صاحب هذا الرّأي يعتقد أنّه قد كان مرارًا لا نهاية لها، وقد فسد أيضًا مرارًا لا نهاية لها؛ وأنّه سيكون أيضًا ويفسد مرارًا لا نهاية لها. وهذا كان رأي أنبدقليس[7]، كما قال[8].

والآراء التي تكون في العالم هي أربعة:

– إمّا أن يُعتقَد أنّه غير كائن ولا فاسد، وهو مذهب أرسطو. و[هو] أوّل مَن قال به من فلاسفة اليونانيّين، وبه أتت الشّريعة الصّابئة[9] القديمة؛ وهو الذي تدلّ[10] عليه رموز

---

[1] في الأصل: نري.

[2] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وفرقة ثانية قالت: بل تكون وتفسد مرارًا لا نهاية لها".

[3] في الأصل: تتكوّن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] كذا في الأصل، وصوابه: إنّه يفسد حينًا ويكون حينًا نسبة إلى العالم.

[5] كذا في الأصل، وصوابه: أنّه دائم نسبة إلى العالم.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 14 إلى س 16.

[7] في الأصل: ابن دقليس. وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 16 –.

[8] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "**وفرقة ثالثة قالت: بل تكون مرّة واحدة فقط، ثمّ تفسد أيضًا فسادًا لا تعود بعده أبدًا**".

[9] في الأصل: الصّابية.

الكلدانيّين.

– وإمّا أن يُعتقَد فيه أنّه[1] كائن فاسد، وهو مذهب أنكساغورش من الفلاسفة؛ وبه أتت الشّرائع الثّلاث[2] المعروفة في وقتنا هذا، وهي شريعة الإسلام وشريعة الكتابيْن: اليهود والنّصارى.

– والرّأي الثّالث: رأي أفلاطون، وهو أن يكون كائنًا غير فاسد.

– والرّابع: أن يكون غير [كائن] ولكنّه يفسد. وهذا شيء لم يقل به [116 و] أحد فيما بلغنا في هذا الزّمان؛ والقوْل به غير مقْنع[3].

ألا ترى[4] أنّ القدماء القائلين بكوْنه قد كانوا اتّفقوا على أنّه كان من شيء؛ إذ [ممّا] كان مُجمَعًا عليه عند العقلاء أنّه لا يكون كوْن من لا شيء، لأنّ العدم لا يتغيّر، والكائن متغيِّر ضرورة؟

ولكن قال بهذا القوْل، على خروجه على الطّبع، المتكلِّمون من أهل ملّتنا[5].

ولما ذكر آراءهم[6] في العالم[7]، أخذ يذكر ما يلزم رأيًا رأيًا من الشّناعة، فقال: فنقول نحن الآن، إذ قد فرغْنا من الإخبار عن أقاويلهم، {إنّ قوْل القائل إنّ السّماء هي

---

[10] في الأصل: يدلّ.

[1] في الأصل إضافة لكلمة: أنّه، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: الثّلاثة.

[3] في الأصل: ممتنع.

[4] في الأصل: نرى.

[5] لم يبوّب أبو الوليد آراء القدماء وفْق هذا التّصنيف لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 13 و).

[6] في الأصل: آراؤهم.

[7] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد العبارة: "وألاّ نفاذ لذلك {منها} ولا انقطاع، كقول أنبدقليس من مدينة إفراغيطس، وكقول هراقليدس رجل من مدينة فسطيوس"، وقد أوردها أبو الوليد في نقله لقول أرسطو، كما أنّها وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 15 إلى س 17.

العالم [الأعظم][1]، وأنّها كُوِّنت الأشْياء}[2]، و{أنّها دائمة لا فناء لها ولا بدْء، محالٌ البتّة}[3]. يريد: فأمّا قوْل القائل: إنّ السّماء التي هي العالم الأعظم متكوِّنة بعد أن لم تكن، وأنّها كَوَّنت الأشياء عندما كَوَّنها الخالق[4]، وأنّها دائمة لا فناء لها في الزّمان المستقبل، ولا توجد[5] لها نهاية ولا مبدأ إليه تنحلّ؛ قوْل في غاية الاسْتحالة لمخالفته الأشياء التي تُحسّ.

ولما ذكر أنّه قوْل غير مقْنع، أتى[6] بالعلّة في ذلك، فقال: وإنّما نقرّ ونصدّق بالصّفة إذا رأيناها في جميع الأشياء أو في أكثرها[7]. يريد: وإنّما صار هذا القوْل غير

---

[1] الإضافة مُعلَّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 17 –، حيث جاء: "... وأنّه كُوِّن...". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، فهو يجعل في تفسيره السّماء مُكوِّنة للأشياء، وهذا المعنى لا يحتمله القول الأرسطيّ. ذلك أنّ ما يريده المعلّم الأوّل هو أن القائلين بهذا الرّأي ادّعوا أنّ السّماء كُوِّنت كسائر الأشياء المكوَّنة لا أنّها كَوَّنت الأشياء.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 18 –، حيث جاء: "...وأنّه دائمٌ، محالٌ البتّة...". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 17 – س 18.

[4] بشأن الأسباب التي حدت بأبي الوليد إلى عدم الوقوف على القصد الأرسطيّ هاهنا.

[5] في الأصل: يوجد.

[6] في الأصل: أمّا.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 18 – س 19.

مقْنع ولا مُصدَّق به ضربًا من التّصديق؛ يريد: أنّ الاستقراء الذي تُستوْفى[1] فيه جميع الجزئيّات[2] يعاند[3] هذا المذهب.

وذلك أنّا نحسّ أنّ كلّ كائن فإنّه فاسدٌ. فإذا كان هذا الحكم وهذه الصّفة، أعني: أن يكون شيئًا[4] مُكوَّنًا وأن يكون مع ذلك[5] غير فاسد، لا يُحسّ[6] لا في الأكثر ولا في الجميع؛ بل يُحَسّ ضدّه، وهو أنّ كلّ ما يُحسّ كوْنه فيُشاهَد فسَاده.

وهذا الذي قاله مُقنِع، أعني: قوله إنّ الصّفة الموجودة للشّيء ليس نصدّق بها حتّى نجدها في أكثر ذلك الشّيء أو في جميعه.

وذلك أنّ الحكم بهذه الصّفة[7] يثبَت[8] بالاستقراء؛ وأمّا الذي يثبَت[9] بالبرهان فقد ثبت[10]، وإن لم نحسّه[11]، [116 ظ] لا في بعض ذلك الشّيء، ولا في جميعه.

لكن يشبه أن يكون القوْل الذي أراد: هو أنّ الصّفة التي نصدّق[12] بها ليس يمكن أن يكون ضدّها موجودًا في بعض ذلك الأمر أو في كلّه، ونحن نصدّق بها. فكأنّه قال: إذا كان تصْديقنا بصفات بعض الأشياء هو بأن[13] نحسّ تلك الصّفة موجودة[14] في

---

[1] في الأصل: يستوفى.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: تعاند.

[4] في الأصل: شيء.

[5] في الأصل: معا.

[6] في الأصل: يحسّه.

[7] في الأصل إضافة لكلمة **هي**، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] في الأصل: تثبت.

[9] في الأصل: يثبت.

[10] في الأصل: ثبتت.

[11] في الأصل: تحسّه.

[12] في الأصل: تصدّق.

[13] في الأصل: فإن.

[14] في الأصل: من جودة.

أكثر تلك الأشياء[1] أو في جميعها، فمحالٌ أن نصدّق بشيء نحسّ[2] بضدّه[3] في جميع ذلك الشّيء[4].

قـال أرسـطـوطـالـيـس

{ونقول أيضًا إنّ الشّيء [الذي] ليست فيه قوّة يستحيل بها من حالة [ما إلى حالة أخرى][5]، كانت، لا محالة، لاسْتحالته علّة أن يستحيل}[6].

---

[1] في الأصل: الشّيء.

[2] كلمة: نحسّ غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: ضدّه.

[4] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد العبارة: "أعني: صفة {السّماء، فبقوْل القائل عنها إنّها مُكوَّنة وأنّها لا تفْنى في زمان ولا تقع تحت الفساد}، فإنّا قد نرى خلاف ذلك في الأشياء، لأنّ جميع الأشياء المُكوَّنة تفسد وتفنى"، وقد أوردها أبو الوليد في نقله لقول أرسطو، كما أنّها وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س19 إلى س21.

ولم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وهنا يعاند واحدًا واحدًا من هذه الآراء الثّلاثة، ويبتدئ من ذلك بالرّأي المنسوب إلى أفلاطون، وهو: أنّ العالم مُكوَّن وأنّه لا يفسد؛ فيقول: إنّه إذا استُقرِئت الأشياء الكائنة، ظَهَر من أمرها أنّ كلّ كائن فاسد".

[5] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 22 –.

[6] أحلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 21 إلى 24–، حيث جاء: "ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي يكون الآن على حالة لا بدْء لها، وليس له في الماضي قوّة أن يكون على حالة أخرى البتّة؛ نقول إنّ هذا الشّيء ليست فيه قوّة على الاستحالة؛ وإلاّ لَكانت، لا محالة، لاستحالته علّة أن يستحيل. ولو كانت هذه العلّة موجودة من ذي قبْل، لكان الشّيء الذي ليست فيه قوّة أن يكون على حال غير حاله يمكن أن يستحيل من حال إلى حال أخرى". ولن يتفطّن

فنقول: {إن كان العالم رُكِّب من أشياء كانت حالاتها أوّلاً على غير حال العالم، ولم يكن يمكن أن تتبدّل تلك الحالات، فإنّه [لا][1] يمكن أن يكوَّن منها العالم البتّة.

فإن كانت الأشياء يمكن[2] أن تستحيل وتتغيّر اضْطرارًا أو لا تكون على حالة واحدة دائمة}[3]؛ فإن كانت على ذلك، فإنّه[4] إذا ما اسْتحالت تلك الأشياء، أمْكن[5] أن تتحلّل وتنْتقض[6] أيضًا.

وإن[7] انتقضت[8] وتحلّلت، تركّبت أيضًا؛ فتكون علّة هذه الصّفة، أعني: أنّها تتحلّل وتتركّب، إلى ما لا نهاية له.

فإن كان هذا على هذه الجهة، {فالعالم إذًا واقع تحت الفساد ليس هو، كما قالوا، خارجًا من الفساد والفناء}[9].

أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، فلم يقف على طبيعته البرهانيّة وأضفى عليه في تفسيره صبغة تقريريّة.

[1] الإضافة مُعلَّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: تمكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 30 – س 31 –، حيث جاء: "وإن كان العالم قد كُوِّن حقًّا، فإنّه كان يجب أن تكون لهذه الأشياء قوّة أن تستحيل وتتغيّر وألاّ تكون على حالة واحدة دائمة". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: فإنّها.

[5] في الأصل: أمكنت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: تتبعّض، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] في الأصل: فإن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] في الأصل: انتقصت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[9] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 32 – 33 –، حيث جاء: "فإن كان هذا على هذه الجهة، فالعالم إذا واقع تحت الفساد ليس هو، كما قالوا، خارجًا من الفساد

التّـفـسـيـر

قوله: {ونقول أيضًا... إلى قوله: علّة أن يستحيل}[1]؛ يريد: أنّ الأشياء التي ليست[2] فيها قوّة على التّغيير والاستحالة، ليس يمكن فيها أن تتغيّر في وقت ما؛ لأنّه، لو أمكن ذلك فيها، لَكانت[3] الاستحالة علّة نفسها، أي كانت استحالة من غير إمكان. ويعني بالاستحالة هاهنا: التّغيّر المطلق.

ولما وضع هذه المقدّمة، وهي القائلة: إنّ ما لا يمكن فيه أن يستحيل لا يستحيل، وإلاّ كان[4] الشّيء علّة نفسه، أي: كانت العلّة والمعلول شيئًا واحدًا[5]،

والفناء، سواء أكان حقًّا على حالة أخرى غير الحالة التي هو عليها الآن أو أن تكون له قوّة فقط أن يكون على حالة أخرى غير الحالة التي هو عليها الآن". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 21 إلى س 31.

[1] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 21 إلى 24 –، حيث جاء: "ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي يكون الآن على حالة لا بدْء لها، وليس له في الماضي قوّة أن يكون على حالة أخرى البتّة؛ نقول إنّ هذا الشّيء ليست فيه قوّة على الاستحالة؛ وإلاّ لَكانت، لا محالة، لاستحالته علّة أن يستحيل. ولو كانت هذه العلّة موجودة من ذي قبْل، لكان الشّيء الذي ليست فيه قوّة أن يكون على حال غير حاله يمكن أن يستحيل من حال إلى حال أخرى". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل، فلن يقف على طبيعته البرهانيّة مضفيًا عليه صبغة تقريريّة.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 21 إلى س 23.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: كانت.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: كان، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: شيء واحد.

وكان شيء [ما] يوجد بغير [117 و] علّة؛ قال: فنقول: {إن كان العالم رُكِّب من أشياء كانت حالاتها[1] أوّلاً على غير حال العالم، ولم [يكن][2] يمْكن أن تتبدّل تلك الحالات، فإنّه لا يمكن أن يكوَّن منها العالم البتّة}[3]. يريد: وأنّ الأشياء التي رُكِّب منها العالم، على زعمهم[4]، من المعروف بنفسه أنّها كانت قبْل تركّب العالم على حالة مضادّة للحالة التي هي عليها حين رُكِّب منها العالم؛ وأنّه، لما رُكِّب منها العالم، تبدّلت تلك الحالات إلى حالة أخرى.

كأنّك قلتَ: إنّما كانت قبل العالم عديمة التّركيب، ثمّ رُكِّب منها العالم، فصارت ذات تركيب. فإن كان[5] قبل أن يتركّب منها العالم غير ممكن أن يتركّب منها، فليس يمكن أن يتركّب منها إلاّ لو أمكن أن يكون الشّيء علّة نفسه.

فلمّا وضع أنّ العالم إنّما يتكوّن من أشياء ممكنة، أعني أنّه يمكن فيها أن تقبل صورة العالم قبل أن تقبلها، قال: فإن كانت الأشياء يمكن أن تسْتحيل[6] وتتغيّر اضطرارًا أو لا تكون على حالة واحدة[7]. يريد: فإن كانت الأشياء التي كُوِّن منها العالم يمكن أن تستحيل أو تتغيّر إلى صورة العالم ولا تبقى على حال واحدة، فإنّها[8] إذًا استحالت إلى صورة العالم من الصّورة التي كانت عليها أوّلاً.

---

[1] في الأصل: حالتها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 24 إلى س 27.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: كانت.

[6] في الأصل: يستحيل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 27 – س 28.

[8] في الأصل: فإنّه.

وهذا هو الذي أراد بقوله: فإن[1] كانت على ذلك، فإنّه[2] إذا ما استحالت تلك الأشياء، أمكن أن تتحلّل وتنْتقض[3]. يريد: فإن كانت تلك الأشياء ممكنة الاستحالة إلى صورة العالم، فإنّه إذا استحالت إلى صورة العالم هذه الأشياء على جهة ما تستحيل الأسطقسّات من عدم التّركيب إلى التّركيب، أمكن فيها إذا تركّبت أن تنحلّ إلى ما كانت عليه أوّلاً وتنتقض.

ثمّ قال: وإن انتقضت وتحلّلت، تركّبت [أيضًا][4]. يريد: وإن أمكن فيها أن تتحلّل، تحلّلت؛ وإذا تحلّلت وأمكن فيها أن تتركّب، تركّبت. [....]

[117 أ. ظ][5] [يريد:] فلا يزال ينتقل العالم من تحلّل إلى تركيب، ومن تركيب إلى تحلّل إلى غير نهاية؛ [أي] فلا يزال العالم في كون دائم وفساد دائم.

---

[1] في الأصل: فإنّه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: فإنّها.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 28.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 29.

[5] يمكننا تقدير ما سقط من النّسخة الخطّية التي نعتمدها بالرّجوع إلى الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 279 ب / س 31–، وهو القول الموافق لِما ورد في التّرجمة العربيّة من نقل للقول الأرسطيّ: "فتكون علّة هذه الصّفة، أعني: أنّها تتحلّل وتتركّب، إلى ما لا نهاية له".

وقوله: {إن قالوا بالخروج من الفساد والفناء}[1]؛ يريد: أنّه يلزمهم ضدّ قولهم إن قالوا إنّه كائن، وأنّه يبرأ[2] من الفساد[3].

وسنُبيّن فيما بعد أنّه ليس يمكن ألاّ يخرج المُمْكن إلى الوجود في الزّمان غير[4] المتناهي.

ق-ال أرس-ط-وط-ا-ي-س

فأمّا الحجّة التي احتجّوا بها -عندما احْتالوا ألاّ يبات قولهم في أنّ العالم مُكوَّن غير واقع تحت الفساد- فليست بحقّ؛ وهي تُدحَض بالبرهان الحقّ.

وذلك أنّهم قالوا: كما أنّ أصحاب المساحة يفعلون في الأشكال المُركَّبة من خطوط كثيرة، كذلك فعلنا[5] نحن في صفة العالم.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

وقارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: "كما قالوا، خارجًا من الفساد والفناء" عوضًا عن عبارة: "إن قالوا بالخروج من الفساد والفناء" التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 30 – س 31.

[2] في الأصل: يري.

[3] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وقد يظهر أنّ كلّ كائن فاسد من هذه الجهة: وذلك أنّه إن كان العالم تكوّن من أشياء متقدّمة عليه، فلا تخلو تلك الأشياء أن تكون ممكنة أن يتكوّن منها العالم أو غير ممكنة. فإن كانت غير ممكنة، لم يتكوّن عنها العالم في وقت من الأوقات. وإن كان ممكنًا أن يتكوّن منها العالم ثمّ تكوّن منها، فيمكن أيضًا في العالم أن ينحلّ إلى تلك التي تكوّن منها، لأنّها بمنزلة الأسطقسّات له، لأنّ الطّبيعة القابلة لصورة العالم وضدّها هي طبيعة واحدة بعينها، وإمكانهما في الموضوع القابل لهما يجب أن يكون على السّواء كالحال في الإمكان الموجود في الموادّ لقبول الصّور المتضادّة".

[4] في الأصل: الغير.

[5] في الأصل: فقلنا.

وذلك أنّ أصحاب المساحة، إذا أرادوا أن يعلّموا كيف كانت الأشكال، قالوا: إنّ هذا الشّكل رُكِّب من هذا الخطّ ثمّ من هذا، ليتبيّن[1] ذلك للمتعلّمين؛ كذلك فعلْنا لكلّ مَن قال إنّ العالم يُكوَّن، ليس أنّ زمانًا كان ولم يكن عالمًا، لكن ليكون التّعليم أبْين وأوْضح للمتعلّمين، فإنّه من هذا الشّيء كُوِّن أوّلاً، ثمّ من هذا الشّيء؛ كما فعلنا في الأشكال[2].

التّـف ـس ـي ـر

لما عاند قوْل القائل إنّ العالم مُكوَّن وأنّه غير فاسد، أخذ يعاند المثال الذي احتجّ به مَن قال هذا، أعني: كيف يمكن أن يُتصوَّر مُكوَّن في غير زمان.

وذلك أنّ الزّمان عند أفلاطون، قائل هذا القول، هو شيءٌ تابعٌ لحركة السّماء، على ما يراه أرسطو أيضًا.

ولما كان الأمر هكذا، لزمتْه شناعة أخرى، وهو أن يكون شيء يتكوّن في غير زمان. فأخذ أفلاطون يقنع في ذلك بتولّد الأشكال من السّطوح والخطوط، فقال إنّه ليس يعني أنّ العالم تكوَّن من الأشياء البسيطة التي تَرَكّب[3] منها، على أنّ البسيطة مُتقدِّمة على المركَّبة بالزّمان، إذ كنّا نرى أنّ [118 أ. و] الزّمان إنّما وُجِد تابعًا لبعض الحركات، وهي السّماء. لكن إنّما يريد أن يفْهم كوْنها متقدّمة على العالم، أعني: على هذه الصّورة المركَّبة.

وذلك أنّه كما أنّ المهنْدسين عندما يرومون أن يفهموا تقدّم الخطّ والسّطح على الشّكل، وأنّ الشّكل مُركَّب منها، ليس يفْهم أحد عنهم من هذا التّقدّم الذي يكون

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] ورد هذا القول مقتضبًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 279 ب / س 31 إلى الورقة 280 أ / س 2.

[3] في الأصل: تركّبت.

بالزّمان؛ كذلك ليس ينبغي أن يُفهم من[1] قولنا: إنّ الأشياء التي تَكوَّن منها العالم مُتقدِّمة على العالم، أنّها مُتقدِّمة بالزّمان؛ وإنّما ينبغي أن يُفهم منها أنّها مُتقدِّمة فقط؛ وأنّها، إذا نسبت إلى الزّمان، وُجِدت فيه معًا، كالحال في الخطوط والسّطوح مع الأشكال.

فكأنّه أراد أن يقرّر من هذا أنّ كلّ ما يُقال فيه إنّه متقدِّم على غيره، فليس يلزم فيه أن يكون مُتقدِّمًا[2] بالزّمان، وهو أحقّ؛ لكن يلزمه، إن لم يكن هذا المتقدِّم بالزّمان، أن يكون مُتقدِّمًا بالوجود فقط. والأشياء المتقدِّمَة في الوجود هي معًا في الزّمان، وهي أزليّة، كالحال في السّطوح والخطوط مع الأشكال، إذ ليس هنا تَقَدُّمٌ بوجه ثالث. وأفلاطون يجعل أنّ تلك الأشياء التي تَكوَّن منها العالم هي متقدِّمَة على العالم بالدّهر[3]. وسنتكلّم[4] على هذا المعنى عند معاندة أرسطو لقوله[5].

قال أرسطوطاليس

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: مقدّما.

[3] لم يورد أبو الوليد هذه الحجّة في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وأمّا الحجّة التي احتجّ بها أصحاب هذه المقالة، فإنّهم قالوا: كما أنّ الأشياء التي تتركّب منها الأشكال في صناعة الهندسة مُتقدِّمة على الأشكال، والأشكال مُتقوِّمة منها من غير أن تنحلّ الأشكال إليها في وقت من الأوقات، بمنزلة الشّكل النّاري الذي يتركّب من المثلّثات والمكعَّب الذي يتركّب من المربّعات؛ كذلك نقول نحن في العالم إنّه تكوّن من الأشياء المتقدّمة عليه، على أنّ وجودهما معًا، أعني: العالم والأسباب التي منها تكوّن، بمنزلة ما توجد العلّة مع المعلول، والسّبب مع المسبّب، لا أنّ أحدهما مُتقدِّمٌ على صاحبه بالزّمان؛ فإنّ الزّمان إنّما يكوّنه أصحاب هذا القول مع تكوين هذا العالم. وإذا كانت هذه حال العالم في الكوْن، فليس يمكن فيما كان كوْنه بهذه الجهة أن يفسد".

[4] في الأصل: سيتكلّم.

[5] سقط ابن رشد هاهنا في خلط تاريخيّ حيث نسب لأفلاطون التّمثّل بتعليم المهندسين قصد تبرير قوله في كيفيّة وجود العالم، وهو الأمر الذي لا نجد له أيّ صدى في قصّة نشأة العالم الواردة في محاورة الطّيماوس. وقد ذكر Simplicius في كتاب السّماء الورقة 303 – س 33 وما بعده أنّ Xénocrate هو الذي ألحق هذا المثال الهندسي بالقول الأفلاطوني.

فنردّ نحن عليهم، فنقول: إنّ مثلكم هذا لا يلائم عمّا يكون العالم. {وذلك أنّ في صناعة[1] الأشكال وتركيبها لا يكون الشّكل تامًّا إلاّ بجميع الخطوط التي رُكِّب منها؛ والشّكل لا يكون شكلاً باستحالة الخطوط التي رُكِّب منها؛ ولا يكون أيضًا شكلاً إلاّ أن تكون الخطوط كلّها معًا}[2].

فإن أراد أصحابها أن يثبتوه ويصحّحوه، {لم تتبيّن الخطوط كلّها معًا في مرّة واحدة، لكنّهم يبيّنون خطًّا بعد خطّ حتّى يأتوا [117 ب. ظ] على خطوط جميع الشّكل[3]}.

التّـف-س-ي-ر

---

[1] في الأصل: صنعته، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 3.

[2] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 3 إلى س 5–، حيث جاء: "وذلك أنّه في مثل صناعة الأشكال وتركيبها لا يكون الشّكل تامًّا إلاّ بأن تُفرَض جميع الخطوط التي ركّب منها موجودة معًا في وقت واحد. وإن فُرِض الأمر كذلك، كان قوْلهم صادقٌ". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى أنّ الاعتراض الأرسطيّ على القائلين بهذا القول لن يكون متّصِلاً بكيفيّة وجود الأشكال في حال تجمّعها (أي كونها ثابتة أم مستحيلة)، بل بزمان وجودها مُتجمِّعة (أي في آن واحد أم في أوان مختلفة).

[3] ما وضعناه بين معقوفيْن لم يرد على اللّفظ في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 6 – س 7–، حيث جاء: "...، فإنّ قوْلهم الذي قالوه يصبح كاذبًا، ذلك أنّه يفْضي إلى مُحال".

وورد هذا القول مقتضبًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة – الأولى – الورقة 280 أ / س 2 إلى س 7.

يقول إنّ بمثلكم تكوّن العالم من الأشياء البسيطة التي هو مُركَّب منها لا يلائم تركيب الأشكال من السّطوح والخطوط، أي لا يشبه أحد التّركيبيْن الآخر[1] من وجوه ثلاثة[2]:

– أحدها: أنّ الشّكل لا يوجد في وقت من الأوقات تنقصه بعض الخطوط التي رُكِّب منها، وهو شكل بالفعل. وهو الذي أراده بقوله: {لا يكون الشّكل تامًّا إلاّ بجميع الخطوط}[3]؛ أي أنّ الشّكل لا يكون في وقت من الأوقات موجودًا بالفعل وينقصه خطّ[4] من الخطوط التي تركّب منها، لا أنّه أراد بالتّامّ: الكمال الأخير، فإنّ الشّكل والشّيء المكوَّن بالحقيقة يسْتويان في ذلك[5].

– وأمّا الوجه[6] الآخر: فهو أنّ الشّكل لا يُكوَّن من الخطوط باسْتحالة وتغيّر، كما يُكوَّن المكوَّن باستحالة ما تكوّن منه وتغيّره[7].

---

[1] في الأصل: للآخر.

[2] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد العبارة: "فنردّ نحن عليهم، فنقول: إنّ مثلكم هذا لا يلائم عمّا يكون العالم. {وذلك أنّ في صناعة الأشكال}"، وقد أوردها أبو الوليد في نقله لقول أرسطو، كما أنّها وردت –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب التّاسع من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س2 – س3.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 3 إلى س 5–، حيث جاء: "لا يكون الشّكل تامًّا إلاّ بأن تُفرَض جميع الخطوط التي رُكِّب منها موجودة معًا في وقت واحد". وقد تفطّن أبو الوليد إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: خطّا.

[5] راجع ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 268.

[6] في الأصل: الشّيء.

[7] في الأصل: بغيره.

بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 268.

– والثّالث[1]: أنّ الخطوط لا توجد في وقت من الأوقات دون الشّكل، وأسْطقسّات[2] المكوَّن توجد قبْل المكوَّن منها بالزّمان.

ويريد بهذا كلّه أنّ المكوَّن يوجد في جميع هذه الأحوال بخلاف الأشكال. وذلك أنّه يكون باسْتحالة[3] ما تكوَّن منه، ويوجد المتكوّن منه بالفعْل قبل التّمام الآخر، وتوجد أسْطقسّاته[4] مُتقدِّمة عليه بالزّمان.

وقوله: فإن أراد أصْحابها أن يثبتوه ويصحّحوه، {لم تتبيّن[5] الخطوط كلّها معًا في مرّة واحدة}[6]؛ يريد: وإن شبّهوا كوْن العالم لا بتركيب الأشكال من الخطوط في أنفسها، لكن بتركيبها في حال التّعْليم، فإنّ المهندسين إذا استعملوا التّركيب الذي يكون للتّفهّم والتّعليم، كان ذلك التّركيب زمانيًّا.

وذلك أنّهم إنّما يبنون من ذلك شيئًا بعد شيء؛ فكأنّه قال إنّ تمثيلهم كوْن العالم بتركيب الأشكال لا يخلو أن يريدوا بذلك: التّركيب الذي يستعمل [118 ب. و] في التّعْليم أو التّركيب الموجود في نفسه.

فإن كانوا[7] أرادوا: التّركيب الموجود في نفسه في الأشكال، فهو والأشكال[8] التي تركّبت منه[9] موجودان[10] معًا؛ والكوْن ليس كذلك.

---

[1] في الأصل: الثّاني.

[2] في الأصل: الأسطقسّات.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: يثبتوا.

[6] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 5 إلى س 7.

[7] في الأصل: كان.

[8] في الأصل: الأشكال.

[9] في الأصل: منها.

[10] في الأصل: موجودة.

وإن كانوا أرادوا: التّركيب الذي يستعمل عندهم من التّعليم، فهو تركيبٌ زمانيٌّ[1]، وهم لا يعترفون أنّ كوْن العالم كان في زمان، فكأنّهم لما وضعوا أنّ ما تكوّن منه العالم والعالم لم يكونَا[2] معًا، ووضعوا أنّ قبْل العالم لم يكن زمانًا، لزمهم أن يوجد هاهنا تقدّم وتأخّر في غير زمان، ولم يصْدق[3] تشْبيههم[4] هذا المعنى بتركّب الأشكال من الخطوط، لأنّهم إذا أرادوا بهذا التّركيب: الذي يكون عند التّعليم، فهو زمانيٌّ؛ وإن أرادوا[5]: التّركيب الطّبيعيّ نفسه، فالمركَّب والأشياء التي رُكِّب منها[6]، في الأشياء التعاليميّة، هي معًا.

والمتعَصبّون لأفلاطون يقولون إنّ تشبيه أفلاطون لتكوّن[7] العالم من أسطقسّاته بتكوّن[8] الأشكال من الخطوط والسّطوح هو دليلٌ على أنّ العالم لم يزل عنده[9]، وأنّه إنّما قصد بهذا القول أن يعرّف [أنّ] أجزاءه[10] متقدّمة بالطّبع على الكلّ، لا أنّه يكون بالحقيقة.

وإن كان أراد هذا، فليس بينه وبين أرسطو خلافٌ أصلاً؛ لكنّ [الخلاف] إنّما في تصريحه أنّ العالم مُكوَّن وأنّه غير فاسد، لأنّه لا يفْهم من الكوْن هذا المعنى إلاّ بعسْر، وبخاصّة عند قوْله إنّه صار من لا نظام ولا شرح إلى نظام و[11]شرح[12].

---

[1] في الأصل: زمانيّا.

[2] في الأصل: يكن.

[3] في الأصل: صدق.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: أراد.

[6] في الأصل: منه.

[7] في الأصل: لكون.

[8] في الأصل: تكون.

[9] بشأن الخلط التّاريخيّ الذي يشوب القول الرّشدي هاهنا انظر ما أسلفناه في في الهامش عدد 4 من الصّفحة 269.

[10] في الأصل: أجزاؤه.

[11] مطموسة في الأصل.

ق ـال أرس ـط ـو ط ـال ـي ـس

{وأمّا تركّيب العالم، فلم يكن على هذه الصّفة. وذلك أنّ الأشياء التي رُكِّب منها [العالم][1] نسْتعين بها في حججنا.

فنقول إنّ العالم كُوِّن أوّلاً من هذا الشّيء ثمّ كُوِّن أخيرًا من هذا الشّيء. فهذان الشّيئان كقولهم: مختلفان.

وذلك أنّ الأشياء كانت غير ذات شرح ثمّ انشرحت، فكان منها العالم[2]}. وليس يمْكن أن يكون [118 ظ] الشّيء ذو الشّرح والشّيء الذي ليس له شرح معًا، لأنّ الكوْن والزّمان بينهما. فأمّا الخطوط التي في الشّكْل، فليس واحد منها قبل الآخر، <وليس أوّلها على غير حال آخرها>[3].

---

[12] لم يتفطّن ابن رشد هاهنا إلى المعنى الأصلي الذي ورد في النصّ اليوناني من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 7 إلى س 10 –.

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 7 – س 8–، حيث جاء: "وذلك أنّ المعطيات التي انطلقوا منها وتلك التي أفضوا إليها هي في حال تضادّ وتقابل؛ فقد صرّحوا وأقرّوا أنّ الأشياء كانت غير ذات شرح ثمّ انشرحت". والملاحظ أنّ النصّ اليونانيّ لم يتضمّن أيّة إشارة إلى أنّ الأمر متعلّق هاهنا بالعالم، بل أنّ السّياق المعنوي الذي ورد في إطاره هذا النصّ يفيد بأنّ الأمر متّصل بإثبات كيفيّة وجود الأشكال الهندسيّة. ولن يتفطّن ابن رشد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] لم ترد هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى الورقة 280 أ / س 10). ولن يتفطّن ابن رشد إلى أنّ إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها، فأوردها في تفسيره.

فقد استبان الآن أنّه لا يمكن أن يكون العالم مُكوَّنًا[1]، وهو دائم لا فناء له ولا فساد عليه[2].

التّـفـسـيـر

لما وصَف كيف تركّبت الأشكال من الخطوط والأشياء التي تخصّ هذا التّركيب، أخذ يعرّف أنّ تركيب العالم يلزمهم ألاّ[3] يكون [على] هذا التّركيب، فقال: {وأمّا[4] تركيب العالم، فلم يكن على هذه الصّفة}[5]. يريد: أنّ التّركيب الذي يزْعمون أنّه وُجِد للعالم، فكان به مُكوَّنًا، فليس هو على صفة التّركيب الذي يكون للأشكال، ولا يمكن أن يكون على تلك الصّفة.

ثمّ أخذ يخبر بالفرق بين التّركيبيْن، فقال: {وذلك أنّ الأشياء التي رُكِّب منها العالم نستعين بها في حججنا}[6]. يريد بذلك، فيما أحسب: أنّ طبيعة الأشياء التي

---

[1] في الأصل: مكوّن.

[2] ورد هذا القول مقتضبًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى الورقة 280 أ / 7 إلى س 11).

[3] في الأصل: أن.

[4] في الأصل: فأمّا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 7–، حيث جاء: "وذلك أنّ المعطيات التي انطلقوا منها وتلك التي أفضوا إليها هي في حال تضادّ وتقابل". والملاحظ أنّ النصّ اليونانيّ لم يتضمّن أيّة إشارة إلى أنّ الأمر متعلّق هاهنا بالعالم، بل أنّ السّياق المعنوي الذي ورد في إطاره هذا النصّ يفيد بأنّ الأمر متّصلٌ بإثبات كيفيّة وجود الأشكال الهندسيّة. ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 7–، حيث جاء: "وذلك أنّ المعطيات التي انطلقوا منها وتلك التي أفضوا إليها هي في حال

زعموا أنّه رُكِّب منها العالم، لما كانت مُخالِفة لطبيعة الخطوط التي رُكِّبت منها الأشكال، ظهر لنا من ذلك فساد تمثيلهم، وقامت من ذلك الحجّة لنا عليْهم.

وإنّما أراد بذلك: أنّ تلك الأشياء التي رُكِّب منها العالم، من جهة أنّها أجسام موجودة بالفعل، يلزم أن تكون في مكان وزمان.

وإذا كان ذلك كذلك، فيجب أن تكون مُتقدِّمة[1] على العالم بالزّمان. ولذلك لا معنى لقول أفلاطون إنّها مُتقدِّمة بالدّهر على العالم. فإنّ ما شأنه أن يوجد في زمان ليس يوجد في غير زمان؛ وما ليس شأنه أن يوجد في زمان، فإنّما المتقدِّم فيه والمتأخِّر من جهة الوجود، كالحال في الخطوط مع الشّكل. وأكثر من ذلك: الأمور المفارقة.

ولذلك إن كان [العالم] تكوَّن من أشياء ليْست في زمان، [119 و] فتلك الأشياء إنّما هي متقدّمة عليه بالوجود[2] فقط.

فإن كانوا أرادوا بقوْلهم: إنّ العالم مُكوَّن، أنّه من علل متقدِّمة عليه في الوجود، فهو معنى صحيح، لكنّه لا يحتمله لفظهم. فهم بين أحد أمريْن: إمّا أن يكونوا قد أخطؤوا وحادوا عن الحقّ؛ وإمّا أن يكونوا قد أساؤوا التّعليم.

ولما ذكر أنّ من طبيعة تلك الأشياء يظهر[3] الفرق بين الأمريْن، أعني: المتمثِّل والممثَّل به، أخذ يعرّف ذلك، فقال: {فنقول إنّ العالم كُوِّن أوّلاً من هذا الشّيء، ثمّ كُوِّن أخيرًا من هذا الشّيء}[4]. يريد، فيما أحسب[5]: أنّه يلزمهم أن تكون تلك الأشياء

تضادّ وتقابل". والملاحظ أنّ النصّ اليونانيّ ورد في صيغة مقتضبة مقارنة بالتّرجمة التي اعتَمدها هاهنا أبو الوليد. ولن يتفطّن ابن رشد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[1] في الأصل: مقدّمة.

[2] في الأصل: الوجود.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: أنّ، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 8–، حيث جاء: "فقد صرّحوا وأقرّوا أنّ الأشياء كانت غير ذات شرح ثمّ انشرحت". والملاحظ

من جهة أنّها موجودات ما أن تكون بصفة، وهي التي يسمّونها غير ذات شرح؛ فتكون مُرَكَّبَة من صفة وموصوف، وحاصل ومحصول، وشبيه بالمادّة والصّورة. فتكون تلك الأشياء كُوِّنت أوّلاً من الشّيء الذي ينزّل منها منزلة المادّة، ويكون هذا العالم المشار إليه كُوِّن أوّلاَ من هذه الأشياء.

ثمّ قال: {فهذان الشّيْئان كقولهم: مخْتلفان}[1]. يريد: فيلزمهم أن تكون الأشياء التي منها كُوِّن العالم مخالِفة بالطّبيعة للعالم، كما قالوا[2].

ثمّ قال: {وذلك أنّ الأشياء كانت غير ذات شرح ثمّ انشرحت، فكان منها العالم}[3]. يريد: وكذلك قالوا هم في الأشياء التي تكوَّن منها العالم مع العالم. وذلك أنّهم قالوا إنّ الأشياء التي كان منها العالم كانت غير ذات شرح ثمّ انْشرحت، فكان منها العالم. يريد: أنّها كانت غير معقولة ولا تقبل الحدّ ثمّ صارت تقبل الحدّ.

أنّ النصّ اليونانيّ ورد في صيغة مقتضبة مقارنة بالتّرجمة التي اعتمدها هاهنا أبو الوليد. ولن يتفطّن ابن رشد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] نلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 8، حيث جاء: "فقد صرّحوا وأقرّوا أنّ الأشياء كانت غير ذات شرح ثمّ انشرحت". والملاحظ أنّ النصّ اليونانيّ ورد في صيغة مقتضبَة مقارنة بالتّرجمة التي اعتمدها هاهنا أبو الوليد. ولن يتفطّن ابن رشد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] نفس الملاحظة.

[3] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 8–، حيث جاء: "فقد صرّحوا وأقرّوا أنّ الأشياء كانت غير ذات شرح ثمّ انشرحت". والملاحظ أنّ النصّ اليونانيّ ورد في صيغة مقتضبة مقارنة بالتّرجمة التي اعتمدها هاهنا أبو الوليد. ولن يتفطّن ابن رشد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

ثمّ قال: وليس يمْكن أن يكون الشّيء ذو[1] الشّرح والشّيء الذي ليس له شرح معًا، لأنّ <الكون>[2] والزّمان بينهما[3]. يريد: وليس يمكن أن توجد[4] الأشياء الواحدة بعينها قابلة[5] للحدّ [119 ظ] وهي غير قابلة[6] للحدّ معًا، لأنّ هذا من أمريْن متقابليْن. فلا بدّ أن يكون عدم [قبول] الحدّ متقدِّمًا بالزّمان على قبول الحدّ. وليس كذلك [في] الخطوط مع الشّكل.

وإنّما أراد بذلك أنّه إذا وضع أنّ العالم حادث، لزم أن تكون الأشياء التي حدَث منها مُتقدِّمة بالزّمان عليه[7].

ويريد بقوله: لأنّ <الكوْن>[8] والزّمان بينهما[9]، <...>[10]: أنّ انتقالهم من لا شرح إلى شرح هو كوْن، وكلّ كوْن في زمان.

---

[1] في الأصل: ذا.

[2] لم ترد هذه الكلمة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 9.

[3] ورد هذا القول مقتضبًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 8 – س 9).

[4] في الأصل: يوجد.

[5] في الأصل: قائلة.

[6] في الأصل: قائلة.

[7] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 1 من الصّفحة 275.

[8] لم ترد هذه الكلمة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 9).

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى– الورقة 280 أ / س 8 – س 9).

[10] في الأصل إضافة لكلمة: يريد، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

ثمّ قال: فأمّا الخطوط التي في الشّكل، فليس واحد منها[1] قبْل[2] الآخر[3]. يريد: أنّ الخطوط ليست[4] تتقدّم[5] [عن] الشّكل بالزّمان، إذ[6] كانت ليست[7] توجد[8] خارج الشّكل، بل [أنّها لا توجد][9] إلاّ مع الشّكل، وإنّما الذّهن هو الذي يجرّدها[10] من الشّكل ويعْدمها[11] منه.

[وقوله:] **<وليس أوّلها على غير حال آخرها>**[12]؛ يريد: وليست[13] توجد الخطوط أوّلاً، أي بانْفرادها، على حال مقابلة للحال التي توجد عليها إذا كانت في الشّكل؛ فيلْزم أن تكون نقلتها من تلك الحال الأولى[14] إلى الحال الآخرة[15] اسْتحالة، وأن يكون تقدّمها على الشّكل تقدّمًا زمانيًّا.

---

[1] في الأصل إضافة لكلمة: قبل، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 9 – س 10).

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: بتقدّم.

[6] في الأصل: إذا.

[7] في الأصل: ليس.

[8] في الأصل: يوجد.

[9] في الأصل إضافة لكلمة: النّفس، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[10] في الأصل: يجدّدها.

[11] في الأصل: يعدّدها.

[12] لم ترد هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 10. ولم يتفطّن ابن رشد أنّ إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها، فأوردها هاهنا.

[13] في الأصل: ليس. وفي الأصل إضافة لعبارة: وليس، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[14] في الأصل: الأوّل.

[15] غير مقروءة في الأصل.

ثمّ قال: فقد استبان الآن أنّه لا يمكن أن يكون العالم مُكوَّنًا[1]، وهو دائمٌ لا فناء له ولا فساد عليه[2]. يريد: ممّا قيل أوّلاً: إنّ كلّ كائن يجب أن يكون [مُكوَّنًا][3].

فأمّا القول بأنّ العالم تكوّن من لا شيء، كما يقوله المتكلّمون من أهل ملّتنا، فإنّه يلزم عنه ألاّ يكون مكوَّنًا. وذلك أنّ الكون لا يصحّ أن يكون من القدَم بالذّات، كما لا يصحّ أن تكون الحرارة من البرودة بالذّات إلاّ لو قبل[4] الضّدّ ضدّه.

فإذن[5] لم يقبل العدم الوجود، لأنّ ذات العدم ليس ينقلب وجودًا. فإمّا أن يكون العالم [120 و] معدومًا الآن أو لم يزل موجودًا، ومحال أن يكون معدومًا، فهو لم يزل موجودًا. ولذلك لم يقل أحد من القُدماء بهذا القول، لأنّه شنيعٌ مسْتحيلٌ.

---

[1] في الأصل: متكوّنا.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 10 – س 11).

[3] لم يورد أبو الوليد ردّ أرسطو على هذه الحجّة في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 و – 13 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وأرسطو يردّ هذه الحجّة من نفس ما تقوله هذه الفرقة في كوْن العالم، وذلك إنّهم يقولون إنّه إنّما تكوّن بأن صار من عدم النّظام إلى النّظام. وعدم النّظام لما كان مقابلاً للنّظام، لم يمكن أن يكون النّظام مُركّبًا من الشّيء وعدمه العادم للنّظام، من جهة ما هو عادم للنّظام، على جهة ما يوجد المثلّث مركّبًا من الخطوط. أعني أن يوجد معًا النّظام والشّيء العادم للنّظام، بمنْزلة ما يوجد المثلّث والخطوط التي تركّب معًا. لأنّ النّظام وعدم النّظام متقابلان، ولا يمكن اجتماعهما في موضوع واحد في وقت واحد. وإذا كان ذلك كذلك، فالموجود الذي لحقه النّظام، أو كانت صورته عدم النّظام، متقدّمٌ بالزّمان ضرورة للنّظام. وإذا كان ذلك كذلك، فالعالم كائنٌ فاسدٌ. فبهذا يعاند في هذا الموضع هذا القول".

[4] في الأصل: قيل.

[5] في الأصل: فإذا.

وقد بيّنّا أنّ قولهم مخالفٌ لظاهر الشّريعة فيما كتبناه في تصحيح عقائد شريعتنا الأولى وما داخلها من التّغْيير[1].

ف-ال أرس- ط -وط -ال-ي-س

فأمّا القائلون إنّ العالم تكوّن حينًا وفسد حينًا، فإنّما يريدون بقولهم هذا أن يجعلوا العالم دائمًا لا فناء له، إلاّ أنّ صورته تستحيل وتتغيّر مرّة بعد مرّة من صورة إلى صورة؛ {شبه مَن استحال من الصّبيّ[2] إلى الرّجل ومن الرّجل إلى الصّبيّ[3]؛ فمرّة يفسد الصّبيّ[4] ويكون رجلاً، ومرّة يفْسد الرّجل فيكون الصّبيّ}[5].

فنقول نحن إنّ هذا القول فاسدٌ غير حقّ. {وذلك أنّ الأسطقسّات، إذا أقبلت بعضها إلى بعض، لم تكن[6] منها حالات مختلفة، بل يكون منها شرحٌ واحدٌ

---

[1] الإشارة هاهنا إلى كتاب الكشف عن مناهج الأدلّة في عقائد الملّة، ص 92 إلى ص 109. تحقيق لجنة إحياء التّراث العربي. منشورات دار الآفاق الجديدة. الطّبعة الأولى. بيروت. 1982.

[2] في الأصل: الصّبا.

[3] في الأصل: الصّبا.

[4] في الأصل: الصّبا.

[5] في الأصل: الصّبا.

وقد أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 13 إلى 16 –، حيث جاء: "شبه أن نتخيّل أنّ مَن استحال من الصّبيّ إلى الرّجل ومن الرّجل إلى الصّبيّ، مرّة يفسد، ومرّة يكون". ولئن لن يتفطّن أبو الوليد إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، إلاّ أنّ امتناعه عن إيراد هذا القول بأكمله في تفسيره يشير بوضوح إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[6] في الأصل: يكن.

وحالٌ واحدة}[1]. **وهم يقرّون بذلك، {لأنّهم يجعلون للكون**[2] **والفساد علّة، إلاّ أنّ علّة الفساد خلاف علّة الكوْن}**[3].

فنقول أيضًا: {إن كان[4] **جرم [العالم]**[5] **متّصلاً كلّه، وكان حينًا على حال وحينًا على حال آخر؛ وكان إنّما يدور العالم على هذه الجهة؛ وكان تركيب العالم والسّماء على أيّ حال كان}**[6]**؛ فالعالم إذًا ليس بمكوَّن ولا بذي تغيير ولا فساد، [و]**[7]**لكنّ حالاته هي التي تفنى وتفسد [فقط]**[8].

---

[1] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 16 إلى 17 –، حيث جاء: "وذلك أنّ الأسطقسّات، إذا أقبلت بعضها إلى بعض، لم تكن منها شروح وتركيبات كيفمَا اتّفقت، بل تكون منها تلك الشّروح والتّركيبات عينها دائمًا". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[2] في الأصل: للكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 17 إلى 19 –، حيث جاء: "وهم يقرّون بذلك، لأنّهم يجعلون لكلّ واحدة من هاتيْن الحالتيْن، أي الكون والفساد، علّة من بين المتضادّات". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل هاهنا.

[4] في الأصل: كلّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[6] أخلّت التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 19 إلى 22 –، حيث جاء: "ونقول أيضًا: إن كانت المادّة الجسميّة متّصلة بكلّيتها، وكانت حينًا على نظام وشرح فلكيّ ما، وحينًا على نظام وشرح فلكيّ آخر؛ وإذا كان، من جهة أخرى، قوام العالم والسّماء اجتماع الكلّ". ولئن لن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، إلاّ أنّ عبارته الواردة في التّفسير تشير بوضوح إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[7] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[8] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

التّـفـسـيـر

لما فرغ من معاندة رأي مَن قال إنّ العالم تكوّن وأنّه لا يفسد، ومعاندة مثالهم الذي[1] راموا أن يقنعوا به في إمكان وجود موجود بهذه الصّفة؛ أقبل على معاندة رأي مَن قال إنّه يكون ويفسد دورًا، أعني أنّه ينتقل [120 ظ] من كون إلى فساد ومن فساد إلى كوْن، إلى غير نهاية؛ فقال: فأمّا القائلون إنّ العالم يكون[2] حينًا ويفسد[3] حينًا، فإنّما يريدون[4] بقولهم هذا أن يجعلوا[5] العالم دائمًا لا فناء له[6]. يريد: فإنّه يلزمهم في قولهم هذا خلاف ما قالوه، وهو أن يكون العالم دائمًا بصورته الجوهريّة لا فناء له، ولا كوْن في الجوهر. وذلك أنّه يلزمهم أن يكون الانْتقال الذي له هو من صورة[7] إلى صورة، بل من عرض إلى عرض، ألاّ[8] يكون كائنًا فاسدًا في الجوْهر.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 11 إلى س 23.

[1] في الأصل: الذين.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: تكوّن عوضًا عن كلمة: يكون التي أوردها هاهنا.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: فسد عوضًا عن كلمة: يفسد التي أوردها هاهنا.

[4] في الأصل: يزيدون.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 11 – س 12.

[7] في الأصل: صورته.

[8] في الأصل: فلا.

وهو الذي دلّ عليه بقوله: إلاّ أنّ صورته تسْتحيل وتتغيّر مرّة بعد مرّة من صورة إلى صورة[1]؛ أي أنّه يلزمهم أن يكون باقيًا[2] نحو هذه[3]، غير أنّه يسْتحيل ويتغيّر من حالة إلى حالة، مرّة بعد مرّة. وهو الذي أراد هاهنا باسم الصّورة.

ويدلّ على ذلك ما تمثّل به بعد هذا، وهو قوله: {شبه مَن اسْتحال من الصّبيّ[4] إلى الرّجل ومن الرّجل إلى الصّبيّ}[5].

وقوله هذا في العالم هو بمنزلة قولنا في شخص من الأشخاص إنّه أزليّ، ولكنّه مرّة يستحيل من الصّبى[6] إلى الرّجوليّة، و[مرّة] من الرّجوليّة إلى الصّبى[7].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 12 – س 13.

[2] في الأصل: باقي.

[3] كلمة: هذه غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: الصّبا.

[5] في الأصل: الصّبا.

ووضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 13 إلى 15 –، حيث جاء: "شبه أن نتخيّل أنّ مَن استحال من الصّبيّ إلى الرّجل ومن الرّجل إلى الصّبيّ". ولئن لن يتفطّن أبو الوليد إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، إلاّ أنّ امتناعه عن إيراد هذا القول بأكمله في تفسيره يشير بوضوح إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 12 إلى س 15.

[6] في الأصل: الصّبا.

[7] في الأصل: الصّبا.

ونلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد عبارة: "فمرّة يفسد الصّبيّ ويكون رجلاً، ومرّة يفسد الرّجل فيكون الصّبيّ" الواردة في نقله لقول أرسطو. ومردّ ذلك –كما أسلفنا– إخلال التّرجمة المعتمَدة بالمعنى الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 13 إلى 16 –، حيث جاء: "شبه أن نتخيّل أنّ مَن استحال من الصّبيّ إلى الرّجل ومن الرّجل

ولما أخْبر أنّه يلزم قائل هذا القول أن يكون العالم أزليًّا في جوهره، كائنًا فاسدًا في أعراضه، أخذ يخبر عن[1] الجهة التي يلزمهم منها، فقال: فنقول نحن إنّ هذا القول فاسد غير حقّ. {وذلك أنّ الأسْطقسّات، إذا أقْبلت بعْضها إلى بعض، لم تكن[2] منها حالات مخْتلفة، بل يكون منها شرحٌ واحدٌ}[3]. يريد: وذلك أنّ أصحاب هذا القوْل يزعمون أنّ الأسطقسّات التي كان منها هذا العالم تجْتمع حينًا وتفترق حينًا. والكوْن والفساد إنّما هو في هذا الاجتماع والافتراق.

وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن للجوهر كوْن ولا فساد، إذ حدُّ الأسْطقسّات وشرْحها واحدٌ في حال الاجتماع وحال الافتراق. فيشبه أن يكون أراد بقوله: {لم تكن

إلى الصّبيّ، مرّة يفسد، ومرّة يكون". ولئن لم يتفطّن أبو الوليد إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو في النصّ الأصليّ، إلاّ أنّ امتناعه عن إيراد هذا القول بأكمله في تفسيره يشير بوضوح إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[1] في الأصل: في.

[2] في الأصل: يكن.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفتيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 17 – 18 –، حيث جاء: "وذلك أنّ الأسطقسّات، إذا أقبلت بعضها إلى بعض، لم تكن منها شروحٌ وتركيباتٌ كيفمَا اتّفقت، بل تكون منها تلك الشّروح والتّركيبات عينها دائمًا". ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 16 إلى س 17.

منها حالات مختلفة}[1]، [121 و] أي: صور مختلفة، بدليل قوله: {بل[2] يكون منها شرْحٌ واحدٌ}[3].

ويحتمل أن يريد أنّه ليس تكون الحالات التي تنتقل منها الأسْطقسّات غير متناهية في النّوع، بل تكون منها أحوال واحدة في النّوع والحدّ تتكرّر[4] على الأسْطقسّات دورًا[5].

وإنّما أراد بذلك أنّه لو كانت الحالات غير متناهية في النّوع، لكانت كلّ حالة منها فاسدة على الإطلاق، إذ كانت ليس تعود أبدًا. فكأنّه أراد أن يعرّف أنّ أصحاب هذا الرّأي يلزمهم أن يكون العالم في الجوهر أزليًّا [في] شخصه، وفي أعراضه أزليًّا بالنّوع.

وإنّما قال ذلك، لأنّه لو لم تكن أعراضه غير أزليّة بالنّوع، لأمكن أن يُقال فيه بوجه ما إنّه فاسد. وإنّما وجب أن تكون تلك الأعراض أزليّة بالنّوع، إذ كانت تلك الأعْراض يجب أن تكون مقابلة تتردّد على العالم، مثل الاجتماع والافتراق الذي يقول به صاحب هذا القول، أعني: أنبدقليس[6]، وإليه أشار بقوله: وهم يقرّون بذلك، {لأنّهم يجْعلون للكوْن والفساد علّة، إلاّ أنّ علّة الفساد خلاف علّة الكون}[7]. يريد: أنّ

---

[1] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 17 – س 18.

[2] في الأصل: أي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 18.

[4] في الأصل: تكرّر.

[5] نلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[6] في الأصل: ابن دفليس.

[7] وضعنا هذه العبارة بين معقوفتيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 18 – 19 –، حيث جاء: "وهم يقرّون بذلك، لأنّهم يجعلون لكلّ واحدة من هاتيْن الحالتيْن، أي الكون والفساد، علّة من بين المتضادّات". وسيتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل هاهنا.

أنبدقليس[1] يقرّ بهذه الأحوال المتضادّة التي تعتري[2] الأسطقسّات وتجعل للحالة التي يسمّيها من هذه كونًا علّة غير العلّة التي يجعلها للحالة التي يسمّيها للعالم فسادًا. يعني أنّه يجعل علّة الكوْن: المحبّة، وعلّة الفساد: البغْضة[3]، على ما[4] تقدّم من رأي هذا الرّجل.

ولما أخبر أنّه يلزمهم أن تكون الأسطقسّات أزليّة بالشّخص في جوهرها أزليّة بالنّوع في أحوالها، أخذ يعرّف أنّ مثل هذا ليس ينبغي أن يطلق عليه أنّه كوْن للعالم ولا فساد[5]؛ فقال: **فنقول أيضًا**: {إن كان جرم العالم مُتّصِلاً كلّه؛ وكان حينًا على حال وحينًا على أخرى؛ وكان إنّما يدور}[6]... إلى قوله: ولكنّ حالاته هي التي تفنَى[7] وتفْسد فقط[8].

وهذا القول يحتمل أن يريد أنّه إن كانت [121 ظ] الأجسام التي رُكّب منها هذا العالم غير كائنة ولا فاسدة؛ ويكون ما عناه بقوله: متّصلاً كلّه، هو هذا المعنى؛ وكانت هذه الأجسام توجد حينًا من التّركيب على حال، وحينًا على [حال] أخرى؛ وتكون هذه

---

[1] في الأصل: ابن دقليس.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: من.

[5] في الأصل: فسادا.

[6] وضعنا هذه العبارة بين معقوفتيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 19 إلى 21 –، حيث جاء: "ونقول أيضًا: إن كانت المادّة الجسميّة متّصلة بكلّيتها، وكانت حينًا على نظام وشرح فلكيّ ما، وحينًا على نظام وشرح فلكيّ آخر". ولئن لن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، إلاّ أنّ عبارته الواردة في التّفسير تشير بوضوح إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[7] في الأصل: تفنا.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 19 إلى س 23.

الأحوال دائرة أبدًا؛ فقد يجب أن يكون العالم أزليًّا. فيشبه أن يكون عنَى[1] بقوله: {وكان تركيب العالم والسّماء على أيّ حال كان}[2]، أي: من هاتيْن الحالتيْن الدّائرتيْن، أعني: أن يفهم من الحال: التّركيب الذي في العالم نفسه.

ويُحتمل أن يُفهم هاهنا بالحال: معنًى واحدًا على تركيب الأجْسام التي بها قوام العالم لا تركيب العالم منها، أي متى لم ينْتقض[3] تركيب تلك الأجْسام البسيطة التي منها كان العالم، على أيّ حال كان تركيبها، أي: من مادّة وصورة أو من أجزاء لا تنْقسم. وإنّما تبدّلت تلك الأجسام في حالاتها من الاتّصال حينًا والافتراق حينًا. فإنّه يلزم عن هذا أن يكون العالم أبديًّا غير كائن ولا فاسد في الجوهر[4].

وقوله: [و][5]لكنّ حالاته هي التي [تفنَى][6] وتفْسد [فقط][7]، يحتمل أن يريد: تركيب الأجسام البسيطة، كما قلنا، بعضها مع بعض في حال الاجتماع والافتراق الذي به يقول أنبدقليس[8]؛ ويحتمل أن يريد بالحالات: الاجتماع والافتراق[9]؛ ويريد بالتّركيب:

---

[1] في الأصل: عنا.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 21 – 22–، حيث جاء: "وإذا كان، من جهة أخرى، قوام العالم والسّماء اجتماع الكلّ". ولئن لم يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، إلاّ أنّ عبارته الواردة في التّفسير تشير بوضوح إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة.

[3] في الأصل: تنتقض.

[4] نلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تقتضيه التّرجمة التي اعتمدها.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في التّفسير.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 22 – س 23.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو، وبما ورد في التّفسير.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في التّفسير.

[8] في الأصل: ابن دقليس.

تركيب الأجسام البسيطة في أنفسها، لا بعضها مع بعض.

وذلك أنّ هذا التّركيب يلزمهم أن يكون أزليًّا، إذ كان ليس هاهنا أجسام بسيطة تنحلّ إليها هذه الأجسام البسيطة التي تركّب منها العالم. فيلزمهم ضرورة أن يكون[1] تركيب الأجسام التي تركّب منها العالم تركيبًا ضروريًّا.

وأمّا[2] تركيب العالم من تلك الأجسام، فليس يلزمهم أن يكون ضروريًّا؛ إلاّ أنّ انحلال هذا التّركيب ليس هو كوْن ولا فساد، إذ كان الكوْن والفساد عند الجميع إنّما هو في تركيب الأجسام التي منها تركّب منها العالم وانْحلالها.

فلذلك ما يلزمهم، [122 و] على هذا المذهب، ألاّ يكون العالم كائنًا فاسدًا في الجوهر، وإنّما يكون كوْنه وفساده في أعْراضه[3].

---

[9] نلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تقتضيه التّرجمة المعتمَدة. ولئن لم تخلّ التّرجمة هاهنا بالمعنى الأصليّ الذي أراده أرسطو، فإنّ ما سبق من تأويلات رشديّة للفْظ النصّ الأرسطيّ جعل الأمر يلتبس في هذا الموضع على أبي الوليد.

[1] في الأصل: تكون.

[2] في الأصل: إنّما.

[3] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وأمّا الفرقة التي تقول بكوْن العالم تارة وفساده تارة، فإنّه إذا تؤمّل قولهم ظهر منه أنّ العالم على رأيهم أزليّ. وذلك أنّه ليس يستحيل عندهم من صورة إلى صورة، بل إنّما يستحيل عندهم من حالة إلى حالة وطبيعته واحدة بعينها. مثل ما نقول: إنّ الإنسان يستحيل من الصّبا إلى الاكتهال، ومن الاكتهال إلى الشّيخوخة، ومن الشّيخوخة إلى الصّبا، لو كان ذلك ممكنًا. وإنّما كان ذلك لازمًا لهم، لأنّهم يرون أنّ الأسطقسّات تجتمع أحيانًا وتتفرّق أحيانًا، وهي عندهم واحدة بعينها، غير مختلفة بالحدّ والماهيّة. ولو أنّ هؤلاء رأوا أنّ العالم يستحيل دورًا إلى صور متغايرة بالماهيّة والجوهر، لقد كان يلزمهم أن تكون هاهنا طبائع أخر غير الطّبائع الخمس، وذلك مستحيلٌ؛ ولذلك لا يقولون بهذا، وإنّما يزعمون أنّ هذه الاستحالة في حالاته. فلذلك لا يقولون بكوْن العالم وفساده مطلقًا، بل في عرض من أعراضه. ومثل هذا فهو استحالة في الكيْف، لا كوْن وفساد في الجوهر".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

فأمّا القائلون إنّ العالم الذي يكون واقعًا تحت الفساد لا يرجع إلى كوْن البتّة. فإنّا نجيبهم بقولنا: إن كان العالم واحدًا، لم يمكن أن يكون قولهم صادقًا[1] البتّة. وذلك أنّه قبْل أن يكون العالم، كان الشّيء الذي رُكِّب منه العالم قبله.

ولولا أنّ ذلك الشّيء كان قبْل الكوْن، لم نقل إنّ ذلك الشّيء يسْتحيل إليه. فإن كانت له قوّة الاستحالة، فإنّه يمكن أن يكون العالم منه راجعًا}[2].

فأمّا إن كان العالم ليس بواحد لكنّه عوالم كثيرة، فلعلّ قولهم في العالم يمكن أن يكون صادقًا[3].

وسنذْكر في المسْتأنف إن كان يمكن أن يكون ذلك أو لا يمكن البتّة[4].

التّـفـسـيـر

لما فرغ من معاندة أفلاطون ورأي أنبدقليس[5]، أخذ في معاندة الرّأي الثّاني، وهو رأي مَن يقول إنّ العالم كائن، وأنّه يفسد فسادًا لا يكون بعده أبدًا. فقوله: فأمّا القائلون

---

[1] في الأصل: صدقا.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س25 – س 26–، حيث جاء: "ونحن نجزم أنّه لمّا كان ذلك الشّيء غير مُكوَّن، فليس له قوّة على الاستحالة". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[3] في الأصل: صدقا.

[4] ورد هذا القول مقتضبا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 23 إلى س 28.

[5] في الأصل: ابن دقليس.

إنّ العالم الذي يكون[1] واقعًا تحت الفساد لا يرجع إلى كوْن البتّة[2]؛ يريد: فأمّا القائلون بأنّ العالم يفسد بعد الكوْن، وأنّه لا يرجع إلى كوْن البتّة.

وقوله: فإنّا نجيبهم بقولنا: إن كان العالم واحدًا، لم يمكن أن يكون قوْلهم صادقًا[3] البتّة[4]؛ أي: فإنّا نبْطل قولهم بأن نقول لهم: إن كان العالم إنّما فسد إلى الأشياء التي تكوّن منها، وذلك يكون بأن تكوّن واحد بالشّخص، فواجبٌ أن يعود إلى الكوْن ضرورة، إذ هذه كانت حاله قبْل الكوْن.

وذلك أنّ تلك الأشياء تكون ممكنة أن يكون منها العالم، أعني: بعد فساده، كما كانت ممكنة بعد كونه؛ ولولا أنّها ممكنة أن يكون منها العالم، لَمَا كان منها.

فإذا أنْزلنا الإمكان موجودًا بعد الفساد، وكان ما هو ممْكنٌ واجبٌ أن يخرج إلى الفعل، وإلاّ عاد الممكن مستحيلاً، [122 ظ] فواجبٌ أن يعود بكوْن العالم.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: {ولوْلا أنّ ذلك الشّيء كان قبْل الكوْن، لم نقل إنّ ذلك الشّيء <...>[5] يسْتحيل إليه}[6]. يريد: ولولا أنّ ذلك الشّيء الذي كُوِّن منه

---

[1] في الأصل: تكوّن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول مقتضبًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 23 – س 24.

[3] في الأصل: صدقا.

[4] ورد هذا القول مقتضبا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 24 – س 25.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: أنّه، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها كما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] وضعْنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 25 – س 26–، حيث جاء: "ونحن نجزم أنّه لمّا كان ذلك الشّيء غير مكوّن، فليس له قوّة على الاسْتحالة". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

كان ممكنًا أن يكون منه العالم قبْل كوْن العالم، لم نقلْ في ذلك الشّيء يسْتحيل ويتغيّر إلى أن يكون منه العالم[1].

ثمّ قال: {فإن كانت له قوّة الاستحالة، فإنّه يمكن أن يكون العالم منه راجعًا}[2]. يريد: فإن كان ذلك الشّيء أو الأشياء التي تكوّن منها العالم فيها قوّة الاسْتحالة إلى العالم، فيستحيل إليها[3] بعد الفساد، كما اِسْتحالت إليه قبْل الكوْن، فيوجد العالم قد عاد بعد الفساد أكثر من مرّة واحدة[4].

ثمّ قال: فأمّا إن كان العالم ليس بواحد لكنّه عوالم كثيرة، فلعلّ قولهم في العالم يمكن أن يكون صادقًا[5]. يريد: فأمّا إن كان العالم يفسد بأن ينتقل من هذه الصّورة إلى صورة مُعانِدة لها بالشّرح والحدّ، وتبْقى هذه الصّورة الثّانية أزليّة، أو تنْتقل إلى صورة معاندة لها وللأولى تالية، ويمرّ الأمر هكذا في الانتقال إلى غير نهاية؛ فإنّه ليس تعود تلك الصّورة أبدًا.

وقوله: وسنذْكر في المستأنف إن كان يمكن أن يكون ذلك أو لا يمكن البتّة[6]؛ هو شيءٌ قد ذكَره فيما قبل، أعني: أنّه ليس يمكن أن يكون العالم أكثر من واحد، ولا يمكن فيه أن ينتقل إلى صورة معاندة لهذه الصّورة.

---

[1] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 290.

[2] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 25.

[3] في الأصل: إليه.

[4] نفس الملاحظة التي سقناها في الهامش عدد 3 من ص 291.

[5] في الأصل: صدقا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 26 – س 27.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 27 – س 28.

ولعلّه كان يجب أن يعيد[1] القول في ذلك ويستوْفِي[2] معاندة هذا الوضْع ممّا يخصّه، أعني: الذي يضع عوالم كثيرة متغايرة[3] بالصّور، إذ[4] كان قد تبيّن أنّ ذلك ممتنِعٌ من أنّه ممتنِعٌ أن تكون[5] هاهنا أجْسام بسيطة غير هذه الأجسام، وأنّه ممتنِعٌ أن يتركّب منها العالم تركيبًا مُعانِدًا[6] لهذا التّركيب[7].

قال أرسطوطاليس

---

[1] في الأصل: يعدّ.

[2] في الأصل: يستوفى.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: وإذا.

[5] في الأصل: يكون.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] لم يقف ابن رشد على القصد الأرسطيّ من هذا القول. ومردّ ذلك، في تقديرنا، ما نزع إليه أوّلاً من تأويلات بعيدة عن اللّفظ الأرسطيّ فيما سبق من تفسيره، وما عمدت إليه ثانيًا التّرجمة من فصل للقول اللاّحق عن هذا القول، والحال أنّهما متّصلان. فالمبحث المعلَن عنه من قِبَل أرسطو هاهنا ليس هو النّظر في وحدة العالم وكثرته، بل إنّما هو فحص قول القائلين إنّ العالم الذي يكون واقعًا تحت الفساد لا يرجع إلى كوْن البتّة وأنّ العالم المكوَّن لا يفسد البتّة.

ولم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 28). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وأمّا الفرقة الثّالثة، وهم الذين قالوا إنّ العالم تكوّن ثمّ يفسد فسادا يتكوّن بعده، فإنّه يعاندهم بأن يقول لهم: إنّه إن كان العالم واحدًا لم يمكن أن يكون قولهم صدقًا البتّة. وذلك أنّ الشّيء الذي تكون منه العالم، يجب ضرورة أن يكون قبل العالم، وأن يكون ممكنًا أن يتكوّن منه العالم. فإذا أنزلنا أنّ العالم تكوّن منه، ثمّ أنزلنا أنّه فسد، فلا يخلو ذلك من أحد أمريْن: إمّا أن نقول إنّه يفْسد إلى تلك الأشياء التي تكوّن منها، مثل فساد المركَّب من الأسطقسّات إلى الأسطقسّات، فيكون ممكنًا أن يتكوّن من تلك الأشياء مرّة ثانية. أو يقولون إنّه إذا فسدت هذه الصّورة التي له، تكوّنت له صورة أخرى، وتلك الصّورة أيضًا إذا فسدت تكوّنت له صورة أخرى، وذلك إلى غير نهاية، فإنّ بهذا الوجه يمكن أن يتصوّر في هذا العالم أنّه إذا فسد لا يعود، لكن ليس يقولون بهذا، فإنّ القائل بهذا يقول بعوالم لا نهاية لها في الصّورة، وذلك مستحيلٌ. وإذا لم يقولوا بهذا، فيلزمهم أن يتكوّن العالم بعد فساده".

وهاهنا آخرون يقولون[1] إنّه قد يمكن أن يكون شيءٌ [123 و] من الأشياء لا بتكوّن[2]، وهو فانٍ واقع تحت الفساد؛ ويمكن أن يكون شيء من الأشياء قد كُوِّن وليس له فناء ولا يقع تحت الفساد، شبه ما قيل في الكتاب الذي يُدعى *طيماوش*[3]. فإنّه قال هنالك إنّ السّماء مُكوَّنة وهي دائمة في سائر الأزمان لا فناء لها ولا فساد عليها.

{فنقول نحن بأنّ هؤلاء القوم الذين قالوا هذا القول إنّما وَصَفوا السّماء فقط بقوْلٍ طبيعيّ.

وسنفْحص عن حقيقة ذلك فحصًا جامعًا للأشْياء كلّها. فإنّا، إن فعلنا ذلك، اسْتبان لنا حينئذ إن كان يمكن أن تكون السّماء مكوَّنة غير ذات فساد وفناء[4]}.

---

[1] راجع ما أسلفناه في الهامش السّابق، علما بأنّ الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 28) لم يتضمّن المعنى الذي أوردته التّرجمة، بل إنّما جاء فيه: "فهنالك مَن يقول ...".

[2] في الأصل: بتكوّن.

[3] الإشارة هاهنا إلى العرض الكسمولوجيّ الوارد في بداية المحاورة الأفلاطونيّة وتحديدًا فيما بين 27 e و 31 b من الأصل اليونانيّ وص 443 إلى ص 447 من التّرجمة الفرنسيّة لليون روبان.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 30 إلى س 34 –، حيث جاء: "فقد سبق لنا أن رددْنا عليهم أقاويلهم على جهة العلم الطّبيعيّ، وذلك بنظرنا في مسألة السّماء فقط. أمّا إذا ما فحصنا الأمر فحصًا جامعًا، بأن نجعل بحثنا شاملاً لكلّ نوع نوع من الأشياء، فإنّه يمكننا أيضًا أن نقدّم إجابة واضحة عن المسألة التي تشغلنا هاهنا". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

ورد هذا القول وفق صيغة مغايرة بآخره، كما أسلفنا في الهامش السّابق، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب العاشر من المقالة الأولى – الورقة 280 أ / س 28 إلى س 34.

لما عرّف أنّ العالم غير كائن ولا فاسد، يريد أن يفحص: هل فيه، مع هذا، قوّة على الفساد؟ وذلك أنّه مَن أجاز أن تكون[1] في الأزل قوّة على الفساد، أمْكن عنده أن يتكوّن شيء ويبْقى بعد أزليًّا، على ما قاله أفلاطون في العالم في كتاب طيماوش[2].

وذلك أنّه تكون[3] فيه قوّة على الفسَاد من غير أن يفسد. وذلك أنّه كان فاسدًا بالفعل قبْل أن يتكوّن، فلمّا تكوّن كان فاسدًا بالقوّة.

وكذلك يمكن، على هذا المذهب، أن يكون شيء لم يزل في الماضي ويفسد في المستقبل. وذلك أنّ قوّة الفساد فيه زمان[4] لا نهاية له، وهو الزّمان الماضي؛ ثمّ يخرج إلى الفعل بعد زمان لا نهاية له[5].

وإنّما قال في قول مَن قال: إنّ السّماء مُكوَّنة وأنّها لا تقع تحت الفساد: {أنّهم إنّما[6] وصفوا السّماء وصفًا طبيعيًّا}[7]، لأنّه قد ظهر بالاستقراء العامّ أنّ كلّ مُكوَّن

---

[1] في الأصل: يكون.

[2] راجع المعطيات المذكورة أعلاه في الهامش عدد 3 من ص 295.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: زمانا.

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "وهاهنا آخرون يقولون إنّه قد يمكن أن يكون شيئًا من الأشياء لا بتكوّن، وهو فان واقع تحت الفساد؛ ويمكن أن يكون شيئًا من الأشياء قد كُوِّن، وليس له فناء، ولا يقع تحت الفساد، شبه ما قيل في الكتاب الذي يدعى طيماوش. فإنّه قال هنالك إنّ السّماء مُكوَّنة، وهي دائمة في سائر الأزمان لا فناء لها ولا فساد عليها. {فنقول نحن بأنّ هؤلاء القوم الذين قالوا هذا القول}" والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 28 إلى س 31 –.

[6] في الأصل: ما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 30 إلى س 32 –، حيث جاء: "فقد سبق لنا أن ردَدْنا عليهم أقاويلهم على جهة العلم

فاسد[1].

وإنّما قال: {وسنفْحص عن حقيقة ذلك فحصًا جامعًا للأشياء كلّها}[2]؛ لأنّ[3] مَن رام أن يفحص عن هذا المطلب للسّماء، وترك أن يجعل الفحْص في ذلك لأعمّ من السّماء، وهي جميع الموجودات، هو بمنْزلة مَن يفْحص عن مساواة[4] الزّوايا[5] لقائمتيْن في المثلّث المختلف الأضْلاع [123 ظ] أو المسْتوي الأضْلاع، ويتْرك أن يجعل الفحْص عن ذلك للمثلّث على الإطلاق؛ أعني: مَن يفْحص على المثلّث المتساوي السّاقيْن زواياه مساوية لقائمتيْن، ويتْرك أن يفحص: هلْ هذا المثلّث، بما هو مثلَّثٌ، زواياه مساوية لقائمتيْن.

وذلك أنّه قد تبيّن أنّ المقدّمات التي تكون في أمثال هذه المطالب ليست بأوّليّة ولا ذاتيّة.

الطّبيعيّ، وذلك بنظرنا في مسألة السّماء فقط". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[1] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 4 من الصّفحة 295.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 32 – س 33 –، حيث جاء: "أمّا إذا ما فحصنا الأمر فحصًا جامعًا، بأن نجعل بحثنا شاملاً لكلّ نوْع نوْع من الأشياء، فإنّه يمكننا أيضًا أن نقدّم إجابة واضحة عن المسألة التي تشغلنا هاهنا". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[3] في الأصل: لأنّه.

[4] في الأصل: مساواة.

[5] غير مقروءة في الأصل.

فلهذا قال[1] بآخر هذا: {فإنّا، إن[2] فعلنا ذلك، اسْتبان لنا حينئذ إن كان يمكن أن تكون السّماء [مُكوَّنة][3] غير ذات فساد وفناء}[4]. يريد: أنّه إذا جعل الفحص على ما اسْتبان ذلك بالمقدّمات الذّاتيّة[5].

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: قد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب العاشر، الورقة 280 أ / س 33 – س 34 –، حيث جاء: "فإنّه يمكننا أيضًا أن نقدّم إجابة واضحة عن المسألة التي تشغلنا هاهنا". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[5] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 4 من الصّفحة 295.

وأورد أبو الوليد هذا البيان مختزلاً في ص 31 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذ قد تبيّن أنّ العالم بأسره واحدٌ وأزليٌّ، فقد ينبغي أن نفحص هل فيه –مع أنّه أزليّ– قوّة على الفساد. وأيضًا فإنّ قومًا يقولون إنّه قد يكون أزليّ ما يفسد ومكوّن غير فاسد، كما كان يرى ذلك أفلاطون في العالم؛ فإنّه كان يكوّنه ويقضي له بالأزليّة. ولذلك الأوْلى أن نجعل الفحص عن هذا المعنى على العموم، كما فعل أرسطو، أعني: هل يمكن فيما هو أزليٌّ أن يفسد، وفيما هو مكوَّنٌ أن لا يفسد، فإنّه إذا تبيّن هذا تبيّن كيف الأمر في العالم، وأيضًا فإنّ هذا المطلب نافع في أشياء كثيرة". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 13 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "ولأنّ هاهنا قومًا يقولون إنّه يمكن أن يكون شيء من الأشياء غير كائن ويفسد بأخرة، وشيء كائن غير واقع تحت الفساد، مثل ما قيل ذلك في الكتاب الذي يدعى *طيماوش*، المنسوب إلى أفلاطون، فإنّه قيل هنالك إنّ السّماء مُكوَّنة وهي ثابتة لا فناء لها. وهؤلاء يظهر من أمرهم، كما يقول، إنّهم ما وصفوا السّماء بأمْر طبيعيّ. فهو يريد أوّلاً أن يفحص عن هذا المعنى فحصًا كلّيًّا يعمّ السّماء وغيرها، فإنّه من المبادئ التي الغلط فيها، كما قيل، يفضي إلى غلط كبير في هذا العلم".

]مم أل ذي ّ ا وي بق وّل نم
إن أل ا م ل م ك وّن ّ ر ي م ك وّن[

ق ـال أرس ـط ـو ط ـال ـي ـس

إلاّ أنّا نريد، قبْل أن نفْعل ذلك، أن نبدأ أوّلاً: فنُفَصّل معاني الكوْن والفساد ونميّزها[1]، ونبيّن[2] ما الذي نعْني بقولنا إنّه مُكوَّن وغير مُكوَّن، وما الذي نعني بقولنا: الواقع تحت الفساد والذي لا يقع تحت الفساد. {فإنّ الشّيء الواحد، إذا كان قابلاً لمعاني شتّى ولم نميّز تلك المعاني، واسْتعمل النّاظر ذلك الشّيء بلا تمييز ولا تفصيل، تاه عقْله وحار فهْمه وقال فيه قولاً بلا تمييز ولا تفصيل اضطرارًا، لأنّه لا يعْلم على أيّة[3] طبيعة[4] من[5] تلك المعاني يُقال ذلك الشّيء}[6].

---

[1] في الأصل: تميّزها.

[2] في الأصل: تبيّن.

[3] في الأصل: أيّ.

[4] في الأصل: الطّبيعة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: من، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 2 إلى س 6 –، حيث جاء: "فإنّ معاني هذه الألفاظ متعدّدة. ولئن صحّ لنا أنّ هذا التّعدّد ليست له أيّة أهمّية فيما يتّصل بنظرنا في مثل هذه المسائل، فإنّ النّاظر فيها، وبفعل هذا التّعدّد، يرغم ذهنه على الإبهام، كلّما استعمل بدون تمييز ولا تفصيل، لفظا متضمّنًا لمعان متعدّدة ومتميّزة بعضها عن البعض الآخر. فإنّ النّاظر يجهل حينئذ المعنى الحقيقيّ الذي يُقال به المحمول مناسبًا للموضوع". ولئن ارتاب أبو الوليد في تفسيره إزاء المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ اليونانيّ، فإنّه انتهى في آخر الأمر إلى الوقوف على مفاد القول الأرسطيّ.
وورد هذا القول مقتضَبًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 1 إلى س 6.

التّـفـسـيـر

أنّه لما أراد أن يفحص: هل يوجد شيء أزليّ ثمّ[1] يفسد بأخرة[2] أو شيء كائن يبقى أزليًّا، وكان الكائن والفاسد وغير الكائن و[غير] الفاسد يُقال كلّ واحد منها على معان[3] شتّى[4]، رأى أنّ من الواجب أن يبتدئ أوّلاً فيلخّص على كم [من] وجه تُقال هذه الأسماء، ثمّ يعرّف المعنى الذي يقصد بالفحص عنها[5]؛ لأنّه، إذا لم يفعل ذلك، وقع الغلط، كما ذكر[6].

فقوله: **{فإنّ الشّيء الواحد إذا[7] كان قابلاً لمعاني كثيرة}**[8]؛ يحتمل أن يكون: الشّيء الواحد اللّفظ[9]، فكأنّه قال: فإنّ اللّفظ الواحد، إذا دلّ على أشياء كثيرة؛ ويحْتمل أن يريد بالشّيء الواحد: الشّيء [124 و] الموضوع لهذا المطلوب. فإنّه، إذا كان

---

[1] كلمة: ثمّ غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: بآخره.

[3] في الأصل: معاني.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: منها.

[6] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "إلاّ أنّا نريد، قبل أن نفعل ذلك، أن نبدأ أوّلاً فنفصّل معاني الكون والفساد ونميّزها ونبيّن ما الذي نعني بقولنا إنّه مكوّن وغير مكوّن، وما الذي نعني بقولنا: الواقع تحت الفساد والذي لا يقع تحت الفساد" والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 1 – س 2.

[7] في الأصل: إذ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: شتّى عوضًا عن كلمة: كثيرة التي أوردها هنا.
ووضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 2 – س 3–، حيث جاء: "فإنّ معاني هذه الألفاظ متعدّدة". ونلاحظ في المستأنف من التّفسير عدم اطمئنان أبي الوليد للمعاني التي تقتضيها ألفاظ التّرجمة المعتمدة.

[9] غير مقروءة في الأصل.

موضوع واحد لمعاني مختلفة، فلم تُفصّل[1] تلك المعاني وأُخذت[2] على أنّها معنى[3] واحدًا، وجَب أن يظهر ذلك الموضوع بصفات مختلفة، لأنّها[4] تكون[5] قضايا كثيرة لا واحدة، على ما تبيّن في باري أرميناس[6]. وهذا كلّه كأنّه أظهر[7].

---

[1] في الأصل: تفضل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

والإشارة هاهنا إلى كتاب العبارة لأرسطو وتحديدًا إلى الفصل الحادي عشر = "القضايا المركّبة" الواقع في الجزء الأوّل من منطق أرسطو (نقل إسحق بن حنين، تحقيق عبد الرّحمان بدوي، ص 118 إلى ص 121). وممّا جاء في هذا الفصل قوله: "إنّ ما كان من المعاني التي تُحمَل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنّما يُقال على شيء واحد بعينه أو بعضا على بعض بطريق العَرَض، فإنّ هذه ليس تصير شيئًا واحدًا. ومثال ذلك: قولنا في إنسان من النّاس إنّه أبيض وطبيب. فليس قولنا إنّه أبيض وإنّه طبيب معنى واحدًا، وذلك أنّهما جميعًا عرضان لحقا شيئًا واحدًا" (المصدر المذكور، ص 120).

[3] في الأصل: معني.

[4] في الأصل: لأنّه.

[5] في الأصل: يكون.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] للوقوف على أسباب عدم اطمئنان ابن رشد للتّرجمة التي اعتمدها في تفسيره للقول الأرسطيّ (وهو ما بدَا واضحًا من خلال استعمال أبي الوليد لعبارات: "فقوله... يحتمل أن يكون..."، و"ويحتمل أن يريد..."، و"وهذا كلّه كأنّه أظهر") راجع ما أسلفنا في الهامش رقم 1 من الصّفحة 14. والخليق بالملاحظة أنّ ابن رشد قد تفطّن، في نهاية تحليله، إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء.

وقوله[1]: {لأنّه لا يُعلم على أيّة[2] طبيعة من[3] تلك المعاني يُقال ذلك الشّيء}[4]؛ يريد: لأنّه لا يُعلم على أيّة[5] طبيعة يُقال واحد واحد[6] من تلك المعاني، إذ كانت تلك المعاني تُقال على طبائع مختلفة.

وسيأتي كلامه مفهومًا[7] في هذا الفصل بنفسه[8].

---

[1] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "ولم نميّز تلك المعاني، واستعمل النّاظر ذلك الشّيء بلا تمييز ولا تفصيل، تاه عقله وحار فهمه وقال فيه قولا بلا تمييز ولا تفصيل اضطرارًا" والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 3 إلى س 5–.

[2] في الأصل: أيّ.

[3] في الأصل: و، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في المستأنف من التّفسير.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 5–، حيث جاء: "فإنّ النّاظر يجهل حينئذ المعنى الحقيقيّ الذي يُقال به المحمول مناسبًا للموضوع". ونلاحظ في المستأنف من التّفسير عدم اطمئنان أبي الوليد للمعاني التي تقتضيها ألفاظ التّرجمة التي اعتمدها.

[5] في الأصل: أيّ.

[6] في الأصل: واحدا واحدا.

[7] في الأصل: مفهوم.

[8] للوقوف على وجه هذا القول الرّشديّ راجع، من جهة، ص 26 – س 6 إلى ص 28 – س 2، و، من جهة أخرى، ص 30 – س 4 إلى س 36 – س 9.

وأورد أبو الوليد هذا البيان مختزَلاً في ص 31 من جامع كتاب السّماء والعالم: "فنقول إنّه ينبغي أن نجعل مبدأ الفحص عن ذلك، كما فعل أرسطو، بأن نقسّم على كم وجه يقال الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد. فإنّ عدّة المطالب تكون على عدّة المعاني التي يدلّ عليها الاسم، إذا كان الاسم مشترَكًا. ثمّ ننظر ما يتلازم من هذه وما لا يتلازم، أعني الفاسد والمكوّن، وغير الفاسد وغير المكوّن". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "فنقول: إنّه إنّما وجب أن نجعل مبدأ الفحص عن هذا المعنى تقسيم المعاني التي يُقال عليها اسم الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد؛ لأنّه إذا كان الاسم الواحد بعينه مقولاً على معان كثيرة، ولم يفصّل

قال أرسطوطاليس

فنقول الآن إنّ الشّيء قد يُقال غير مكوَّن على جهات شتّى[1]:

– أحدها: إذا كان الشّيء أوّلاً ليسًا[2] ثمّ كان بعد ذلك أيسًا[3] بغير[4] كون ولا استحالة، {شبه ما قال ناس في اللّمس والتّحريك. فإنّهم قالوا إنّ اللّمس والتّحريك ليسَا[5] بمكوّنين[6]}[7].

تلك المعاني الفاحص ولا أحصاها، وأخذ الاسم على أنّه يدلّ على معنى واحد، كان ذلك سببًا لحيرته وغلطه".

[1] سيذكر أبو الوليد في المستأنف من القول ثلاث معان يُقال عليها غير المكوَّن، وكذا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 14 و. أمّا في جامع السّماء والعالم فسيحصي أربع معان.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: أيس.

[4] في الأصل: بعيد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب/ س 6.

[5] في الأصل: لبسا.

[6] في الأصل: بمكوّتين.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 7 إلى س 9 –، حيث جاء: "شبه ما قال ناس في حالة اللّمس وحالة التّحريك. فإنّهم قالوا إنّ الشّيء اللموس والشّيء المتحرّك ليسا بمكوّنين". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

– وقد يُقال أيضًا الشّيء[1] <...>[2] غير مكوَّن على جهة أخرى: {إذا[3] كان الشّيء من قبْل أن يكون يمكن أن يكون، غير أنّه لا يكون إلاّ بتكوين}[4].

– ويُقال أيضًا الشّيء غير مُكوَّن على جهة أخرى: {إذا[5] كان الشّيء محالاً أن يتكوّن بلا قوّة تكون فيه للتّكوين[6]، ولا يكون حينًا وحينًا لا يكون[7]}.

---

[1] في الأصل: للشّيء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل إضافة لكلمة: الذي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها كما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: إذ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قِبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 10 – س 11 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء ممكن الكون إمّا الآن وإمّا في الماضي، غير أنّه لا يكون الآن؛ فهذا الشّيء، كمن سبقه من الأشياء، يقال غير مكوّن لأنّه يمكن أن يكون [وليس هو كائن الآن]". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء.

[5] في الأصل: إذ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: للمتكوّن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 11 إلى س 14 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء محالاً أن يتكوّن، أي أنّه لا يستحقّ لفظ التّكوّن، بأن يكون حينًا وحينًا لا يكون [كما هو شأن كلّ متكوّن]، البتّة البتّة. والاستحالة تُقال هنا على وجهين: فإمّا أن يُراد بها أنّ قول القائل إنّ شيئًا ما فيه قوّة على التّكوّن هو قول كاذب؛ وإمّا أنّ ذلك الشّيء لا يصل إلى الكوْن إلاّ بعسْر وبطء وانتقاص". ولفرط سقم التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد لن يقف في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء؛ بل أنّه أورد هنالك شكوكًا جمّة على شرح تامسطيوس للعبارة الأرسطيّة، وانتهى مجانبًا الصّواب إلى ردّ قوله.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 6 إلى س 14.

التّـف ـس ـي ـر

وله: أحدها: إذا كان الشّيء أوّلاً ليسًا[1] ثمّ كان بعد ذلك أيسًا[2] بغير كون ولا استحالة[3]؛ يريد بأيس: الصّورة، وبليس: عدم الصّورة. فكأنّه قال: ويُقال غير مكوَّن إذا كان الشّيء معدومًا أوّلاً ثمّ كان بعد ذلك موجودًا، إذ كان خروجه من العدم إلى الوجود من غير تغيّر ولا استحالة، بل يكون تابعًا لتغيّر، أعني أنّه يكون بكونه في غير زمان. وهو الذي أراد بقوله: بغير كون ولا استحالة[4].

وهذا هو، كما قال، مثل اللّمْس والتّحْريك. وإنّما قيل في هذه إنّها غير مكوَّنة، لأنّها عدمت [من] شرط الكون، وهو أن يكون [124 ظ] خروجه من العدم إلى الوجود بتغيّر وفي زمان. وأكثر ما يوجد هذا النّوع الموجود في الأشياء المضافة.

وبيّنٌ أنّ هذا إنّما يُقال فيه: غير مكوَّن باستعارة، لأنّ ما وُجد بعد العدم، فهو مُكوَّن ضرورة.

والظّاهر من هذا أنّ قولنا فيه: غير مكوَّن الخاصّ به، إنّه إنّما يوصف به في حال وجوده. وتامسطيوس يقول إنّه يوصف به في الحالتين جميعًا[5].

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: أيس.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 6 – س 7.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 7.

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "{شبه ما قال ناس في اللّمس والتّحريك. فإنّهم قالوا إنّ اللّمس والتّحريك ليسَا بمكوّنين}"، والواقع –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 7 إلى س 9–. وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف أبي الوليد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 7 من الصّفحة 18.

ولما ذكر هذا الوجه الذي يُقال فيه إنّه غير مكوَّن، ذكر وجهًا ثانيًا، فقال: وقد يُقال أيضًا الشّيء غير مكوَّن على جهة أخرى: {إذا كان الشّيء من قبل أن يكون يمكن أن يكون بتكوين، غير أنّه لا يكون إلاّ بتكوين[1]}[2]؛ يريد: ويُقال: غير مكوَّن، في الشّيء الذي [هو] معدوم، إلاّ أنّه ممكن أن يوجد بتغيّر وفي زمان.

وإنّما قال ذلك لأنّ الشّيء المعدوم في حال عدمه يصدق عليه أنّه غير مكوَّن، لكن إنّما اشترط فيه أن يكون ممكن الوجود ليفرّق بينه وبين الممتنع. فإنّ الممتنع يصدق عليه أنّه غير مكوَّن دائمًا.

وهذا إنّما يصدق عليه أنّه غير مكوَّن في وقت ما، لكن غير المكوَّن المقول هاهنا ليس يقابله[3] المكوَّن.

وأورد ابن رشد هذا المعنى مختزَلاً في ص 31 من جامع كتاب السّماء والعالم في المرتبة الثّانية لا الأولى كما فعل هاهنا وفي التّلخيص: "فنقول إنّ غير الكائن يكون على وجوه: ... والثّاني: على ما كونه بغير أسباب الكون، كحدوث الحسّ". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وإذا كان ذلك كذلك فأقول: إنّه يقال غير كائن على ثلاثة معاني: أحدها: على الشّيء الذي وجوده وكونه بغير طريق الكون والاستحالة. وهذه هي جميع الأشياء الحادثة في غير زمان، مثل حدوث الحسّ بالفعل ونهاية الحركات، وما أشبه ذلك".

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 10 – س 11 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء ممكن الكون إمّا الآن وإمّا في الماضي، غير أنّه لا يكون الآن؛ فهذا الشّيء، كمن سبقه من الأشياء، يُقال غير مكوّن لأنّه يمكن أن يكون [وليس هو كائن الآن]". وسيتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 9 إلى س 11.

[3] غير مقروءة في الأصل.

فلذلك يشبه أن يكون لم يحصر هذا المعنى من معاني غير الكون، وترك المعنى الذي يُقال أيضًا عنه[1]: غير مكوَّن في حال عدمه، إذ كان ممكنًا، إلاّ أنّ وجوده بغير أسباب الكوْن؛ لأنّه إذا وُجد، لم يقل فيه إنّه مكوَّن، بل يُقال أيضًا فيه إنّه غير مكوَّن. فكأنّه يريد هاهنا أن يحْصي[2] من أصناف غير المكوَّن ما يُقال في مقابله يكون، إذ كان المعنى الذي يريد الفحص هاهنا عنه هو في هذا الجنس. وتامسطيوس يقول: إنّما قال فيه ممكن ليفرّق بينه وبين الممتنع، وأراد بالممكن: العسير الإمكان[3].

ولما ذكر هذيْن الوجهيْن، ذكر وجها ثالثًا[4]، فقال: ويُقال أيضًا الشّيء[5] <...>[6] غير مكوَّن على جهة أخرى: {إذا كان الشّيء [125 و] محالاً أن يتكوّن[7]}[8]. يريد: ويُقال أيضًا للشّيء الموجود إنّه غير مكوَّن إذا كان محالاً أن يتكوّن،

---

[1] في الأصل: عليه.

[2] في الأصل: يحصى.

[3] راجع بشأن هذه المسألة ما أسلفناه في الهامش عدد 4 من ص 19.

وأورد أبو الوليد هذا المعنى مختزَلاً في ص 31 من جامع كتاب السّماء والعالم في المرتبة الأولى لا الثّانية كما فعل هاهنا وفي التّلخيص: "أحدها على العسير الكون، كإدارة سور على ألف ميل". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "والثّاني: على الأشياء التي لم تكن بعد إلاّ أنّها ممكن أن تكون وكونها، إذا وُجِدت، بطريق الكوْن. وهذه هي جميع الأشياء التي هي غير كائنة بالفعل كائنة بالقوّة. وأكثر ما يُقال عليه من هذه غير كائن ما كان عسيرًا كوْنه، مثل إدارة سور على ألف ميل".

[4] في الأصل: تاليا.

[5] في الأصل: للشّيء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: الذي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدَة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 12، حيث جاء: "إذا كان الشّيء محالاً أن يتكوّن، أي أنّه لا يستحقّ لفظ التّكوّن". ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد لن يقف في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ

لأنّه ليس فيه قوّة على الكون. وهذا هو الذي يوجد حينًا[1] ويُعدَم حينًا[2].

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: **{بلا قوّة تكون فيه للتّكوين، ولا يكون حينًا و<...>[3] حينًا لا يكون}**[4].

وإنّما زاد هذا الشّرط، لأنّه لا يكون الشّيء الموجود مستحيل الكون، إلاّ إذا لم تكن[5] فيه قوّة على الكون. فزاد هذا الشّرط لهذا المعنى.

وهذا المعنى الحقيقيّ أن[6] يُقال فيه إنّه غير مكوَّن، أعني: الذي لم يُعدم في وقت من الأوقات ولا فيه قوّة على العدم.

وعلى هذا ليس يُفهم من قولنا: غير مكوَّن: الممتنع، كما فهمه تامسطيوس، بل الأوّل المؤجود[7].

الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء؛ بل أنّه سيورد شكوكًا جمّة على شرح تامسطيوس للعبارة الأرسطيّة، وانتهى مجانبًا الصّواب إلى ردّ قوله.

[8] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى الورقة 280 ب / س 11 إلى س 12.

[1] في الأصل: حسّا.

[2] في الأصل: حسّا.

[3] في الأصل إضافة لحرف النّفي: لا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 12 –، حيث جاء: "بأن يكون حينا وحينا لا يكون [كما هو شأن كلّ متكوّن]، البتّة البتّة". ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد لن يقف في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء.

[5] في الأصل: يكن.

[6] في الأصل: أنّه.

[7] أورد أبو الوليد هذا المعنى مختزَلاً في ص 31 من جامع كتاب السّماء والعالم في المرتبة الرّابعة لا الثّالثة كما فعل هاهنا وفي التّلخيص: "والرّابع: هو المعنى الذي عنه الفحص هاهنا، وهو ما ليس فيه قوّة على الكون، ولا يكون أصلاً، كما يقال في الباري –تعالى– إنّه غير كائن". وأمّا في تلخيص كتاب

وقد نجد تامسطيوس يفهم من هذا المعنى الثّالث: الممتنع، أنّ هذا المعنى الأخير، أعني: الثّالث ينقسم إلى معنييْن:

– أحدهما: ألاّ تكون[1] فيه قوّة أصلاً، وهو المُمْتنع.

– والثّاني: ألاّ تكون[2] فيه قوّة إلاّ بعسر، كما يُقال: في داره سور على ألف ميل[3].

إلاّ أنّه يقول إنّ هذا المعنى الثّاني من هذين القسمين هو الذي ينبغي أن يُفهَم من المعنى[4] الثّاني من الأوّل، أعني: الذي قال فيه: ويُقال أيضًا الشّيء: <...>[5] غير مكوَّن على جهة أخرى[6].

وزعم أنّ الإسكندر كان يفسّر هذا القوْل على المعنى الذي فسّرناه، وهو الشّيء المتكوّن قبل أن يتكوّن.

السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "والمعنى الثّالث يُقال على الأشياء التي هي غير كائنة ولا فيها إمكان أن تتكوّن، مثل قولنا: إنّ قطر المربّع مشارك لضلعه".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الجامع بنفس الموادّ التي تمثّل بها في كلّ من التّلخيص والشّرح.

[1] في الأصل: يكون.

[2] في الأصل: يكون.

[3] وهذا هو المعنى الوارد حقًّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى هذه المسألة في الهامش رقم 4 من ص 19.

[4] في الأصل: المعني.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: الذي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها، والملاحظ أنّ هذه الإضافة قد وردت أيضًا في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 11.

وإذا كان التّفسير على ما يقوله تامسطيوس[1] كان قولنا: غير مكوَّن، على ثلاثة معان[2]: على الكائن بغير أسباب الكون؛ وعلى العسير الكون، إلاّ أنّه ممكن؛ وعلى الممتنع الكون.

وعلى هذا، فينقص ممّا يُقال عليه غير الكائن أشهرها[3]، وهو المعنى[4] المقصود، وهو الأوّل الذي لم يتكوّن قطّ. [125 ظ] وينقص من هذا أيضًا الشّيء الذي (هو)[5] غير مكوَّن، إلاّ أنّه يمكن أن يتكوّن بسهولة.

وذلك أنّ الشّيء الذي يُقال عليه غير مكوَّن، إمّا أن يُقال عليه ذلك حقيقة أو مجازًا.

فإن قيل مجازًا، قيل على المكوَّن بغير أسباب الكون، وقيل على العسير الكوْن.

وإنّما قلنا: إنّ قولنا إنّه غير مكوَّن مجازًا، لأنّه يدخل تحت حدّ المكوَّن، وهو الموجود من العدم. فهذان معنيان[6] يُقال عليهما غير المكوَّن مجازًا.

وأمّا [إن قيل] حقيقة، فإنّه يُقال على معنييْن[7]:

– أحدهما: أن يكون غير مكوَّن بالفعل، أي في وقت ما.

– والثّاني: أن يكون غير مكوَّن على إطلاق، أي ولأيّ وقت ما.

وهذا يُقال على الموجود دائمًا، ويُقال على المعدوم دائمًا. فإنّ المثلّث هو شيء غير مكوَّن بإطلاق، وكون زواياه أكثر من ثلاث[8] غير متكوَّن أيضًا بإطلاق.

---

[1] نلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد للمعنى الوارد في التّرجمة العربيّة التي اعتمدها، وهي لا تحتمل التّأويل الذي ذهب إليه تامسطيوس.

[2] في الأصل: معاني.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: المعني.

[5] وردت كلمة: هو مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: معينان.

[7] في الأصل: فنّين.

[8] في الأصل: ثلاثة.

فهي في الحقيقة خمسة أوجه. فيشبه أن يكون أرسطو جمع الموجود بإطلاق في الوجه الثّالث؛ وجمع[1] المعدوم في وقت ما: السّهل الكون والعسير الكون، في الوجه الثّاني. فتكون المعاني التي ذكر، على هذا: ثلاثة، وهي في الحقيقة خمسة. وذلك على عادته في الإيجاز، ويكون قوله حاصرًا لها[2].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

وكذلك يُقال المكوَّن على وجوه شتّى:

– أحدها: {إذا كان الشّيء محالاً أن يتكوّن ثمّ كان آخرًا ليسًا[3]}[4]، إمّا بتكْوين وإمّا بغير تكْوين؛ وهو حينًا أيس وحينًا ليس.

---

[1] في الأصل: جميع.

[2] تحسن الإشارة هنا إلى أنّ موقف ابن رشد من هذه المسألة مقارنة بما ورد في *جوامع السّماء والعالم* قد سجلّ تطوّرًا ملفتًا للانتباه. أمّا أوّلاً، فلأنّه فيما فصّل لفظ غير الكائن هاهنا إلى خمسة معان حصرها هنالك إلى أربعة فقط، حيث قال في ص 50 س 1 إلى س 5 من *الجوامع*: "فنقول إنّ غير الكائن يكون على وجوه: أحدها على العسير الكون كإدارة سور على ألف ميل؛ والثّاني على ما كونه بغير أسباب الكون كحدوث الحسّ؛ والثّالث على ما شأنه أن يتكوّن فيما بعد ممّا لم يتكوّن؛ والرّابع، وهو المعنى الذي عنه الفحص هاهنا، وهو ما ليس فيه قوّة على الكون ولا يكون أصلاً". وأمّا ثانيًا، وهو الأخطر، فلأنّه تمثّل هاهنا عن غير المكوّن بإطلاق بالأشكال الهندسيّة وقد تمثّل عنه هنالك بالصّفات الإلهيّة، حيث قال في ص 50 س 4 إلى س 6 من *الجوامع*: "والرّابع، وهو المعنى الذي عنه الفحص هاهنا، وهو ما ليس فيه قوّة على الكون ولا يكون أصلاً، كما يُقال في الباري تعالى أنّه غير كائن". بقي أنّ حيّز هذا الهامش لا يتّسع للوقوف على أسباب تطوّر الموقف الرّشديّ.

[3] في الأصل: ليس.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 14 – س 15 –، حيث جاء: "**إذا كان الشّيء محالا أن يكون أوّلاً ثمّ كان آخرًا**". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

– ويُقال أيضًا المكوَّن على معنى[1] آخر: {إذا كان الشّيء الذي لم يكن هو ممّا يمكن أن يتكوّن}[2].

– ويُقال أيضًا المكوَّن على معنى[3] آخر: {إذا كان الشّيء لم يكن ثمّ كان بالتّكْوين[4]}[5].

التّـف ـس ـي ـر

لما فرغ من تعديد المعاني التي يُقال عليها اسم غير المكوَّن، يريد أن يعدّد المعاني التي يُقال عليها اسم المكوَّن.

---

[1] في الأصل: معني.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 17 – س 18 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء هو ممّا يمكن أن يكون؛ سواء حددناه بأنّ له حقّا قوّة على الكون أم بأنّه يسير الكون". ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد بالقصد الأرسطيّ لن يقف في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء؛ بل أنّه أورد هنالك بعض الشّكوك على شرح تامسطيوس للعبارة الأرسطيّة، وانتهى مجانبًا الصّواب إلى ردّ قوله.

[3] في الأصل: معني.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 18 إلى س 20 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء هو ممّا يقبل التّكوين الذي يستحيل به من اللاّكون إلى الكون، سواء أكان الشّيء كائنا من ذي قبل وبفعل التّكوين أو ألاّ يكون بعد ولكنّه يمكن أن يكون". ولفرط سقم التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد لن يقف في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء؛ بل أنّه أورد هنالك بعض الشّكوك على شرح تامسطيوس للعبارة الأرسطيّة، وانتهى مجانبًا الصّواب إلى ردّ قوله.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 14 إلى س 20.

ولما كانت[1] إحدى[2] المعاني التي يُقال عليها غير المكوَّن هي الأشياء الممكنة [126 و] الكون التي لم تكن بعد؛ وكانت هذه ضربيْن[3]: إمّا كائنة بأسباب الكون، وإمّا بغير أسبابه؛ وجب أن يكون اسم الكائن يُقال أيضًا على مقابل[4] هذيْن المعنييْن.

وذلك إذا وُجدَا[5] بالفعل، أعني: الذي يوجد بالفعل بعد العدم بغير أسباب الكون، والذي يوجَد بالفعل بأسباب الكوْن.

ولهذا ابتدأ بهذيْن المعنييْن وشملهما[6] بقول واحد، فقال: وكذلك يُقال المكوَّن على وجوه شتّى[7]: أحدها: {إذا كان الشّيء محالاً أن يتكوّن ثمّ <...>[8] كان آخرًا

---

[1] في الأصل: كان.

[2] في الأصل: أحد.

[3] في الأصل: ضربان.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: وجدنا.

[6] في الأصل: شملها.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل إضافة لكلمة: إذا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

ليسًا[1]}، إمّا بتكوين وإمّا بغير تكوين[2]. يريد: أنّ المكوَّن يُقال على ما وُجد بالفعْل بعد أن لم يكن، ثمّ يعدم بعد[3].

وهذا على ضربيْن: أحدهما: أن يكون كونه بغير أسباب الكون؛ والآخر[4]: أن يكون بأسباب الكوْن.

وإنّما قال: إذا كان الشّيء مُحالاً[5] أن يتكوّن[6]؛ يريد: وإنّما يُقال في هذه إنّها غير مكوَّنة في الحال الذي[7] ليس لها فيه[8] أن تتكوّن، وهو[9] إذا وُجدت بالفعل.

---

[1] في الأصل: ليس.

ووضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 14 – س 15 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء محالاً أن يكون أوّلاً ثمّ كان آخرًا". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 14 إلى س 16.

[3] أورد أبو الوليد هذا المعنى مختزَلاً في ص 31 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وكذلك الكائن يقال على وجوه: أحدها: على الذي وجد بعد أن لم يوجد". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وأمّا الكائن، فإنّه يقال على الأشياء التي لم تكن موجودة أوّلا، ثمّ وجدت بأخرة ".

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: محال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في التّفسير.

[6] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 15.

[7] في الأصل: التي.

[8] في الأصل: فيها.

[9] في الأصل: هي.

وذلك أنّ الشّيء إذا فرغ من التّكوين، فليس يمكن فيه أن يتكوّن. والمعنيان اللّذان[1] قسّم إليهما أوّلاً غير المكوَّن سمّاهما[2] هنا في هذا القسم الأوّل.

وكلاَ هذيْن القسميْن مقابليْن للمعنييْن اللّذيْن يُقال عليهما: غير المكوَّن، أعني: الأوّل من شرحه والثّاني. ويمكن أن يتوارد المكوَّن وغير المكوَّن منهما على معنى[3] واحد، لكن بجهتيْن مختلفتيْن.

وذلك أنّ الكائن بغير أسباب الكون يمكن أن يُقال فيه في حال وجوده: غير مكوَّن ومكوَّن معًا. إمّا غير مكوَّن، فمن قِبَل أنّه ليس بأسباب الكون؛ وإمّا مكوَّن[4]، فمن قِبَل وجوده بعد أن لم يكن. ولكنّ الأشبه أن يكون اسم غير المكوَّن إنّما يُقال عليه في حال عدمه، واسم المكوَّن: في حال وجوده. ولذلك قال: إذا كان الشّيء محالاً أن يتكوّن[5].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: معني.

[4] في الأصل: مكوّنا.

[5] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 29.

أورد أبو الوليد هذا المعنى مختزلاً في ص 31 – ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وهذا [المعنى] على ضربين: إمّا أن يكون حدوثه بغير أسباب الكون، كحدوث الحسّ؛ وإمّا أن يكون حدوثه كونا وبأسبابه، كالبيت يحدث عن الصّناعة. وهذا المعنى أولى ما قيل عليه كائن". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "سواء كان وجودها [الكائنات] بغير استحالة ولا وجود أسباب الكون، مثل حدوث الحسّ ونهاية الحركة؛ أو كان حدوثها على طريق الكون وسببه، مثل حدوث البيت والحائط".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح بالموادّ التي تمثّل بها في كلّ من الجامع والتّلخيص.

ولما ذكر هذا[1] المعنى[2] من اسم المكوَّن[3] الذي يُقال [عليه] المعنيين الأوّلين من اسم غير المكوَّن، ذكر أيضًا لما يُقال عليه اسم الكون معنى ثانيًا[4] خاصًّا [126 ظ] به، فقال: ويُقال أيضًا المكوَّن على معنى آخر: {إذا كان الشّيء الذي لم يكن هو ممّا يمكن أن يتكوّن[5]}[6]. يريد: ويُقال المكوَّن أيضًا على الذي هو مكوَّن بالقوّة، وهو الشّيء الذي هو غير مكوَّن بالفعل.

وتامسطيوس يفهم من هذا المعنى[7]: السّهْل الكون. ويقول إنّ هذا المعنى[8] الثّاني الذي ذكره من اسم الكون هو بعينه مقابل[9] المعنى الثّاني الذي ذكره ممّا يُقال عليه: غير المكوَّن؛ يعني: العسير الكون، على رأيه لا على رأي الإسْكندر[10].

---

[1] في الأصل: هذه.

[2] في الأصل: المعني.

[3] في الأصل: الكون.

[4] في الأصل: ثابتا.

[5] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 17 – س 18 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء هو ممّا يمكن أن يكون؛ سواء حددناه بأنّ له حقّا قوّة على الكون أم بأنّه يسير الكون". ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد بالقصد الأرسطيّ لن يقف في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء؛ بل أنّه سيورد بعض الشّكوك على شرح تامسطيوس للعبارة الأرسطيّة، وينتهي مجانبًا الصّواب إلى ردّ قوله.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 16 إلى س 18.

[7] في الأصل: المعني.

[8] في الأصل: المعني.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] وهذا هو المعنى الوارد حقًّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى هذه المسألة في الهامش رقم 4 من ص 29.

ثمّ ذكر معنى[1] ثالثًا[2]، فقال: ويُقال [أيضًا][3] المكوَّن[4] على معنى آخر: {إذا كان الشّيء <...>[5] لم يكن ثمّ كان بالتّكوين[6]}[7]. يريد: ويُقال المكوَّن[8] على المكوَّن بالفعل الحقيقيّ، وهو الذي كان أوّلاً معدومًا ثمّ وجُد بطريق التّكوين.

ولم يورد أبو الوليد هذا المعنى في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة: "وقد يُقال الكائن على معنى ثان، وهي الأشياء السّهلة الكون، مثل إدارة سور على مائة علوة في عشرين يومًا".

والملاحَظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص.

[1] في الأصل: معني.

[2] في الأصل: تاليا.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل: الكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: الذي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 18 إلى س 20 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء هو ممّا يقبل التّكْوين الذي يستحيل به من اللاّكون إلى الكون، سواء أكان الشّيء كائنا من ذي قبل وبفعل التّكوين أو ألاّ يكون بعد ولكنّه يمكن أن يكون". ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد لن يقف في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء؛ بل أنّه سيورد هنالك بعض الشّكوك على شرح تامسطيوس للعبارة الأرسطيّة، وينتهي مجانبًا الصّواب إلى ردّ قوله.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 18 إلى س 20.

[8] في الأصل: الكون.

وقد يُظنّ بهذا أنّه داخل تحت القسم الأوّل لقوله فيه: إمّا بتكْوين وإمّا بغير تكوين[1]، لكن يشْبه[2] أن يكون إنّما سمّاه هاهنا: مكوَّنًا[3]، من جهة وجوده بطريق الكوْن، لا من جهة وجوده بعد العدم[4]، وهو الذي قصده في الوجْه الأوّل.

وتامسطيوس يقول: إنّما أراد بهذا: ما يتكوّن باضطرار[5]، ولكن شبه أن يكون الذي يتكوّن باضطرار ليس بطريق الكون، أعني باستحالة[6].

قال أرسطوطاليس

{وكذلك الفساد يُقال على وجوه شتّى}[7]:

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 16.

[2] في الأصل: لشبه.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] عبارة: بعد العدم مطموسة في الأصل.

[5] وهذا هو المعنى الوارد حقّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى هذه المسألة في الهامش رقم 4 من ص 29.

[6] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 34.

وأورد أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في الشّرح– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وقد يُقال الكائن أيضًا على ما شأنه أن يكون إمّا ضروريًّا، مثل طلوع الشّمس غدًا؛ وإمّا على الأكثر". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "ويُقال [الكائن] على معنى ثالث، وهي الأمور الواجبة الكون، مثل حدوث الكسوفات وطلوع الشّمس".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في *الشّرح* بالموادّ التي تمثّل بها في كلّ من الجامع والتّلخيص.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280

– أحدها: إذا كان الشّيء أوّلاً أيسًا[1] ثمّ كان بأَخَرة[2] ليسًا[3]، كان ذلك باستحالة أم لم يكن.

– وربّما سُمّي الشّيء فاسدًا على وجه آخر، {وهو إذا كان الشّيء ممكنًا ألاّ يكون ليس بالفساد والاستحالة}[4].

– ويُقال أيضًا الفساد على وجه آخر، وهو إذا كان الشّيء سريع الفساد، شبه الشّيء البيّن الفساد[5].

التّ-ف-س-ي-ر

ب / س 21–، حيث جاء: "وكذلك الفاسد وغير الفاسد يقال على وجوه شتّى". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[1] في الأصل: أيس. علمًا بأنّ التّرجمة العربيّة لم تورد بقيّة نصّ الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء حيث جاء في المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 21 – س 22: "إذا كان الشّيء أوّلا أيسًا ثمّ كان بآخره ليسًا أو يمكن أن يكون بأَخَرة ليسًا". ولن يقف ابن رشد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو في النصّ الأصليّ.

[2] في الأصل: بآخره.

[3] في الأصل: ليس.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 23 – س 24 –، حيث جاء: "وهو إذا كان الشّيء ممكنا أن يكون ليسا بالفساد". ولم يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 21 إلى س 25.

لما قسّم المكوَّن[1] وغير المكوَّن[2] إلى المعاني التي عليها يُقال كلّ واحد منها، ابتدأ أيضًا يقسّم الفاسد وغير الفاسد إلى المعاني التي يدلّ[3] عليها كلّ واحد [127 و] منها، فقال: **{وكذلك الفساد يُقال على وجوه شتّى:}**[4] **أحدها: إذا كان الشّيء أوّلاً أيسًا**[5] **ثمّ كان بأَخَرَة**[6] **ليسًا**[7]. يريد: أحدها: إذا كان الشّيء أوّلاً موجودًا ثمّ صار بعد معدومًا؛ فإنّه يُقال فيه في حال العدم التّالي لوجوده إنّه فاسد وأنّه قد فسد، سواء كان عدمه باسْتحالة، أعني: فسادًا[8] حقيقيًّا، أو بغير استحالة، وهذا هو الفاسد بالفعل[9].

---

[1] في الأصل: الكون.

[2] في الأصل: الكون.

[3] في الأصل: تدلّ.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 21–، حيث جاء: "وكذلك الفاسد وغير الفاسد يقال على وجوه شتّى". وسيتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[5] في الأصل: أيس. علما بأنّ التّرجمة العربيّة لم تورد بقيّة نصّ الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء حيث جاء في المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س21 – س22: "إذا كان الشّيء أوّلاً أيسًا ثمّ كان بآخره ليسًا أو يمكن أن يكون بأخرة ليسًا". ولن يقف ابن رشد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو في النصّ الأصليّ.

[6] في الأصل: بآخره.

[7] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 21 – س 22.

[8] في الأصل: فساد.

[9] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "كان ذلك باستحالة أم لم يكن"، والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 23–.

وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 38. ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد بالمعنى الحقيقيّ الوارد في

ثمّ ذكَر معنى[1] ثانيًا، فقال: وربّما سُمّي[2] الشّيء فاسدًا على وجه آخر، {وهو إذا كان الشّيء ممْكنًا ألاّ يكون ليس بالفساد والاستحالة[3]}[4]. يريد: وربّما سمّينا الشّيء: فاسدًا، إذا كان الشّيء ممكنًا أن يعدم ليس بسبب من أسباب الفساد، ليعرّف أنّه إذا قيل اسم الفاسد على الذي هو بالقوّة بهذه الصّفة، أعني: دخل عليه العدم من غير

النصّ الأصليّ تشبّث ابن رشد هاهنا بتأويلات بعيدة عمّا يقتضيه اللّفظ الأرسطيّ، حيث أنّه اعتمد –في تصنيفه لمختلف المعاني التي يقال بها الفاسد فاسدًا– على ثنائيّة الوجود بالقوّة والوجود بالفعل. والحقيقة أنّ المعلّم الأوّل ألحق هذا المعنى الأوّل –الذي يُقال عليه الفاسد فاسدًا– بأشياء في حال وجودها بالقوّة وفي حال وجودها بالفعل على قدر السّواء.

وذكر أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في *الشّرح* وفي التّلخيص، حيث أورد المعاني التي يُقال عليها الفاسد فاسدًا قبل المعاني التي يُقال عليها غير الفاسد غير فاسد– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وكذلك الفاسد يقال على ما عدم بعد أن كان. وهذا على ضربين: إمّا أن يكون فساده بأسباب من ضروب أسباب الفساد، وإمّا أن يكون بغير أسباب الفساد". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجمع: "أحدها: على الأشياء التي كانت أوّلا موجودة ثمّ هي أخرة غير موجودة، سواء كان عدمها بسبب من أسباب الفساد داخل عليها، بمنزلة احتراق الخشبة، أو كان ليس بسبب من أسباب الفساد داخل عليها، بمنزلة فساد الحسّ".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح ولا في الجامع بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص.

[1] في الأصل: معنا.

[2] في الأصل: سمّينا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 23 – س 24 –، حيث جاء: "وهو إذا كان الشّيء ممكنًا أن يكون ليسا بالفساد". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 23 – س 24.

أسباب الفساد، فهو أحرى أن يُقال على الذي بالقوّة: معدومًا، إذا كان عدمه بأسباب الفساد[1].

وتامسطيوس، فيما أحسب، يفهم من هذا التّغيير: الفساد، إذا فسد من غير استحالة، ولا الفساد بمنزلة فساد النّهر العظيم عندما ينتقل من موضع إلى مؤضع[2].

ثمّ ذكر معنى[3] ثالثًا، وهو الذي ليس بفساد بالفعل، إلاّ أنّه سهل[4] الفساد. فإنّ هذا يُقال عليه أيضًا اسم الفاسد. وهو قوله: ويُقال أيضًا الفساد على وجه آخر، وهو إذا كان الشّيء سريع الفساد، شبه الشّيء البيّن[5] الفساد[6]. وكأنّه أراد أنّ الذي بالقوّة يُقال[7] على وجهيْن: على العسير [الفساد]، وذلك في الأقلّ وباستعارة بعيدة؛ ويُقال على السّهل الفساد، وهو أكثر استعمالاً.

---

[1] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 4 من الصّفحة 35 والهامش عدد 2 من الصّفحة 36.

[2] لم يورد أبو الوليد هذا المعنى في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الشّرح: "وقد يُقال الفاسد على معنى ثان، وهي الأشياء التي يمكن فيها ألاّ توجد، ليس بسبب بطلان وعدم يدخل عليها، بل بسبب حالة من الأحوال؛ مثل النّهر العظيم، فإنّه قد يمكن أن يُقال فيه إنّه غير موجود ليس بسبب فساد وبطلان يدخل عليه، بل بسبب انتقاله. وذلك أنّ إمكان انتقاله أكثر من إمكان بطلانه. وكأنّ اسم الفاسد –على هذا المعنى– إنّما يُقال باستعارة؛ ولذلك قيل فيه إنّه غير مألوف".

والملاحَظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص.

[3] في الأصل: معنا.

[4] في الأصل: يسهّل.

[5] في الأصل: المبين، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 23 إلى س 25.

[7] في الأصل: فقال.

وتلخيص هذا: أنّ الفاسد يُقال على الفاسد بالفعل والفاسد بالقوّة. والفاسد بالفعل[1] يُقال على ما فسد باستحالة[2] في جوهره وتغيّر؛ وعلى ما فسد باستحالة غيره وتغيّره. والفاسد بالقوّة يُقال على العسير الفساد، ويُقال على السّهل الفساد[3].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

[127 ظ] وكذلك يُقال لما لا يقع تحت الفساد على وجوه شتّى[4]:

– أحدها: {إذا كان الشّيء حينًا أيسًا[5] وحينًا ليسًا[6]؛ شبه اللّمس، فإنّه حينًا أيس وحينًا ليس، من غير أن يكون تحت الفساد}[7].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هذه كلّها تأويلات بعيدة عن المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 4 من الصّفحة 35 والهامش عدد 2 من الصّفحة 36.

ولم يورد أبو الوليد هذا المعنى في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم. وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الشّرح: "وقد يُقال على معنى ثالث، وهي الأشياء السّهلة الفساد، بمنزلة لهيب النّار وزهر النّبات".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: أيس.

[6] في الأصل: ليس.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 26 – س 27 –، حيث جاء: "إذا كان الشّيء الذي لا يقع تحت الفساد حينا أيسًا وحينًا ليسًا؛ شبه اللّمس، فإنّه بأوّله أيس وبأخرة ليس، من غير أن يكون تحت الفساد". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

– {ويُقال أيضًا لما يفسد على وجه آخر، وهو إذا كان الشّيء أيسًا[1] وله قوّة أن يكون ليسًا[2]، أو الشّيء الذي [هو][3] في المسْتأنف ليسًا[4] فأمّا الآن فهو أيس، وهو على ذلك واقع تحت الفساد، لأنّه يكون في المسْتأنف ليسًا[5]}[6].

– فأمّا الوجْه الصّحيح، أعني: الذي لا يقع تحت الفساد، فشبه الشّيء الذي هو الآن أيس، وليس فيه قوّة [على][7] الفساد حتّى <...>[8] يكون الآن أيسًا[9]، ويكون بأخرة[10] ليسًا[11].

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: بين، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: ليس.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 28 إلى س 31 –، حيث جاء: "ويُقال أيضًا على وجه آخر، وهو إذا كان الشّيء أيسًا وله قوّة أن يكون ليسًا، أو الشّيء الذي [هو] في المستأنف ليس فأمّا الآن فهو أيس؛ مثال ذلك أنّك كائن الآن وأنّ اللّمْس كائن الآن؛ لكنّ هذه الأشياء واقعة تحْت الفساد، لأنّ قول القائل إنّك كائن وأنّ هذه الأشياء مماسّة سيصْبح في المستأنف قولاً كاذبًا". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[7] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[8] في الأصل إضافة لحرف النّفي: لا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 32 – س33–.

[9] في الأصل: أيس.

[10] في الأصل: بتأخّره، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 33 –.

[11] في الأصل: ليس.

[- {وقد يُقال أيضًا ما لا يفسد على وجه آخر: إذا كان الشّيء لم يفسد بعد ويمكن آخرًا أن يكون ليسًا}][1].

- وقد يُقال أيضًا ما لا يفسد على وجه آخر: إذا كان الشّيء لا يقع تحْت الفساد سريعًا، كالشّيء الذي ليس بهيّن الفساد[2].

التّـف-س-ي-ر

لما أخبر بالمعاني التي يُقال عليها: غير فاسد، فقال إنّه يُقال: غير فاسد لما كان فساده بغير أسباب الفساد، كما يُقال غير مكوَّن لما كان كونه بغير أسباب الكون.

وهذا النّوع يصدق عليه أنّه فاسد وغير فاسد من جهتيْن مختلفتيْن: إمّا كونه فاسدًا، فمن جهة أنّه يعدم بعد[3] الوجود؛ وإمّا [كونه] غير فاسد، فمن[4] جهة[5] أنّ عدمه ليس هو بأسباب عدم الفاسد.

وهذه، كما قال، هي الأشياء التي توجد حينًا وتعدم حينًا، وليْس وجودها بأسباب الكون، ولا عدمها بأسباب الفساد، مثل حسّ اللّمس. فإنّ حسّ اللّمس ليس

---

[1] سقط هذا المعنى الرّابع الذي يُقال عليه الشّيء غير الفاسد من نقل ابن رشد لقول أرسطو. والإضافة التي أوردناها بين معقوفين معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما أورده المعلّم الأوّل في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء -المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 33 - س 34، حيث قال: "ويُقال أيضًا على الشّيء الذي لم يفسد بعد، وله قوّة، مع أنّه كائن الآن، ألاّ يكون في المستأنف". ولئن لم يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، فتحسن الإشارة إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تضمّنته التّرجمة العربيّة التي اعتمدها.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى - الورقة 280 ب / س 26 إلى الورقة 281 أ / س 1.

[3] في الأصل: بغير.

[4] في الأصل: من.

[5] في الأصل: جهتين.

هو تغيّرًا، فيكون كونه في زمان. وكذلك الأمْر في فساده، وإنّما هو تابع لتغيّر، ولذلك كان في غير زمان. وكذلك الأمور المتضايقة كلّها[1].

[1] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "وكذلك يُقال لما لا يقع تحت الفساد على وجوه شتّى: – أحدها: {إذا كان الشّيء حينا أيسًا وحينًا ليسًا؛ شبه اللّمس، فإنّه حينًا أيس وحينًا ليس، من غير أن يكون تحت الفساد}"، والواقع –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 26 إلى س 28–.
وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 4 من الصّفحة 39. ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد بالمعنى الحقيقيّ الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء تشبّث ابن رشد هاهنا بتأويلات بعيدة عن اللّفظ الأرسطيّ، حيث أنّه ألحق ثنائيّة الفاسد وغير الفاسد بهذا المعنى، والحال أنّ المعلّم الأوّل قد أعلن في قوله صراحة أنّ هذا المعنى لا يُقال إلاّ على غير الفاسد فقط.
وأورد أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح، وفي المرتبة الثّانية من تعداده للمعاني التي يُقال عليها غير الفاسد غير فاسد– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وكذلك غير الفاسد يُقال... على ما فساده بغير طريق الفساد".و في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وأمّا غير الفاسد، فإنّه يُقال على معان: أحدها: الشّيء الذي هو حينًا موجود وحينًا غير موجود، إلاّ أنّ فساده بغير أسباب الفساد؛ مثل فساد الحسّ ونهاية الحركة".
والملاحَظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص. أمّا في الجامع، فإنّه لم يتمثّل بالموادّ أصلاً.

ثمّ ذكر وجهًا آخر، فقال: {ويُقال أيضًا لما يفسد على وجه آخر، وهو إذا كان الشّيء أيسًا[1] وله قوّة أن يكون [128 و] ليسًا}[2]. يريد: ويُقال: غير الفاسد، على الذي هو فاسد بالقوّة؛ وهو الذي هو موجود بالفعل ويمكن أن يعْدَم بعد[3].

وقوله: أو الشّيء الذي هو في المسْتأنف ليس، فأمّا الآن فهو أيس[4]؛ هو عبارة ثانية عن هذا المعنى بعينه، أعني: الفاسد بالقوّة. فكأنّه قال إنّ الشّيء الذي هو في المستأنف معدوم، فأمّا في الآن فهو موجود[5].

---

[1] في الأصل: أيس.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 28 – س 29–، حيث جاء: "ويُقال أيضًا على وجه آخر، وهو إذا كان الشّيء أيسًا وله قوّة أن يكون ليسًا". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[3] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 3 من الصّفحة 45. ولفرط إخلال التّرجمة التي اعتمدها أبو الوليد بالمعنى الحقيقيّ الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء تشبّث ابن رشد هاهنا بتأويلات بعيدة عن اللّفظ الأرسطيّ، حيث أنّه لم يتفطّن إلى أنّ هذا القول الأرسطيّ تضمّن استدراكًا مفاده أنّ هذا المعنى لا يُقال على غير الفاسد إلاّ باشتراك الاسم فقط، ممّا حدا بمحقّق النصّ اليونانيّ إلى اقتراح إلحاقه بإحصاء المعلّم الأوّل للمعاني التي يُقال عليها الفاسد (انظر: الهامش عدد 1 من ص 43 لتحقيق بول مورو لكتاب السّماء لأرسطو).

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 29.

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "**{وهو على ذلك واقع تحت الفساد، لأنّه يكون في المستأنف ليسًا}**"، والواقع –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 29 إلى س 31–.

وأورد أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح، وفي المرتبة الثّالثة من تعداده للمعاني التي يُقال عليها غير الفاسد غير فاسد– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "ويُقال [الفاسد] على ما شأنه أن يفسد إلاّ أنّه لم يفسد بعد". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم،

ثمّ قال: فأمّا الوجه الصّحيح، أعني: الذي لا يقع تحت الفساد، فشبه الشّيء الذي هو الآن أيس، وليس فيه قوّة على الفساد حتّى <...>[1] يكون الآن[2] أيسًا[3]، ويكون بأَخَرة ليسًا[4]. يريد: والوجه الذي يُقال عليه: غير فاسد بتقْديم، هو الشّيء الموجود بالفعْل الذي ليست[5] فيه قوّة على أن يعدم حتّى يكون حينًا موجودًا وحينًا معدومًا[6].

وقوله: {وقد يُقال أيضًا ما لا يفسد على وجه آخر: إذا كان الشّيء لم يفسد بعد ويمكن آخرًا أن يكون ليسًا[7]}[8]؛ يحتمل أن يكون هذا هو الذي يكون آخرًا معدومًا

الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجمع: "والمعنى الثّاني: الشّيء الذي هو موجود بالفعل ويمكن أن يعدم بأخرة وفي المستقبل. وهذا ربّما كان عدمه بسبب من أسباب الفساد، وربّما لم يكن".

[1] في الأصل إضافة لحرف النّفي: لا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 32 – س33–.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل: أيس.

[4] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 31 إلى س 33.

[5] في الأصل: ليس.

[6] أورد أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح، وفي المرتبة الرّابعة من تعداده للمعاني التي يُقال عليها الغير فاسد غير فاسد– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "ويُقال [الفاسد] على ما شأنه ألاّ يفسد بعد أصلاً، ولا فيه قوّة على الفساد. وهذا هو المعنى الحقيقيّ". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم – الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجمع: "والمعنى الثّالث: ممّا يُقال عليه غير الفاسد بالحقيقة هو الموجود بالفعل الذي ليس فيه قوّة على الفساد، ولا يمكن أن يعدم في المستقبل".

[7] في الأصل: ليس.

بغير أسباب الفساد. ويكون هذا هو الفرق بينه وبين الذي قال فيه أوّلاً، وهو إذا كان الشّيء أيسًا[1] وله قوّة أن يكون ليسًا[2].

ثمّ ذكر معنى[3] آخر، فقال: ويُقال أيضًا ما لا يفسد على وجه آخر: إذا كان الشّيء لا يقع تحت الفساد سريعًا[4]. وهذا أيضًا بيّنٌ أنّه قسم آخر غير الأقسام التي تقدّمت، أعني أنّ العسير الفساد قد يُقال عليه إنّه غير فاسد[5].

---

[8] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – الورقة 280 ب / س33 – س34، حيث قال: "ويُقال أيضًا على الشّيء الذي لم يفسد بعد، وله قوّة، مع أنّه كائن الآن، ألاّ يكون في المستأنف". ولئن لن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ، فتحسن الإشارة إلى عدم اطمئنانه للمعنى الذي تقتضيه التّرجمة العربيّة المعتمَدة.

[1] في الأصل: أيس.

[2] في الأصل: ليس.

وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 6 من الصّفحة 40. والخليق بالملاحظة أنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى مفاد القول الأرسطيّ هاهنا، أي أنّ الشّيء يمكن أن يُقال غير فاسد إذا لم يفسد بعد، ولكنّه يمكن أن يكون أيسًا الآن وأن يكون بأخرة ليسًا. وهو معنى آخر من معاني غير الفاسد يُقال على الشّيء من حيث أنّه لم يفسد بعد، لا من حيث أنّه: "بأخرة معدومًا بغير أسباب الفساد" كما ذهب إلى ذلك ابن رشد.

ولم يورد أبو الوليد هذا المعنى لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 32)، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 14 و).

[3] في الأصل: معنا.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 280 ب / س 34 إلى الورقة 281 أ / س 1.

[5] أورد أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح، وفي المرتبة الأولى من تعداده للمعاني التي يُقال عليها الغير فاسد غير فاسد– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وكذلك يُقال على ما فساده متعسّر".و في تلخيص كتاب السّماء والعالم الورقة 14 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "والمعنى الرّابع: على العسير الفساد، بمنزلة حجر الطّران".

وتلْخيص هذه المعاني: أنّ الشّيء يُقال فيه إنّه غير فاسد: إمّا من قِبَل أنّ فساده بغير أسباب الفساد[1]؛ وإمّا من قِبَل أنّه غير فاسد بالفعل، ويمكن أن يفسد في المسْتقبل.

وهذا على ضربين: إمّا أن يكون فساده بغير أسباب الفساد[2]؛ وإمّا أن يكون بأسْباب الفساد[3]. فيُقال على هذا إنّه غير فاسد بالمعنييْن، أعني بالأوّل والثّاني. والثّالث هو الحقيقيّ، وهو الذي هو موجود بالفعل وليست[4] فيه قوّة على الفسَاد، ولا يمكن أن يوجد وقت هو فيه فاسد[5]. [128 ظ] والرّابع هو العَسير الفساد[6].

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الشّرح ولا في الجامع بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص.

[1] وهذا المعنى موافق للمعنى الأوّل في إحصاء أرسطو.

[2] وهذا المعنى موافق للمعنى الرّابع في إحصاء أرسطو.

[3] وهذا المعنى موافق للمعنى الثّاني في إحصاء أرسطو.

[4] في الأصل: ليس.

[5] وهذا المعنى موافق للمعنى الثّالث في إحصاء أرسطو.

[6] وهذا المعنى موافق للمعنى الخامس في إحصاء أرسطو.

والملاحظ أنّ أبا الوليد قد أردف إحصاءه هذا ببيان أورده في التّلخيص (انظر: المرجع المذكور، الورقة 14 ظ)، ولم يورده لا في الجامع ولا في الشّرح: "وينبغي أن تعلم أنّ هذه الألفاظ الأربعة منها ما يُقال بمعنى واحد من هذه المعاني بجهات شتّى، مثل حاسّة اللّمس، فإنّه يصدق عليها كائنة وغير كائنة، وفاسدة وغير فاسدة. أمّا كائنة فلوجودها بعد عدم، وإمّا غير كائنة فلكونها موجودة بغير أسباب الكون؛ وبهاتيْن الجهتيْن يصدق عليها فاسدة وغير فاسدة. ومنها ما يُقال أيضًا على معان متقابلة، مثل ما يُقال الفاسد وغير الفاسد على السّهل الكون، والعسير الكون. ولهذا غمض هذا الموضع على المفسّرين".

إن كان وجود الكون والفساد ومعانيها قد أتينا على شرحها، فلنفحص الآن أيضًا على الشّيء الذي نعني أنّ له[1] قوّة، وليس لذلك الشّيء قوّة.

وذلك أنّ معنى ما لا يفسد الصّحيح هو الذي ليْست[2] فيه قوّة لقبول الفساد، وليْست[3] فيه قوّة أيضًا أن يكون حينًا أيسًا[4] وحينًا ليسًا[5]. {فأمّا الذي لم يتكوّن، فهو الذي ليْست له قوّة أن يكون معْتدِلاً بالطّبع[6]}[7].

التّـفـسـيـر

يقول: فإذ[8] كنّا قد أحْصينا جميع المعاني التي يُقال عليها الكائن والفاسد ومقابلاهما[9] اللّذان هما: غير الكائن وغير الفاسد؛ فقد ينبغي أن نفحص[10] أوّلاً، قبل

---

[1] في الأصل: به، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 281 أ / س 1 إلى س 7–.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: أيس.

[5] في الأصل: ليس.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 281 أ / س 4 إلى س 7 –، حيث جاء: "ونعني أيضًا بغير المتكوّن الشّيء الذي ليست له قوّة، أي الذي لا يمكن أن يحدث بأن يستحيل من العدم بأوّله إلى الوجود بأَخَرة". ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 1 إلى س 7.

[8] كلمة: فإذ غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: مقابلاتهما.

[10] في الأصل: يفحص.

الشّروع فيما قصدْنا له، ما الذي نعني بقولنا: لهذا الشّيء قوّة وليست[1] له قوّة؟ وذلك أنّ الذي يُقال عليه غير فاسد بتحقيق هو الذي ليست[2] له قوّة على الفساد، ولا يمكن أيضًا أن يكون حينًا موجودًا وحينًا غير مؤجود[3].

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: ليس.

[3] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو على اللّفظ: "فإن كان وجود الكون والفساد ومعانيها قد أتينا على شرحها، فلْنفْحص الآن أيضًا على الشّيء الذي نعني أنّ له قوّة، وليس لذلك الشّيء قوّة. وذلك أنّ معنى ما لا يفسد الصّحيح هو الذي ليست فيه قوّة لقبول الفساد، وليست فيه قوّة أيضًا أن يكون حينًا أيسًا وحينًا ليسًا"، والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 1 إلى س 4–.

وأورد أبو الوليد هذا المعنى –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح– في ص 32 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذ قد تبيّن على كم وجه يُقال الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، فلننظر ما معنى قولنا إنّ في الشّيء قوّة وإمكانًا أن يكون كذَا ولا يكون، وأن يفعل كذَا ولا يفعله؛ وهل هذه القوى محدودة متناهية أو غير متناهية. فإنّ هذا ضروريّ في الفحص الذي نحن بسبيله، وهو أحد أجزاء المحمول في هذا المطلوب، أعني قولنا: هل في الأزليّ قوّة وإمكان؟". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وإذ قد تبيّن على كم وجه تقال هذه الأسماء، فلنفحص أوّلاً عن معنى قولنا إنّ في الشّيء قوّة على أن يفعل أو لا يفعل، فإنّ المعنى الحقيقيّ من غير الكائن وغير الفاسد هو الشّيء الذي ليس فيه قوّة على الكون ولا على الفساد".

وقوله: {فأمّا الذي لم يتكوّن، فهو الذي ليست[1] له قوّة أن يكون معتدلاً بالطّبع}[2]؛ يريد: فأمّا الذي لم يتكوّن بالحقيقة، فهو الذي لم يوجد بالقوّة في وقت من الأوقات.

وإذا كان ذلك كذلك، فهو الذي ليْست[3] فيه قوّة على أن يكون موجودًا، لأنّ الذي فيه قوّة على أن يتكوّن، إذا تكوّن، فليست[4] فيه قوّة على الكون؛ فإذن[5] الذي لم يتكوّن ليست[6] فيه قوّة على الكون.

هذا هو الذي عناه بقوله: **{ليْست له قوّة أن يكون معتدلاً بالطّبع}**[7]، أي: لم يزل معتدلاً بالطّبع. وإنّما عنى[8] بالمعتدل بالطّبع: الموجود على كماله. وكأنّه أشار بهذا، فيما أحسب، إلى ما كان يرى أفلاطون أنّ العالم كان قبل هذا معتدلاً[9] بالطّبع، أي مُعتدِلاً[10] بالقوّة، ثمّ صار بعد معتدلاً بالطّبع؛ وهو النّظام الذي أراد بقوله إنّ العالم كان قبل غير منْتظم ثمّ صار بعد إلى النّظام.

---

[1] في الأصل: ليس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 281 أ / س 4 إلى س 7 –، حيث جاء: "ونعني أيضًا بغير المتكوّن الشّيء الذي ليست له قوّة، أي الذي لا يمكن أن يحدث بأن يستحيل من العدم بأوّله إلى الوجود بآخره". ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: فإذا.

[6] في الأصل: ليس.

[7] ورد هذا القول –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 6.

[8] في الأصل: عني.

[9] في الأصل: معتدل.

[10] في الأصل: معتدل.

فأراد أن يعرّف هاهنا أنّ العالم إن كان لم يزل منتظمًا، فليست[1] فيه قوّة على النّظام؛ [129 و] وإن كان صار من لا نظام إلى نظام، ففيه قوّة على اللاّنظام وعلى النّظام[2].

قال أرسطوطاليس

فنقول الآن أيضًا إنّه إن كانت قوّة الشّيء أن يتحرّك[3] مائة علْوة[4] أو يحمل مائة[5] رطل، فإنّه قد يقوى أيضًا على ما في داخلها من الأجزاء.

فينبغي إذًا لنا أن نحدّ[6] القوّة، فنقول إنّ حدّ القوّة هي[7] الغاية التي في الشّيء من القوّة.

وذلك أنّ الذي يقوى على مشي مائة علوة[8] يقوى على مشي <...>[9] علوتيْن، والذي يقوى على حمل مائة رطل يقوى على حمل رطلين.

---

[1] في الأصل: فليس.

[2] هذه كلّها تأويلات بعيدة عن المعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 2 من الصّفحة 47.

والملاحَظ أنّ هذا البيان لم يرد لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 32)، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 14 ظ).

[3] في الأصل: تتحرّك.

[4] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[5] كلمة: مائة غير منقوطة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: نجد.

[7] في الأصل: هو.

[8] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل إضافة لكلمة: شيئين، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

فقد اسْتبان إذًا أنّ القوّة تُحَدّ[1] في الغاية ممّا يقوَى[2] [عليه].

{فأمّا الضّعيف فيُحَدّ[3] بأقلّ[4] ممّا يقوَى[5] [عليه][6]}[7]. وذلك أنّه لو لم يَقو[8] الشّيء أن يحمل وزنًا من الأوزان، لم يَقو[9] أن يحمل ما هو أكثر منه، كقولك: إن لم يَقو[10] على حمل مائة رطل، لم يَقو[11] على حمل مائة رطل ورطل واحد؛ ومَن لم يَقْو[12] على مشي ألف علوة[13]، لم يقْو[14] على مشي ألف علوة[15] وعلوة واحد[16].

---

[1] في الأصل: تجد.

[2] في الأصل: يقوي.

[3] في الأصل: فيجد.

[4] أورد في الأصل عبارة: فيما قبل عوضًا عن كلمة: بأقلّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: يقوي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 281 أ / س 14 إلى س 17 –، حيث جاء: "فقد استبان إذًا أنّ القوّة تحدّ في الغاية ممّا يقوى [عليه]. وذلك أنّه لو لم يقو الشّيء أن يحمل وزنًا من الأوزان، لم يقو أن يحمل ما هو أكثر" أي أنّ عبارة: "فأمّا الضّعيف فيحدّ بأقلّ ممّا يقوى [عليه]" لم ترد إطلاقًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. ولن يقف أبو الوليد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[8] في الأصل: يقوى.

[9] في الأصل: يقوى.

[10] في الأصل: يقوى.

[11] في الأصل: يقوى.

[12] في الأصل: يقوى.

[13] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[14] في الأصل: يقوى.

[15] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

فليكن الآن حدّ القوّة غاية قوّتها بالأكثر[1].

التّـفـسـيـر

لما أخبر أنّه يجب، على مَن أراد أن يفحص: هل في الشّيء قوّة على فعل كذا أو ليست[2] فيه قوّة، أن يتقدّم أوّلاً فيفهم ما الذي يعني[3] القائل بقوله: إنّ في الشّيء قوّة على هذا أو ليست[4] فيه قوّة [على] مثل[5] ذلك؟ وهل ينطبق[6] قولنا في الشّيء المَوْجود [إنّ] فيه قوّة على الوجود في جميع زمان[7] وجوده أم في غاية هذا الزّمان؟

وكذلك هل ينطبق[8] قولنا في الشّيء إنّه ليست[9] فيه قوّة على الوجود في جميع زمان عدمه أو في أزله؟ فقال: فنقول الآن أيضًا إنّه إذا[10] كانت قوّة الشّيء أن يتحرّك[11] مائة علوة[12] أو يحمل[13] مائة رطل، فإنّه [قد][14] يقوى [أيضًا][15] على ما في داخلها

---

[16] في الأصل: واحده.

[1] في الأصل: فالأكثر.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 7 إلى س 19.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: يعنى.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: مثال.

[6] في الأصل: ينطلق.

[7] في الأصل: الزّمان.

[8] في الأصل: ينطلق.

[9] في الأصل: ليس.

[10] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: إن عوضًا عن كلمة: إذا التي أوردها هنا.

[11] في الأصل: تتحرّك.

[12] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

من الأجزاء... إلى قوله: على حمل رطليْن[1]. يريد: فنقول: إنّه إن كان من الظّاهر بنفسه أنّ الشّيء إذا كان قويًّا على فعْل ما، أنّه يقوى على ما دونه؛ فبيّنٌ أنّا إنّما نحدّ[2] قوّته بالغاية من ذلك الفعل.

وإن كان ذلك كذلك، فبيّنٌ أنّ قوى[3] الأشياء إنّما تُحَدّ[4] من غاياتها، وبها [129 ظ] تتميّز قوّة من قوى[5] الأشياء المختلفة القوى؛ مثال ذلك: أنّ الذي يقوى أن يتحرّك مائة علوة[6] لا أكثر من ذلك، لسنا نقول، إذا أردنا أن نحدّ قوّته، إنّ فيه قوّة أن يتحرّك ما دون المائة علوة[7]، لأنّه إذا كانت[8] فيه قوّة أن يتحرّك المائة علْوة[9]، ففيه قوّة أن يتحرّك ما دونها.

وإذا كان ذلك كذلك، فالقوّة إنّما تُحدّ[10] بغاية فعلها، لا[11] بما[12] قبل الغاية[13].

---

[13] في الأصل: تحمل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[14] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[15] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 7 إلى س 13.

[2] في الأصل: نجد.

[3] في الأصل: قوي.

[4] في الأصل: نجد.

[5] في الأصل: قوي.

[6] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: كان.

[9] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: تجد.

[11] في الأصل: لأنّ.

[12] في الأصل: ما.

ولما علم ما هو المفْهوم من قولنا في الشّيء إنّ فيه قوّة على كذا، وأنّه يريد بذلك غاية القوّة لا كيف ما اتّفق من ذلك، أخذ أيضًا يخبر بالجهة التي يتحدّد[1] منها ضعف القوّة وعدمها، فقال: {وأمّا[2] الضّعيف فيُحَدّ[3] بأقلّ ممّا يقوى عليه}[4]. يريد:

---

[13] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو على اللّفظ: "فقد استبان إذا أنّ القوّة تحدّ في الغاية ممّا يقوى [عليه]"، والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 13–.

وأورد أبو الوليد هذا البيان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح– في ص 32 – ص 33 من جامع كتاب السّماء والعالم: "فنقول: إنّه من الظّاهر أنّه إنّما نحدّ القوى من غاياتها ومن أكثر ما يظنّ فيها أن يفعله... مثال ذلك أنّا نقول إنّ في زيد قوّة أن يحمل أربعة قناطير، وليس فيه قوّة أن يحمل خمسة قناطير. فنحدّ قوّته بغاية ما يمكن أن يحمله لا لما دون ذلك، وإن كان أقدر عليه". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "فنقول: إنّه من الظّاهر أنّ القوى إنّما تحدّ من نهاية فعلها، وذلك أنّ الذي يقوى على أن يحمل أربعة قناطير فقط يقوى على أن يحمل ما دون ذلك. فلذلك إذا كانت نهاية ما يحمل أربعة قناطير، قلنا إنّ له قوّة على أن يحمل بها أربعة قناطير؛ فحدّدنا قوّته من أقصى فعلها، لا بما دون الأربعة قناطير. وبهذا نحدّ قوّة موجود موجود، حتّى نقول مثلاً إنّ لزيد قوّة أن يحمل أربعة قناطير، ولعمرو ثلاثة قناطير. وإذا كان ذلك كذلك، فهو بيّنٌ أنّ القوى إنّما تحَدّ بنهاية أفعالها لا بما دون النّهاية".

والملاحَظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الجامع ولا في التّلخيص بالموادّ التي تمثّل بها هاهنا في الشّرح.

[1] في الأصل: يتحدّد.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: فأمّا عوضًا عن عبارة: وأمّا التي أوردها هنا.

[3] في الأصل: يجد.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 281 أ / س 14 إلى س 16 –، حيث جاء: "فقد استبان إذا أنّ القوّة تحدّ في الغاية ممّا يقوى [عليه]. وذلك أنّه لو لم يقو الشّيء أن يحمل وزنًا من الأوزان، لم يقو أن يحمل ما هو أكثر" **أي أنّ عبارة:** "فأمّا الضّعيف فيُحَدّ بأقلّ ممّا يقوى [عليه]" لم ترد إطلاقًا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. ولن يقف أبو الوليد في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

وأمّا عجز القوّة فيُحَدّ[1] بأقلّ شيء تعجز[2] عنه القوّة[3]، لأنّها[4] إذا عجزت عن الأقلّ كانت عن الأكثر أعجز؛ بضدّ الأمر في حدّ فعل القوّة، أعني أنّ القوّة إنّما تُحَدّ من غاية فعلها، وعجزها يُحَدّ[5] من أوّل ما تعْجز[6] عنه[7]. وذلك أنّه، كما قال: إذا[8] لم يقو[9] شيء[10] أن يحمل وزنًا من الأوزان، فليس يقوى[11] أن يحمل ما هو أكثر منه[12]؛ فإذا أردْنا أن نحدّ عجْزه، وكان مثلاً يعْجز عن حمل خمسة قناطير فما فوْقها، قلنا إنّه ليس يقدر أن يحمل خمسة[13] قناطير، ولم نقل[14] عشرة ولا فوق الخمسة؛ لأنّه إذا عجز عن الخمسة، فهو أعجز عمّا هو أكثر منها.

---

[1] في الأصل: فتجد.

[2] في الأصل: يعجز.

[3] في الأصل: القوى.

[4] في الأصل: لأنّه.

[5] في الأصل: تحدّ.

[6] في الأصل: يعجز.

[7] بشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ هاهنا انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 1 من الصّفحة 52. وتحسن الإشارة إلى أنّ الثّنائيّة التي أقامها أبو الوليد هنا بين حدّ القوّة بالأكثر والعجز بالأقلّ لا يحتملها القول الأرسطيّ، حيث أنّ المعلّم الأوّل حدّ في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء كلتى الحالتيْن، أي القوّة والعجز، بتوسّط مفهوم واحد: الغاية. وهو الأمر الذي سيقود ابن رشد في تفسيره للقول الذي ردّ به أرسطو على معارضيه إلى تصنيف ثنائيّ للقوّة: الفاعلة والمنفعلة. ولكن أنّى لقوّة ما أن تكون منفعلة!!

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: لو عوضًا عن كلمة: إذا التي أوردها هنا.

[9] في الأصل: يقوى.

[10] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: الشّيء عوضًا عن كلمة: شيء التي أوردها هنا.

[11] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: لم يقدر عوضًا عن عبارة: فليس يقوى التي أوردها هنا.

[12] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 14 إلى س 16.

[13] في الأصل: خمس.

[14] في الأصل: يقل.

وإذا كان ذلك كذلك، فقولنا إنّ في الشّيء قوّة إنّما نقصد به: القوّة. وإذا كان حدّ القوّة بالغاية، فقولنا في الشّيء إنّ فيه قوّة على كذا إنّما نقصد به: الغاية؛ وكذلك قوْلنا في الشّيء إنّه ليست[1] فيه قوّة، وإنّما نقصد به: تحديده.

وإذا كان التّحْديد هكذا شأنه، وكان قولنا إنّ في الشّيء قوّة على كذا أو ليْست[2] فيه قوّة إنّما نقصد به التّحديد؛ فبيّنٌ أنّ المفهوم من قولنا إنّ في الشّيء قوّة أو ليست[3] فيه قوّة هذا هو مفْهومه[4].

قال أرسطوطاليس

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول المعلّم الأوّل على اللّفظ: "كقولك: إن لم يقو على حمل مائة رطل، لم يقو على حمل مائة رطل ورطل واحد؛ ومن لم يقو على مشي ألف علوّه، لم يقو على مشي ألف علوّه وعلوّ واحد. فليكن الآن حدّ القوّة غاية قوّتها بالأكثر"، والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب/ س 16 إلى س 19–.

والملاحظ أنّ أبا الوليد سيرجئ إلى تعليقه على قول أرسطو القادم تفسير عبارة: "فليكن الآن حدّ القوّة غاية قوّتها بالأكثر" (الواردة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 18 – س 19–).

وأورد أبو الوليد هذا البيان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح– في ص 32 – ص 33 من جامع كتاب السّماء والعالم: "ونحدّ عدمها [القوى] من أقلّ ما لا يمكن فيه أن يفعله ... وكذلك نحدّ عدم قدرته بأقلّ ما يعجز عنه، وإن كانت فوق ذلك أعجز". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وأمّا ضعفها وعدمها، فيحدّ بأقلّ ما تعجز عنه، لا بأكثر من ذلك، حتّى نقول في زيد إنّه ليس يقدر أن يحمل أربعة قناطير، وفي عمرو أنّه ليس يقدر أن يحمل ثلاثة قناطير".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في الجامع بالموادّ التي تمثّل بها في التّلخيص وهاهنا في الشّرح.

فليكن الآن حدّ القوّة غاية قوّتها بالأكثر. [130 و] فلا تتوهّموا[1] إذا أخبركم مخبر، فلعلّ أحدًا يخالف قولنا فيقول إنّ حدّنا[2] الذي حدّدنا به القوّة ليس بمظهر ولا صواب.

وذلك أنّ مَن أبصر شيئًا من علوة[3] يستطيع أن يبْصر ما دونه في العظم من أقلّ من علوة[4]. لكن يكون خلافًا لهذا القول، لأنّ[5] مَن يقوى أن يبصر نقطة أو يسْمع صوتًا صغيرًا، يقوى[6] أن يبْصر أكبر من نقطة أو يسْمع صوتًا كبيرًا.

فنقول إنّ هذا ليس ممّا يبْطل قوْلنا في حدّ القوّة، فإنّها تُحَدّ إمّا في غاية الشّيء، وإمّا في منتهى قوّتها[7].

التّـفـسـيـر

قوله: فليكن الآن حدّ القوّة غاية قوّتها بالأكثر[8]، يريد: فليكن الآن حدّ القوّة بالأكثر[9] الذي هو غاية فعلها.

---

[1] في الأصل: تتوهّم.

[2] في الأصل: حدّدنا.

[3] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: لا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: قويّ.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 18 إلى س 27. وتحسن الإشارة إلى أنّ التّرجمة العربيّة المعتمدة من قبل أبي الوليد، بداية من هذا الموضع وإلى حدّ نهاية المقالة الأولى، تنقل بأكثر دقّة المعاني الواردة في الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء.

[8] في الأصل: فالأكثر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 18 – س 19.

[9] في الأصل: فالأكثر.

ولما كان في هذا الذي قاله في القوّة شكّ يمكن أن يجهل[1] به بعض النّاس، حفظ منه وعرّف نقصه، فقال: فلا تتوهّموا[2] إذا أخبركم مخْبر، فلعلّ أحدًا[3] يخالف قولنا[4]. يريد[5]: أيّها السّامعون لقولنا إيّاكم أن تتوهّموا أنّ قولنا في هذه القوّة باطل؛ [إذ] لقائل أن يخالف قولنا فيقول: إنّ مَن حدّ القوّة بالأكثر لم يحدّها[6] على الصّواب.

وذلك أنّ مَن أبصر شيئًا له قدر محدود، على مسافة محدودة، يستطيع أن يبصر ما دونه من أقلّ من تلك المسافة، ولا يستطيع أن يبصر ذلك الشّيء الأصْغر من المسافة التي أبْصر منها الأكبر؛ فإذن[7] ليست[8] كلّ قوّة تدرِك الأكبر فهي تدرِك الأصغر، ولا أيضًا كلّ قوّة لها غاية محدودة في فعلها؛ لأنّ مَن يدرك شيئًا من علوة[9]، فهو يدرك أكبر منه من تلك العلوة[10]، وأكبر من الأكبر، إلى غير[11] نهاية[12].

---

[1] في الأصل: يحمل.

[2] في الأصل: تتوهّم.

[3] في الأصل: أحد.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 19 – س 20.

[5] في الأصل: يقول.

[6] في الأصل: يحدّ.

[7] في الأصل: فإذا.

[8] في الأصل: ليس.

[9] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] في الأصل: غاية.

[12] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو على اللّفظ: "فيقول إنّ حدّنا الذي حدّدنا به القوّة ليس بمظهر ولا صواب"، والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الحادي عشر، الورقة 280 ب / س 20–.

وهذا هو الذي أراده بقوله: **وذلك [أنّ]**[1] **مَن أبصر شيئًا من علوة**[2] **يستطيع أن يبصر ما**[3] **دونه في العظم من أقلّ من علوة**[4]. يريد: ولا يستطيع أن يبْصر ذلك الأصْغر من علوة[5] ويبصر الأكبر من تلك العلوة[6].

ثمّ قال: لكن يكون خلافًا لهذا القول، لأنّ مَن يقوى[7] أن [130 ظ] يبصر نقطة أو يسمع صوتا صغيرًا، يقوى أن يبصر أكثر من نقطة [أو يسمع صوتًا كبيرًا][8]. يريد: لكنّ هذا الذي يظهر[9] من أمر البصر هو خلاف لما قيل[10]. وذلك أنّه قد قيل إنّ ما[11] نسبت إليه قوّة ما، فليس يسْتطيع أن يفعل أكثر من تلك القوّة.

وقد ظهر هاهنا أنّ قوّة البصر بالعكس. وذلك أنّها إذا أدركت الأصغر فقد أدركت الأكبر. وذلك أنّ مَن يدرك نقطة [صغيرة] يدرك ما هو [أكبر] منها.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: علو، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل: من، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] وردت كلمة: علوة غير منقوطة في الأصل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 20 – س 21.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: يقوي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة281 أ / س23.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 21 إلى س 23.

[9] في الأصل: يطهر.

[10] في الأصل: قبل.

[11] في الأصل: من.

وكذلك أمْر الصّوت، فإنّه مَن سمع صوتًا ما من مسافة ما، سمع ما هو أكبر من ذلك الصّوت من تلك المسافة بعينها[1].

ثمّ أتى[2] بحلّ[3] هذا الشّكّ، فقال: فنقول إنّ هذا ليس ممّا[4] يبْطل قوْلنا في حدّ[5] القوّة، فإنّها[6] تُحَدّ[7] إمّا في غاية الشّيء، وإمّا [في][8] منْتهى قوّتها[9]. يريد: وهذا المثال ليْس يبْطل كلّية[10] القول الذي قيل[11].

فإنّ كلّ قوّة إمّا أن تكون فاعلة أو منفعلة. فإن كانت فاعلة، فإنّما تُحَدّ بغاية الشّيء الذي تفعل؛ وإن كانت منفعلة، فإنّما تُحَدّ بأقلّ [من] الشّيء الذي عنه تنفعل. وذلك أنّها إذا انفعلت عن الأقلّ، فإنّها تنفعل عن الأكثر؛ والقوّة الأقوى انفعالاً تنفعل

---

[1] لم يورد أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 33. وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وقد يلحق في هذا شكّ ما. وذلك أنّه لقائل أن يقول: إن كان الأمر على هذا، وجب أن يكون من أبصر عظمًا ما على غلوة، أن يبصر أصغر منه على تلك الغلوة بعينها؛ لأنّا قد قلنا إنّ القوّة الواحدة بعينها إذا قويت على الأعظم الذي به تحدّ، فهي أقوى على الأصغر. وهذا الشكّ ينحلّ".

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: نحلّ.

[4] في الأصل: ما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل: هذه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: فإنّا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] في الأصل: نحدّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الحادي عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 23 إلى س 25.

[10] في الأصل: كلّيته.

[11] في الأصل: قبل.

عن الأقلّ. وهذه هي حال قوّة البصر. وذلك أنّه إذا انفعل عن جهة ما وأحسّ[1] على مسافة ما، فهو ينْفعل عن ما هو أعْظم من[2] تلك المسافة بعينها.

فإذن[3] الحواسّ القويّة هي التي تدرِك أقلّ ما يمكن أن يدرَك على المسافات التي تحسّ[4] منها الأبصار.

وإذا كان هذا، فالقوّة إنّما تُحَدّ من [جهة] غايتها سواء كانت مُنْفعِلة أو فاعلة[5].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: منها.

[3] في الأصل: فإذا.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] هذه كلّها تأويلات بعيدة عن المعنى الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء. وبشأن الأسباب التي حالت دون وقوف ابن رشد على القصد الأرسطيّ، انظر ما أسلفناه في الهامش عدد 1 من الصّفحة 59. ولنقتصر هاهنا على التّذكير بأنّ خروج أبا الوليد عمّا يحتمله اللّفظ الأرسطيّ مردّه ما ذهب إليه في تفسيره للقول الأرسطيّ السّابق من أنّ القوّة تحدّ بالأكثر ممّا يقوى عليه وأنّ الضّعف يحدّ بالأقلّ ممّا يقوى عليه، فآل به الأمر هاهنا إلى إثبات وجود قوّة فاعلة وقوّة منفعلة، وهذا المعنى لم يرد في النصّ الأرسطيّ البتّة البتّة!!

ولم يورد ابن رشد حلّ هذا الشّكّ في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 33. وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الشّرح: "وهذا الشكّ ينحلّ بأن يعلم أنّ الأمر في القوّة الباصرة بالعكس، أعني أنّ قوّة فعلها إنّما هو بإدراك العظم الأصغر من المسافة الواحدة بعينها. مثال ذلك أنّ مَن أبصر شبح طائر على ثلاثة فراسخ أحدّ بصرًا ممّن يبصر شبح إنسان على هذه المسافة. ولذلك نقول إنّ مَن أدرك عظمًا على مسافة ما فهو يدرك عظمًا أعظم منه ضرورة على تلك المسافة بعينها؛ كما أنّ من حمل ثقلاً ما فهو يحمل أقلّ منه ضرورة. فهذا هو الشّيء الذي به نحدّ القوى وعدمها".

والملاحظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في التّلخيص بالموادّ التي تمثّل بها هاهنا في الشّرح.

[...][1] فنريد الآن، بعد أن ميّزنا هذه الأشياء -أعني: القوّة والضّعف[2]-، أن نلخّص الباقي[3] <بما يشْبه بنَقْل الحكم في ذلك إلى الكائن والفاسد>[4].

فنقول إنّه إن كانت[5] لشيء من الأشياء قوّة أن يكون[6] [131 و] و[أن] لا يكون، {فلا بدّ من زمان يفْصل بين كونه وبين إبطاله}[7]، أعني: الزّمان الذي تكون[8] فيه للشّيء[9] قوّة أن يكون و[أن] لا يكون.

---

[1] لم يورد أبو الوليد قول أرسطو الذي يختتم به المعلّم الأوّل هذا المطلب، والواقع في الأصل اليوناني اليونانيّ من كتاب السّماء -المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى، الورقة 281 أ، س 25 إلى س 27-.

[2] نلاحظ إصرار المترجم على إلحاق مفهوم الضّعف بمفهوم القوّة، والحال أنّ الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو -المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى الورقة 281 أ / س 28- لم يتضمّن إطلاقًا مثل هذا التّفصيل، بل أنّه أتى مجمَلاً جامعا لشتّى المعاني التي تقال بها القوّة، ذلك أنّه لم يتضمّن عبارة: "أعني: القوّة والضّعف" البتّة البتّة!!

[3] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] أورد في الأصل عبارة: فيما يشبه بعد عوضًا عن عبارة: بما يشبه بنقل الحكم في ذلك إلى الكائن والفاسد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

وتحسن الإشارة إلى أنّ الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو - المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى، الورقة 281 أ / س 28- لم يتضمّن عبارة: "بما يشبه بنقل الحكم في ذلك إلى الكائن والفاسد".

[5] في الأصل: كان.

[6] كلمة: يكون غير منقوطة في الأصل.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء -المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 أ / س 29 - س 30 -، حيث جاء: "فلا بدّ من تحديد أقصى الزّمان الفاصل بين كونه وبين إبطاله". ومع أنّ أبا الوليد قد أحجم عن تفسير هذا القول، فإنّه لن يقف في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[8] في الأصل: يكون.

[9] في الأصل: الشّيء.

وهذا القول يكون في جميع {النّعوت}[1]، شبه الإنسان وشبه الأبيض وشبه ذي الثّلاثة[2] أذْرع[3] وسائر النّعوت[4].

{فإن لم تكن هذه القوّة في وقت من أوقات الزّمان، وكان زمانها متّصلاً وليس يوجد لها زمان قليل ولا كثير، كانت[5] إذًا لذلك الشّيء قوّة لأن يكون ولا يكون في زمان لا نهاية له}[6]. وهذا ممّا لا يمْكن أن يكون[7].

التّـف ـس ـي ـر

---

[1] غلّب ناقل النصّ إلى العربيّة المعنى اللّغوي على المعنى الفلسفي، فأورد في ترجمته كلمة: نعوت بدلاً عن كلمة: مقولات، وقد انتبه أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الأصلي الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: ثلاثة.

[3] تحسن الإشارة إلى أنّ أرسطو قد تمثّل بنفس الموادّ في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 أ / س 32 – س 33.

[4] غلّب ناقل النصّ إلى العربيّة المعنى اللّغوي على المعنى الفلسفي، فأورد في ترجمته كلمة: نعوت بدلاً عن كلمة: مقولات، وقد انتبه أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الأصلي الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: كان.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 أ / س 33 إلى الورقة 281 ب / س 2، حيث جاء: "فلنفرض أنّ هذا الزّمان لم يكن محدّدا، بل أنّه يمكن أن يتجاوز ذاك الذي فرضناه، وألاّ يكون هنالك له حدّا يوجد [ذلك الزّمان] دونه، فإنّه تكون للشّيء الواحد قوّة لأن يكون في زمان لا نهاية له ولا يكون في زمان آخر لا نهاية له". ومع أنّ أبا الوليد قد أحجم عن تفسير هذا القول، فإنّه لن يقف في المستأنف من تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل في النصّ الأصليّ.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 28 إلى الورقة 281 ب / س 2.

لما حدّ القوّة في غاية فعلها و[حدّ] عجز القوّة في[1] أوّل ما تعْجز[2] عنه، وذلك في الأشياء الفاعلة والمنفعلة، يريد أن يعرّف أنّ مثل هذا يعرض في الأشياء الكائنة الفاسدة.

وذلك أنّ الموجودات إنّما تتكوّن بقوّة فيها على الكون وتوجد بقوّة[3] فيها على الوجود، وتفسد بعدم هذه القوّة، أعني: بعجز[4] قوّة الوجود. وهذا الذي أراد بقوله: فنريد الآن، بعد أن ميّزنا هذه الأشياء، أعني: القوّة والضّعف، أن نلخّص الباقي <بما يشْبه بنقل الحكم في ذلك إلى الكائن والفاسد>[5].

---

[1] في الأصل: من.

[2] في الأصل: يعجز.

[3] في الأصل: بعده.

[4] في الأصل: تعجز.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فيما يشبه بعد عوضًا عن عبارة: بما يشبه بنقل الحكم في ذلك إلى الكائن والفاسد.

وتحسن الإشارة إلى أنّ الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 28– لم يتضمّن عبارة: "بما يشبه بنقل الحكم في ذلك إلى الكائن والفاسد".

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 أ / س 28.

ثمّ قال[1]: وهذا القوْل يكون في جميع {النّعوت}[2]. يريد: وهذا المعنى من القوّة والعجز هو شيء واحد في جميع المقولات، أعني: في الجوهر، مثل الإنسان.

فإنّا نقول إنّ الإنسان فيه قوّة أن يوجد مائة سنة، وليس توجد[3] فيه قوّة أن يوجد مثلاً فوق المائة سنة. وكذلك نقول في الكيف والكمّ، وغير ذلك من المقولات إذا نسبْنا القوّة إليها، كالحال في المتقابلات أنفسها؛ أعني أنّه كما لا يجْتمع المتقابلان معًا، <...>[4] كذلك لا [131 ظ] تجْتمع قوّتاهما معًا في مادّة واحدة[5].

---

[1] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو على اللّفظ: "فنقول إنّه إن كانت لشيء من الأشياء قوّة أن يكون و[أن] لا يكون، {فلا بدّ من زمان يفصل بين كونه وبين إبطاله}، أعني: الزّمان الذي تكون فيه للشّيء قوّة أن يكون و[أن] لا يكون"، والواقع –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 أ / س 28 إلى س31–.

[2] غلّب ناقل النصّ إلى العربيّة المعنى اللّغوي على المعنى الفلسفي، فأورد في ترجمته كلمة: نعوت بدلاً عن كلمة: مقولات، وسينتبه أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الأصلي الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 281 أ / س 31 –س 32.

[3] كلمة: توجد غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو على اللّفظ: "شبه الإنسان وشبه الأبيض وشبه ذي ثلاثة أذرع وسائر النّعوت. {فإن لم تكن هذه القوّة في وقت من أوقات الزّمان، وكان زمانها متّصلاً وليس يوجد لها زمان قليل ولا كثير، كانت إذا لذلك الشّيء قوّة لأن يكون ولا يكون في زمان لا نهاية له}. وهذا ممّا لا يمكن أن يكون"، والواقع –وفق صيغة مغايرة، كما أسلفنا– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 أ / س 32 إلى الورقة 281 ب / س 2–.

وأورد أبو الوليد هذا البيان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح– في ص 33 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذا كان هذا هكذا، فظاهر أنّ هذه القوى محدودة في أنفسها متناهية. فمتى أنزلنا أنّ شيئا ما مشارا إليه له قوّة أن يوجد حيوانا أو كمّا ما أو كيفا ما بالفعل،

قـال أرسـطـوطـالـيـس

وبالجملة نوعًا من أنواع المقولات العشر، وليس له قوّة –أعني على وجوده– بالفعل بل فيه قوّة ألاّ يوجد؛ فظاهرٌ أنّ زمان القوّتين محدود. إذ كان الزّمان الذي يظهر فيه فعل إحدا القوّتين غير الزّمان الذي يظهر فيه فعل مقابلها. والسّبب في ذلك هو تناهي القوى". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وإذ قد تلخّص هذا من أمر القوى فأقول: إنّه إن وجد في الشّيء الواحد بعينه قوّة على أمر ما وعلى مقابله، مثل قوّة القيام والقعود في زيد مثلا؛ فكما أنّه من الواجب أن يكون فعل إحدى القوّتين في زمان غير الزّمان الذي فيه فعل القوّة الأخرى، فإنّ الفعليْن المتقابليْن لا يمكن اجتماعهما في وقت واحد؛ كذلك زمان إحدى القوّتين واجب أن يكون غير زمان القوّة الثّانية، وأن يكون كلّ واحد من أزمنة القوى المتضادّة محدودًا. وإنّما يمكن هذا إذا كانت القوى محدودة. فإنّه إن لم تكن القوى محدودة، لم يوجد أعظم زمان توجد فيه القوّة. فإنّه كما أنّ القوى الفاعلة إنّما تُحدّ بأكثر ما تفعله، كذلك القوى المنفعلة إنّما تُحدّ بأعظم زمان توجد فيه. وذلك هو الذي تقع فيه نهاية الانفعال وتمامه. وهذا واجب في جميع المقولات، مثل الإنسان في الجوهر، فإنّ فيه قوّة على ألاّ يوجد وأن يوجد في أزمان محدودة. هذا إذا توهّمنا هذه القوّة في موضوعها القريب الخاصّ، لا في الموضوع البعيد؛ فإنّ زيدًا مثلاً قد عدم بالعرض زمانًا لا نهاية له، وأمّا عدمه الموجود في المنيّ ودمّ الطّمث اللّذيْن تولّد منهما فمتناهي الزّمان. وكذلك الأمر في الأبيض والأسود في الكيف، والصّغير والكبير في الكمّ، وفي واحد واحد من جميع المقولات. وهذا ظاهر الاستقراء في جميع المقولات".

والملاحَظ أنّ ابن رشد لم يتمثّل في التّلخيص بالموادّ التي تمثّل بها في الجامع ولا هاهنا في الشّرح.

[...][1] فنقول الآن إنّه إن قال قائل قد تكون[2] لشيء من الأشياء قوّة لأشياء كثيرة في زمان لا نهاية له، فقد دَلَّ على أنّ ذلك الشّيء لا يفعل تلك الأفاعيل في زمان وزمان، لكنّه يفعلها جميعًا في زمان واحد معًا.

فإن كان هذا على ما قال، كان شيءٌ من الأشياء الواقعة تحْت الفساد أبدًا في زمان لا نهاية له، كانت له قوّة ألاّ يكون تحْت الفساد دائمًا إلى ما لا نهاية له، فإنّه يكون ذلك الشّيء الذي له قوّة ألاّ يكون كائنًا أيضًا.

فإن كان هذا على هذا، كان ذلك الشّيء مكوَّنًا وغير مكوَّن بالفعل معًا. وهذا كذب لا يمكن <...>[3]. وإنّما كان كذبًا، لأنّ مقدّمته كانت كذبًا، ولولا أنّ مقدّمته كانت كذبًا ومُحالاً معًا، لم تكن نتيجته محالاً أيضًا.

فقد استبان [الآن][4] أنّ كلّ شيء أزليّ الكون لا يقع تحت الفساد ولا تحت الكون، فإنّه لو وقع تحت الكون، فكان مكوّنًا، لكانت له قوّة ألاّ يكون زمانًا[5].

التّـف ـس ـي ـر

---

[1] لم يورد ابن رشد الفقرة التي أفردها أرسطو لتمييز الكذب الممكن عن الكذب المستحيل والواقعة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء–المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 ب / س 3 إلى س18–. والملاحظ أنّ أبا الوليد سيشير في المستأنف من تفسيره إلى مفاد هذه الفقرة بما يقصي إمكانيّة سهو ناقل النصّ إلى العربيّة عن ترجمتها. فهل أنّ ابن رشد قد أحجم عن إيرادها لفرط اتّصالها بالمسألة المنطقيّة؟

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: الذي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 18 إلى س 27.

لما بيّن أنّ القوى[1] التي توجد في الشّيء الواحد على الوجود والفساد متناهية الأزمنة وأنّها مختلفة، قال إنّه، إن وُجِد لشيء من الأشياء قوى[2] على[3] أمور متقابلة غير محدودة الأزمنة، بل يكون زمان كلّ قوّة منها غير متناه، لزم أن تفعل تلك[4] القوى[5] أفعالها المتقدّمة في زمان واحد معا، لا أن تفعل[6] إحداهما[7] في زمان غير الزّمان الذي فيه تفعل[8] القوّة الثّانية.

فقوله: فنقول [...][9] إن قال قائل قد تكون[10] لشيء من الأشياء قوّة لأشياء كثيرة في زمان لا نهاية له، فقد دَلّ على أنّ ذلك الشّيء لا يفعل تلك الأفاعيل في زمان وزمان، لكنّه يفْعلها جميعًا في زمان واحد[11]؛ يريد: أنّه إن زعم [132 و] زاعم أنّه يوجد شيء أزليّ فيه قوّة على الفساد، فقد زعَم أنّه يوجد شيء من الأشياء له قوى على أشياء متقابلة في زمان لا نهاية له؛ وذلك أنّ قوّة الوجود[12] والفساد توجد فيه

---

[1] في الأصل: القويّ.

[2] في الأصل: قويّ.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: ذلك.

[5] في الأصل: القويّ.

[6] في الأصل: يفعل.

[7] في الأصل: أحدهما.

[8] في الأصل: يفعل.

[9] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فنقول الآن إنّه إن قال... عوضًا عن عبارة: فنقول إن قال... التي أوردها هنا.

[10] في الأصل: يكون.

[11] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: في زمان واحد معًا عوضًا عن عبارة: في زمان واحد التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 18 – س 19.

[12] في الأصل: الموجود.

زمانًا[1] لا نهاية له. ومَن زعَم أنّه يوجد في الشّيء الواحد قوى[2] على أشياء متقابلة في زمان لا نهاية له، فقد وَضَع أنّ ذلك الشّيء لا يفعل تلك الأفاعيل المتقابلة في أزمنة مختلفة، بل إنّما يفعلها في زمان واحد معًا، وذلك محالٌ؛ يعني: إنْ وَضَعَها خارجة إلى الفعل، أعني: الأفعال المتضادّة.

فلمّا[3] كان[4] القائل: إنّه يوجد شيء أزليّ فيه قوّة على الفساد، ليس يضعه فاسدًا بالفعل، أَخَذ يخبر كيف يلزم هذا الوضع المحال، وهو أنّ قائل هذا القول يلزمه أن يكون وَضْع الفعليْن المتقابليْن معًا كذبًا ممكنًا[5] لا كذبًا مسْتحيلاً[6]؛ فقال: وإن[7] كان هذا على ما قال، كان شيء من الأشياء الواقعة تحْت الفساد [أبدًا في زمان لا نهاية له، كانت له قوّة ألاّ يكون تحْت الفساد][8] دائمًا إلى ما لا نهاية له، فإنّه يكون ذلك الشّيء الذي له قوّة ألاّ يكون كائنًا أيضًا[9]. يريد: وإذا تقرّرت هذه المقدّمات، فإن كان الأمر على ما زعم هذا القائل: أنّ هاهنا شيئًا[10] من الأشياء التي فيها قوّة على الفساد هو موجود[11] دائمًا إلى غير نهاية، فإنّه يجب أن يكون ذلك الشّيء له قوّة ألاّ يكون في

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: قويّ.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: كذب ممكن.

[6] في الأصل: كذب مستحيل.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: فإن عوضًا عن عبارة: وإن التي أوردها هنا.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 20 – س 21.

[10] في الأصل: شيء.

[11] في الأصل: موجودة.

الوقت الذي هو كائن[1] بالفعل، فيكون إنزالنا إيّاه غير كائن بالفعل، في وقت كونه موجودًا بالفعل، كذبًا ممكنًا[2].

---

[1] في الأصل: كائنا.

[2] في الأصل: كذب ممكن.

وأورد أبو الوليد هذا البرهان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح– في ص 33 – ص 34 من جامع كتاب السّماء والعالم: "فإن أنزلنا شيئا مشارا إليه فيه قوى غير متناهية يمكن بها أن يكون كذا أو لا يكون كذا، لزم أن تكون أزمنتها غير متناهية ولا محدودة. فمتى وضعنا فعل القوّة الواحدة موجودًا دائما –على ما يلزم من كونها غير متناهية– لم يوجد ضرورة مثل القوّة الأخرى. وأرسطو يبرهن بطريق الخلف بأنّه يعرض عن هذا محال. وذلك بعد أن وضع لذلك أصلين: أحدهما: أنّ الكاذب يقال على وجهين: أحدهما: إذا وضع كان غير الممكن موجودا، وهو الكاذب المستحيل. والثّاني: الكاذب الممكن؛ وهو إذا وضع ما ليس بموجود موجودا، إلاّ أنّه ممكن؛ مثل أن نقول إنّ زيدا في السّوق إذا لم يكن فيه. فإنّ هذا، وإن كان كاذبا، فإنّه ممكن. وكذلك الصّادق يقال على وجهين مقابلين لصنفي الكاذب. وإذا كان هذا هكذا، فطبيعة الكاذب الممتنع غير طبيعة الكاذب الممكن. وما يلزم عن هذا غير ما يلزم عن الآخر ضرورة. فهذا هو أحد الأصلين اللّذين وضعهما أرسطو لبيان هذا المطلب". وفي *تلخيص كتاب السّماء والعالم* الورقة 15 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في *الجامع*: "فأمّا أنّه لا يمكن أن تلفي قوى على أشياء متقابلة أزمنة غير متناهية ولا محدودة، فهو يبيّن ذلك ببرهان كلّي، بعد أن يقدّم لذلك ما يجب تقديمه؛ فيقول: إنّ هاهنا أربعة أشياء متباينة بالاسم والحدّ: محال، وكذب، وصدق، وممكن. فأمّا الممكن، فمثل قولنا: إنّه يمكن في المثلّث أن تكون أضلاعه متساوية. وأمّا المحال، فمثل قولنا: إنّ القطر مشارك للضّلع. وأمّا الكذب، فمثل قولنا في زيد المشار إليه: إنّه قائم إذا كان قاعدا. وأمّا الصّدق، فيقال على مقابلة الكذب والمحال. والفرق بين الكذب والمحال: أنّ الكذب يمكن أن يعود صادقا، والمحال ليس يمكن ذلك فيه، ولا في وقت من الأوقات. وذلك أنّ من قال في زيد القائم إنّه قاعد، فهو قال كذبا؛ إلاّ أنّه لم يقل محالا، إذ كان القعود ممكنا له. وأمّا من قال في قطر المربّع إنّه مشارك للضّلع، فقد قال كذبا محالا لا كذبا فقط؛ فإنّه لا يمكن ذلك، ولا في وقت من الأوقات. ولذلك كان الصّادق –كما قيل في كتاب البرهان– منه ضروريّ، وهو المقابل للكاذب المستحيل؛ ومنه غير ضروريّ، وهو المقابل للكاذب الممكن. فهذا هو أحد الأصول الموضوعة لما يروم بيانه، أعني أنّ طبيعة الكاذب غير طبيعة المستحيل".

إلاّ أنّه، إن كان ذلك كذلك، لزم أن يكون موجودًا وغير موجود[1]، وذلك كذب مستحيل لا كذب ممكن؛ والكذب المستحيل لا يلزم عن الكذب[2] الممْكن، على ما تبيّن في كتاب القياس[3]. فإذًا ما فرض ممكنًا، وهو [132 ظ] أن يفسد الأزليّ، ليس بممكن.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: وإن[4] كان هذا على هذا، كان ذلك الشّيْء مكوّنًا وغير مكوّن بالفعْل [معًا][5]. وهذا كذب لا يمكن[6]. يريد: أنّه لو كان الأوّل فيه

---

[1] في الأصل تكرار لكلمة: موجود، والتّكرار في هذا الموضع لا وجه له.

[2] في الأصل: الكاذب.

[3] انظر: كتاب التّحليلات الأولى (*القياس*) لأرسطو، 32–25 b 34.

وانظر أيضًا ما يقوله أرسطو في *كتاب* التّحليلات الأولى بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي، ص 182: "وإذ قد أتينا على ذلك فهو بيّن أنّه إذا وضع كذب غير محال، مثل ما إن كانت أ كذبًا غير محال، وبوجود أ توجد ب، فإنّ ب أيضًا كذب غير محال. فلأنّه قد تبيّن أنّه إذا كانت أ موجودة فتكون ب موجودة، وإذا كانت أ ممكنة تكون ب ممكنة. وموضوعنا أنّ أ ممكنة ف ب إذن ممكنة؛ لأنّها إن كانت غير ممكنة يكون الشّيء الواحد ممكنًا وغير ممكن".

وقارن ما يقوله ابن رشد بشأن الحدّ هاهنا بما أورده في الفقرة 114 من المقالة الأولى = ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل من تلخيص كتاب القياس (الورقة 33 ظ من نسخة فيرنتسه والورقة 36 ظ من نسخة ليدن): "وإذا تقرّر هذا فأقول إنّه ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل. ومثال ذلك إذا وضعنا وجود أ كاذبا ممكنا –وهو الممكن الذي ينزل موجودًا في الوقت الذي هو غير موجود– فأقول إنّ وجود ب يكون كاذبا ممكنًا، لا كاذبًا ممتنعًا –وهو الدّائم الكذب. ومثال ذلك: أن تكون مقدّمات القياس أو إحداهما كاذبة ممكنة، فإنّه ليس يمكن أن تكون النّتيجة كاذبة مستحيلة. وذلك أنّ أ إذا كانت كاذبة، فهي في وقت كذبها ممكنة حقيقيّة. وقد كنّا فرضنا أنّ أ إذا كانت ممكنة حقيقة أنّ ب تكون ممكنة، والممكن ليس بكاذب مستحيل، فتكون ب ممكنة غير ممكنة معًا، وذلك خُلف لا يمكن. فإذن متى كانت إحدى مقدّمات القياس أو كلتاهما كاذبة ممكنة فليس تكون النّتيجة كاذبة مستحيلة، بل كاذبة ممكنة".

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: فإن عوضًا عن عبارة: وإن التي أوردها هنا.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

قوّة على الفساد، لكان زمان فعل القوّة هو زمان وجوده. فكان يجب أن يكون إنزاله معدومًا، في وقت وجوده، كذبًا ممكنًا[1]؛ لكنّه كذب مسْتحيل، والكذب المستحيل ليس يلْزم عن الممكن؛ فإذن[2] كان الأزليّ ليس ممكن[3] الفساد.

ومثال ذلك: لو أنّ فارضًا فرض أنّ القاعد يمكن أن يكون قائمًا في زمان قعوده، للَزم قوله: أن يكون إنزاله قائمًا قاعدًا معًا، كذبًا ممكنًا[4] لا كذبًا مستحيلاً[5]؛ لكنّه كذب مستحيل؛ فإذن[6] ليس القاعد ممكن القائم[7] في وقت قعوده[8].

وقوله: ولولا[9] أنّ مقدّمته[10] كانت كذبًا[11] ومُحالاً[12] معًا، لم <...>[13] تكن نتيجته محالاً [أيضًا][14]؛ يريد: لولا أنّ المقدّمة القائلة: إنّ الأزليّ الآن فاسد، كذب

---

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 21 إلى س 22.

[1] في الأصل: كذب ممكن.

[2] في الأصل: فإذا.

[3] في الأصل: ممكنا.

[4] في الأصل: كذب ممكن.

[5] في الأصل: كذب مستحيل.

[6] في الأصل: فإذا.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "وإنّما كان كذبًا، لأنّ مقدّمته كانت كذبًا" على اللّفظ، والواقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 281 ب / س 23–.

[9] في الأصل: ولا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] في الأصل: مقدّماته، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] في الأصل: كاذبا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[12] في الأصل: محال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[13] في الأصل إضافة لكلمة: لو، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[14] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

محال، لما لزم عنها محال. والقياس يأتلف هكذا: العالم أزليّ؛ والعالم فاسد؛ فيلزم[1] عنه أن يكون بعض الأزليّ[2] فاسدًا، وهو محالٌ.

فالمقدّمة التي لزم عنها هذا الكذب المستحيل مستحيلة، وهي[3] كوْن العالم فاسدًا، لا كاذبة ممكنة؛ فإنّ المستحيل لا يلزم عن الكذب[4] الممكن.

وهذا شيء قد بيّنه في كتاب القياس[5]، وهو أنّ الكذب غير المحال[6] لا يلزم عنه كذب محال، وأنّ الكذب المحال إنّما يلزم عن الكذب[7] المحال[8].

ولما أتى[9] بهذا البرهان، ذَكَر ما[10] يتبيّن[11] من ذلك، فقال: فقد اسْتبان الآن أنّ كلّ شيء أزليّ الكون لا يقع تحت الفساد ولا تحت الكون، لأنّه[12] لو وقع تحت

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 24 – س 25.

[1] في الأصل: فليلزم.

[2] في الأصل: الأزل.

[3] في الأصل: وهو.

[4] في الأصل: الكاذب.

[5] راجع المعطيات المذكورة أعلاه في الهامش عدد 3 من ص 83.

[6] في الأصل: الغير محال.

[7] في الأصل: الكاذب.

[8] أورد أبو الوليد هذا البرهان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في *التّلخيص والشّرح*– في ص 34 من جامع كتاب السّماء والعالم: "والأصل الثّاني ما تبيّن في كتاب *القياس* من أنّ الكاذب الممكن لا يلزم عنه الكاذب الممتنع، بل متى لزم وجود الكاذب الممتنع عن شيء فهو كاذب ممتنع". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 14 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "والأصل الثّاني ما تبيّن في كتاب *القياس* من أنّ كذب المحال لا يلزم عن الكاذب المستحيل، أعني أنّه متى كانت نتيجة القياس مستحيلة. ففي المقدّمات كذب مستحيل ضرورة، لا كذب ممكن".

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: ممّا.

[11] غير مقروءة في الأصل.

[12] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: فإنّه عوضًا عن كلمة: لأنّه التي أوردها هنا.

الكون، وكان[1] مكوَّنًا، لكانت له قوّة ألاّ يكون [زمانًا][2]. [يريد:] أمّا أنّه قد تبيّن أنّ الأزليّ ليست[3] فيه قوّة على الفساد، فذلك أمر بيّن من [133 و] هذا القول.

وأمّا أنّه ليس يمكن أن يوجد شيء أزليّ بعد أن يكون، فإنّه يظهر ممّا زاده هاهنا. وذلك أنّه إن كان معدومًا بالفعل وقتًا[4] ما، فإنّه إذا كان موجودًا بالفعل صار بالقوّة معدومًا، ففيه ضرورة، كما قال، قوّة على ألاّ يوجد؛ ولأنّه يوجد في المستقبل أزليًّا، ففيه قوّة على ألاّ يوجد زمانًا لا نهاية له وأن يوجد معًا، فيلزم المحال المتقدّم.

وليس لقائل أن يقول: لعلّه إذا صار موجودًا بالفعل ليست[5] توجد[6] فيه القوّة على العدم، فغير ممكن أن يوجد وقتًا معدومًا، وقد فُرِض موجودًا. هذا خُلفٌ لا يمكن.

وأيضًا فقد يقول [القائل]: كونه معدومًا بالفعل وموجودًا بالقوّة، هل [أنّ] زمان كونه معدومًا بالفعل وموجودًا بالقوّة هو زمان واحد؟

فإن قيل: هو زمان واحد، كان غير محال إنزاله معدومًا موجودًا معًا؛ وذلك كذب مستحيل لا ممكن. وإن كان زمان العدم غير زمان فعل القوّة على الوجود، كان زمان القوّتين متناهيًا[7] ضرورة.

وينبغي أن يُعْلَم أنّ القوّة على وجود الشّيء المعدوم إنّما هي متناهية في الزّمان الماضي إذا أُخذت في الموضع القريب للكون، أعني: متناهية من طرفيْها.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: فكان عوضًا عن عبارة: وكان التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 25 إلى س 27.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: وقت.

[5] في الأصل: ليس.

[6] في الأصل: يوجد.

[7] في الأصل: متناه.

وأمّا إذا أُخذت القوّة على الشّيء في المادّة الأولى، فإنّها لم تزل في الماضي. لكنّ هذه القوّة التي لم تزل في المادّة الأولى، فإنّها لم تزل في المادّة الأولى هي للخاصّ[1] الموجود بالعَرَض.

فلمّا أخذ قوم هذه القوّة التي بالعَرَض على أنّها بالذّات، جوّزوا أن يُعدم الشّيء زمانًا لا نهاية له في الماضي ثمّ يوجد بعد، فتكون القوّة على كونه غير متناهية.

[133 ظ] ولما توهّموا أنّه ممكن أن تكون قوّة الكون غير متناهية، توهّموا أيضًا أنّه يمكن أن تكون قوّة الفساد في الشّيء غير متناهية في المسْتقبل. فغَلَطُ هؤلاء القوم هو أن أخذوا ما بالعَرَض على أنّه بالذّات.

ثمّ شبّهوا قوّة الفساد الذّاتيّة بقوّة الكون العَرَضيّة. وذلك أنّه ليس يمكن أن توجد[2] في الشّيء قوّة على الفساد غير متناهية لا بالعَرَض ولا بالذّات. وأمّا القوّة على الكون، فيمكن أن توجد غير متناهية بالعَرَض لا بالذّات.

فعلى هذا ينبني[3] وجه غَلَط هؤلاء القوم في هذا المؤضع[4].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: يوجد.

[3] في الأصل: ينبغي.

[4] أورد أبو الوليد هذا البيان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص والشّرح– في ص 34 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذ قد تقرّر هذا، فنقول إنّ الأزليّ إن كان ممكنًا أن يعدم فإنزاله بالفعل معدومًا يكون كذبًا ممكنًا؛ وإذا كان كذبًا ممكنًا لم يلزم عنه محال؛ لكنّه إذا وُضع معدومًا، لزم عنه محال. وهو أن يكون الأزليّ معدومًا، أي ليس بأزليّ. لأنّه يأتلف القياس في الشّكل الثّالث هكذا: العالم أزليّ؛ والعالم معدوم؛ فيلزم أن يكون بعض الأزليّ معدومًا، وذلك يستحيل. فإذن وضْعه معدومًا مستحيل لا ممكن، لأنّه لا يلزم عن الممكن مستحيل، على ما تبيّن في كتاب *القياس*. لأنّه أزليّ ولأنّا وضعناه معدومًا، فيكون موجودًا معدومًا معًا؛ فإنزاله بالفعل معدومًا كذب ممتنع. وإذا كان العدم عليه ممتنعًا، فليس يمكن". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 15 و – 15 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وإذا تقرّر هذان الأصلان: إنّه ليس يمكن أن يلفي في شيء واحد بعينه قوى متقابلة كلّ واحدة منها موجودة زمانًا غير متناه ولا محدود، حتّى يكون في الشّيء الواحد

بعينه قوّة الوجود غير متناهية وقوّة العدم غير متناهية. برهان ذلك: أنّه –إن أمكن– لم يخل ذلك من ثلاثة أحوال:

– إمّا ألاّ ننزل فعل واحدة من القوّتين موجودًا في وقت من الأوقات؛ وذلك مستحيل في المتقابلات التي ليس بينها وسائط، مثل فعل قوّة الوجود والعدم.

– وإمّا أن ننزل فعليهما معًا في جميع الزّمان؛ وذلك أيضًا مستحيل، فإنّ الضدّين لا يمكن وجودهما في زمان واحد.

– وإمّا أن ننزل أنّ فعل إحدى القوّتين هو الموجود دائمًا، وفعل الأخرى معدوم دائمًا. وهذا القسم هو الذي يُظنّ به أنّه ممكن.

فلننزل مثلاً أنّ العالم فيه قوّة دائمة أن يوجد وأن يعدم؛ ولننزل فعل قوّة الوجود هي الموجودة دائما، وفعل قوّة العدم غير موجودة أصلاً ولا خارجة إلى الفعل في وقت من الأوقات، كما يعتقد ذلك ناس فيه وفي كثير من الأشياء الأزليّة الدّائمة الوجود. وإذا كان ذلك كذلك، ففعل القوّة المعدومة الفعل دائمًا لا يخلو وجوده وخروجه إلى الفعل أن يكون ممكنًا أو ممتنعًا. فإنّ المعدوم بالفعل لا يخلو من هذين المتقابلين في المستقبل. فإن أنزلنا حدوث فعل هذه القوّة ممتنعا، لم تكن هنالك قوّة أصلاً؛ فإنّ الامتناع نقيض الإمكان، ونقيض القوّة. وإن أنزلنا حدوث فعل هذه القوّة –أعني المعدوم فعلها دائمًا– ممكنًا، فبيّنٌ أنّا إن أنزلنا ذلك موجودًا بالفعل كان كذبًا؛ إلاّ أنّه كذب غير مستحيل. لكن متى أنزلنا ذلك موجودًا بالفعل، لزم عن ذلك مستحيل، وهو أن يوجد الفعلان المتضادّان معًا –أعني: الدّائم الوجود والموجود بالعرض والوضع–. والكذب المستحيل لا يلزم عن الكذب الممكن. فما وُضع من أنّه كذب ممكن هو كذب مستحيل. وإذا كان ذلك كذلك، فليس في الدّائم الوجود قوّة للعدم أصلاً، ولا يمكن أن يلفي شيء فيه فعل إحدى القوّتين المتقابلتين موجود دائمًا، وفعل الأخرى معدوم دائمًا. فإنّ ما فُرض من ذلك ممكنًا يعود محالاً. وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّه ليس في هذا الموضع زمان محدود يختصّ بفعل إحدى القوّتين المتقابلتين، بل نسبتهما إلى كلّ نقطة من الزّمان نسبة واحدة. وإذا كان هذا كلّه واجبًا، فبيّنٌ أنّه ليس يمكن أن يلفي في الشّيء قوى متقابلة أزمنة غير متناهية، بل زمان القوى المتقابلة متناه ومحدود ضرورة. وذلك ما قصدْنا بيانه".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

فنقول الآن إنّ الشّيء الواقع تحت الفساد هو الذي كان أوّلاً أيسًا[1] ثمّ يكون[2] الآن ليسًا[3] أو الذي يمكن أن يكون ليسًا[4] في المسْتأنف. فأمّا المتكوّن[5]، فهو الذي يكون أوّلاً ليسًا[6] ثمّ يكون بعد أيسًا[7].

وليس للشّيء الدّائم الأنيّة قوّة أن يكون ليْسًا[8] في زمان ذي نهاية ولا في زمان لا نهاية له. فليْس إذا يمكن للشّيء[9] الواحد أن تكون[10] له قوّة أن يكون دائمًا أيسًا[11] وأن يكون دائمًا ليْسًا[12].

---

[1] في الأصل: أيس.

[2] في الأصل: كان.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: الكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: ليس.

[7] في الأصل: أيس.

[8] في الأصل: ليس.

[9] في الأصل: الشّيء.

[10] في الأصل: يكون.

[11] في الأصل: أيس.

[12] في الأصل: ليس.

ولا يمكن الأبوقايس[1] أن يكون حقًّا شبه ما نقول إنّه لا يمكن للشّيء[2] الواحد أن يكون أيْسًا[3] دائمًا وأن يكون ليسًا[4] دائمًا.

فإن كان هذا على هذا، فهو محالٌ إذًا أن يكون الشّيء دائمًا أيسًا[5] و[أن] يكون واقعًا تحت الفساد، فهما حدّان اثنان، أحدهما قبل الآخر؛ ومُحالٌ أن يكون الحدّ الآخر بغير كوْن الحدّ الأوّل. وذلك أنّه إن لم يكن الحدّ الأوّل، لم يكن الحدّ الآخر البتّة.

فإن كان هذا على هذا[6]، وكان الشّيء الدّائم الذي لا يمْكن أن يكون في زمان من الأزمان ليسًا[7]، فهو مُحالٌ أن يكون مكوَّنًا[8] البتّة[9].

التّـف ـس ـي ـر

إنّه يروم [134 و] من هذا القول أن يبيّن أنّ من حدّ الكائن والفاسد يظهر أنّه ليس يمكن أن يوجد كائن غير فاسد ولا فاسد غير كائن. فقوله: فنقول الآن إنّ

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى الورقة 282 أ / س 4 – س 5. ومفاد هذا اللّفظ – بالرّجوع، من جهة، إلى المصدر المذكور، و، من جهة أخرى إلى تلخيص كتاب السّماء والعالم لابن رشد، الورقة 15 و–: الشّيء الدّائم الوجود.

[2] في الأصل: الشّيء.

[3] في الأصل: أيس.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: أيس.

[6] في الأصل: ذا.

[7] في الأصل: ليس.

[8] في الأصل: مكوّن.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 27 إلى الورقة 282 أ / س 4.

الشّيء الواقع تحت الفساد... إلى قوله: في المسْتأنف[1]؛ يريد: فنقول الآن إنّ الفاسد يُقال على معنيَيْن: أحدهما بالفعْل، والآخر بالقوّة. فأمّا الشّيء الفاسد بالفعْل، فهو الشّيء الذي كان في الزّمان الماضي موجودًا، وهو الآن معدومًا. وأمّا الفاسد بالقوّة، فهو الذي هو الآن موجود[2]، ويمكن أن يكون في المسْتقبل معدومًا.

ولما حدّ الفاسد، حدّ المتكوّن، فقال: فأمّا المتكوّن، فهو الذي يكون أوّلاً ليسًا[3] ثمّ يكون بعد أيسًا[4]. يريد: فأمّا المتكوّن، فهو الذي يكون في الزّمان الماضي معدومًا، ويكون الآن موجودًا.

ولما حدّ هذين، قال: وليس للشّيء[5] الدّائم الأنّيّة[6] قوّة أن يكون ليْسًا[7] في زمان ذي نهاية ولا في زمان لا نهاية له[8]. يريد: وإذا تقرّر أنّ الكائن والفاسد يجْتمعان في أنّهما عُدِمَا وقتًا[9] مَا؛ وما كان بهذه الصّفة، ففيه قوّة متناهية على أن يفْسد، أي في زمان متناه؛ فالشّيء الأزليّ ليست[10] فيه قوّة على أن يفسد، لا في زمان متناه ولا في زمان غير متناه.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 281 ب / س 27 - س 28.

[2] في الأصل: موجود.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: أيس.

ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 281 ب / س 28 - س 29.

[5] في الأصل: لشيء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] في الأصل: ليس.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى -الورقة 281 ب / س 29 - س 30.

[9] في الأصل: وقت.

[10] في الأصل: ليس.

وإنّما أراد به: إن وُجِدت فيه قوّة في زمان غير متناه، لزم المحال المتقدّم. فكأنّه في القول الأوّل وَضَع أنّ الأزليّ، إن وُجِدت فيه قوّة على الفساد، لزم أن تكون غير متناهية.

وهذا كأنّه وَضَع فيه أنّ الأزليّ، إن وُجِدت فيه قوّة على الفساد، فإمّا أن تكون متناهية أو غير متناهية. فإن وُجِدت متناهية، لزم أن يوجد الأزليّ غير أزليّ؛ وإن وُجِدت غير متناهية، لزم أن يوجد الأزليّ غير أزليّ؛ وإن وُجِدت غير متناهية، لزم أنّ الممكن مستحيل.

ثمّ قال: ولا [134 ظ] يمْكن أيضًا[1] الأبوقايس[2] أن يكون حقًّا شبه ما نقول[3] إنّه لا يمكن للشّيء[4] الواحد أن يكون أيسًا[5] دائمًا وأن يكون ليسًا[6] دائمًا[7]. يريد: ولا يمكن أن يوجد المتضادّان معًا، مثل ما نقول[8] إنّه لا يمكن أن يكون الشّيء الواحد معدومًا دائمًا وموجودًا دائمًا.

وهذا يشْبه أن يكون إنّما أتى به ليعرّف أنّه كما ليس يمكن أن يوجد[9] المتضادّان معًا بالفعل، كذلك ليس يمكن أن توجد القوّتان معًا على المتضادّين، أعني: اللّذين ليس بينهما وسط؛ بل القوّتان تتعاقبان[10] على الموضوع كتعاقب الضّدّيْن.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث لم يضف كلمة: أيضًا.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى الورقة 282 أ / س 4 – س 5.

[3] في الأصل: يقول، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل: الشّيء.

[5] في الأصل: أيس.

[6] في الأصل: ليس.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 281 ب / س 33 – س 34.

[8] في الأصل: يقول.

[9] في الأصل: توجد.

[10] في الأصل: تتعاقب.

ويشْبه أن يكون قال ذلك لهذا المعنى[1]، ولِمَا قدّمه من [أنّ] الأزليّ ليست[2] فيه أيضًا قوّة متناهية على الفساد؛ فكأنّه قال: والدّليل على أنّ الأزليّ ليست[3] فيه قوّة على الفساد، لا في زمان متناه ولا في [زمان] غير متناه، أنّ الأضداد ليس يمكن أن تجتمع معًا. وذلك أنّ كلاَ[4] الموضعين يلزمه أن تجْتمع الأضداد معًا.

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، فهو محالٌ [إذًا][5] أن يكون الشّيء دائما أيسًا[6] و[أن] يكون واقعًا تحْت الفساد[7]. يريد: وإن كان محال أن يجْتمع[8] الضّدّان، فهو محالٌ أن يكون شيء ما دائمًا موجودًا، وأن يكون فاسدًا وقتًا ما؛ إمّا قبل أن يتكوّن، على[9] ما يقوله مَن يضع أنّ هاهنا أزليًّا يتكوّن؛ وإمّا بعد الوجود، على ما يفرضه[10] مَن[11] يقول إنّ هاهنا أزليًّا[12] في الماضي وسيفسد في المستقبل.

ثمّ قال: فهما حدّان اثنان، أحدهما قبل الآخر، ومحالٌ أن يكون الحدّ الآخر بغيْر[13] [كوْن][14] الحدّ الأوّل[15]. يريد بالحدّ: من الكائن والفاسد.

---

[1] في الأصل: المعنيّ.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 281 ب / س 34.

[6] في الأصل: أيس.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 281 ب / س 33 – س 34.

[8] في الأصل: تجتمع.

[9] في الأصل: عا.

[10] في الأصل: يفوّضه.

[11] في الأصل: ما.

[12] في الأصل: أزليّ.

[13] في الأصل: بعد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وذلك أنّ الشّيء يكون أوّلاً كائنًا، ثمّ يكون بعد ذلك فاسدًا.

ومَن وَضَع أنّ هاهنا شيئًا أزليًّا[1] يفسد بأخرة[2]، فقد وَضَع أنّ الحدّ الآخر يوجد دون الحدّ الأوّل، ومحال أن يوجد [135 و] الحدّ الآخر دون الأوّل.

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا[3]، وكان الشّيء الدّائم لا يمكن أن يكون في زمان من الأزمان ليسًا[4]، [فهو][5] محالٌ أن يكون [مكوَّنًا][6] البتّة[7]. يريد: وإذا لزم في الفاسد أن يكون مكوَّنًا قبل ذلك، وكان الكوْن هو الذي يعدم في وقت ما، وكان الأزليّ هو الذي لا يمكن أن يكون في زمان من الأزْمنة معدومًا؛ فظاهر أنّ الأزليّ لم يتكوّن قطّ؛ وإذا لم يتكوّن، فليس يفْسد[8].

---

[14] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[15] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 1 إلى س 3.

[1] في الأصل: شيء أزليّ.

[2] في الأصل: بآخره.

[3] في الأصل: ذا.

[4] في الأصل: ليس.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو (انظر: ص 92 – س 8)؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى — الورقة 282 أ / س 4.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 4.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 3 – س 4.

[8] أورد أبو الوليد هذا البيان –وفق صيغة مغايرة عمّا أثبته في التّلخيص و الشّرح– في ص 34 – ص 35 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذ قد تبيّن أنّه لا يوجد أزليّ فيه إمكان العدم، فظاهر أنّه لا يمكن أن يوجد أزليّ يفسد بأخرة، [و]لا مكوّن يبقى أزليًّا، على ما كان يراه أفلاطون في العالم. وذلك أنّ هذين المعنيين يلزمان هذه النّتيجة المتقدّمة لزوم التّالي المقدّم؛ فإنّه إن كان الأزليّ لا يمكن أن توجد فيه قوّة العدم، فليس بممكن أن يفسد؛ لأنّه ليس فيه إمكان الفساد، ولا يمكن أيضًا

أن يكون؛ لأنّه لم يمكن فيه قوّة العدم، فضلاً عن أن يعدم. ولزوم التّالي المقدّم في هذا القياس الشّرطيّ ظاهر بنفسه. وتصحيح استثناء المقدّم بعينه ظاهر من القول المتقدّم. فهذا هو البرهان الذي يعتمده أرسطو في بيان هذا المطلب وسائر البيانات التي يأتي بها في هذا المعنى في كتاب *السّماء والعالم*. إمّا قوّتها قوّة هذا البرهان أو يشدّها ويردفها بهذا البرهان أو بما قوّتها قوّة هذا البرهان. وأنت، فلا يخفى عليك ذلك، إذا وقفت على كلام أرسطو في هذا الموضع". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 15 و – 15 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "وإذ قد تقرّر هذا، فأقول: إنّه لا يمكن أن يوجد شيء دائم الوجود في الماضي وغير مكوَّن أصلاً، فاسدًا في المستقبل. ولا يمكن أيضًا في شيء كائن أن يبقى دائم الوجود في المستقبل غير فاسد فيه؛ وهو الذي قصدنا بيانه أوّلاً. برهان ذلك: أنّ الفاسد هو الذي عدم بعد الوجود؛ والمكوَّن هو الذي يوجد بعد العدم؛ فإن كان شيء أزليّ يفسد في المستقبل، فقد وُجدت له قوّة العدم زمانًا لا نهاية له؛ وذلك مستحيل، على ما تبيّن قبل. وهذا الشّيء الدّائم الوجود ليس مستحيلاً أن توجد فيه قوّة العدم زمانًا غير متناه فقط، بل وزمان متناه أيضًا. فإنّ المحال اللاّزم عن ذلك واحد، أعني أنّ الممكن المفروض من ذلك يعود مستحيلاً بأن يلزم عنه مستحيل. وكذلك متى فرضنا مكوَّنًا يبقى أزليًّا، كانت فيه قوّة العدم زمانًا لا نهاية له، فإنّ المكوَّن هو الذي وُجِد بعد العدم. فهاهنا –كما يقول أرسطو– حدّان: أحدهما: متقدّم بالطّبع على الآخر، وهو القابل للعدم، و[الثّاني:] الكائن والفاسد. فإنّ القابل للعدم متقدّم بالطّبع على الكائن والفاسد تقدّم الحيوان على الإنسان وسائر الأنواع الدّاخلة تحته. وإذا ارتفع المتقدّم بالطّبع ارتفع المتأخّر. فإنّه إذا ارتفع الحيوان ارتفع الإنسان. وكذلك الحال في القابل للعدم مع الكائن والفاسد. فنرجع ونعمل قياسًا؛ فنقول: إن كان الشّيء الأزليّ غير قابل للعدم، فهو غير مكوّن ولا فاسد؛ لكنّه غير قابل للعدم –على ما تبرهن هاهنا–؛ فهو غير كائن ولا فاسد ضرورة. فقد تبيّن من هذا القول إنّه ليس يمكن أن يكون شيء أزليّ يفسد بأخرة، ولا شيء مكوَّن يبقى أزليًّا".

ونقول أيضًا الآن: أبوقابس[1] الذي له قوّة أن يكون دائمًا أيسًا[2] هو الذي ليست له قوّة أن يكون دائمًا ليسًا[3]. فأمّا ضدّ هذا فهو الذي له قوّة أن يكون دائمًا ليسًا[4]. فأمّا أبوقابس[5] هذا أيضًا، فهو الذي ليست له قوّة أن يكون دائمًا ليسًا[6].

فنقول إنّه قد يمْكن أن يكون بين هذه الأبوقابيس[7] شيئًا[8] متوسّطًا[9] ممكنَ أن يكون أيْسًا[10] وأن يكون ليسًا[11] في زمان وزمان. وذلك أنّ الأبوقابيس[12]، كلّ واحد منها[13] يكون ليسًا[14] في زمان أيس، وفي زمان أيس يكون ليسًا[15].

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 4 – س 5.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: ليس.

[5] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 6.

[6] في الأصل: ليس.

[7] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 7.

[8] في الأصل: شيء.

[9] في الأصل: متوسّط.

[10] في الأصل: أيس.

[11] في الأصل: ليس.

[12] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى الورقة 282 أ / س 7. ومفاد هذا اللّفظ – بالرّجوع، من جهة، إلى المصدر المذكور، و، من جهة أخرى، إلى تلخيص كتاب السّماء والعالم لابن رشد، الورقة 15 ظ–: الأشياء الدّائمة الوجود.

[13] في الأصل: منهما.

[14] في الأصل: ليس.

[15] في الأصل: ليس.

وهكذا[1] يكون الشّيء الذي ليست له قوّة أن يكون دائمًا ليسًا[2]، بل في بعض الزّمان أيْس، وفي بعضه ليس. فتكون[3] إذًا للشّيء الواحد قوّة أن يكون دائمًا ليْسًا[4]، وأن يكون في بعض الزّمان أيسًا[5] وفي بعضه ليْسًا[6]. فتكون[7] إذًا للشّيء الواحد قوّة أن يكون ليسًا[8]، وأن يكون أيسًا[9] في زمان وزمان، وهو وسَط أبوقابس[10]، كما قلنا آنفًا[11].

التّفسير

هذا كأنّه بيان ثالث، ولكنّه يردفه بالبيان الأوّل. وذلك أنّ البيانات التي يأتي بها كلّها في هذا المطلوب يردفها بالبيان السّابق إلى المحال القائل إنّ إنزال الأزليّ معدومًا [135 ظ] كذب غير مستحيل. فقوله: ونقول [أيضًا][12] الآن: الأبوقابس[13] الذي له

---

[1] في الأصل: هذا.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: فيكون.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: أيس.

[6] في الأصل: ليس.

[7] في الأصل: فيكون.

[8] في الأصل: ليس.

[9] في الأصل: أيس.

[10] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 10.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 4 إلى س 14.

[12] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

قوّة أن يكون دائمًا أيسًا[1] هو [الذي][2] ليْست له قوّة أن يكون دائمًا ليْسًا[3]؛ يريد: ونقول إنّ نقيض قولنا في الشّيء إنّ له قوّة أن يكون بها دائمًا موجودًا هو قوْلنا فيه: ليست له قوّة أن يكون دائمًا موجودًا.

وذلك أنّ هذيْن إذا كذب أحدهما صدق الآخر ضرورة، وإذا صدق أحدهما كذب الآخر.

ثمّ قال: فأمّا ضدّ هذا فهو الذي له قوّة أن يكون دائمًا ليْسًا[4]؛ يريد: وأمّا ضدّ قولنا إنّ الشّيء له قوّة أن يكون دائمًا[5] موجودًا، فهو قولنا إنّ الشّيء له قوّة أن يكون دائمًا معدومًا.

وإنّما أراد بهذا: أنّ[6] الضّدّيْن[7] يوجد بينهما المتوسّط، وليس يوجد متوسّط بين النّقيضيْن.

---

[13] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 4 – س 5.

[1] في الأصل: أيس.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 4 إلى س 6.

[4] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 6.

[5] في الأصل: وإنّما.

[6] في الأصل: الآن.

[7] في الأصل: الأضداد.

ثمّ قال: فأمّا أبوقابس[1] هذا <أيضًا>[2]، فهو الذي ليْست له قوّة أن يكون دائمًا ليْسًا[3]؛ يريد: وكما أنّ نقيض قولنا في الشّيء: إنّ له قوّة أن يكون دائمًا موجودًا، هو قولنا: ليست[4] له قوّة أن يكون دائمًا موجودًا. كذلك نقيض قولنا: إنّ الشّيء له قوّة أن يكون دائمًا معدومًا، هو قولنا: إنّه ليست[5] له قوّة أن يكون دائمًا معدومًا.

ولما تبيّن نقيض كلّ واحد من هذين[6] النّقيضيْن المتضادّيْن، أعني أنّ قولنا إنّ في الشّيء قوّة أن يكون دائمًا معدومًا، وبَيَّن من قبل ذلك أنّ هذه متضادّتان لا متناقضتان، قال: فنقول إنّه قد يمْكن أن يكون بين[7] هذه الأبوقابيس[8] شيء متوسّط[9]. يريد: وإذا تقرّر أنّ قولنا في الشّيء إنّ[10] له قوّة أن يوجد دائمًا، وأنّ له قوّة أن يعدم دائمًا، هما ضدّان؛ وكان كثيرًا من الأضداد قد يوجد بينها[11] متوسّط؛ فهذان الضّدّان قد يمكن أن

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 6.

[2] كذا في الأصل، ولعلّ صوابه: فأمّا أبوقابس هذا، فهو أيضًا الذي ليست له قوّة أن يكون دائمًا ليسًا.

[3] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 7 – س 8.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: ليس.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: أيضًا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 7.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 7 – س 8.

[10] في الأصل: إنّه.

[11] في الأصل: بينهما.

يوجَد بينهما متوسّط، وهو أن يكون شيئًا[1] موجودًا معدومًا، أي: له قوّة أن يوجد ويعدم لا في زمان واحد، بل يوجد في زمان ويعدم في زمان.

وهو الذي دلّ عليه بقوله: [136 و] يمكن[2] أن يكون أيسًا[3] [وأن يكون ليسًا[4]][5] في زمان وزمان[6].

ثمّ أتى بالسّبب في هذا الإمكان، فقال: وذلك أنّ الأبوقابيس[7] كلّ واحد منها[8] يكون ليسًا[9] في زمان أيس، وفي زمان أيس يكون ليسًا[10]. يريد: وذلك أنّ النّقيض لقولنا: إنّ هذا الشّيء موجود في وقت ما هو أنّه ليس يوجد في ذلك الوقت؛ ونقيض قولنا في الشّيء إنّه ليس يوجد في وقت ما، هو أنّه يوجد في ذلك الوقت. وإنّما أراد أن يعرّف بذلك أنّ[11] قولنا في الشّيء الواحد: إنّه موجود في وقت ويعدم في آخر، ليس بممتنع.

---

[1] في الأصل: شيء.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: ممكن عوضًا عن كلمة: يمكن التي أوردها هنا.

[3] في الأصل: أيس.

[4] في الأصل: ليس.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 8 – س 9.

[7] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 7.

[8] في الأصل: منهما.

[9] في الأصل: ليس.

[10] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 9 – س 10.

[11] في الأصل: إلى.

ولما عرّف أنّ هذا ليس بممتنع محال[1]، أي [أن تكون] طبيعته هي هذه الطّبيعة، فقال: وهكذا[2] يكون الشّيء الذي ليست له قوّة أن يكون دائمًا ليسًا[3]، بل في بعض الزّمان أيسًا[4]، وفي بعْضه ليسًا[5]. يريد: وهذا المتوسّط الذي بين الضّدّيْن، أعني: الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا، هو الشّيء [الذي] ليست له قوّة أن يوجد على الدّوام، بل يوجد[6] في بعض الأوقات ويعدم[7] في بعضها[8].

ثمّ قال: فتكون[9] إذًا للشّيء الواحد قوّة أن يكون دائمًا ليسًا[10]، وأن يكون في بعض الزّمان أيسًا[11] وفي بعضه ليسًا[12]. يريد، فيما أحسب: أنّه إن وَضَع واضع أنّ حكم المتوسّط يوجد لأحد الطّرفين المتضادّين، كأنّك قلتَ للمعْدوم: دائمًا، لزم أن يكون الشّيء الواحد له قوّة أن يكون دائمًا معدومًا، وقوّة أن يكون في بعض الزّمان معدومًا وفي بعضه موجودًا، وذلك مستحيل.

---

[1] في الأصل: قال.

[2] في الأصل: هذا.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: أيس.

[5] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب /السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 10 – س 11.

[6] في الأصل: توجد.

[7] في الأصل: تعدم.

[8] في الأصل: بعض.

[9] في الأصل: فيكون.

[10] في الأصل: ليس.

[11] في الأصل: أيس.

[12] في الأصل: ليس.

ثمّ قال: فتكون[1] إذًا للشّيء الواحد قوّة أن يكون ليْسًا[2]، وأن يكون أيْسًا[3] في زمان وزمان، وهو وسَط الأبوقابس[4]، كما قلنا [آنفًا][5]. يريد: وإذا امتنع[6] أن يكون الذي له قوّة أن يكون في بعض الأوْقات موجودًا وفي بعضها معدومًا، هو الشّيء الذي له قوّة أن يوجد دائمًا أو الشّيْء الذي له قوّة أن يعدم دائمًا، أعني: المتضادّيْن؛ فإذن[7] هو الشّيء المتوَسّط بين هذين الطّرفين المتضادّين، كما قلنا آنفًا.

وإنّما أراد بذلك: أنّ القوّة التي تقْتضي أن [136 ظ] يعدَم الشّيء وقتًا ما، ليْست[8] توجد[9] للمعْدوم دائمًا[10].

---

[1] في الأصل: فيكون.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: أيس.

[4] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 10.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 14 – س 15.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: فإذا.

[8] في الأصل: ليس.

[9] في الأصل: يوجد.

[10] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع كتاب السّماء والعالم (المرجع المذكور، ص 36). وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 15 ظ، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "ولما تبيّن له أنّ الأزليّ لا يمكن أن يكون فاسدًا ولا كائنًا، أخذ يبيّن لأيّ أصناف الموجودات يوجد الكون والفساد؛ فإنّ ذلك من تتميم القول في ذلك، ليظهر أنّ هاتين الطّبيعتين متضادّتان. فنقول: إنّ قولنا في الشّيء يمكن أن يوجد دائمًا يضادّه قولنا: يمكن فيه ألاّ يوجد دائما؛ ويناقض قولنا: يمكن فيه ألاّ يوجد دائمًا، قولنا: ليس يمكن ألاّ يوجد دائمًا. والمتضادّات ليس تقتسم الصّدق والكذب في جميع الموجودات، بل –إن كان بينهما وسط– صدق سلب الطّرفين عن ذلك الوسط؛ وإن لم يكن بينهما وسط، أمكن أن يصدق سلب الطّرفين عن طبيعة أخرى خارجة عن الجنس الذي لا يوجد فيه

قال أرسطوطاليس

فلْيكن الآن حرف الألف وحرف الباء ضدّيْن لا يقعان على شيء واحد معًا، <كهذه الصّورة>[1].

وليكن ضدّ حرف الألف حرف الجيم، وضدّ حرف الباء حرف الدّال. [فنقول: إنّ الشّيء الذي ليس في حرف الألف ولا في حرف الباء يكون في جميع الجيم والدّال][2].

فلْيكن حرف الهاء، وهو الذي بين حرف الألف وحرف الباء، وذلك أنّ الشّيء الذي ليس بواحد من الضّدّين هو الوسط بينهما. فيكون إذًا حرف الهاء كحرف الجيم وحرف الدّال اضْطرارًا[3].

التّفسير

التّضادّ. مثال ذلك في المتضادّات التي بينها متوسّط: الأبيض والأسود اللّذان بينهما سائر الألوان، مثل الأدكن وغيره؛ فإنّه يصدق عليه أنّه لا أبيض ولا أسود. ومثال ذلك فيما ليس بينهما متوسّط: الزّوج والفرد؛ فإنّه يصدق سلبهما عن اللّون الذي هو خارج عن جنسهما. وذلك أنّ قولنا: اللّون ليس بزوج ولا فرد، صادق. وإذا كان ذلك كذلك، وكان الموجود دائما يضادّه المعدوم دائمًا، فواجب أن يكون الوسط الذي بينهما، وهو الموجود في وقت، المعدوم في وقت، يصدق عليه سلب الطّرفيْن، حتّى تكون فيه قوّة الوجود والعدم في زمانيْن مختلفيْن".

[1] لم يرد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 15.

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 14 إلى س 19.

إنّه لما تبيّن بالقول أنّ الشّيء الذي له قوّة أن يكون وقتًا وأن يعدم وقتًا ليس هو[1] الشّيء الذي له قوّة أن يوجد دائمًا، ولا هو الشّيء الذي له قوّة أن يعْدم دائمًا[2]، لكنّه يجب أن تكون[3] طبيعته متوسّطة بين هذين الطّرفين المتضادّين؛ يريد أن يبيّن ذلك بالحروف –وهذا هو التّعليم التّعليميّ– ليكون أوْضح، من قِبَل أنّ التّعليم الذي بالحروف ليس يقع فيه تغليط من قِبَل الهيولى[4]. فقوله: فليكن الآن حرف الألف وحرف الباء ضدّين لا يقعان على شيء واحد معًا[5]؛ يريد: فلنأخذ بَدَل الشّيء الذي له قوّة أن يوجد دائمًا حرف الألف؛ ولنأخذ بَدَل ضدّه، وهو الشّيء المعدوم دائمًا، حرف الباء، وهما الضّدّان اللّذان لا يمكن أن يجتمعَا في شيء واحد معًا[6].

ثمّ قال: وليكن ضدّ حرف الألف حرف الجيم، وضدّ حرف الباء حرف الدّال[7]. يريد: ولنضع الضّدّية[8] الموجودة في هذا القول، كأنّك قلتَ: الموجود في وقت [ما][9] والمعدوم في وقت ما، على[10] حرف جيم وحرف باء. وليكن حرف الجيم هو ضدّ حرف الألف الذي فرضناه الموجود دائمًا؛ فيكون حرف الجيم يُفهم منه: المعدوم[11] في

---

[1] في الأصل: له.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: الهيولي.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 14 – س 15.

[6] نلاحظ امتناع ابن رشد عن إيراد قول أرسطو: "كهذه الصّورة"، التي لم يتضمّنها الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 15).

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 15 – س 16.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] الإضافة معلّلة بما سيأتي في المستأنف من تفسيره.

[10] في الأصل: عليه.

[11] في الأصل: المقدّم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في المستأنف من تفسيره.

وقت؛ ويكون حرف الدّال، الذي هو الموجود في وقت، هو ضدّ حرف الباء، وهو الذي دلَلْنا به على المعدوم دائمًا.

فهنا ثلاثة أشياء: موجود[1] دائمًا، وهو الذي عليه حرف الألف؛ ومعدوم دائمًا، وهو الذي عليه الباء؛ [137 و] ومعْدوم[2] [في وقت] ومؤجود[3] [في وقت]، وهما اللّذان أخذ بَدَلهما جيم ودال.

ولما تحصّل له هذا، طلب على أيّة[4] طبيعة يصدق [له] المؤجود والمعْدوم[5]، ليعرّف أنّه إذا لم يصدقَا[6] له على الطّرفين، وَجَب أن يصدقَا على طبيعة متوسّطة بين الطّرفيْن، فقال: فنقول: إنّ الشّيء الذي ليْس في حرف الألف ولا في حرف الباء يكون في جميع الجيم والدّال[7]. يريد: وإن كان هذا كما وصفنا، فإن أنزلنا موجودًا ما[8] ليس يصدق عليه حرف ألف، أعني: الموجود[9] دائمًا، ولا حرف الباء، أعني: المعدوم[10] دائمًا.

فواجب في هذا أن يصْدق عليه حرف الدّال وحرف الجيم، أعني: الموجود في وقت والمعدوم في وقت. وذلك أنّه من حيث يكذب عليه المعدوم دائمًا يجب أن يكون معدومًا في وقت ما.

---

[1] في الأصل: موجودا.

[2] في الأصل: عدم.

[3] في الأصل: وجود.

[4] في الأصل: أيّ.

[5] في الأصل: العدم.

[6] في الأصل: تصدق، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في المستأنف من تفسيره.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 16 – س 17.

[8] في الأصل: أمّا.

[9] في الأصل: الوجود.

[10] غير مقروءة في الأصل.

وهذا هو الذي دَلَّ عليه بقوله: فليكن حرف الهاء، وهو الذي بين حرف الألف وحرف الباء، وذلك أنّ الشّيء الذي ليس بواحد من الطّرفيْن[1] هو الوسَط بينهما[2]. [يريد:] ويلزم في هذه الطّبيعة، وهي التي عليها حرف الهاء أن تكون متوسّطة بين حرف الألف وحرف الباء.

وقوله: فيكون إذًا حرف الهاء كحرف الجيم وحرف الدّال اضْطرارًا[3]؛ أي: يوجد لحرف الهاء الوضعان اللّذان[4] هما للموْجودات[5] في وقت وللمعدومات[6] في وقْت[7].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: الضّدّين عوضًا عن كلمة: الطّرفين التي أوردها هنا.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 282 أ / س 17 – س 18.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 18 – س 19.

[4] في الأصل: الوضعين اللّذين.

[5] في الأصل: الموجودات.

[6] في الأصل: المعدومات.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا البيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف– في جامع كتاب السّماء والعالم (المرجع المذكور، ص 35). وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 15 ظ – الورقة 16 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في *الشّرح*: "فلنبيّن بقول كلّي أنّ الوسط بين كلّ متضادّيْن يصدق عليه سلب الطّرفيْن بأن نضع الآن حرف أ وحرف ب ضدّيْن لا يقعان على شيء واحد معًا؛ وليكن سالبة حرف أ حرف ح، وسالبة حرف ب حرف ء؛ وليكن الوسط بين حرف أ وحرف ب حرف هـ. ولما كان حرف أ و ح يقتسمان الصّدق والكذب على جميع الموجودات لأنّهما متناقضان، وكان حرف أ ليس يصدق على حرف هـ الذي هو وسط، فباضطرار أن يصدق عليه حرف ح الذي هو سلب حرف أ. وكذلك يتبيّن أيضًا أنّه يصدق على هـ سلب حرف ب الذي هو حرف ء. فإذا كان أ موجودًا دائمًا وب معدومًا دائمًا وجب ضرورة أن يكون هـ لا موجودًا دائمًا ولا معدومًا دائمًا؛ وذلك بأن يوجد تارة ويُعدَم تارة. وما هو بهذه الصّفة، فواجب أن يكون كائنًا فاسدًا، إذ ليس يصدق عليه أنّه ليس بكائن ولا فاسد".

قـمئـمـة ألـصـمدر ّألـرأجـع

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في التّحقيق

ا- باللّغة العربيّة

- أرسطو، كتاب *أنولوطيقا الأواخر* (*البرهان*) بنقل إسحاق بن حنين. المقالة الأولى. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الثّاني. ص 329 إلى ص 426. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات-دار القلم. الكويت-بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 135 إلى ص 316. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات-دار القلم. الكويت-بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *باري أرمينياس أي في العبارة* نقل إسحاق بن حنين. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 99 إلى ص 133. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات-دار القلم. الكويت-بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *السّوفسطيقا* (*السّفسطة*) بنقل يحيى بن عدى. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الثّالث. ص 771 إلى ص 1054. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات-دار القلم. الكويت-بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *قاطاغورياس* (*المقولات*)، نقل إسحاق بن حنين. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 31 إلى ص 77. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات-دار القلم. الكويت-بيروت. 1980.

- أبو عليّ بن سينا، *الإشارات والتّنبيهات*. تحقيق سليمان دنيا. الطّبعة الثّالثة. دار المعارف. القاهرة. 1983.

- أبو عليّ بن سينا، *الشّفاء - المنطق - 3 العبارة*. تحقيق محمود الخضيرى. الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر. القاهرة. 1970.

– أبو عليّ بن سينا، *كتاب النّجاة*. تحقيق ماجدة فخري. الطّبعة الأولى. دار الآفاق الجديدة. بيروت. 1985.

– أبو عليّ بن سينا، *الشّفاء – المنطق – 4 القياس*. تحقيق سعيد زايد. الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة. القاهرة. 1964.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق*. تحقيق محسن مهدي. دار المشرق. بيروت. الطّبعة الثّانية. 1968.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب التّحليل*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 95 إلى ص 129. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب الجدل*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّالث. ص 13 إلى ص 107. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *شرح كتاب باري أرمينياس* (*العبارة*). تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الأوّل. ص 133 إلى ص 163. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، شرح *كتاب قاطاغورياس* أي *المقولات*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الأوّل. ص 89 إلى ص 131. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب القياس*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 11 إلى ص 64. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب القياس الصّغير أو كتاب المختصر الصّغير في كيفيّة القياس أو كتاب المختصر الصّغير في المنطق على طريقة المتكلّمين*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 65 إلى ص 93. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص الآثار العلويّة*. تقديم وتحقيق جمال الدّين العلوي. جامعة سيّدي محمّد بن عبد اللّه – مركز الدّراسات الرّشديّة، فاس – سلسلة المتن الرّشديّ عدد 2. دار الغرب الإسلامي. الطّبعة الأولى. بيروت. 1994.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب البرهان*. تحقيق عبد الرّحمان بدوي. المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت. الطّبعة الأولى. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب الجدل*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1980.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص السّماء والعالم* . تحقيق جمال الدّين العلوي. (منشورات كلّيّة الآداب–فاس). مطبعة النّجاح الجديدة. الدّار البيضاء. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب العبارة*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1981.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب القياس*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1983.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص الكون والفساد*. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار الغرب الإسلامي. الطّبعة الأولى. بيروت. 1995.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب المقولات*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1980.

– أبو الوليد بن رشد، *جوامع كتاب الجدل*.

– أبو الوليد بن رشد، *جوامع الآثار العلويّة*. تقديم وضبط وتعليق رفيق العجم وجيرار جهامي. دار الفكر اللّبناني–سلسلة "رسائل ابن رشد الفلسفيّة" عدد4. بيروت. الطّبعة الأولى. 1994.

– أبو الوليد بن رشد، *جوامع السّماع الطبيعي*. تقديم وضبط وتعليق رفيق العجم وجيرار جهامي. دار الفكر اللّبناني–سلسلة "رسائل ابن رشد الفلسفيّة" عدد1. بيروت. الطّبعة الأولى. 1994.

– أبو الوليد بن رشد، *شرح كتاب البرهان*. تحقيق عبد الرّحمان بدوي. المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت. الطّبعة الأولى. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *مقالات في المنطق والعلم* الطّبيعي. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار النّشر المغربيّة. الدّار البيضاء. 1983.

II - باللّغات الأجنبيّة

- Aristote. *Du Ciel*. Texte grec et traduction française de Paul Moraux. Ed. « Les Belles Lettres ». Coll. « Budée ». Paris. Ed. de 1965.
- Aristotelis. *Analytica priora et posteriora.* Recensvit Brevique Adnotatione critica Instrivxit W. D. Ross. Praefatione et Appendice avxit L. Mino-Paluello. Coll. Oxford Classical Texts. Oxford University Press. 1982.
- Aristote. *Organon III. Les premiers analytiques*. Traduction française et notes par J. Tricot. Ed. Librairie philosophique J. Vrin. Coll. Bibliothèque des Textes philosophiques. Paris. 1992.
- Platon. *Timée* in *Oeuvres complètes* - Tome II, pp.431 à 524. Traduction nouvelle et notes par Léon Robin. Bibliothèque de la Pléïade. Editions Gallimard. Paris. 1950.

م ن ّيمت أل زء أل وّل من كمنب

ل م ا ل أ ّسرسوم مء ّ
س يلمط ّ ط سرأ م يك ح لل

محتويات الجزء الأوّل من كتاب
شرح السّماء والعالم للحكيم أرسطوطاليس

المقدّمة	**5 – 10**
شرح كتاب السّماء والعالم للحكيم أرسطوطاليس–الجزء الأوّل	**11 – 346**
[شرح المقالة الأولى من كتاب *السّماء والعالم* للحكيم أرسطوطاليس]	**13 – 346**
– في بيان أنّ الكلّ متناه بالعظم	15 - 76
– في بيان أنّ السّماء واحدة بالعدد	77 - 196
– في بيان أنّه ليس خارج العالم لا مكان، ولا خلاء، ولا زمان	197 - 216
– [في بيان أنّ العالم غير مكوّن ولا فاسد وأنّه ليس فيه قوّة على الفساد، وأنّه ليس يمكن أن يكون شيء مكوّن غير فاسد، ولا شيء غير مكوّن فاسد]	217 – 268
– [ما الذي نعني بقولنا إنّ العالم مُكَوَّنٌ وغير مُكَوَّنٌ]	269 - 346

* قائمة المصادر والمراجع 347 – 352

محتويات الكتاب 353 – 356

الناشر: شركة كيان للطباعة والنشر والتوزيع
العنوان: إقامة السوية - عمارة عمر 3 – شقة عمر 2 - الرمال 2 – أسيانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرف الناشر : 02-9938
عمر الطبعة: الثانية
ت ر م ل : 3-008-02-9938-978
تم سحب 1000 نسخة من وذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيان للطباعة والنشر والتوزيع